



جامعة باتنة -1-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## تحديات المسار التكاملي الأوروبي: بين سياسات التوسيع واعتبارات التفكك

أطروحة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطة

إشراف:

إعداد الطالب الباحث:

أ.د. طروب بحري

فخرالدين تعشيت

### لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
طروب بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
عمار بالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	مناقشا
جويدة حمزاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	مناقشا
سامي بخوش	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات، له الفضل والنعمة والثناء الحسن:  
أتوجه إلى أستاذتي الفاضلة أ.د بحري طروب بالشكر والتقدير الذي لا تفيہ  
الكلمات على مساندتها وقبولها الإشراف على عملي، وبدعمها وثقتها  
المستمرة التي أعتز بها، فلها خالص العرفان.

الشكر موصول إلى كل أسرة قسم العلوم السياسية، إلى أعمدة القسم: أ.د  
صالح زياني، أ.د حسين قادري، أ.د جندي عبد الناصر، أ.د مبروك غضبان،  
أ.د رابح مرابط، إلى روح المرحوم الدكتور رابح بالعيد، وأشكر جزيل الشكر  
أعضاء لجنة التكوين برئاسة أ.د زغدار عبد الحق.

أشمل بالشكر والعرفان والإقرار كل من رئيس القسم أ.د عادل زقاغ وأساتذتي  
أصحاب الجميل الأستاذ مسعود شوية، الأستاذ طلال لموشي، الأستاذ زيدان  
زياني، الأستاذة بحري دلال، الأستاذ سامي يخوش، الأستاذ نجيم حذفاني،  
الأستاذ هشام عبد الكريم وكل أساتذة قسم العلوم السياسية.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة  
المناقشة، وعرفان خاص للأساتذة الفاضلة جويده حمزاوي والأستاذ عمار  
بالة.

# إهداء

إلى الدعم والسند والرفيق الذي أفقده.....والذي رحمه الله

إلى رمز التضحية وركن السلام.....والدتي حفظها الله

إلى قرة عيني مهجتي وغاليتي.....ابنتي إلين

إلى نبض قلبي وصديقي الصغير.....إبني مجدي

إلى الغاليات أخواتي وأخي.....حفظهم الله

إلى الغالية رفيقة الدرب وسندي في وجه الصعاب، من كابدت معي

طريق الحلم.....زوجتي بكل الحب حفظك الله

## خطة الدراسة

❖ الفصل الأول: التأطير النظري للمسار التكاملي الأوروبي: من التأسيسيات

الوضعية إلى التفكيكات ما بعد الحداثية.

• المبحث الأول: البرادايماوات الحداثية للتكامل: الأبتمولوجيا الوضعية وتعدد المفاهيم الأنطولوجية.

• المبحث الثاني: النظرية البنائية: نحو مراجعة معرفية للمفاهيم المؤسساتية.

• المبحث الثالث: نظرية التكامل الأوروبي والإنعتاق الإبتيمولوجي: نحو التفكيكات ما بعد الحداثية.

❖ الفصل الثاني: المسار التكاملي الأوروبي والإبتكار الإتحادي: من سياسات

التعميق الوظيفي-البنوي إلى عمليات التوسيع.

• المبحث الأول: المساعي المؤسساتية المبكرة: إخراج أوروبا من تحت الأنقاض.

• المبحث الثاني: بناء نموذج الإتحاد الأوروبي: الترسيم القانوني والمؤسساتي.

• المبحث الثالث: سياسات التوسيع الأوروبية: طموح المشروع السياسي وتعدد المضامين.

❖ الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي: التحدييات متعددة الأبعاد ونموذج

التكامل المتمايز للمسار التكاملي الأوروبي.

• المبحث الأول: الإختلالات الهيكلية في مواجهة الأزمات: النموذج البنوي للإتحاد الأوروبي تحت الإختبار.

• المبحث الثاني: مساءلة الكيان الهوياتي الأوروبي كنظام سياسي محتمل.

• المبحث الثالث: الإتحاد الأوروبي كنظام للتكامل المتمايز: تفاعل الترابط البنوي-العمليات السياسية والتمايز.

مَدِينَةُ

لقد أوضحت التجربة التكاملية الأوروبية تتسم بقدر عال من التعقد في الإتجاهين العمودي والأفقي، الذي لا يرتبط فقط بتعدد مستويات الفعل السياسي (إشكالية الإلتزام والتنشيطي الوظيفي في الأنظمة عبر الوطنية) أو حتى بتعدد القضايا وتشابكها، لكنه يرتبط أكثر بتحول جوهري في البنية المعيارية/الوظيفية/المؤسسية/النسقية للعملية التكاملية الأوروبية، خاصة بعد عمليتي التوسيع 2004-2007. بذاك المعنى الذي وصلت فيه المفاهيم التقليدية المأطرة للمسار التكاملي الأوروبي إلى حدود قوتها المعرفية نسبيا، وظهور مفاهيم جديدة تدعو إلى مراجعة النموذج التكاملي بجدية بناء على دلالات ومؤشرات تشطي النموذج إلى أجزاء جيوظيفية أصبحت فاعلة، ويخشى أن تقود الإتحاد الأوروبي نحو التفكك كسيناريو حالة مدمرة، كونها وضعت النموذج التكاملي الأوروبي في حالة إرباك شديد حيال قدرته الفعلية للإسقاط المنهجي إمبريقيا لفرضيات نظريات التكامل التأسيسية على الفضاء السياسي الأوروبي المفتوح والمبهم خاصة أمام تنامي مظاهر العولمة ومخرجاتها واختلالات القطبية الدولية وتأثير ذلك في سياق يصفه تيري شوبن Thierry Chopin بمسار التمايز الذي أنتج جيوب مختلفة من التكامل، والذي يؤدي بدوره إلى مناطقية مجزأة و/أو "متغيرة هندسيا Geometrically variable Area". هذا التمايز لا يؤدي إلى درجة من التعقيد المفاهيمي فقط، بل يؤدي إلى مساءلة الإطار العام للنموذج التكاملي الأوروبي.

أما مظاهر الإختلال هذه وتقويض النظام فوق الوطني للنموذج الأوروبي ساعد في انتشارها عمليتين متوازيتين للمسار: عمليات التعميق الوظيفية وعمليات التوسيع الجغرافية. كل منهما خلق حالة من الإنفصام والإختلال الهيكلي، ورسم على إثر ذلك منحيين: الأول يتجه عموديا (التعميق الوظيفي/المؤسسي) بقياس موحد يتم إسقاطه على جميع الوحدات المكونة للإتحاد، أما الثاني فيتجه أفقيا (التوسيع الجغرافي شرق أوروبا/والوظيفي لصلاحيات الإتحاد) كمسار مسيس بشكل كبير بعيدا عن حسابات القدرات الوظيفية/المؤسسية للإتحاد الأوروبي، والخصوصيات المتباينة للوحدات الجديدة. فلم يعد مجديا التشبث بالنموذج التكاملي بمفهومه التقليدي، في ظل الديناميكيات التي فرضتها المتغيرات الإقتصادية، السياسية، المجتمعية والمعيارية، كما لم يعد لنفس النموذج القدرة على تلبية تطلعات الأوروبيين اليوم.

إن تراكم المخرجات الحيوية لتجربة تم تأسيسها حول مفاهيم أعقبت فترة معينة، تميزت بنيويا على الصعيد الدولي والأوروبي بخصائص دافعة نحو التكتل، وتقاطعها مع بداية ظهور عمليات نقل

## مقدمة — تحديات المسار التكاملي الأوروبي: بين سياسات التوسيع واعتبارات التفكك

المشهد الدولي إلى ما يمكن أن يوصف بالعلاقات ما بعد الدولية (post-international)، على أنقاض أسس النموذج الوستفالي للدولة كتصميم أصبح عاجزا عن إدارة المهام المعقدة و/أو إنتاج السلام وفقا للتيارات الليبرالية. سياق يحيلنا إلى واقع أن بناء النموذج التكاملي الأوروبي كتصميم ظرفي زمكانيا يتطلب هوية ما بعد وستفالية يصعب تحديدها معرفيا وإمبريقيا بدقة، بتلك الدلالة التي أضحت فيها المسار التكاملي متمایزا على منحى لا خطي ليس باليسير توقع مساره أو ضبطه، وذلك أن مخرجاته تنساب وفق منحى إنفراجي باستمرار نحو حدود مفاهيم تصويرية مبهمه وأحيانا متناقضة، فما كان يوجه تفاعلات المسار وفق منطق متباين وعبر تعقيدات عمودية/أفقية، أنتج نزعة لا نظامية جديدة لا تسلم بأن النظام الكلي للإتحاد الأوروبي يرقى لمستوى تخلي الدولة الوطنية على مزيد من صلاحياتها لرهان مثالي لا تعرف نهايته.

حيث أصبح السياق الجديد يلح على ضرورة إعادة إكتشاف جزئيات منظومة مستحدثة تكاد تكون نموذجا شاذا في أنماط السلطة الإقليمية المعروفة عبر التاريخ، وهذا من قبيل إعادة البحث في الشروط التأسيسية لضبط نموذج تكاملي أصبح يعج بالديناميكيات المتباينة، وانفلات المسار الذي يهدد مركزية الدولة الوطنية دون بديل احتواء يجنب أوروبا سيناريوهات كارثية في حل التفكك. خاصة وأن السرديات التي يقدمها عالم ما بعد الحداثة وإن كانت توحى بتلاشي الأنطولوجيا الوضعية للنموذج التكاملي الأوروبي، فهي توحى أيضا بازواجية المخرجات الممكنة، بين احتمالية إنفاذ الفضاء السياسي الأوروبي بتصريف، أو نحو تعقد حالة المسار التي يمكنها أن تنتهي بحالة تفكك عواقبها وخيمة.

تتحدى السرديات ما بعد الحداثية/المادية الافتراضات القائلة بأنه يمكن معاملة النموذج التكاملي الأوروبي كفاعل وحيد ومتجانس، كما أن الدول الأعضاء أصبحت تواجه نفس القيود البنوية كتوزيع القوة وتركيزها عند مواجهة الأزمات. فالهشاشة الموضوعية المتعلقة بالإستجابة للأزمات مثلا أجبرت الدول الأعضاء على ممارسة شكل بديل من أشكال الإندماج في المنظومة الوحدوية. وهذا الشكل الجديد للسلوك قد تخلى على التزاماته بمقتضيات الإعتماد المتبادل في ظل اختلال و/أو عجز شبكة الترابط المؤسسية/الوظيفية التي فرضها النموذج التكاملي في أكثر من مناسبة (أزمة الديون السيادية-الأزمة الصحية كوفيد 19...). الأمر الذي جعلها عرضة لتأثير شروط أخرى للمواجهة. ففي ظل المخاطر المحدقة باستقرار الدولة العضو وبقائها أمام كل ما يمكن أن يصنف كتهديد وجودي يتجاوز التفكير في تحقيق مكاسب اقتصادية ضمن الإطار التكاملي، ونظرا للحساسية المفرطة إزاء كل



## مقدمة — تحديات المسار التكاملي الأوروبي: بين سياسات التوسيع واعتبارات التفكك

التحديات المستجدة على المستوى المحلي التي يتم استغلالها لإنتاج عمليات سياسية معقدة تنازع السلطة الوطنية، فإنها قد تلجأ إلى تدابير من شأنها أن ترفع من التصور العام لتكاليف التواجد ضمن المنظومة الوحدوية، وهي التكاليف التي قد تجعل من بروكسل كبش فداء كحل ممكن للمتماثلات السياسية العالقة التي ترتبط بمقتضيات ما يوصف بمرحلة ما بعد الإنضمام (خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كنموذج أول).

إن افتراض تأثير هذه التحديات المتعددة الأبعاد في تقويض قدرة المنظومة الأوروبية على المواجهة، ربما يجعل من الصواب إعادة النظر في النموذج التكاملي الأوروبي كنطاق مساءلة جدلية للمفاهيم الناشئة لمرحلة جديدة. فالإتحاد الأوروبي اليوم كوعاء إسقاط للمفاهيم التي تنتجها مخرجات العولة والتحول البنيوي/القطبي في النظام الدولي (تغير السياق الدولي)، زيادة للتحوّل المجتمعي السياسي والإقتصادي المحلي للدول الأوروبية، كلها مخرجات أربكت نموذج الفضاء الجغرافي الذي كان يمتلك سرديات خاصة به وليدة التراكمات التاريخية والممارسات الخطابية الكثيفة التي تبنتها الوحدات الفاعلة وتشبعت بها، أكسبتها ميزة جهوية تطورت إلى سلطة مؤسساتية بين شركاء الجغرافيا. الأمر الذي يسهم اليوم في انبثاق "إقليم و/أو أقاليم معرفية جديد" يمكن أن تنتج مأزق حقيقي يستفز المنطلقات التأسيسية للإتحاد الأوروبي، وهو السياق الذي تحاول الكثير من الأدبيات والمساعي البحثية الحديثة تجاوزه، أو على الأقل إنتاج مضامين تكاملية مرنة تمكن من استعاب المسار التكاملي كمسار للتمايز، واحتواء هذا التباين من خلال منهجته وجعله شكلا و/أو أشكالا متناسبة معرفيا-إمبريقيا مع المشروع التكاملي الأوروبي والطموح الوحدوي، أي إدراك التفكك كعملية منهجية لإعادة ترتيب الأجزاء تقاديا لحصوله كظاهرة مدمرة.

### ❖ أهمية الموضوع وأهداف الدراسة:

➤ أهمية الموضوع: يقدم البحث نفسه كمساهمة في إثراء الدراسات الأوروبية لما يضيفه من قيمة نظرية علمية ومكسب عملي.

➤ أما علمياً: فتكمن القيمة المعرفية في استحضار المتغيرات التي يتضمنها العنوان "سياسات التوسيع" و"اعتبارات التفكك". وكذا التوليف الجدلي بين متغيرين يشكل مادة إبستمية دسمة لتحليل العلاقة المعرفية بينهما. وقد يبدو أنه من المغامرة إبستمولوجياً إعادة مساءلة الحدود التصورية لمتغيرات مشبعة معرفياً-تقليدياً في خدمة المتغير الثالث "المسار التكاملي الأوروبي"، وإعادة مساءلة الحدود المعرفية للعلاقة بين المتغيرات الثلاث إنصافاً للمعجم الأكاديمي والفروض القياسية ما بعد الحداثية في حقل العلاقات الدولية عامة، والدراسات الأوروبية خاصة.

حيث يمكن إدراك أهمية هذا المسعى البحثي، انطلاقاً من طبيعة الإضطرابات والتعقيدات المتجذرة والطارئة على مستوى أنطولوجيا المسار التكاملي الأوروبي:

• تعرض أنماط العلاقات السياسية المألوفة بين المستوى الوطني (الدولة) والمستوى فوق الوطني (الإتحاد الأوروبي)، والمستوى الوطني-وطني (بين وحدات الإتحاد)، نوع من التعقيد الوظيفي والتجاذب الحذر إلى حد التشعب والتعارض ما أنتج نظاماً متميزاً وظيفياً من جهة، كما أنه متميز من حيث القوة والتأثير من دولة عضو إلى أخرى عمودياً. ونظام لا تراتبي/متعدد المراكز يعج بفواعل متحررة نسبياً من الإلتزامات التكاملية المفترضة لليباليا-نيوليباليا أفقياً بين الدول الأعضاء، بمقدورها إنتاج عمليات تتنافس و/أو تتصارع لدرجة زعزعة القواعد المحركة لمفاهيم الإعتماد المتبادل.

• الإختلالات الهيكلية والعمليات السياسية التي تميز كل من مستوى الفعل القومي والفعل عبر الوطني عمودياً، ومستوى الفعل قومي-قومي أفقياً، بتلك الدلالة التي تقيد أن صناعة السياسة التكاملية لم تعد محتكرة على صعيد البنية المؤسساتية للإتحاد الأوروبي، جراء التجزؤ الناشئ في الإتجاهين، أي التحول من مسار نقل السلطة إلى محاولة عودة مركزية "حكومة" الدولة المركز، ما يوجي بنشوء نظام إقليمي معقد من مسارات الفعل السياسي المتباينة وظيفياً بشأن إدارة وسائل وأهداف العملية التكاملية.

• التحول نحو أنماط للتنسيق ضمن الفضاء الوحدوي، بدل بناء نمط معتدل وظيفياً مع المشروع التكاملي من أجل الإستجابة و/أو مواجهة التحديات اللاتماثلية. أنماط تكشف عن التحول من

نمط الفاعل الوجودي الى نمط التمايز كأسلوب سياسي (من العمل للمشروع التكاملي إلى العمل على توظيف المشروع التكاملي).

القيمة العملية: تبرز في توضيح مدى نجاعة المفاهيم الوضعية المؤسسة للإتحاد الأوروبي عبر مسار تاريخي متشعب بالتحديات التقليدية، إلى اختبار المفاهيم ما بعد الحداثية وقدرتها على امتلاك الأدوات المعرفية الشبكية ذات الليونة العالية من جهة، ونجاحها في إعطاء إجابات منهجية حول العجز المفاهيمي للأطر الحداثية من جهة أخرى، في ظل تحول الإتحاد الأوروبي إلى فضاء جغرافي توجهه منطقيات بعدية و/أو معيارية مختلفة بين فواعله النشطة وطبيعة التمايز التي تمنحه منطقته الخاص بحيث أصبح المشروع التكاملي الأوروبي ذلك الرهان الذي يحمل مصالح وقيم وأفكار ومخرجات متميزة (فضاء سياسي مشحون معياريا).

### ❖ أسباب اختيار الموضوع:

تتأرجح مبررات اختيار دراسة هذا الموضوع بين محفزات ذاتية ومبررات موضوعية:

➤ الذاتية: وتستمد دوافعها من:

✓ الإهتمام الشخصي للطالب بالدراسات الأوروبية عموما وبالنموذج التكاملي الأوروبي خاصة. دافع يستمد مادته من مسار التدرج في تخصص العلاقات الدولية والذي تكفل بمذكرة الليسانس تناولت "التحليل البنائي للسياسة الخارجية". وبعده إتمام الطور الثاني ماستر تخصص الإدارة الدولية، وتكفل بمذكرة تخرج ماستر 2 تناولت "التداعيات السياسية للأزمة الإقتصادية العالمية على منطقة اليورو 2008-2015". وليد الرغبة الملحة في فهم أفضل لواحد من أبرز النماذج التكاملية في حقل العلاقات الدولية، كونه الإطار النظري والمرتكز المعرفي الذي استندت عليه الدراسات الأوروبية الحديثة.

✓ المساهمة ولو بالقسط البسيط في تقديم إضافة جديدة للمجتمع الأكاديمي الذي يهتم بسلسلة بحوث الإتحاد الأوروبي وربطها بالدراسات الإقليمية الأوروبية، وتقديمها افتراضات ومفاهيم نظرية ومنهجية جديدة تحاول تجاوز الأطر الكلاسيكية المعروفة في حقل العلاقات الدولية عامة ونظريات التكامل والاندماج خاصة.

➤ الموضوعية: وإن كانت القيمة العلمية للموضوع تعد مبررا كافيا لإختياره، يمكن الإستناد على مبررات أخرى:

✓ تطعيم أدبيات الدراسات الأوروبية بأطر ومفاهيم جديدة نظريا وإمبيريقيا، تسهم في تحليل بعض تعقيدات السياقات ما بعد الحداثية لمضامين العملية التكاملية الأوروبية.

## مقدمة — تحديات المسار التكاملي الأوروبي: بين سياسات التوسيع واعتبارات التفكك

وكذا إمكانية توسيع الأطر المعرفية والأدوات الإيستيمية بالنظر للتحديات اللامتماثلة المتعددة التي أصبحت تهدد النموذج الأوروبي، من خلال مراجعة إيس-تيمو-أنطولوجية لدور التفاعلات الجديدة في مأسسة أجنات تتجاوز حدود المفاهيم التصويرية التقليدية لنظريات التكامل والإندماج.

✓ تجديد نقاط فعالية الأطر النظرية التي تهتم بالمسار التكاملي الأوروبي. من خلال مساءلة المفاهيم التي قدمتها البرادايامات الوضعية الحداثية، وتقديمها المساعي البحثية ما بعد الحداثية/المادية، إطار معرفي جديد يمكن توظيفه كعدسة تحليلية تأسس لنهج عملياتي لتفكيك التعقد والتفاعل الشبكي بين مضامين الإختلال-التمايز المتعددة للعملية التكاملية الأوروبية.

### ❖ حدود الدراسة:

في سعينا الى رسم حدود الدراسة وتقاديا لخروج المسعى البحثي المقدم عن أطره الناظمة. ارتأينا ضبط المضمون من خلال:

➤ **الجغرافية-الزمانية:** وتجعل من الفضاء السياسي الأوروبي وعاء أو حيز جغرافي للدراسة حيث يضم ثلاث أنساق إقليمية فرعية:

✓ **النسق الإقليمي الأساسي (الإتحاد الأوروبي الأساسي)،** والذي يضم أعضاء الإتحاد الأوروبي من الجماعة الأوروبية إلى ما قبل عمليتي التوسيع 2004-2007.

✓ **النسق الإقليمي الفرعي الأول،** والذي يضم الدول جديدة العضوية في الإتحاد الأوروبي زيادة للدول المهتمة والساعية للانضمام.

✓ **النسق الإقليمي الثاني،** ويضم الدول الفاعلة ضمن الفضاء السياسي الأوروبي بمفهومه الواسع وهي الدول ذات القدرة على التأثير المباشر في المسار التكاملي الأوروبي كمنافس و/أو عدو أو التي ترتبط بالإتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية أو الأطر التعاونية الثنائية.

أما الحدود الزمنية للدراسة فباعتبارها دراسة لمسار نموذج تكاملي تمتد حدودها الزمنية من بداية المشروع إلى يومنا هذا، تاركة المجال مفتوح لما يمكن أن يفرزه مستقبل العملية التكاملية، من خلال إثارة تساؤلات مفتوحة على سيناريوهات متنازع فيها.

➤ **النطاق المعرفي:** لبحث تحديات المسار التكاملي الأوروبي بين متغيري "عمليات التوسيع

واعتبارات التفكك"، يمكن ضبط مقاصده ودلالاته بناء على السياقات المعرفية التالية:

1. يجعل المسعى البحثي قيد الدراسة من مضامين "التمايز-الإختلال-الإضطراب" المرتكز الأساس في فهم مخرجات العملية التكاملية كمسار من الأنطولوجيا المادية التقليدية إلى المعياريات ما بعد الحداثية، التي باتت تزامن وتعايش نمط نظامي مشتت بين عبر الوطنية النيوليبرالية، ونظام وستفالي جاذب متمركز حول الدولة القومية، في مقابل تشكل ديناميكيات تعج بالمتغيرات الجديدة التي أصبحت بمقدورها إنتاج عمليات وبنى وقواعد تتحدى البنية الوظيفية النموذجية للأطر التكاملية. كلا من النظامين المتعارضين يقدمان مسارات تفاعل إجبارية تلغي الواحدة منها الأخرى دوريا، ضمن مسار إنفراجي متمايز في تزايد مستمر. الملفت للإنتباه أنهما متزامنين من خلال إضفاء الطابع القانوني والمؤسساتي إلى جانب الطابع الوظيفي، رغم واقع التشظي والتفتت في مقابل الإدماج وتكريس المزيد من العمليات السياسية لسياق معولم إقليميا.
2. اضطراب إعدادات الشروط النسقية الدولية من جهة، ضبابية المفاهيم المحددة للنموذج من جهة أخرى، أوجدت سياقاً مضطرباً أربك النموذج التكاملي الأوروبي بسبب انتشار مظاهر التمايز والإختلال، التي وصلت لحدود مراجعة المواقف حول شرعية المنظومة الوحوية وظيفيا-هوياتيا-مؤسساتيا.
3. ترتبط مساعي بناء هوية أوروبية بالفجوات الجيوسياسية الناتجة عن سقوط جدار برلين والعمليات العسكرية الروسية في جورجيا وأوكرانيا، التي أنتجت مواجهتها صدعا في المنظومة التكاملية عند حدود مفهومة الإقليم وحدود الأمن من جهة، وإعادة تعريف المجتمع كإطار للإنتماء، أي العجز الإقليمي في توضيح حدود الإتصال بالفضاء السياسي الأوروبي لإنتاج جانب حيوي من الهوية.

#### ❖ إشكالية الدراسة:

المسار التكاملي الأوروبي كنموذج خاص ومتميز تتلاقى فيه تفاعلات شبكية، أصبح أكثر عرضة لمظاهر الإضطراب والإختلال والتباين كتأثير تفاعلي بين العديد من العمليات السياسية من قبل فواعل تسعى لشغل مساحة الفراغ الناتجة عن التلاشي، التمايز أو فقدان غير الطوعي لبوصلة المسار بطريقة آلية لتعددية الأطراف/الفعل الجديدة بعد عمليات التوسيع. وهذا في سياق مسار متواصل على أنه ذو إطار عبر وطني، ومن خلال أنساق تشابكية محلية قد تنشئ نظام تفكيك متعدد

## مقدمة — تحديات المسار التكاملي الأوروبي: بين سياسات التوسيع واعتبارات التفكك

الأطر. اضطراب أنشئ على إثره نموذج معقد من الشبكات المتداخلة والمتباينة وظيفيا بشأن إدارة العملية التكاملية. هذا المشهد بالغ التعقيد بين وحدات التحليل وجه إشكالية البحث لتناشد هدفين:

- تقديم بناء مفهوماتي -نظري متسق خطيا على طول المسار التكاملي، يأخذ شكل العدسة التحليلية للعلاقة بين مفهومين يفترض أنهما خلافيين كسياسات التوسيع واعتبارات التفكك لصالح مفهوم ثالث "المسار التكاملي الأوروبي"، الأمر الذي قد يتجاوز حدود الفرضيات القياسية التقليدية في نظريات التكامل وفقا للأنطولوجيا البحثية التي فرضها السياق ما بعد الحداثي، حيث يرتسم في شكل شبكة متنوعة من العقد/المتوازيات الفاعلة.
- الفحص الإمبريقي لأهم المنطلقات، الديناميكيات والمخرجات التي أنتجها النموذج التكاملي عبر مساره التاريخي، والإختبار العملي لفرضياتها. ومن ثمة تحديد نطاق الفاعلية في فضاء تكتل ثم توسع ليمتلئ بالمفارقات والإختلالات وعرضة للإنزلاقات العكسية. خاصة أمام تناثر دوافعه التأسيسية وفقدان تصورات كمشروع يفترض فيه التعريف جغرافيا-وظيفيا-قانونيا-هوياتيا.

بناءا عليه، تتساءل الإشكالية البحثية عن:

➡ إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التحديات متعددة المضامين في النموذج التكاملي الأوروبي الموسع بوصفه مسار للتكامل المتمايز؟

وسيتم التحليل بشكل أكثر تفصيلا في عدة جوانب تثيرها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

س1- هل أصبحت الأنماط الوضعية/الحداثية الملازمة للمسار التكاملي الأوروبي غير قادرة على الإستمرار في إعادة إنتاج المفاهيم المعرفية القادرة على تأطيره أمام أوجه الإختلال والتشابك والإضطراب التي طالت مضامين العملية التكاملية الأوروبية؟

س2- كيف يفرض تعقد وتعدد تحديات المسار التكاملي بعد عمليات التوسيع كمرجعية إبستيمو-أنطولوجية ما بعد حداثية، المضامين التحويلية نحو أنماط جديدة للتكامل؟

س3- ما مدى قدرة هذه المضامين التحويلية التي تفرضها الديناميات المعولمة لمختلف الفواعل المتناثرة على تفكيك المجالية النسقية للإتحاد الأوروبي؟

س4- ما هي إمكانية رسم نظام إحتواء تكاملي لتدارك نموذج الإتحاد الأوروبي وتأمينه من ظاهرة التفكك، أمام واقع الإكتظاظ والتراحم الأنطولوجي للتحديات ومقتضيات التمايز في المصفوفة النسقية لمشروع عبر وطني؟

### ❖ فرضيات الدراسة:

وللتعامل مع الإشكالية البحث سيتم إختبار الفرضيات القياسية التالية:

**الفرضية الأولى:** استيعاب المضامين الجديدة كنموذج شبكي من التحديات وليدة مخرجات السياسة التكاملية، مرهون بإعادة بناءها ضمن هيكلية تكاملية مرنة وعبر وطنية، تحتل توليفة التحديات المختلفة العالمية والمحلية، وتتضمن معايير تتفاعل وتتعاون لإنتاج أشكال ممارسات ومؤسسات تكاملية جديدة.

**الفرضية الثانية:** التوجه نحو مزيد من تعزيز الخصائص البنوية والوظيفية للنموذج الوحدوي الأوروبي مع تركه فضاء مفتوح جغرافيا لمزيد من إحتتمالات التوسيع، رهينة طبيعة العمليات السياسية التي تغذي مخرجاته السياسية الهادفة لتمييزه هوياتيا، الأمر الذي قد يرتد عكسيا في ظل آليات الإسقاط الموحد على جميع الوحدات المكونة للإتحاد الأوروبي واعتبارها مناسبة للجميع.

### ❖ المقاربة المنهجية:

حيث يستقطب المسعى البحثي المقدم، توليفة من المناهج الملائمة وكذا المداخل المعرفية المتوافقة مع خطة البحث. بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات التحليلية القائمة على الإنتقائية في التكامل المنهجي.

### ➤ المناهج والمقتربات: اعتمدنا على مجموعة من المناهج أهمها:

1- **المقرب النسقي:** في وظيفته المنهجية، والذي من خلاله يمكن البحث وتحليل تلك الديناميات والتفاعلات وتبادل التصورات بين مختلف النظم والمضامين الفرعية المشكلة للإتحاد الأوروبي، كنسق جامع يتكون من أنساق ومضامين جزئية متفاعلة يشوبها التباين وحالة من الإختلال.

2- **المقرب التفكيكي:** تتسم التحولات والتغيرات الدولية التي أفرزتها عمليات التوسيع بكونها متسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد، ومن ثم فإن أي جهد بحثي لتأطيرها وضبط مضامينها أمر صعب للغاية، تواجهه عدة عقبات تتراوح بين العقبة المعرفية والعقبة السياسية. وهو ما مثل تحديا نظريا في مستوياته الأولى أمام الباحثين والسياسيين على حد سواء، وقد تمظهرت حالة الصعوبة هذه في صورتين: الأولى نظرية حيث اهترت الأطر التحليلية التي كانت سائدة على

مدار سنوات، وبات حجم تدفق الأحداث أكبر من قدرتها على التفسير ففقدت بعضاً من وظائفها التنظيرية خاصة الوظيفة ما بعدية.

**3- المنهج التاريخي:** يعتبر المسار-التاريخ للتوليف بين متغيرات العنوان كمنطق تجارب زمكانيا، يتم فيه اختبار العلاقة بين الأسباب والنتائج في حدود متغيرات الدراسة. فالمخرجات السياسية لمسار تاريخي من الفعل التكاملي لا تكرر على نفس النحو، كما يمكن من خلال المنهج التاريخي تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح و/أو فشل مضامين السياق التاريخي المعين في إنتاج سياسيات ومظاهر سلوك معينة في وقت معين، للمساعدة على إدراك ديناميكيات المسار التكاملي الأوروبي، ومنه استكشاف المضامين الدافعة-المنشطة-المفككة المأثرة في النطاق المعرفي للدراسة.

**4- المنهج المقارن:** من خلال عقد المقارنات بين الظواهر وتفاعلاتها يمكن استنتاج أوجه التشابه والإختلاف بينها، هذه المقارنات توفر مفاهيم توضيحية للمضامين الغامضة والمبهمة المحيطة بموضوع الإتحاد الأوروبي. لمحاولة كشف حقائقها بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والإختلاف في مخرجات المسار التكاملي الأوروبي وكذا محاولة إيجاد تعميمات إمبريقية يتم استخلاصها من الإنتظامات التي يمكن رصدها في النموذج التكاملي الأوروبي. يعرف هذا المنهج بالدراسة السببية (العلية) المقارنة، التي تبحث عن الأسباب وتقرن بين الأحداث بهدف الوصول إلى جوهر الحقيقة، من خلال مقارنة أوجه الشبه والخلاف بين المضامين الشبكية المشكلة للمسار وتحدياته بغية اكتشاف العوامل والظروف التي تصاحب حدثا معيناً مثل عمليات التوسيع أو وقائع بعينها مثل قرار الإنسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي.

**5- منهج دراسة الحالة:** من خلاله يمكن فحص واختبار افتراضات الترابط العلائقي بين مكونين "سياسات التوسيع واعتبارات التفكك" داخل إطار إسقاط هو "المسار التكاملي الأوروبي". وهذا ما يقتضي جمع البيانات والمعلومات اللازمة والدقيقة لأجل الكشف عن تلك العمليات والتفاعلات.

## ➤ أما المقارنات:

1. مقارنة إستيمية-دلالية: تسعى لإعادة بناء حالة التمايز وتجذرها كحالة في النموذج التكاملي الأوروبي، انطلاقاً من مراجعة تساؤلات وافتراضات السياقات الحداثية، وإعادة صياغة انساق معرفية هجينة وفق ثلاثية "التمايز-الشبكة-النسق". وسعياً لفهم هذه الأنساق يمكن الإستفادة من حركيات التوجه الدلالي في العلاقات الدولية وبالتحديد الإتجاهات ما بعد البنيوية-الحداثية التي تؤكد على تنوع الخطابات والمنظورات والمصنوعات الدلالية في تكوين



أركيولوجيا معرفية، يمكن من خلالها فهم السلوكيات المتباينة وغير التوافقية في سياقها الإجماعي الإقتصادي والسياسي. سلوكيات قد تصل حد التضاد بين بعضها البعض كما قد تنتج أنساق-أنماط جديدة بعيدة عن المنطق الدولاتي للعملية التكاملية.

2. مقارنة تحليل الشبكة: حيث تكمن جدية هذه المقاربة فيما تمنحه من معايير جديدة لصنع السياسة التكاملية في الإتحاد الأوروبي. حيث تتجاوز الإختزالية التقليدية وتراعي التعدد في الأبعاد السياسية لأنساق/أنماط ما بعد عمليات التوسيع، وهذا في طابعها العبر منهجي (Transdisciplinaire). وبمقدور تحليل الشبكة المزج بين خصائص (المنظمة وتعددية العقد) بمفهوم "بين" و"ما بعد"، كونها مؤهلة كبنى إجتماعية تفاعلية أصبحت هجينة تعمل على تكريس التمايز وتشكيل ترتيبات مؤسسية تعمل وفق منطق شبكي، عكس المنطق التنظيمي للإفتراضات ما بين الحكومية الدولية. وعليه فإن الإنتقال من "التدرج" الى "الشبكة" يعد إيجابيا لمساهمته الفعالة أمام إشكالية التعامل مع التناقضات وتعدد المضامين ضمن الممارسات الإجتماعية والسياسية.

#### ❖ الصعوبات التي واجهت البحث:

لقد مرت عملية البحث بمرحلة سادها نوع من التشتت المعرفي/المنهجي ما جعل استكمال الأطروحة يشوبها البطء وليد التريث. فطبيعة الموضوع المفتوحة وكذا التزامم الأنطولوجي كسمة بارزة في مضامين النموذج التكاملي الأوروبي صعب من عملية الضبط وتغطية جميع الجوانب، مما يجعله في حاجة ماسة الى دراسات وبحوث مستفيضة تعمل على تدارك النقائص والثغرات التي لم يسعنا تغطيتها، أمام نقص المراجع التي تلامس إشكالية الموضوع باللغة العربية، والإعتماد على ترجمة المساهمات الأكاديمية خاصة باللغة الإنجليزية التي اكتفت في أغلبها بتناول متغيرات العنوان بدلالات مع/ضد، الأمر الذي جعلنا نتكلف على مشقة جمع جزئيات الموضوع من مضامينه المنفرقة واللجوء الى صيغ التركيب والإسقاط التحليلي، على أمل إعطاء البحث نوع من المتانة المنهجية والصلابة التحليلية، ناهيك صعوبة المصطلحات ونحت اللفظة العربية ما أربك عملية التحرير في الكثير من محطات العملية البحثية.

#### ❖ مراجعة أدبيات الدراسة:

ارتكزت دراسة موضوع "تحديات المسار التكاملي الأوروبي: بين سياسات التوسيع واعتبارات التفكك"، على مراجعة أهم الأدبيات التي ارتأينا أنها الأقرب والأنسب لتمكيننا من تحليل إشكالية البحث. خاصة وأن العلاقة بين الكلمات المفتاحية للموضوع هي محل إثبات أو تضاد وتعدد نسبي.

أما بخصوص الأدبيات المتعلقة بمتغير "المسار الأوروبي كمسار للتمايز"، فيمكن ذكر أعمال الأستاذ فرانك شيميلفنيغ Frank Schimmelfennig التي كان لها السبق في الإشتغال على مواضيع تخص المسار التكاملي الأوروبي بوصفه كمسار للتمايز، وتفسير ذلك كحالة بني عليها المشروع الأوروبي، والمجادلة بأن هذا الوصف يمكن تحويله إلى مخرج منهجي لتجنب ترك المجال للسياقات المضامينية التي قد تنتهي بحالة من التفكك كأمر واقع في أي لحظة. بالإضافة الى الأعمال القيمة لكل من الأستاذين ديرك لوفن Dirk Leuffen وبارثولد ريتبرجر Berthold Rittberger سواء كأعمال مشتركة أو كأعمال فردية، وكذا أعمال كل من الأستاذ أرنست هاس Ernst B. Haas والأستاذ تيري شوبن Thierry Chopin والأستاذ أندرو مورافيسك A. Moravcsik والأستاذ رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart وغيرهم من أعلام الدراسات الأوروبية ونظرية العلاقات الدولية، وعليه يمكن جرد أهم المراجع التي تم من خلالها استقاء المفاهيم النظرية والإمبريقية الخاصة بتحديات المسار التكاملي الأوروبي الموسع وهي كآآتي:

1. مقال للأستاذ مينيلوس ماركاكيس Menelaos Markakis صادر في مجلة Journal of International Economic Law المجلد 23 لسنة 2020 الصفحات (489-507) بعنوان:

**Differentiated Integration and Disintegration in the EU: Brexit, the Eurozone Crisis, and Other Troubles.**

يسلط المقال الضوء على المشاكل أو القضايا التي قد تثيرها مقترحات التكامل المتباين من حيث الأساس المنطقي لمنح السلطات للإتحاد الأوروبي، وفوائد وتكاليف تقاسم العملة والإرتباط الوثيق بين مجالات السياسة المختلفة والإطار القانوني والتعقيد المؤسسي الذي قد يحدث في تلك المجالات التي يتم دفعها إلى "القلب الخارجي" للتكامل الأوروبي، ودرجة المرونة أو التباين الموجودة بالفعل داخل بعض هذه المجالات. حيث يخلص المقال إلى أن قضية دفع بعض مجالات السياسة العامة إلى "النواة الخارجية" يجب أن يتم طرحها بشكل مقنع في ضوء التكاليف والتعقيدات التي قد ينطوي عليها القيام بذلك، فضلا عن حقيقة أن الترتيبات الجديدة ستكون مختلفة نسبة لدرجة المرونة والتمايز الموجودة بالفعل. في ضوء هذه القضايا يجادل المقال أن مسار العمل الأفضل هو البناء على فرص التكامل المتباين التي توفرها بالفعل معاهدات الإتحاد الأوروبي بالنظر إلى ذلك من الناحية المعيارية و/أو المرغوب فيها وظيفيا. وإذا بدا تعديل المعاهدة ضروريا من أجل تقييم خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، فإن ذلك سيوفر أيضا الفرصة للدول الأعضاء لإعطاء زخم إضافي لنمط

التكامل المتباين. وفي انتظار ذلك هناك الكثير مما يمكن القيام به ضمن المعاهدات الحالية من أجل تقديم "مشروع سياسي أكثر جرأة وتماسكا" للمواطنين الأوروبيين.

2. مقال ثنائي لكل من الأستاذ نيكوليتا بيروزي Nicoletta Pirozzi وماتيو بونومي Matteo Bonomi الصادر في مجلة Italian Journal of International Affairs المجلد 57 العدد 01 لسنة 2022 الصفحات (01-17) تحت عنوان:

### **Governing Differentiation and Integration in the European Union: Patterns, Effectiveness and Legitimacy.**

حيث يقدم المقال نهجا متعدد الأبعاد يأخذ في الإعتبار نماذج مختلفة (التكامل والتعاون) الأبعاد (الأفقية/الرأسية، الداخلية/الخارجية) والفواعل (الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والفواعل دون الوطنية) للتمايز. يقدم هذا المقال تقييما مبتكرا وشاملا لتأثير التمايز على إدارة الإتحاد الأوروبي، ويتناول العوامل التنظيمية والدستورية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على التمايز والتكامل في الإتحاد الأوروبي، من أجل تقييم الفعالية والإستدامة وشرعية الترتيبات المتميزة داخل الإتحاد الأوروبي، وبين الإتحاد الأوروبي والدول الثالثة المشاركة. وخلص المقال إلى تقديم تقييم شامل لمدى وأشكال التمايز التي تدفع التكامل الأوروبي في مجالات سياسية محددة وأنماط التمايز التي ينبغي تجنبها لمنع التفكك في المستقبل.

3. كتاب قيم يتكون من 304 صفحة صادر سنة 2013 عن دار النشر PALGRAVE  
MACMILLAN لكل من الأستاذ ديرك لوفن Dirk Leuffen وبارثولد ريتبرجر Berthold Rittberger وفرانك شيميلفنيغ Frank Schimmelfennig حمل عنوان:

### **Differentiated Integration: Explaining Variation in the European Union**

حيث جاء المؤلف في شكل فصلين: الأول نظري والثاني كإسقاط على مشروع الإتحاد الأوروبي بتعدد مكوناته. حيث يجادل المؤلف أن تصور الإتحاد الأوروبي باعتباره نظاما للتكامل المتميز هو مفتاح لا غنى عنه لفهم طبيعته بشكل أفضل. ويجادل الكتاب أنه رغم الإدعاءات المتكررة بأن التكامل الأوروبي قد وصل إلى نهايته ووصل إلى نقطة التوازن الدستوري، فإن الإتحاد الأوروبي يظل نظاما سياسيا نابضا بالحياة وفي حالة تغير مستمر. حيث جاء الكتاب بمسح للأدبيات النظرية حول التكامل الإقليمي ونظريات التكامل التطبيقية حسب مجالات السياسة المختلفة في الإتحاد الأوروبي. وخلص الكتاب إلى أن التمايز أصبح سمة أساسية للإتحاد الأوروبي ومن المرجح أن تستمر في السنوات القادمة مع احتمال انضمام المزيد من الدول إلى

الإتحاد الأوروبي في المستقبل، ومن المرجح أن ينمو عدم التجانس وكذلك الضغوط المطالبة بالمزيد من التعميق نتيجة للأزمة المالية وعيوب تصميم منطقة اليورو. ويمكن للتمايز جزئياً على الأقل التوفيق بين التوتر الناتج عن التعميق والإتساع. واستنتج الكتاب أيضاً أن التكامل الأوروبي يبدو مسألة غامضة، ومع تحقيق مستوى غير متوقع من التكامل هناك حوافز وظيفية متزايدة لتحقيق تكامل أعمق من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبحت الجماهير الأوروبية حساسة على نحو متزايد في التعامل مع مسألة العملية التكاملية، حيث انتقل تسييس المسار التكاملية من الأطراف الجغرافية إلى مركز الإتحاد الأوروبي.

4. مناقشة نظرية أكاديمية تم نشرها على شكل مقال في مجلة *Journal of European Public Policy*

المجلد 06 لسنة 1999 الصفحات (155-179) تحت عنوان:

**Review section symposium: The choice for Europe: Social purpose and state power from Messina to Maastricht.**

ويحمل موضوع المناقشة نقداً موجهاً لمجلد الأستاذ أندرو مورافيسك Andrew Moravcsik

الصادر من 500 صفحة سنة 1998 تحت عنوان:

The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht.

جاء النقد من طرف ثلاث أساتذة رائدين في نظرية العلاقات الدولية وهم: الأستاذة هيلين والاس Helen Wallace والأستاذ جايمس كبوراسو James Caporaso والأستاذ فريتز شامب Fritz Schampf، حيث أعقب انتقادات الأساتذة الثلاث رداً من الأستاذ أندرو مورافيسك Andrew Moravcsik دفاعاً على مجلده الأكاديمي، وتمحور الجدل ابتداءً بمساهمة الأستاذة هيلين والاس Helen Wallace المشككة والمنتقدة التي عنوانتها **PIECING THE INTEGRATION JIGSAW TOGETHER** وصفت المجلد "بأحجية الصور المقطوعة الضخمة". حيث جادلت بأن الصورة المحددة بدقة للتكامل الأوروبي الغربي تكشف عن حسابات سياسية من جانب حكومات رئيسية ذات استراتيجية عالية لتعزيز المصالح الإقتصادية الأساسية لبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وتمتد الصورة المرسومة على لوحة قماشية كبيرة حسبها من السنوات الأولى للمجموعة الإقتصادية الأوروبية إلى معاهدة الإتحاد الأوروبي في ماستريخت.

أما الأستاذ جايمس كبوراسو James Caporaso في مساهمته الداعمة لإفتراضات المجلد تحت عنوان: **TOWARD A NORMAL SCIENCE OF REGIONAL INTEGRATION** يرى بأن أندرو مورافيسك يقدم توليفة جديدة لمجال دراسات التكامل الإقليمية بشكل عام ودراسات الإتحاد الأوروبي بشكل خاص. حيث يجادل أن هذه الدراسة الجديدة الرئيسية تجمع بين ثلاثة فروع نظرية وخمس دراسات

حالة مهمة تصنع التاريخ (معاهدة روما، والسياسة الزراعية المشتركة، والنظام النقدي الأوروبي، والقانون الأوروبي الموحد، والإتحاد النقدي الأوروبي).

أما الأستاذ فريتز شامب Fritz Schampf الذي قدم تدخلا بعنوان: **SELECTING CASES AND TESTING HYPOTHESES** جاءت مداخلته توفيقا وسطيا بين تدخلات زميليه، حيث أورد أن هناك شعور كبير بالرضا عند رؤية الكثير من هذه المادة مدمجة في عمل جيد التنظيم ومكتوب بشكل جيد. ومع ذلك يجادل فريتز شامب أنه بطريقة أو بأخرى فإن الإثارة التي كان المرء مستعدا لها ليست موجودة تماما في المجلد.

حيث رد الأستاذ أندرو مورافيسك Andrew Moravcsik مجادلا أن خيار أوروبا يدعم توقعات أكثر تفاؤلا، وفي عصر أدى فيه التحول الديمقراطي إلى تهدئة أوروبا الغربية، وأدى الحديث عن الفيدرالية إلى إثارة شكوك عامة عميقة وتراجع التخطيط التكنوقراطي (باستثناء البنوك المركزية)، فإن أوروبا تتجه رغم ذلك نحو المزيد من التوسيع والتكامل النقدي وسوق موحدة أعمق، وخلص مورافيسك إلى أن هناك سبب وظيفي أساسي وراء ذلك، وهو الزيادة المستمرة في الدعم الاجتماعي وخاصة من مصالح المنتجين للتكامل الإقتصادي في أوروبا. مبررا أنه بمرور الوقت أدت التطورات الاجتماعية والإقتصادية الأساسية والنجاح السابق الذي حققه الإتحاد الأوروبي في تحقيق أهدافه، إلى خلق مصالح اقتصادية مستثمرة تشكل الضامن الرئيسي لاستقراره في المستقبل. ومن هذا المنظور فإن المشككون في أوروبا هم أولئك الذين يعتقدون أن الإتحاد الأوروبي هش لأنه يعتمد على مخاوف من إعادة خوض الحرب العالمية الثانية، وآمال تحقيق الأحلام الفيدرالية والإرادة السياسية المتقطعة للقادة الوطنيين والرغبة غير المقصودة في تحقيق ذلك.

5. مقال نظري من منشورات مجلة International Organisation المجلد 30 العدد 02 لسنة

1976 الصفحات (173-212) للأستاذ أرنست هاس Ernst B. Haas تحت عنوان:

#### **Turbulent fields and the theory of regional integration**

يجادل من خلاله الأستاذ أرنست هاس Ernst B. Haas أن الدول تبحث عن أدوات لتعزيز أمنها الإقتصادي. وعلى هذا فإن المؤسسات الإقتصادية الدولية لا ينبغي لها أن تهتم بالتكامل الإقتصادي العالمي فحسب، بل بالأمن الإقتصادي الجماعي. وبتعريفه الواسع يعني الأمن الإقتصادي الجماعي قبول الحكومات للمراقبة الدولية لسياساتها الإقتصادية المحلية والخارجية، وانتقاد آثار سياساتها على الأمن الإقتصادي للدول الأخرى، والأشكال المختلفة للوجود الدولي في عمليات الأسواق. وفي السياق الإقتصادي المحلي يستخلص أرنست هاس أن الأمن الإقتصادي والرفاهة لكل عوامل الإنتاج من

## مقدمة — تحديات المسار التكاملي الأوروبي: بين سياسات التوسيع واعتبارات التفكك

الممكن أن يتضرر بسبب عدم الإستقرار الناجم عن دوامة الأجور والأسعار، ولذلك فإن السياسات الحكومية التي تشجع على وقف الصراع على حصص الدخل يمكن أن تعيد الإستقرار وتحسن الأمن الإقتصادي. ويرى هاس أن هذه هي بنود النشاط الحكومي التي ستؤثر على القرارات المستقبلية للمجتمعات الإقليمية. ومن غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى قيام حكومة عالمية أو قوى شبه فيدرالية أو حتى كونفدرالية لمؤسسات الأمم المتحدة، ولكن هذا الإجماع قد يبلغ ذروته في هيئة مؤسساتية عالمية فوضوية، وهو ما من شأنه أن يغذي الهياكل الإقليمية التي لا تقل فوضوية، والتي سوف تشبه إلى حد كبير النمط الذي تصوره أرنت هاس للجماعة الأوروبية.

### ❖ الفجوة البحثية:

من خلال مراجعة أدبيات الدراسة وعلى ضوء العديد من المساعي البحثية التي اعتمدها، يمكن ملاحظة أن أغلب الدراسات التي تهتم بالمسار التكاملي الأوروبي كسياق، أو الإتحاد الأوروبي كنموذج تعتمد على التحليل المركز للجزئيات من خلال اعتماد موقف أكاديمي مسبق وواضح تجاه الموضوع، إما أن يكون مع أو ضد الفرض القياسي المطروح، من جهة أخرى يمكن أيضا ملاحظة الخلفيات الأيديولوجية والمشحونة معياريا في الكثير من أدبيات الدراسات الأوروبية بشكل واضح. على ضوء ذلك حاولت الدراسة أن تقدم الموضوع في سياق ما يعرف بالعام المركز بعيدا عن التفضيلات النظرية المسبقة أو المواقف الأيديولوجية المبدئية، طلبا لجمع أجزاء الصورة الكاملة للمشروع التكاملي الأوروبي من خلال دمج جزئياته (وحداته ومضامينه) المتفاعلة أفقيا وعموديا من جهة، وإعادة ترتيبها على طول المسار من جهة أخرى، وإسقاط ذلك ضمن مسار التمايز التاريخي الممتد منذ انطلاقة الأولى. من خلال جمع الشتات المعرفي والإمبريقي للنموذج التكاملي الأوروبي عبر المسار التكاملي، يمكننا رصد أثر التحديات المختلفة سياقيا ومرحليا، وكذا إمكانية رسم هذه التحديات لنموذج و/أو نماذج -إقليم معرفي- أخرى في ظل توفر ظروف معينة، وكذا رصد المسافة بين الإتحاد وحالة التفكك الممكنة في حال توفر ظروف معينة أخرى، الأمر الذي من شأنه الإحاطة بإشكالية الدراسة.

### ❖ الخطة البحثية:

في سعينا للإجابة على الإشكالية وكذا اختبار فروضها القياسية، ارتأينا تقسيم الخطة إلى ثلاثة فصول مبنية في مباحث ومطالب، تصل إلى فروع بحسب مقتضيات الحتمية البحثية.

➤ **الفصل الأول:** والذي جاء بعنوان: "التأطير النظري للمسار التكاملي الأوروبي: من التأسيسيات الوضعية إلى التفكيكات ما بعد الحداثية". فقد حاولنا من خلاله تفكيك المنظومة المعرفية للمشروع التكاملي الأوروبي، كفضاء سياسي له سردياته النظرية التي صنعت تاريخه الخاص به وابتكرت معالمه الوظيفية النسقية، وليدة السياقات المعرفية المتضاربة و/أو المتجادلة التي سعت الى توجيه منطقيات المسار التكاملي المختلفة باختلاف المضامين النشطة فيه. جاء البناء المنهجي لهذا الفصل من ثلاثة مباحث متشعبة الى مطالب وفروع. أما **المبحث الأول** فحاولنا من خلاله استدعاء المنطلقات النظرية المأطرة والدافعة للمسار التكاملي الأوروبي بنموذجه النسقي التقليدي، ذات الدلالة الأنطولوجية الدولالية باختلاف توجهاتها وافتراضاتها القياسية. أما **المبحث الثاني** ودائما وفق منطق تفكيكي للسرديات المعرفية للمسار التكاملي الأوروبي، فقد جاء بالإسهام البنائي الذي اقتحم الإطار المعرفي للنموذج التكاملي الأوروبي لمساءلة ملامحه بعد التحول النسقي الدولي ومنه تحول المضامين والمستجدات رغم التواصل الإبستيمي الذي تميزت به، ومن ثم تحليل إسهاماتها ضمن حدود الدراسة. أما **المبحث الثالث** فجاء ليخوض أكثر في حالة التعقد والتشنج والتصلب والتمايز النسقي بين فواعل العملية التكاملية ومضامينها على خلفية التحولات الكبرى على مستوى المادة المعرفية والمفاهيمية النظرية. من خلال ثورة نظرية تحاول بناء قطعة إبستيمو-أنطولوجية مع أغلب الفروض القياسية التقليدية، وإبراز دلالة ذلك وأثره على الإتحاد الأوروبي وملامح تصورات المستقبلية في ظل هذا التعقد على ضوء الإنعتاق الإبستيمولوجي ما بعد الحداثي.

➤ **الفصل الثاني** والذي صيغ بعنوان: "المسار التكاملي والإبتكار الإتحادي: من سياسات التعميق الوظيفي-البنوي إلى عمليات التوسيع". فقد جاء كإسقاط إمبريقي لمفهوم السياقية التاريخية التراتبية للمسار كمتغير رئيس في عنوان الموضوع، والتي أنتجت النموذج الوحدوي الذي يعرف اليوم بالإتحاد الأوروبي. أما بناءه المنهجي فقد جاء ارتكازا على ثلاثة مباحث مدعمة بمطالب وفروع. حيث جاء في **المبحث الأول** الضبط الدلالي لواقع أوروبا خلال فترة حرجة من التاريخ على خلفية الحربين العالمية الأولى والثانية، من خلال استقراء الواقع الجيوسياسي الذي كان يحمل في طياته الضرورة الملحة للتحول نحو خيار الإعتماد المتبادل في أوروبا بحثا عن مخرج نحو بناء فضاء للسلام. والذي أعقبته مساعي جدية لتجسيد بذور الإطار الوظيفي القابل للتطور كصورة أولية للتحول نحو فضاء مستقطب للمفاهيم الليبرالية. كما سعينا في **المبحث الثاني** الى تقديم المسار التدريجي لتجسيد المشروع التكاملي الأوروبي من خلال تطوير الأطر القانونية مع

ذكر أهم الصعوبات التي واجهت العملية إلى غاية ابتكار النموذج الوحدوي، ومن ثم تطويره إلى طموح نظام سياسي محتمل، بالموازات مع مسار التطوير المؤسستي (مسار التعميق) من خلال تكريس أهداف التكامل التي بلغت ذروتها في نموذج الإتحاد الأوروبي كنظام بعد وطني متكامل في قولبة وصفناها بالتعميق الوظيفي المؤسستي. أما المبحث الثالث، فخصصناه لعمليات التوسيع كنقطة تحول في أنطولوجيا المسار التكاملي الأوروبي، أين تحولت عمليات التوسيع من تجسيد لطموحات المشروع، إلى توليفة من التحديات التي أنتجت فصلا غير معهود في العملية التكاملية، على ضوء تعقد المضامين وفتح رموز التحديات التي أصبحت وجودية للإتحاد الأوروبي، بدلا من دعمه للتحول من نموذج للتكامل عبر الوطني إلى نموذج للإندماج وبناء نظام سياسي محتمل.

### ➤ الفصل الثالث والذي حمل عنوان: "التحديات متعددة الأبعاد والنموذج التكاملي الأوروبي:

التمايز من حالة إلى مخرج منهجي للمسار التكاملي " فيعد بمثابة الفصل التطبيقي الذي سعينا من خلاله إلى إفراغ أو صب المحتوى الذي تقدمه المفاهيم النظرية المتعددة للإتحاد الأوروبي كمكون إسقاط. وهذا من قبيل فحص فعالية وفاعلية هذه المفاهيم أمام الاختلافات والتمايزات المتأصلة بين الوحدات الإيستيمو-أنطولوجية الفاعلة في هذا الفضاء. ف جاء البناء المنهجي لهذا الفصل من ثلاثة مباحث مجزأة هي أيضا إلى مطالب وفروع. أما المبحث الأول فيعد كاستجابة لأحد أهم المسائل التي يجب ضبطها قبل اختبار الفروض القياسية محل البحث، والمتمثلة في تحديد تيبولوجيا التمايز والإختلال الهيكلي بعد تراكم مخرجات العولمة وتحول السياق الدولي، والذي أوردناه من خلال وضعنا الإطار البنوي للإتحاد الأوروبي تحت الإختبار، في ظل التحديات الطارئة والمتعددة التي أسست لمضامين التشطي الحاد بنيويا. أما المبحث الثاني فقد سعينا من خلاله إلى تسليط الضوء على أحد المعوقات الكبرى لإستجابات العجز التي أنتجها السياق الجديد، من خلال مساءلة الكيان الهوياتي الأوروبي كمشروع لنظام سياسي محتمل بداية برصد تمايز أنطولوجيا المساعي البحثية المتداركة للمفهوم في ظل التعقد، إلى تجريد الأثر السلبي لبارادوكسيات العلاقة بين مفاهيم الهوية وشرعية الوجود للنموذج الوحدوي، الأمر الذي يصب مباشرة في بوتقة من التمايز متعدد الأبعاد الذي أنتج عجزا هوياتيا شبه شامل في الإتحاد الأوروبي. أما المبحث الثالث فكان الهدف منه توضيح حالة التمايز والتمايز المعاكس الذي تعيشه الهندسة العمودية والأفقية للنموذج التكاملي الأوروبي. بتعبير آخر تناثر وتمايز مضامين الفعل السياسي في الإتحاد الأوروبي على مجالية المسار التكاملي بشكل لا متزامن، يدفعه للتأرجح بين نموذج و/أو نماذج متعددة



## مقدمة — تحديات المسار التكاملي الأوروبي: بين سياسات التوسيع واعتبارات التفكك

يصعب احتواءها داخل الإطار المعرفي والواقعي للاتحاد الأوروبي بنموذجه القائم. وبعد إثبات التمايز كطقس سياسي يميز التجربة التكاملية الأوروبية، سعت العديد من المحاولات النظرية طرح فكرة المخرج الطوعي لإنقاذ المسار من خلال تبني هذا التشتت والتمايز كعملية منهجية تحويلية يتم من خلالها تكييف النموذج مع واقعه الجديد، لأن سيناريو التفكك كحالة مدمرة أصبح بنظر الكثيرين مجرد مسألة وقت بعد أن تتشعب التفاعلات المنتجة لاحتامية التشظي عموديا وأفقيا.

تجدر الإشارة إلى أن نمط التحليل الذي تبنته الدراسة اعتمد "المسار التكاملي المتمايز" كسياق للضبط المعرفي في جميع جزئيات الدراسة، من خلال تناول مختلف مكونات البحث بعدسة التراتبية الزمكانية وقوفا عند استيفاء الحدود المعرفية لمتغيرات عنوان الدراسة. وكذا التطرق للتحديات المختلفة التي واجهت العملية التكاملية منذ إطلاق مساعيها الأولى مرحليا، إلى غاية منعرج التحول الإشكالي بعد عمليتي التوسيع 2004-2007. من جهة أخرى تبنت الدراسة أسلوب الإنتقائية التحليلية في اختيار مادة الدراسة، وذلك بسبب العدد الهائل من المتغيرات التي يمكن توظيفها في خدمة الموضوع باعتباره موضوع ينتمي لمجال مواضيع العام المركز.

# الفصل الأول

المسار التكاملي الأوروبي:

الإطار النظري من التأسيسيات

الوضعية إلى التفكيكات ما بعد

الحدائبة

في بدايات التكامل الأوروبي، كانت نظرية التكامل (integration theory) مكافئة للتفكير في أصل وتطور ومسار الجماعة الأوروبية، حيث برزت النظرية الوظيفية الجديدة (neofunctionalism) التي طورها أرنست بي. هاس Ernst B. Haas بمثابة نظرية لنموذج التكامل الأوروبي، ومنذ ذلك الحين تواترت بقوة التفسيرات المستندة إلى نظرية التكامل الأوروبي.

كانت الوظيفية الجديدة في سياق تنافسي مع النظريات ما بين الحكومية (intergovernmentalist theories) للتكامل الأوروبي منذ ستينيات القرن العشرين، وكذلك مع النظرية البنائية والمساعي البحثية ما بعد الحداثية في الآونة الأخيرة، كما يمكن اقتراح إطار تحليلي يميز بين ثلاث مجموعات لنظريات التكامل: فوق الوطنية (supranationalism)، ما بين الحكومية (intergovernmentalism)، والنظرية البنائية (constructivism). من جهة أخرى يمكننا التمييز بين مصدرين عامين للتطور والتحول في نظرية التكامل الأوروبي، ويمكن أن يكون التحول النظري مستوحى من التطورات النظرية في مجال العلوم السياسية عامة وفي حقل العلاقات الدولية خاصة. من ناحية أخرى فإن التحول النظري قد يعكس التطورات السياسية في العملية التكاملية الأوروبية نفسها، كما أنه من المرجح أن تؤدي ديناميكا النمو في مجالات محددة من العملية التكاملية الأوروبية إلى زيادة الإهتمام الأكاديمي بهذه المجالات والتركيز على القوى الدافعة للتكامل، في حين أن فترات الركود تتميز بالتفكير في العقبات التي تعترض المسار التكاملي في الإتحاد الأوروبي كنظام استقرار إقليمي. فالوظيفية الجديدة التي تنتمي إلى مدرسة التنظير فوق الوطنية هي النظرية السائدة لظاهرة التكامل في الفترات الأولى من نظرية التكامل أين قام علماء بارزون مثل أرنست ب. هاس Ernst B. Haas، ليون ليندبرج Leon Lindberg جوزيف ناي Joseph Nye وفيليب شميتير Philippe Schmitter بتحديد أجندة بحث الوظيفية الجديدة وشهد منتصف الستينيات ظهور النزعة النظرية ما بين الحكومية لتشكل نقطة انطلاق نظري موازي للوظيفية الجديدة، وكان ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann أبرز مؤيديها. يعكس الجدل الدائر بين النزعة النظرية فوق الوطنية وما بين الحكومية النقاش النموذجي بين البراداييمات "المثالية" و"الواقعية" في العلاقات الدولية، وقد اعتمدت الوظيفية الجديدة على الإطار النظري الوظيفي للتعاون والتنظيم الدوليين وتقديهما في جوهر مثالية العلاقات الدولية حيث تركز مسعاها البحثي في آليات/عمليات

مواجهة سلوك توازن القوى والحروب المتكررة التي اعتبرها الواقعيون سمات مستوطنة للسياسة الدولية<sup>1</sup>. عكست الهيمنة الأولية للوظيفية الجديدة في نظريات التكامل صعود التكامل الإقتصادي فوق الوطني في العالم تمثيا مع النموذج الوظيفي، حيث سعت الدول الأعضاء الست الأولى في الإتحاد الأوروبي إلى التكامل في المجالات الإقتصادية التقنية ونقلت الإختصاصات المعنية إلى سلطة فوق وطنية ويبدو أن هذا التطور يتناقض مع الإفتراضات الواقعية حول أولوية سيادة الدولة الوطنية وأثر ذلك على قوتها في النظام الدولي الذي يتميز بالفوضى. من جهة أخرى تزامن صعود النزعة النظرية ما بين الحكومية في منتصف الستينيات مع عصر ديغول De Gaulle وأزمة (الكرسي الشاغر) في المسار التكاملي<sup>2</sup>. أدت هذه التطورات إلى تشويه فكرة عملية التكامل الخطي التي ينتظر أن تنتهي في شكل دولة أوروبية فيدرالية، والتي تدفعها حتما التداعيات غير المباشرة لرؤية ديغول لـ (أوروبا أرض الآباء Europe of Fatherlands) ورفضه لمزيد من التفويض فوق الوطني واسترجاع السيادة الوطنية الأمر الذي كان أكثر انسجاما مع الطرح الواقعي في تفسير مرحلة الركود التي أعقبت ذلك والتي اتسمت بغياب قفزات نوعية في المسار التكاملي، مما دفع إلى إعادة توجيه البحث حول الجماعة الأوروبية بعيدا عن نظريات التكامل تماما. تزامنا مع ذلك أعلن أرنت هاس Ernst Haas وهو أكثر المناصرين للوظيفية الجديدة تأثيرا أن نظرية التكامل الإقليمي عفا عنها الزمن حيث اتجه ليون ليندبرج Leon Lindberg وستيوارت شينجولد Stuart Scheingold سنة 1970 نحو تحليل الجماعة الأوروبية باعتبارها نظاما سياسيا خاصا، كما ركز آخرون على السياسات الأحادية للأعضاء وعمليات صنع القرار ضمن الإطار المؤسسي الحالي<sup>3</sup>. أدت الديناميكا الأوروبية السياسية/الإقتصادية في الثمانينات إلى إحياء نظريات التكامل، حين تغلب برنامج السوق المشتركة والإتحاد الإقتصادي والنقدي على قيود الإجماع التي فرضت على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، وشملت العديد من المجالات السياسية الجديدة أدت بدورها إلى عمليات نقل غير مسبقة لاختصاصات السيادة الوطنية إلى مؤسسات فوق وطنية، وقد أعقبت هذه التطورات موجة جديدة من التنظير حول المسار التكاملي الأوروبي مطلع التسعينيات، والتي أعادت إنتاج النقاش النظري فوق الوطني و ما بين الحكوماتي وإن كان في شكل معدل جزئيا. انطلق كلا الجانبين من فروع مختلفة

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; « Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union »; Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010 ;2013 (p.29-30)

<sup>2</sup> Ibid; (p.31)

<sup>3</sup> Ernst B. Haas; « Turbulent elds and the theory of regional Integration »; International Organization, Volume 30, Issue 02, March 1976, pp 173 – 212, (p.181)

من المؤسساتية في العلوم السياسية، فقد اعتمدت النظريات فوق الوطنية في التسعينيات بشكل كبير على مفهومي "المؤسساتية التاريخية" وفكرة "العواقب غير المقصودة" لتفسير الزخم في المسار التكاملي الأوروبي.<sup>1</sup> في حين أن ما بين الحكومية الليبرالية لأندرو مورا فسيك Andrew Moravcsik طبقت الإفتراضات المركزية لـ النيوليبرالية المؤسساتية في العلاقات الدولية مع تركيزها على المؤسسات الدولية التي تسهل وتثبت التعاون بين الجهات الفاعلة العقلانية. لقد أثبتت النيوليبرالية المؤسساتية نفسها باعتبارها المنافس الرئيسي للنموذج الواقعي (الجديد) في نظرية العلاقات الدولية خلال الثمانينيات.<sup>2</sup>

كما أدى الركود في التسعينيات إلى الإبتعاد عن نظرية التكامل كذلك فعل التشبع النسبي بالعقبات التي بدأت في منتصف التسعينيات، وكان انسحاب بريطانيا من الإتحاد النقدي والإستفتاء الفاشل في الدنمارك على معاهدة ماستريخت والإستفتاء شبه الفاشل في فرنسا أيضا بمثابة إشارة إلى قيود جديدة على العملية التكاملية والتي أنتجت سلسلة من المفاوضات الإضافية بشأن المعاهدات التأسيسية (أمستردام، ونيس، ولشبونة)، هدا الجدال الدائر بين المقاربات ما بين الحكومية والمقاربات فوق الوطنية إلى حد كبير حيث انفتحت على وجهة نظر مفادها أن الإتحاد الأوروبي قد وصل إلى مجموعة مستقرة إلى حد ما من المؤسسات والسياسات التي لن تتغير إلا بشكل هامشي وتدرجي، ما دفع بالمسارات البحثية حول الإتحاد الأوروبي إلى الإبتعاد عن دراسة الإتحاد الأوروبي باعتباره (نظاما للتكامل system of integration) والتركيز على صنع السياسات ضمن مجموعة مستقرة من المؤسسات. في نفس الوقت امتد النقاش النموذجي الجديد بين العقلانية والبنائية في العلاقات الدولية أين تبلوره أولى التحليلات البنائية للمسار التكاملي الأوروبي.<sup>3</sup>

في حين تفترض النظريات العقلانية أن السياسة الدولية تحركها في الأساس المصلحة الذاتية الإستراتيجية والإقتصادية للدول والجهات الفاعلة الأخرى، وتتشكل من خلال ذلك عمليات المساومة فإن البنائين يمنحون الأولوية للهويات والأفكار والمعايير والقيم في تفسير العلاقات الدولية، وبينما تشترك المقاربات ما بين الحكومية وفوق الوطنية في الإفتراضات العقلانية، تقوم المناهج البنائية بتحليل التكامل الأوروبي باعتباره عملية تشكيل مجتمع مدفوعة بالهويات والقيم والأعراف والأفكار ولقد أعقب تطور نظريات

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.31-32)

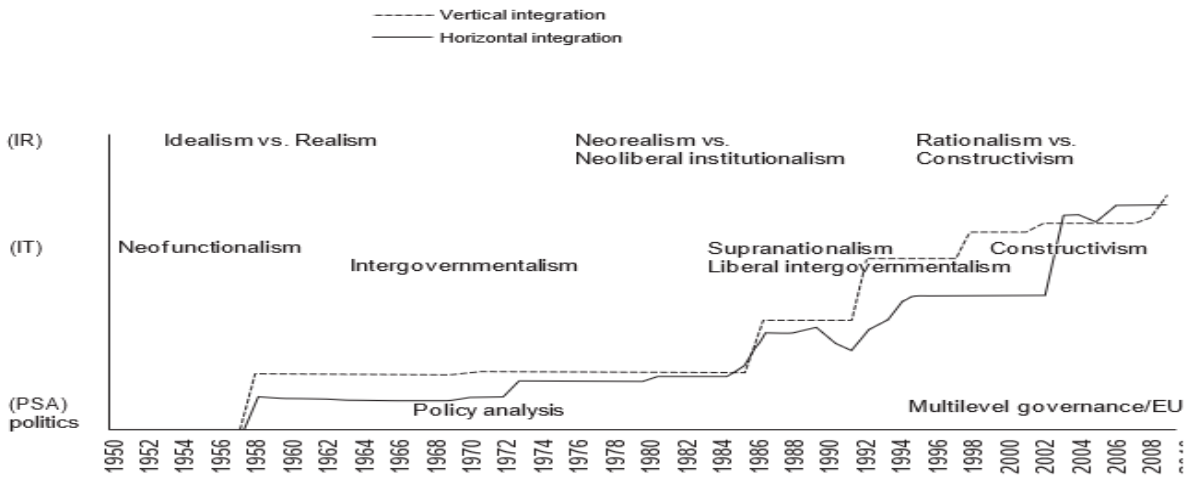
<sup>2</sup> Alexandru Duță; « Theoretical Considerations on European Integration Theories »; Economic Insights – Trends and Challenges; No. 4/2017 pp 45-52, (p.47)

<sup>3</sup> James Anderson; « The shifting stage of politics: new medieval and postmodern territorialities? »; Environment and Planning I: Society and Space 1996, volume 14, pp 133-153, (p.136)

التكامل الجدلي بين العقلانية والبنائية في مجال العلاقات الدولية بفارق بضع سنوات منذ نشر دراسة (البناء الاجتماعي لأوروبا the Social Construction of Europe) لتوماس كريستيانسن Thomas Christiansen اكتسبت البحوث البنائية زخما في أبحاث التكامل الأوروبي كما تم تحفيز برنامج البحث البنائي في دراسة التكامل الأوروبي من خلال العديد من التطورات السياسية التي بدت وكأنها تتحدى المنطق العقلاني من عمليات توسيع الإتحاد الأوروبي إلى الشرق وعملية الدستورية الديمقراطية التقدمية للإتحاد الأوروبي the Progressive democratic constitutionalization of the EU

زيادة إلى تصاعد مستوى أهمية سياسات الهوية على المستوى الجماهيري للتكامل الأوروبي. تزامنا مع تباطؤ العملية التكاملية منتصف التسعينيات، جاءت عملية التوسيع "الإنفجار الكبير" لتشمل عشر دول أعضاء جدد سنة 2004، ودولتين سنة 2007، وأظهرت هذه العملية بوضوح أن التركيز السائد لنظريات التكامل على قضايا "التعميق" لم يعد قابلا للاستمرار، حيث فتح النقاش العقلاني-البنائي جدلا نظريا أعقب عملية التوسيع<sup>1</sup>.

### الشكل 1.1: التطورات في التكامل الأوروبي ونظريات التكامل



Source: F. Schimmelfennig and others; Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union; Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010 ;2013 (p.30)

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.32)

## المبحث الأول: التيارات النظرية الحداثية: الأبتمولوجيا الوضعية وتعدد

### المفاهيم الأنطولوجية

#### المطلب الأول: من الواقعية إلى ما بين الحكومية الليبرالية

ترتبط أصول التنظير ما بين الحكومي ارتباطا وثيقا بالفترة الأولى من الركود في العملية التكاملية الأوروبية منتصف ستينيات القرن الماضي، حيث دفعت رئاسة الجنرال ديغول و"سياسة الكرسي الشاغر" إلى رفض فرنسا حضور أي اجتماعات بين حكومات أعضاء الجماعة الأوروبية بسبب الصراع حول قضية تمويل السياسة الزراعية المشتركة والتي كانت بمثابة علامة على حدود التعاون الدولي فوق الوطني<sup>1</sup>. في ذلك الوقت قام ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann بصياغة الإفتراضات الرئيسية لنظرية التكامل ما بين الحكومية التي لا تقتصر على شرح حدود التكامل فقط<sup>2</sup>. وجادل المؤرخ آلان ميلوارد Alan Milward لاحقا بأن المسار التكاملي الأوروبي كان بمثابة مشروع ما بين حكومي منذ البداية ومن وجهة نظره أيضا فقد تم تصميم العملية التكاملية "لإنفاذ الدولة القومية في أوروبا" من فوضى تبعات الحرب العالمية الثانية، كما زعمت المقاربة ما بين الحكومية الليبرالية التي وضعها أندرو مورافسيك Andrew Moravcsik أنها تفسر الزخم الجديد للتكامل الأوروبي في الثمانينيات و بداية التسعينيات، ويمكن إيجاز المبادئ الأساسية لما بين الحكومية التقليدية في ما يلي:

- ✓ الدول الوطنية هي الجهات الفاعلة المهيمنة في عملية التكامل الأوروبي وهي من يشكل التكامل الأوروبي وفقا للأهداف والمصالح الوطنية.
- ✓ مدى التكامل الأوروبي محدود باهتمام الدول بالإستقلال الذاتي والسيادة الوطنية، واهتمام بيروقراطيات الدولة القومية بالحفاظ على نفسها، وتنوع المواقف والتقاليد الوطنية، وهيمنة الهويات الوطنية، والجهات الفاعلة والتأثيرات الخارجية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو حلف شمال الأطلسي).

<sup>1</sup> CVCE. European NAvigator. Étienne Deschamps; « The 'empty chair' policy »; 08/07/2016  
<https://shorturl.at/dkuLW>

<sup>2</sup> Meynaud. Jean; « Hoffmann (Stanley) ed. - Contemporary theory in international relations »; Revue française de science politique, Année 1961 N° 11-3, pp. 737-739

- ✓ لا يؤدي التكامل الأوروبي إلى تفويض الدولة القومية الأوروبية، بل إنه يعمل على تعزيزها خلال عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما يدعمها في المنافسة العالمية مع القوى الإقتصادية الأخرى والأسواق الناشئة.
- ✓ يقتصر التكامل على القطاع الإقتصادي و"السياسات المنخفضة" المرتبطة به لأن الدول الحريصة على الحفاظ على استقلالها الذاتي ستمنع تكامل الوظائف الأساسية للدولة ذات السيادة (السياسة العليا للأمن الداخلي والخارجي أو السياسة الخارجية).
- ✓ ولذات السبب فإن المنظمات فوق الوطنية في الإتحاد الأوروبي كانت ضعيفة، وسوف تظل كذلك فهي تفتقر إلى الخبرة والموارد والدعم الشعبي اللازم لتوسيع قوتها على حساب الدول الأعضاء.

ولأن الدولة القومية وقوتها وسعيها إلى الإستقلال الذاتي (وهي الإفتراضات الأساسية للواقعية في العلاقات الدولية) تقع في قلب التنظير حول التكامل الأوروبي، فيمكن الإشارة إلى هذه النسخة التقليدية لما بين الحكومية بـ "ما بين الحكومية الواقعية Realist Intergovernmentalism"<sup>1</sup>.

وقد تلقت المقاربات ما بين الحكومية زخماً جديداً من الإهتمام بالمسار التكاملي الأوروبي منذ منتصف الثمانينيات حيث طور مورا فسيك Moravcsik بداية التسعينيات نظرية "ما بين الحكومية الليبرالية liberal intergovernmentalism (IL)" التي تتبع مساراً خطي بديل للمنظور الواقعي، فبقدر ما تضع سيادة الدولة ومصالح الدولة ومساومة الدولة كمفاهيم مركزية، ترسم للفاعلين المجتمعيين والمؤسسات الدولية دور نظري أكثر بروزاً، حيث تعتمد على النيوليبرالية المؤسساتية في العلاقات الدولية تماشياً مع المكون الليبرالي لنظرية العلاقات الدولية هذه، وتفترض أن السياسة الخارجية للدولة تنتج عن عمليات السياسة الداخلية وتعكس المصالح الخاصة بقضية معينة للمجموعات المحلية المهيمنة. وتماشياً مع مكوناتها المؤسساتية، تؤكد على أهمية المؤسسات الدولية في تسهيل واستقرار التعاون بين الدول.

في كتابه "الإختيار من أجل أوروبا The Choice for Europe" يحلل مورا فسيك Moravcsik الخطوات الرئيسية في التكامل الأوروبي من إنشاء المجموعة الإقتصادية الأوروبية إلى تأسيس الإتحاد الأوروبي

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.40-41)



حيث يعتبر نهج مورا فسيك Moravcsik نظرية التكامل ما بين الحكومية الأبرز والأكثر حداثة واكتمالا والأكثر تفصيلا من الناحية النظرية<sup>1</sup>.

### الشكل 2.1: الافتراضات الأساسية للمقاربات ما بين الحكومية

General assumptions	Rationalist institutionalism in International Relations Rational states in an interdependent and anarchical international system	
Explanatory theory	Endogenous trade theory Bargaining theory Club theory	Functional theory of institutions
Factors explaining integration	Interdependence, state preferences and state power  LI: sector-specific societal preferences and bargaining power  RI: geopolitical preferences and overall power	Governmental interests and collective action problems  LI: severity of enforcement problems  RI: state autonomy

Source: F. Schimmelfennig and others; Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union; Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010 ;2013 (p.41)

### ❖ الفرع الأول: المؤسساتية العقلانية: التعاون الدولي والخيار العقلاني

تتعلق المقاربات ما بين الحكومية من افتراض أن العملية التكاملية الأوروبية تشبه السياسة الدولية العامة، وأن الإتحاد الأوروبي يشبه المؤسسات الدولية الأخرى، بحيث يمكن دراسته وتفسيره بشكل إيجابي من منظور العلاقات الدولية. يؤكد مورا فسيك Moravcsik أن أفضل طريقة للتنظير للجماعة الأوروبية هي اعتبارها نظاما دوليا لتنسيق السياسات وأن التكامل الأوروبي يمثل نسفا فرعيا للاتجاهات العامة بين الدول الديمقراطية في العالم في السياسة العالمية الحديثة حيث تفترض نظريات العلاقات الدولية تقليديا أن الدول هي الجهات الفاعلة المركزية في السياسة الدولية وأنها تتفاعل في نسق فوضوي، أي

<sup>1</sup> A. Moravcsik; « The Choice for Europe SOCIAL PURPOSE AND STATE POWER FROM MESSINA TO MAASTRICHT: Theorizing European Integration pp 1-17 » Published in the UK in 1999 by Routledge ;(p.3-10)

في غياب سلطة مركزية تتخذ القرارات السياسية وتنفذها. يتم صنع السياسات في السياسة الدولية عموما عبر المفاوضات بين حكومية، ويتطلب إنفاذ الإتفاقيات موافقة جميع الدول المشاركة<sup>1</sup>.

فرضية البناء الثانية هي الإطار العقلاني الذي يضع الجهات الفاعلة في مركز الصدارة ويشرح النتائج الجماعية مثل التكامل نتيجة لتفاعل الإختيارات الفردية العقلانية، فالخيار العقلاني (المحدود) يعني أنه على أساس معرفتهم بالعالم وتفضيلاتهم يقوم الفاعلون بحساب فائدة مسارات العمل البديلة واختيار المسار الذي يزيد و/أو يحقق مصالحهم في ظل ظروف معينة، وتوسعى المؤسساتية العقلانية في نظرية العلاقات الدولية إلى تفسير بناء التعاون الدولي والمؤسسات الدولية كنتيجة جماعية لخيارات الدولة العقلانية المترابطة (الإستراتيجية) والمفاوضات ما بين الحكومية في سياق فوضوي.

إن نقطة البداية الأساسية للمؤسساتية العقلانية في العلاقات الدولية هي الإعتماد الدولي المتبادل وتتسم المجموعة الدولية بالإعتماد المتبادل إذا كانت الدول غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأمنية أو الإجتماعية بمفردها و/ أو إذا كانت تفتقد لفعالية تحقيق الأهداف عندما تتصرف بشكل مستقل، خذ على سبيل المثال ظاهرة الإحتباس الحراري فإن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قبل دولة واحدة سيكون عديم الجدوى إذا قامت جميع البلدان الأخرى بزيادة انبعاثاتها في نفس الوقت، كذلك المسارات التجارية وفقا للنظرية الإقتصادية الليبرالية، فإن المجتمعات ككل تكون أفضل حالا بشكل عام إذا انفتحت أمام التجارة الدولية وسمحت بتقسيم العمل، أين يمكنها التركيز على قطاعاتها الإقتصادية الأكثر كفاءة، وباختصار في حالة الإعتماد الدولي المتبادل تكون الدول في وضع أفضل لتحقيق مصالحها<sup>2</sup>.

ومع ذلك، فإن التعاون الدولي يمكن أن يشكل مشكلة لثلاثة أسباب على الأقل<sup>3</sup>:

- **أولا:** هناك مشكلة تكلفة المعاملة. من المكلف أن تحصل الدول على معلومات حول تفضيلات وقدرات الدول الأخرى من أجل تحديد الحل التعاوني الأكثر كفاءة، ومن المكلف التفاوض على هذا الحل. وفي ظل الظروف غير المواتية يمكن أن تكون تكاليف المعاملات هذه مرتفعة للغاية لدرجة أن الدول تفضل عدم التعاون على الإطلاق.

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.42)

<sup>2</sup> G. Schneider and A. Ershova; « Rational Choice Institutionalism and European Integration »; Oxford Research Encyclopedia of Politics / Thompson, William R. (Hrsg.). - Oxford: Oxford University Press, 2018 ;(p.2-4)

<sup>3</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; ibid, (p.43)

- **ثانياً:** حتى لو وجدت الدول حلاً فعالاً يفيد جميع المشاركين، فإنها غالباً ما تواجه مشكلة كيفية توزيع مكاسب وتكاليف التعاون فيما بينها، وستحاول الدول تعظيم حصتها من المكاسب، وقد تتخلى عن صفقة تعتبرها غير عادلة أو غير متوازنة.
- **ثالثاً:** يتعقد التعاون الدولي بسبب مشكلة التنفيذ غالباً ما يكون من العقلاني للدولة أن تستفيد مجاناً، أي الإنشاق عن التعاون واستغلال السلوك التعاوني للآخرين.

❖ **الفرع الثاني: المقترحات التفسيرية: النظرية الوظيفية للمؤسسات، نظرية التجارة الداخلية،**

### نظرية المساومة ونظرية النادي

تقدم المؤسسات العقلانية أربع نظريات موضوعية تحدد كيف وتحت أي ظروف تتعاون الجهات الفاعلة الحكومية العقلانية في نظام دولي فوضوي ومتراذب. توضح النظرية الوظيفية للمؤسسات كيف تساعد المؤسسات الدولية الدول في التغلب على تكاليف المعاملات ومشاكل إنفاذ التعاون الدولي وتأخذ نظرية التجارة الداخلية بعين الاعتبار التفضيلات السياسية للدول، كما تشرح نظرية المساومة النتائج الجوهرية للمفاوضات الدولية وأخيراً تفسر نظرية النادي حجم المؤسسات الدولية.

### ➤ النظرية الوظيفية للمؤسسات

تنشئ الدول مؤسسات دولية لأنها تؤدي وظيفتها في التعامل مع المشاكل الأساسية للتعاون الدولي وتتطلب الحلول الفعالة التي تعمل على تعظيم الرفاه للاعتماد المتبادل الدولي معلومات موثوقة عن حالة العالم، والعلاقات بين السبب والنتيجة، وتفضيلات وقدرات الجهات الفاعلة الأخرى، على سبيل المثال ما مدى سوء ظاهرة الاحتباس الحراري؟ ما أسبابه وكيف يمكن إيقافه؟ وما هي الدول الأخرى المستعدة والقادرة على القيام بجهود للحد من الانبعاثات؟ غالباً ما تكون المنظمات الدولية أفضل مصدر لتوفير هذه المعلومات زيادة إلى أنها تقلل من تكاليف المعاملات من خلال توفير منتدى للمفاوضات والخدمات المتعددة للجهات الفاعلة من أجل التواصل الفعال والكفاء، وأخيراً تتطلب مشكلة التنفيذ مراقبة وعقوبات فعالة. يتم إنشاء المؤسسات الدولية لأنها تقي بهذه المهام بشكل أكثر فعالية وكفاءة من الدول منفردة ومن ثم تعكس التصاميم المؤسساتية المختلفة الحاجة إلى التعامل مع مشكلات العمل الجماعي المختلفة غير أنه يتزايد الطلب على المركزية مع عدم اليقين بشأن تفضيلات الدول الأخرى أو بشأن الحالة (المستقبلية) للعالم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.44)

## ➤ نظرية التجارة الداخلية

يعتمد تفضيل الدولة لصالح أو ضد السياسة الدولية على تأثير هذه السياسة في مصالح الدولة فبالنسبة للحالة النموذجية للسياسة التجارية، تخبرنا نظرية التجارة الداخلية عن الظروف التي تفضل فيها الدول ترتيبات التجارة الحرة (تعريفات منخفضة أو بدون تعريفات) على السياسات الحمائية (تعريفات عالية). ويتعلق هذا بشكل أساسي بالقدرات والهيكل الإقتصادي للدولة، ووفقا لنموذج هيكر-أوهلين Heckscher-Ohlin فإن تحرير التجارة يفيد عامل الوفرة طبقيا، أي أن أصحاب رأس المال يكسبون ويخسر العمال عندما يكون رأس المال وفيرا، في حين يكسب العمال و أصحاب رأس المال يخسرون في البلدان ذات العمالة الوفيرة، إذا افترضنا أن العوامل خاصة بالصناعات فنموذج ريكاردو-فينر Ricardo-Viner على سبيل المثال يجادل أنه لا يمكن لرأس المال أن ينتقل بسهولة من صناعة إلى أخرى سعيا لتحقيق عوائد أعلى، فالصناعات هي التي تكسب أو تخسر من تحرير التجارة وليس العوامل، وتستفيد الصناعات الموجهة للتصدير من تحرير التجارة في حين تخسر الصناعات المتنافسة على الواردات وفي كلتا الحالتين سوف يضغط أصحاب المصالح من أجل التجارة الحرة، في حين يضغط الخاسرون من أجل الحمائية ويعتمد نجاح ممارسة الضغط بدوره على مدى قدرة المجموعات على التنظيم، وهذا هو السبب وراء كون المنتجين عادة يشكلون جماعات ضغط أفضل من المستهلكين، ولهذا السبب يكون أداء الصناعات شديدة التركيز أفضل من تلك التي تضم عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة. وأخيرا تخبرنا النظرية أن قوة الدول الكبيرة والصغيرة تختلف ففي حين تستطيع البلدان الكبيرة (ذات الأسواق المحلية الضخمة) أن تؤثر على السوق العالمية من جانب واحد بسياساتها المحلية، فإن البلدان الصغيرة غير قادرة على القيام بذلك وهذه الحجة تقودنا إلى نظرية المساومة<sup>1</sup>.

## ➤ نظرية المساومة

وتعتمد النتائج الجوهرية للمفاوضات الدولية على كيفية توزيع مكاسب التعاون الدولي بين الجهات الفاعلة و على قوة المساومة النسبية التي تتمتع بها هذه الجهات كما تنتج القوة التفاوضية من التوزيع غير المتماثل للمعلومات والفوائد المترتبة على اتفاق محدد (مقارنة بالنتائج البديلة و/أو الخيارات الخارجية)، عموما فإن الجهات الفاعلة التي لديها معلومات أكثر وأفضل قادرة على التلاعب بالنتائج لصالحها

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.44)

بالإضافة إلى أن الجهات الفاعلة الأقل احتياجا إلى اتفاق محدد لأنها أكثر رضا عن الوضع الراهن أو لديها خيارات بديلة تتمتع بقدر أكبر من القدرة على المساومة فهي قادرة على تهديد الآخرين بعدم الاتفاق وبالتالي إجبارهم على تقديم التنازلات<sup>1</sup>.

### ➤ نظرية النادي

تتناول نظرية النادي مسألة الحجم التنظيمي، فالنادي هو جمعية تطوعية توفر المنفعة المتبادلة من إنتاج وتقاسم السلع الجماعية، مثل السوق المشتركة أو البيئة النظيفة كما يمكن أن تكون العضوية في الأندية محدودة أيضا وغالبا ما يكون ذلك ضروريا لأن الأعضاء الجدد ليسوا مساهمين إضافيين في سلع النادي فقط بل يمكن أن يصبحوا أيضا مستهلكين منافسين يقيدون وصول الأعضاء المؤسساتيين إلى سلع النادي مما يسبب (تكاليف الازدحام). عندما تقوم الدول بدمج أسواقها واقتصاداتها فإنها تنتج تأثيرات خارجية على البلدان غير الأعضاء ويمكن لدول ثالثة أيضا أن تنتج تأثيرات خارجية للدول المتكاملة، على سبيل المثال يؤدي انخفاض الضرائب أو تقليل التنظيم الإجتماعي والبيئي إلى دفع الشركات بعيدا عن السوق المتكاملة، وبالتالي وضع قواعدها وسياساتها تحت الضغط وإذا كان الأمر كذلك يصبح من المفيد توسيع النادي بالإضافة إلى ذلك فإن الحجم الأكبر قد يؤدي إلى وفورات الحجم ويزيد من تكاليف ميزانية المنظمة الدولية وبالتالي فمن منظور عقلائي السؤال هو ما إذا كانت منطقة متكاملة معينة تتمتع بالفعل بالحجم الأمثل، أو ما إذا كان من الممكن تعظيم الرفاه الجماعي من خلال قبول المزيد من البلدان. وبالتالي فإن الفرضية الأساسية لنظرية النادي تفترض أن النادي سوف يتوسع (فقط) حتى تتساوى التكاليف الهامشية لقبول عضو جديد مع الفوائد الهامشية.

تعتمد ما بين الحكومية الليبرالية على المقاربات الأربع لتحليل التكامل الأوروبي وتأخذ نظرية التجارة الداخلية في الاعتبار تفضيلات الدولة بشأن التكامل (وليس في قضايا السياسة التجارية وحدها) كما تشرح نظرية المساومة من يحصل على ماذا في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن التكامل وتخبرنا النظرية الوظيفية للمؤسسات متى ولماذا تقوم الحكومات بتقويض السلطة والصلاحيات إلى المنظمات الأوروبية فوق الوطنية ونظرية النادي تلقي الضوء على شروط التوسع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid : (p.45)

<sup>2</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.45-46)

## المطلب الثاني: ما بين الحكومية الدولاتية: الإفتراضات الأساسية للعملية

### التكاملية الأوروبية

يقترح مورافيسك Moravcsik إطارا تحليليا من خطوات مرحلية، بداية من السياسة الداخلية التي تعمل على إنتاج التفضيلات الوطنية، ثم المفاوضات الدولية التي تنتج زحما من الصفقات الجوهرية، وبعد التوصل إلى اتفاق بشأن الجوهر تعمل المفاوضات الدولية الإضافية على اختيار الأنماط المؤسسية واتخاذ القرارات بشأن تجميع وتفويض صلاحيات الدولة. تعتبر حجة مورافيسك Moravcsik الأفضل منهجيا لفهم التكامل في الإتحاد الأوروبي باعتباره سلسلة من الإختيارات العقلانية التي تتخذها الدول الوطنية، حيث استجابت هذه الإفتراضات للقيود والفرص الناشئة عن المصالح الإقتصادية والقوة النسبية لكل دولة في النظام الدولي زيادة للدور الذي تلعبه المؤسسات في تعزيز مصداقية الالتزامات بين الدول<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الأول: التفضيلات الوطنية

تفترض ما بين الحكومية الدولاتية الواقعية أن هناك مصلحة وطنية تحدها الدولة مسبقا، من خلال الحفاظ على استقلالية الدولة وأمنها ونفوذها وتعظيم مصالحها، وبالتالي فإن التفضيلات الوطنية بالنسبة للإطار الإتحادي الأوروبي تعتمد على مدى استفادة أو تضرر العملية التكاملية بالنسبة للسيادة الوطنية. ومن هذا المنظور تكون الدول الصغرى أكثر ميلا إلى التكامل من الدول الكبرى. إن الدول الأكبر حجما لا تحتاج إلى التعاون بقدر الدول الأصغر حجما لأن استقلالها وأمنها أقل تعرضا للتهديد، حيث يوفر التكامل للدول الصغيرة إمكانية إلزام الدول الأكبر بالقواعد الجماعية وضمان زيادة قوتها المحدودة من خلال التكتل مع القوى الكبرى K فالعملية التكاملية هنا تتبع المنطق الواقعي لتشكيل التحالفات. فالدول الأوروبية ستكون أكثر استعدادا للاندماج كلما كان الشعور بالتهديد الخارجي أكبر، فالدولة تحدد المصلحة الوطنية ذاتيا ولا تختلف التفضيلات التكاملية إلا باختلاف قوة الدولة وطبيعة التهديدات التي تواجهها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Moravcsik. Andrew; « The Choice for Europe. Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht. Ithaca »; opcit; (p.3)

<sup>2</sup> Grieco, Joseph M; « State Interests and International Rule Trajectories: A Neorealist Interpretation of the Maastricht Treaty and European Economic and Monetary Union », Security Studies 5(3): 261–306 ;(pp.263-264)

بينما تراهن ما بين الحكومية الليبرالية على عمليات تشكل تفضيلات السياسة الخارجية، حيث تقترض الليبرالية كنظرية للسياسة الخارجية أن التفضيلات الحكومية للقضايا السياسية تتباين لتعكس مصالح وقوة المجموعات المجتمعية التي تتفاعل فيها المؤسسات السياسية المحلية، ولأن العملية التكاملية الأوروبية ركزت على السياسات الاقتصادية فإن تفضيلات الدولة تكون اقتصادية في الغالب في حين أن التوجه العام نحو التكامل الأوروبي ينجم عن الاعتماد المتبادل والضغط للتعاون من أجل المنفعة المتبادلة في اقتصاد دولي متوسع ومعولم، فإن التفضيلات التكاملية الملموسة تنشأ قبل كل شيء من المصالح الاقتصادية للمتعاملين الإقتصاديين كمجموعات ضغط وطنية<sup>1</sup>. ونتيجة لذلك تسعى الحكومات إلى تحقيق التكامل باعتباره "وسيلة لتأمين المزايا التجارية لمجموعات المنتجين، مع مراعاة القيود التنظيمية وقيود الميزانية". ووفقا لمدى قدرة هؤلاء المتعاملين الإقتصاديين على المنافسة في السوق الأوروبية، تطالب الدول إما بفتح الأسواق وتحريرها أو بسياسات حمائية وطنية<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للسياسات التي تتعامل مع القضايا الغير اقتصادية أو تلك التي تؤثر على العمليات التجارية بشكل غير مباشر، فإن الفواعل المجتمعية الأخرى تلعب دورا أقوى، أين تساهم في تشكل تفضيلات الدولة بقوة أكبر من خلال اهتماماتها، وفي السياسات العامة (مثل السياسة البيئية أو سياسة الهجرة) فإن قوة مجموعات المصالح البيئية أو قضايا الهجرة مثلا وتوزيع التفضيلات البيئية وقضايا الهجرة بين الناخبين تفوق أحيانا قوة المصالح الاقتصادية، فوفقا لمورافيسك Moravcsik كلما كانت مجموعات المصالح "أكثر كثافة وتأكيدا وتمثيلا وتنظيما مؤسساتيا" كلما قل "عدم اليقين بشأن العلاقات السببية"، وينطبق هذا المثال على السياسة الزراعية التي تتألف من جماعات ضغط منتجة مركزة وجيدة التنظيم وواسعة الإنتشار، وعلى العكس من ذلك "كلما كانت المجموعات المحلية أضعف وأقل انتشارا" كلما كانت "التبعات الجوهرية للخيارات أكثر غموضا والتفضيلات الوطنية أقل قابلية للتنبؤ، مقابل التفضيلات الأيديولوجية التي ستكون أكثر احتمالا للتأثير، وفقا لمورافيسك Moravcsik ينطبق هذا الحال على السياسات الاقتصادية الكلية مثل عملية الإندماج النقدي مثلا حيث تعتمد التفضيلات على "تفضيلات الإقتصاد الكلي للانتلافات الحكومية الحاكمة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Moravcsik. Andrew; ibid.

<sup>2</sup> Grieco, Joseph M; opcit;(pp.268-270)

<sup>3</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.47)

## ❖ الفرع الثاني: المساومات بين دولاتية

يصف التيار الحكومي الدولي عمليات التفاوض المتعلقة بالتكامل الأوروبي بأنها عمليات التفاوض الحكومي الدولي حول توزيع المكاسب التعاونية، ولأن أي ترتيب مؤسسي تعاوني من المرجح أن تختلف تكاليفه وفوائده بين الدول الأعضاء، فإن التفضيلات الوطنية للدول تكون متباينة، كما أن قرارات التكامل غالبا ما تخلف عواقب مادية ملزمة وجوهرية على الحكومات الفاعلين في السوق، فإن هامش المخاطر يكون مرتفعا وبالتالي فإن المفاوضات تعتمد على مساومات صعبة يتم فيها التهديد بنقض المقترحات وحجب المدفوعات المالية الجانبية وتشكيل تحالفات بديلة تستبعد الحكومات المتمردة. لقد عكست نتائج القوة النسبية للدول، أنماط الإعتماد المتبادل غير المتماثل فأولئك الذين يستفادون من التكامل اقتصاديا يتنازلون عن التكاليف الهامشية لتحقيقه، بينما أولئك الذين تكون مكاسبهم قليلة تفرض عليهم تكاليف التكيف مع الشروط<sup>1</sup>.

يعتبر التحليل الليبرالي ما بين الحكومي للمساومة بين الدول مفتوح لتأثيرات السياسة المحلية على المفاوضات الحكومية الدولية. يتم اسقاط هذا المسعى على اللعبة ذات المستويين "لبوتنام Putnam وفيها تتفاوض الحكومات الوطنية على طاولتين في نفس الوقت. الأولى مع الحكومات والأخرى مع الفاعلين المحليين الذين يتمتعون بالقدرة على التأثير، ومن أجل التوصل إلى اتفاق تحتاج الحكومات إلى إيجاد شروط مقبولة للحكومات الأخرى والفاعلين المحليين حيث يواجهون مقايضة "مجموعة المكاسب" المحلية الكبرى أيضا، أي مجموعة الإتفاقيات المقبولة محليا قد تسهل الاتفاق الحكومي الدولي لأنها تسهل على الحكومات استيعاب المصالح المتباينة للدول الأخرى. وفي نفسه الوقت قد يكون الاتفاق بعيدا عن تفضيلاتهم الدولاتية. من جهة أخرى فإن مجموعة المكاسب المحلية الضيقة تزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق دولي ولكنها تزيد من قدرة الحكومة على المساومة. فإذا تمكنت حكومة ما من تهديد الحكومات الأخرى بشكل واقعي بعدم التصديق على اتفاقية ما فإن هذه الحكومات سوف تستوعب تفضيلات الحكومة المقيدة من أجل ضمان التصديق. وفي ظل ظروف عدم اليقين يمكن للحكومات أيضا استغلال قيود التصديق بشكل استراتيجي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Wulf Reiners and Ebru Turhan; « EU-Turkey Relations Theories, Institutions, and Policies »; Palgrave Macmillan ISBN 978-3-030-70890-0 ;2021 ;(pp.45-47)

<sup>2</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (pp.49-50)



### ❖ الفرع الثالث: الخيار المؤسساتاتي

مرة أخرى فإن الخيار المؤسساتاتي يكون مدفوعا بالحكومات واهتمامها بشأن التزام كل منها في المستقبل بالإتفاقيات الجوهرية التي تم التوصل إليها بعبارة أخرى، فحكومات الإتحاد الأوروبي لا تريد أن يقوم المؤسساتات فوق الوطنية بتحديد تفضيلاتها، أو تزويدها بالمعلومات اللازمة للتوصل إلى اتفاقيات موضوعية فعالة، أو وضع إطار لقواعد التوزيع، فهي تعتمد على المؤسساتات فوق الوطنية لحل مشاكل الإتحاد الأوروبي، ومنه فإن المؤسساتات فوق الوطنية أدوات ووكالات للدول وليست فواعل مستقلة. إن ظهور مثل هذه المشاكل المتعلقة بقوة الإنفاذ يعتمد في المقام الأول على طبيعة مشكلة العمل الجماعي المطروحة، حيث هناك قضايا التنسيق التي يتعين على الفاعلين الاتفاق على معايير مشترك للتنسيق شريطة ألا يكون لديها أي حافز للانسحاب من جانب واحد بمجرد نفاذ هذه المعايير وفي هذه الحالات لا توجد مشكلة تتعلق بالتنفيذ، وتقوم الحكومات بتفويض القرارات إلى هيئات صنع القرار المشتركة أو المؤسساتات فوق الوطنية من أجل تقليل تكاليف المعاملات. وعلى النقيض من ذلك عندما يكون لدى الدول حافز للانشقاق وتكون هناك مشكلة في التنفيذ فإن الحكومات تكون على استعداد لإضفاء الطابع المركزي على عملية صنع القرار وتفويض صلاحيات أكثر للمراقبة والامتثال إلى المؤسساتات فوق الوطنية مثل المفوضية، أو محكمة العدل، أو في حالة السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي<sup>1</sup>.

من خلال نقل السيادة إلى المؤسساتات الدولية، تعمل الحكومات على تكييف القضايا من تأثير الفواعل المحلية، الأمر الذي ما قد يؤدي إلى زيادة الضغوط لعدم الامتثال إذا زادت تكاليفها الناجمة عن العملية التكاملية، حيث قد تكون السيطرة الحكومية اللامركزية أضعف من أن تضمن الامتثال خاصة إذا كان هذا الانتهاك من الدول الأعضاء ذات القواعد المحلية القوية<sup>2</sup>. إن الدرجة التي تفضل بها الحكومات التجميع (التصويت بإجراءات غير الإجماع) وتفويض السيادة إلى المؤسساتات فوق الوطنية تعتمد على القيمة التي توليها للقضايا والنتائج الموضوعية المعنية، وعلى عدم يقينها بشأن السلوك المستقبلي للأعضاء الآخرين، وكلما زادت استفادة الحكومة من اتفاقية التعاون وزادت مخاطر عدم امتثال الحكومات الأخرى، زاد استعدادها للتنازل عن صلاحياتها للإتحاد الأوروبي لمنع الخاسرين المحتملين من مراجعة سياساتهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Schimmelfennig Frank and Andrew Moravcsik; « Liberal Intergovernmentalism in European Integration Theory »; ed. Antje Wiener and Thomas Diez; Oxford University Press 67-87 ;(pp.72-73)

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

وتعتمد شدة ووضوح وإمكانية التنبؤ بالتفضيلات المؤسساتية للدولة على مدى نتائج أو قوة الآثار المترتبة على رفاهتها أو سيادتها، فعندما تكون التأثيرات المؤسساتية غير مؤكدة أو ضعيفة فإن التفضيلات المؤسساتية للحكومات ستكون ضعيفة أيضا و/أو قد تتبع مواقف إيديولوجية، ووفقا لمورافسك Moravcsik هذا ما يحدث بالنسبة لصلاحيات البرلمان الأوروبي، وبما أن صلاحيات البرلمان الأوروبي كانت ضعيفة لفترة طويلة و التكوين المستقبلي للبرلمان الأوروبي ومواقفه السياسية غير مؤكد إلى حد كبير، فإن الدول لم تهتم و/أو لم تكن قادرة على حساب مصالحها من عملية إصلاح البرلمان الأوروبي، لذلك كان الإعتماد على مواقف أيديولوجية والنتيجة سيطرة الصراع بين الحكومات الفيدرالية (لصالح المزيد من صلاحيات البرلمان الأوروبي) والحكومات المناهضة للفيدرالية (ضد) على المفاوضات حول الإصلاح المؤسساتي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الوظيفية الجديدة والمساعي عبر الوطنية

لقد كانت النظريات فوق الوطنية وما بين الحكومية دائما المتنافسين الرئيسيين في نظريات التكامل وفي المراحل الأولى من المسار التكاملي الأوروبي ساهمت الوظيفية الجديدة وما بين الحكومية الواقعية في تشكيل النقاش بداية تسعينيات القرن العشرين، في نفس السياق تبلور النقاش بين المؤسساتية فوق الوطنية وما بين الحكومية الليبرالية. ففي حين تدعي المقاربات ما بين الحكومية الدولية أن التكامل الأوروبي يتشكل من خلال تفضيلات الدولة الوطنية وقوتها وتظل العملية التكاملية تحت سيطرتها، فإن المقاربات فوق الوطنية تجادل بأن المجتمع العابر للحدود الوطنية والمنظمات فوق الوطنية هي جهات فاعلة ذات قوة تأسيسية أيضا، وأن الخطوات الأولية للتكامل الأوروبي أنتجت زخما كافيا لتحقيق التكامل الأوروبي. دفع نطاقها الوظيفي ومستوى مركزيتها وامتدادها الإقليمي إلى ما هو أبعد من المستوى الذي كانت تقصده حكومات الدول الوطنية في الأصل، وفي حين تؤكد المقاربات ما بين الحكومية الدولية على استمرارية التكامل الأوروبي كشكل من أشكال التنظيم الدولي، تؤكد المقاربات فوق الوطنية على إمكاناتها التحويلية حين تتساءل: كيف يمكن أن تنمو المؤسسات عبر وفوق الوطنية خارج نطاق العلاقات الدولية وتتطور إلى نمط جديد من النظام السياسي<sup>2</sup>. وفي واحدة من العبارات التي غالبا ما يستشهد بها باحثي التكامل الأوروبي يعرف هاس Haas التكامل بأنه "عملية يتم من خلالها إقناع الفاعلين السياسيين في العديد من البيئات الوطنية المتميزة بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.51)

<sup>2</sup>Ibid. (p.62)

السياسية نحو مركز جديد أكبر، والذي تمتلك مؤسساته أو تطالب بالولاية القضائية على الدولة الوطنية الموجودة مسبقاً<sup>1</sup>.

من بين النظريات فوق الوطنية كانت الوظيفية الجديدة هي النظرية السائدة للتكامل في الفترات الأولى من نظريات التكامل، قام علماء بارزون مثل أرنست هاس Ernst Haas، وليون ليندبرج Leon Lindberg، وجوزيف ناي Joseph Nye وفيليب شميتز Philippe Schmitter بتحديد أجندة بحث الوظيفية الجديدة من أواخر الخمسينيات حتى السبعينيات. منذ أواخر الثمانينات كانت المؤسساتية فوق الوطنية لواين ساند هولتز Wayne Sandholtz وأليك ستون سويت Alec Stone Sweet بمثابة صقل كبير للوظيفية الجديدة كما تختلف المؤسساتية فوق الوطنية عن سابقتها الوظيفية الجديدة من خلال<sup>2</sup>:

- **أولاً:** سعت الصيغة الأصلية للوظيفية الجديدة إلى تفسير التشكيل النهائي للدولة الفيدرالية الأوروبية، وبمجرد أن بدا أن هذا الاحتمال قد تم تقويضه بقوة بسبب الأزمات والركود في التكامل السياسي منتصف الستينيات، أصبح الباحثون أقل اهتماماً بشرح المسار نحو نقطة نهاية معينة من مسار التكامل الأوروبي. وبدلاً من ذلك وجهوا تركيزهم نحو دراسة عمليات ونتائج إضفاء الطابع المؤسساتي وظهور وتطور القواعد فوق الوطنية وقدرة الجهات الفاعلة فوق الوطنية وعبر الوطنية على تشكيل وتفسير هذه القواعد، وتأثير هذا النشاط الذي تحكمه القواعد العابرة للحدود الوطنية من المعاملات الحدودية إلى إعادة تشكيل بنية السلطة في الإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.
- **ثانياً:** قام أنصار ما فوق الوطنية بتوسيع نطاق المتغيرات التي تمت دراستها ففي حين ركزت الوظيفية الجديدة بشكل أساسي على العمليات "غير المباشرة" في المجال الإقتصادي لتفسير توسيع التكامل ليشمل قطاعات سياسية جديدة، يدرس أصحاب النهج فوق الوطني أيضاً العمليات والتحويلات نحو زيادة المركزية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ernst B. Haas; « International Integration: The European and the Universal Process » International Organization / Volume 15 / Issue 03 / June 1961, pp 366 - 392; (p.369)

<sup>2</sup> W. Sandholtz and A. Stone Sweet; « Neo-functionalism and Supranational Governance »; the Oxford Handbook of the European Union (OUP) ;(pp.3-5)

<sup>3</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; ibid, (p.63)

<sup>4</sup> W. Sandholtz and A. Stone Sweet; opcit ;(pp.5-7)

### الشكل 3.1: الافتراضات الأساسية للمقاربات عبر الوطنية

General assumptions	Historical institutionalism Rational national, transnational, and supranational actors Unintended consequences and path dependency of institution-building
Explanatory theory	Dynamic theories of integration and institutionalization: - pluralism - transactionalism - principal-agent and incomplete contracting theory - path dependence
Factors explaining integration	Intensity of transnational exchanges Autonomy of supranational actors Rule density

Source: F. Schimmelfennig and others; Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union; Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010 ;2013 (p.63)

#### ❖ الفرع الأول: المؤسساتية التاريخية: الفواعل العقلانية وعملية إضفاء الطابع المؤسساتي

مثل المقاربات ما بين الحكومية الدولانية، فإن المقاربات فوق الوطنية لها أصولها في نظرية العلاقات الدولية. في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كانت النظريات الوظيفية الجديدة و عبر الوطنية هي المنافس الرئيسي للنظرية الواقعية المهيمنة آنذاك، لم تتعارض هذه النظريات مع الافتراض الواقعي القائل بأن الدول هي جهات فاعلة عقلانية في نظام دولي فوضوي، ولكنها شككت في الاستنتاجات التي استخلصها الواقعيون من هذا الافتراض وجدالوا أن النظام الدولي في ظل الظروف الإجتماعية المناسبة لن يتميز بالحروب المتكررة وانعدام الأمن الدائم وهيمنة القوى العظمى ولكن من الممكن أن يتحول إلى نظام تحكمه القواعد والقيم من خلال عمليات إضفاء الطابع المؤسساتي<sup>1</sup>.

ينفق التيار فوق الوطني مع التيار ما بين الحكومي الدولاني من حيث افتراضها (بحدود) لجهات فاعلة عقلانية حيث " تختار الفواعل المجتمعية في سعيها لتحقيق مصالحها المرتكزة على القيم، أي وسيلة يتيحها النظام الديمقراطي السائد"، كما أنها تشترك في نقطة البداية للتنظير الحكوماتي الدولاني فالتفاعلات الدولية الكثيفة تخلق حالة من الإعتماد الدولي المتبادل أين يكون العمل الأحادي للدولة غير فعال وعلاوة على ذلك هناك حاجة إلى التعاون الدولي ولكن من الصعب تحقيقه في ظل نظام فوضوي. ولذلك تتفق الدول على القواعد الدولية وتنشئ منظمات دولية من أجل تسهيل واستقرار التعاون الدولي

<sup>1</sup> P. Pierson; « The Path to European Integration: A Historical Institutionalist Perspective »; Program for the Study of Germany and Europe Working Paper No. 5.2 (October 25, 1994) ;(p.5-8)

لصالح جميع المشاركين، كما لا يعارض التيار فوق الوطني فرضية أن الحكومات هي جهات فاعلة مركزية وقوية في عملية التكامل وأن المساومة (الصعبة) تشكل أسلوبًا مهمًا للتفاعل بين الدول الأعضاء<sup>1</sup>.

ولكن يختلف التيار فوق الوطني عن التيار ما بين الحكومي الدولاتي في فرضين أساسيين:

- **أولاً:** يقوم بتوسيع قائمة الجهات الفاعلة ذات الصلة بالعملية التكاملية في حين تنظر ما بين الحكوماتية الدولاتية الواقعية إلى الدول باعتبارها فواعل وحدوية وباعتبارها الجهات الفاعلة الوحيدة التي تهم في بناء التكامل الأوروبي، تضيف ما بين الحكوماتية الدولاتية الليبرالية مجموعات مصالح محلية قوية، ويشمل التيار فوق الوطني جهات فاعلة عابرة للحدود الوطنية وفوق وطنية أيضا مثل الشركات المتعددة الجنسيات (أي الشركات التي لا ينحصر مقرها في بلد واحد) ومجموعات المصالح العابرة للحدود الوطنية (تتراوح بين منتديات الأعمال والمهنيين والعمال).

تتكاثر الجمعيات النوادي ذات القضايا المحددة التي تمثل مصالح الحقوق البيئية أو التعليمية أو المدنية مثلا في سياق التكامل وتتصرف بشكل مستقل عن الدولة لأنهم يطالبون بقواعد فوق وطنية وإلغاء القواعد الوطنية إذا ساعدتهم القواعد فوق الوطنية على تحقيق أهدافهم بالإضافة إلى ذلك يرى التيار فوق الوطني إلى المنظمات فوق الوطنية مثل المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية والبرلمان الأوروبي، باعتبارها جهات فاعلة في حد ذاتها وليست مجرد أدوات للدول الأعضاء، وهذا يقودنا إلى الفرض الأساسي الثاني<sup>2</sup>.

- **ثانياً:** يشكك التيار فوق الوطني في الافتراض المؤسساتي العقلاني القائل بأن الدول قادرة على تصميم المؤسسات لتعمل بكفاءة وموثوقية وفقا لتفضيلاتها، وهذه أيضا رؤية أساسية للمؤسساتية التاريخية. تشكل نظرية المؤسساتية التاريخية نقطة معاكسة مهمة للنظريات الوظيفية لبناء المؤسسات، والتي تتضح في الطرح ما بين الحكومي الدولي الليبرالي للتكامل وتشرح النظريات الوظيفية لبناء المؤسسات الخيارات المؤسساتية من خلال إرجاع هذه الإختيارات إلى التأثيرات

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.65)

<sup>2</sup> S. Saurugger; « Theoretical Approaches to European Integration »; Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010. (2014) ;(pp56-58)

التي ترغب الدول في إنتاجها ضمن هذه المؤسسات، ومن ثم فإن الإختيارات المؤسسية يتم تفسيرها من خلال تأثيراتها (المتوقعة). يرفض المؤسستين التاريخيين هذا التخمين لثلاثة أسباب<sup>1</sup>:

- ✓ يشكك المؤسستين التاريخيين في أن اللاعبين السياسيين يتمتعون ببعد النظر كما يقترح المنظرون الوظيفيون، وتفترض بدلا من ذلك فرضية أن الجهات الفاعلة السياسية لديها آفاق زمنية قصيرة نسبياً (نظراً للقيود المفروضة على إعادة الانتخاب على سبيل المثال)، ولا تأخذ في الاعتبار دائما العواقب المحتملة الطويلة الأجل للاختيارات المؤسسية<sup>2</sup>.
- ✓ يجادل أنصار المؤسسية التاريخية أن الجهات الفاعلة قادرة على توقع جميع الحالات الطارئة والعواقب المحتملة لأفعالها، معتقدين أن الإختيارات المؤسسية الأولية يمكن أن يكون لها عواقب غير مقصودة. من المرجح أن تنتج العمليات الإجتماعية المعقدة التي تنطوي على عدد كبير من الجهات الفاعلة حلقات ردود فعل وتأثيرات تفاعلية لا يمكن توقعها أو فهمها حتى من قبل الجهات الفاعلة الأكثر نفوذا.
- ✓ يؤكد أنصار المؤسسية التاريخية أن الجهات الفاعلة السياسية لا يمكنها تصحيح بعض التطورات المؤسسية إلا بشكل هامشي نظرا للعقبات التي لا يمكن التغلب عليها في كثير من الأحيان والتي تحول دون التمكن من التغيير الناجم عن قواعد القرار الملزم أو وجود لاعبين يتمتعون بحق النقض.

ولا تكتفي المنظمات فوق الوطنية بمراقبة القواعد التي وافقت عليها الدول الأعضاء، بل إنها تعمل أيضا على إعادة صياغة هذه القواعد وإعادة تشكيلها، كما يرى أنصار التيار العبر وطني أن عملية التكامل تخلق "فجوات" في تسويات المعاهدات اللاحقة، والتي تثبت تمكين بعض الجهات الفاعلة (مجموعات المصالح، الجهات الفاعلة فوق الوطنية مثل المفوضية أو محكمة العدل الأوروبية أو البرلمان الأوروبي) بينما تصعب بالنسبة للآخرين (وخاصة حكومات الدول الأعضاء). وبالتالي فإن التكامل قد يولد عواقب غير مقصودة على حكومات الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي يحول دون ديناميكيات التعزيز الذاتي، وفي الأمد المتوسط تحرف عملية التكامل عن الغرض الذي كانت الحكومات تعتزم تحقيقه، وتجبرها على تكيف تفضيلاتها وسلوكياتها من أجل تجنب التكاليف المرتفعة. إن "العملية التي يتم من خلالها إقناع

<sup>1</sup> S. Saurugger; opcit, (p.59)

<sup>2</sup> R. Pacheco Pardo; « Robert O. Keohane's After Hegemony »; Copyright 2017 by Macat International Ltd24 :13 Coda Centre, 189 Munster Road, London SW6 6AW. (p.10-12)

الفاعلين السياسيين... بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد وأكبر " كما جادل هاس Hass ليست نتيجة اختيار متعمد في بداية التكامل كمشروع بل النتيجة غير المقصودة لسلسلة من القرارات الإضافية لتحويل الإختصاصات من المستوى الوطني إلى المستوى الأوروبي، وكل منها مدفوع بالعيوب وعدم الكفاءة في خطوات التكامل السابقة كما يفرض في نهاية المطاف خيار الحفاظ على الوضع الراهن لأن تقليص الأداءات التكاملية أو الخروج من الإتحاد الأوروبي سيكون حتما أكثر تكلفة من المضي قدما وفقا لذلك<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثاني: النظريات التفسيرية لديناميكيات التكاملية

على أساس الإفتراضات العامة السابقة حول الجهات الفاعلة والمؤسساتية، استخدم أنصار ما فوق الوطنية مجموعات مختلفة من المقاربات التي تسلط الضوء على القوى الدافعة والظروف البنيوية المحركة لديناميكيات التكاملية.

- **أولاً:** إن الافتراض فوق الوطني بأن المجموعات الإجتماعية العابرة للحدود الوطنية تلعب دورا مهما في عملية التكامل متجذر في الفهم التعددي للسياسة، مما يؤكد أهمية مجموعات المصالح في التنافس على الوصول و/أو التأثير على القرارات السياسية.
- **ثانياً:** يؤكد التيار فوق الوطني على أهمية التبادلات عبر الحدود بين الفئات المجتمعية الفاعلة والتي يطلق عليها اسم "التبادل عبر الوطني" كشرط مسبق للتكامل السياسي.
- **ثالثاً:** مشاكل التفويض التي أبرزتها نظرية الوكيل الرئيسي principal-agent theory ذات صلة بالتنظير فوق الوطني من أجل فهم الآليات التي يقوم عليها ما يوصف بـ "الفجوات" في سيطرة الدول الأعضاء.

### ➤ التعددية

يرى هاس Haas أن التكامل من المرجح أن يستمر في الاقتصادات الصناعية من أجل الغاية التي تتميز بتعبئة المجتمع "من خلال مجموعات المصالح والأحزاب السياسية القوية، والقيادة من قبل النخب المتنافسة من أجل البقاء السياسي والهيمنة بموجب قواعد الديمقراطية الدستورية"<sup>2</sup>. ومن ثم فإن المقاربات

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others ; opcit, (p.66)

<sup>2</sup> A. Le Manh-Béna ; « Le processus de normalisation comptable par l'IASB : le cas du résultat » ; THESE Pour l'obtention du titre de DOCTEUR EN SCIENCES DE GESTION, Soutenue publiquement le 10 décembre 2009, CONSERVATOIRE NATIONAL DES ARTS ET METIERS Groupe de recherche en économie et gestion EA 2430 Centre de recherche en comptabilité ;(p.22)

فوق الوطنية متجذرة في نظرية التعددية حيث تعتبر فالمجموعات وليس الدول هي الفواعل المركزية في العملية التكاملية، وفي المجتمعات الحديثة المترابطة اقتصاديا، فإن المنافسة بين مجموعات المصالح التي تسعى إلى تعظيم مصالح مجموعتها الفردية هي التي تحرك العملية السياسية فالنتائج السياسية تتبع الضغوط التفضيلية التي تمارسها مجموعات المصالح المختلفة<sup>1</sup>. فما هي العلاقة بين التكامل والتصنيع والتعددية في الدول الديمقراطية الليبرالية؟ يرى هاس Hass أن الفاعل السياسي الصناعي الحديث هو الذي سيستفيد كثيرا من التكامل، لأنه "يخشى أن أسلوب حياته لا يمكن الحفاظ عليه دون التكيف البنوي" ومن ثم يلجأ إلى العملية التكاملية.<sup>2</sup> ومن ثم فإن التكامل يصب في مصلحة مجموعات المصالح الإجتماعية والسياسية مثل المصنعين والمنتجين الموجهين للتصدير أو العمال المؤهلين تأهيلا عاليا والمتقنين الذين يدركون أن توسيع أنشطتهم خارج حدود الدولة القومية قد يفضي إلى تحقيق التكامل وتأمين المنافع والأهداف الإجتماعية والإقتصادية، وتزداد احتمالات التبادلات العابرة للحدود بين هذه المجموعات إذا كانت الهياكل التعددية التي تظهرها البلدان المختلفة تشبه بعضها البعض، وهي حالة يشير إليها ماتلي باسم "التباين الإقليمي المتماثل".<sup>3</sup> إن الهياكل التعددية الموازية (أو الانقسامات الإجتماعية والإقتصادية) في منطقة ما، تسهل إلى حد كبير إمكانية قيام مجموعات المصالح الإجتماعية والسياسية بتوحيد القوى مع نظيراتها العابرة للحدود الوطنية من أجل تعزيز العلاقات الإقتصادية وبالتالي تعزيز العملية التكاملية.<sup>4</sup>

### ➤ التحويلاتية

تتوافق المقاربات فوق الوطنية مع المقاربات النظرية التي تتناول التبادلات أو المعاملات الإجتماعية والإقتصادية وما ينتج عنها من اعتماد متبادل بين الوحدات السياسية، إحدى النظريات التي تربط المعاملات عبر الحدود (بدءا من الاتصالات بين الأشخاص إلى التجارة) ببناء المجتمع هي النظرية التحويلاتية Transactionalism التي وضعها كارل دويتش Karl Deutsch، ووفقا له فإن الكثافة المتزايدة للاتصالات والتبادلات الإجتماعية عبر الحدود بين الأفراد ستؤدي إلى ترابط أوثق بين الدول، من خلال الولاءات والمشاعر المشتركة، كما يرى دويتش Deutsch أنه كلما كانت المعاملات أكثر كثافة بين

<sup>1</sup> Ernst B. Haas; « International Integration: The European and the Universal Process »; International Organization, Vol 15, N°3, 1961 pp 366-392; (pp.374-378)

<sup>2</sup> Ibid ;(p.375)

<sup>3</sup> Walter Mattli; « The politics and economics of international institutional standards setting: an introduction »; Journal of European Public Policy, 1-1-2001, pp 328-344; (p.330)

<sup>4</sup> Ibid



دولتين كلما زادت أهمية (أو ترابط) هاتين الدولتين بالنسبة لبعضهما البعض، فإذا تم اعتبار هذه المعاملات والاتصالات مفيدة للفاعلين فإنها ستعزز الثقة بين الدولتين.<sup>1</sup> بل وتؤدي إلى تطوير مجتمع "مدمج" جديد وتتطلب نظرية دويتش Deutsch حول المعاملاتية والقومية فوق الوطنية من التأثيرات المفترضة للتبادلات الإجتماعية عبر الحدود للمجتمع الناشئ، في حين تشير المعاملات إلى احتمال تشكيل مجتمع أمني يتقاسم إحساسا مشتركا بالتضامن المشترك، فإن النزعة فوق الوطنية تهتم أكثر بإنشاء قواعد وبنى فوق وطنية.<sup>2</sup>

### ➤ نظرية الوكيل الأساسي والعقود غير المكتملة

يمكن اعتبار نظرية الوكيل الأساسي لبنة إضافية في المقاربات فوق الوطنية، وفقا للنظرية الوظيفية للمؤسساتية تقوم الحكومات بصفة أساسية بتفويض قدر كبير من سلطة اتخاذ القرار إلى الوكلاء لإنجاز مهام جماعية معينة بفعالية وكفاءة ومع ذلك هناك العديد من المشاكل التي تنشأ عند تفويض المهام إلى الوكلاء، المشكلة الأولى هي الاختيار السلبي أي كيف يمكن للفاعلين الأساسيين التأكد من أنهم اختاروا الوكيل الصحيح للمهمة؟ أما المشكلة الثانية فتتمثل في المخاطر الأخلاقية، فبمجرد اختيار الوكيل كيف يمكن للفاعلين الأساسيين أن يتأكدوا من أن الوكيل لا يطور أجندة خاصة به؟ وفي كلتا الحالتين يواجه الموكل مشكلة المعلومات غير المتماثلة، ففي حالة الاختيار السلبي يكون الموكل غير متأكد من الدوافع الحقيقية للوكيل قبل إنشاء العلاقة التعاقدية، أما في حالة المخاطر الأخلاقية يكون الموكل غير متأكد من أنشطة الوكيل بمجرد قيام العلاقة التعاقدية.

وفي كلتا الحالتين، يقوم الفاعلين الأساسيين بإنشاء مجموعة واسعة من آليات المراقبة لمنع احتمالية الانحراف البيروقراطي. ويمكننا التمييز بين مجموعة متنوعة مما يسمى بآليات الرقابة السابقة واللاحقة والتي يمكن أن يستخدمها الفاعلين الأساسيين للحد من تقدير الوكلاء المفوضين، وغالبا ما يطلق على آليات الرقابة المسبقة اسم الإجراءات الإدارية، والتي تحدد بشكل أو بآخر نطاق نشاط الوكالة والأدوات القانونية المتاحة لها والإجراءات التي يجب أن تتبعها. على النقيض من ذلك فإن آليات الرقابة اللاحقة موجهة نحو مراقبة أنشطة الوكيل وتتضمن إجراءات لمراقبة سلوك الوكالة لتصحيح عدم تناسق المعلومات أو للتأثير على سلوك الوكيل من خلال تطبيق العقوبات (على سبيل المثال خفض الميزانية،

<sup>1</sup> B. Rosamond; « Theories of European Integration »; St. Martin's Press, Scholarly and Reference Division, 175 Fifth Avenue, New York, N.Y. 10010, First published in the United States of America in 2000 ;(p.44)

<sup>2</sup> W. Sandholtz and A. Stone Sweet; « Neo-functionalism and Supranational Governance »; opcit ;(p.300)

أو إقالة الوكيل) وعلى الرغم من آليات الرقابة المتقنة، فإن الوكلاء سيسعون إلى استخدام منح السلطة لأغراضهم الخاصة لزيادة سلطتهم واستقلاليتهم.<sup>1</sup>

## المطلب الرابع: المساعي البحثية عبر الوطنية: الافتراضات الأساسية للعملية التكاملية الأوروبية

عندما يتعلق الأمر بشرح الخطوات الأولية للتكامل الأوروبي، فإن التفسيرات فوق الوطنية وما بين الحكومية لا تختلف من حيث الجوهر، حيث يعطي أنصار ما فوق الوطنية دورا أكبر للتفاعلات والمؤسسات المجتمعية العابرة للحدود الوطنية في إنتاج الزخم الترويجي للعملية التكاملية والتعبير عنها، بخلاف ذلك فإنهم يتفقون حول كيفية اتفاق الحكومات على مستوى معين من المركزية، والتوسيع الإقليمي على أساس كوكبة الأفضليات الحكومية الدولاتية والتفضيلات المؤسسية.

### ❖ الفرع الأول: الانتشار (الامتداد)

لقد أدرج فوق الوطنيون تقليديا آليات التغيير التحويلية تحت عنوان الامتداد ورأى أرنست هاس Ernst Haas أن منطق الانتشار هو الآلية المركزية لتفسير التوجه التوسيعي للتكامل الأوروبي من خلال العوامل والشروط التي تنتج منطق التكامل الموسع إلى آليات وظيفية وسياسية ومؤسسية غير مباشرة. تنتج التداعيات الوظيفية عن الترابط بين القطاعات السياسية المختلفة وتفترض آلية التداعيات الوظيفية أنه سيكون هناك طلب على مزيد من التكامل إذا ظلت المكاسب الناتجة عن التكامل في قطاع السياسات "أ" دون المستوى، ما لم يتم أيضا دمج قطاعي السياسات المتجاورين "ب" و "ج"، أو عندما يكون للتكامل "أ" آثار سلبية على القطاعين "ب" و "ج" ما لم يتم دمجها معا بشكل جماعي وبعبارة أخرى: إن العوامل الخارجية المترتبة على دمج قطاع سياسي معين تشجع الحكومات على اتخاذ المزيد من الخطوات غير المخطط لها من قبل للتكامل في القطاعات السياسة المجاورة من أجل منع خسائر الرفاهية الإجتماعية، وهناك منطق مماثل وراء ما يسميه هاس "الامتداد الجغرافي" كمحفز لتوسيع التكامل. فالدول التي قد تكون مترددة في البداية في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ستشعر بالضغط للانضمام في نهاية المطاف نظرا للعوامل السلبية المترتبة على البقاء خارج الإتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (pp.67-69)

<sup>2</sup> Nisreen Mansour, « Neofunctionalism and European Integration: Is it Still a Case of Spillover? »; E-International Relations ISSN 2053-8626; AUG 3 2011 ;(pp.3-4)

ويحدث الإنتشار السياسي كرد فعل على خطوات التكامل الأولية بمجرد قيام مجموعات المصالح والبيروقراطيين وغيرهم من الجهات السياسية المحلية الفاعلة بتوجيه توقعاتهم وأنشطتهم إلى المستوى فوق الوطني لصنع القرار. ويقدر ما يؤدي التكامل إلى تحسين احتمالية تحقيق هذه الفواعل لأهدافها السياسية على المستوى فوق الوطني فمن المرجح أن نلاحظ تشكيل تحالفات عابرة للحدود الوطنية وتطوير وجهات نظر مشتركة لحل المشكلات، وعلى الرغم من أن هذه العملية لا يجب أن تكون متناغمة بالضرورة إلا أن اللاعبين السياسيين سوف يطورون مع مرور الوقت ولاءات جديدة تتجاوز الدولة القومية، كما تمارس مجموعات المصالح والبيروقراطيون وغير ذلك من الفواعل المحلية على أساس هوياتي ضغوطا مدفوعة بالتحالفات المكتسبة للضغط على الحكومات طلبا لدفع العملية التكاملية إلى الأمام<sup>1</sup>.

إن التداعيات المؤسسية لأنشطة الفواعل فوق الوطنية في الإتحاد الأوروبي (المفوضية ومحكمة العدل الأوروبية والبرلمان الأوروبي). تساهم في العمليات الوظيفية والسياسية، فهي تلمح إلى الروابط بين مختلف قطاعات السياسة وتشير إلى العوامل الخارجية الإيجابية المحتملة لمزيد من التكامل. كما أنها تسلط الضوء على العوامل الخارجية السلبية وعواقب الفشل المحتمل في تعزيز تكامل قطاع معين ولنفس السبب تدعم الفواعل فوق الوطنية تشكيل تحالفات عابرة للحدود الوطنية وتساعد حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على اكتشاف مصالحتها المشتركة وفرص التعاون الفعال بينها. زيادة إلى دورها الفعال في مساعدة الدول الأعضاء على "الارتقاء بمصالحها المشتركة" في إيجاد حلول تفاوضية تعتبر مثالية من منظور تكاملي، ولكن هذه الحجة تقوم على شرط مفاده أن المؤسسات فوق الوطنية تمتلك ميزة معلوماتية في مواجهة حكومات الدول الأعضاء، وهي الميزة التي تكون هذه المؤسسات على استعداد لاستغلالها أحيانا<sup>2</sup>.

وقد تناولت المساعي فوق الوطنية مفهوم الامتداد باعتباره الآلية الأساسية التي تولد الديناميكية التوسعية للعملية تكاملية، يرى أليك ستون سويت Alec Stone Sweet وواين ساند هولتز Wayne Sandholtz أن التكامل الأوروبي يتقدم نتيجة لتفاعل ثلاث متغيرات تتمثل في توسيع التبادل عبر الوطني والنفوذ

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit, (p.70))

<sup>2</sup> JOSEPH S. NYE AND ROBERT KEOHANE; « Transnational Relations and World Politics: An Introduction »; International Organization, Vol. 25, No. 3; (Summer, 1971), pp. 329-349 ;(pp.329-332)

السياسي للمجموعات التي تستفيد من هذا التبادل وقدره الفواعل فوق الوطنية على متابعة الأجنة التكاملية:

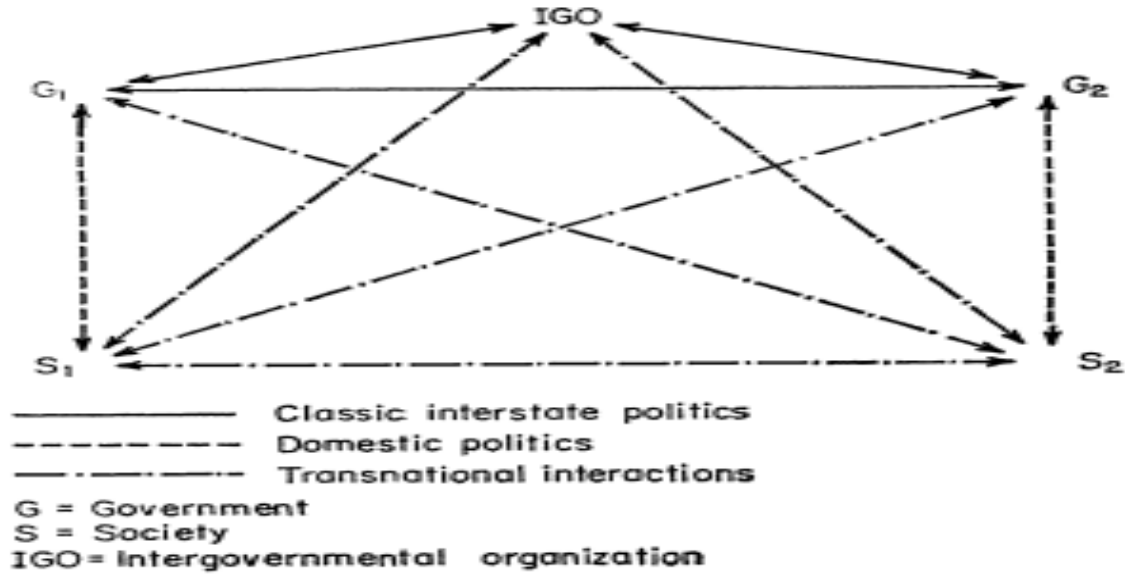
✓ مع توسيع التبادل الإقتصادي عبر الوطني، تزداد تكاليف اعتماد هياكل قواعد وطنية منفصلة وكذا دفع الفواعل عبر الوطنية لمجموعات المصالح والشركات عبر الوطنية ومجموعات المنتجين والمستهلكين لوضع قواعد فوق وطنية وتنسيق السياسات بهدف زعزة هياكل القواعد الوطنية المتباينة التي تعيق التدفق الحر للسلع والخدمات، وتتماشى هذه العملية مع فكرة الامتداد الوظيفي.

✓ تقوم الفواعل العابرة للحدود الوطنية بتوجيه مطالبها بوضع قواعد موحدة على مستوى الإتحاد الأوروبي من أجل تسهيل التبادل عبر الحدود لدى حكوماتها الوطنية، ومع ذلك إذا ثبت أن هذه الجهات مترددة في دفع الأجنة الخاصة بقواعد أكثر اتساقا على المستوى الإتحادي الأوروبي، فإن الفواعل عبر الوطنية والمجتمعية تلجأ إلى المؤسسات فوق الوطنية للتعبير عن مطالبها. وهذا دليل على التداويات السياسية.

✓ بما يتوافق مع منطق الإنتشار المؤسسي تستخدم المفوضية ومحكمة العدل الأوروبية الصلاحيات والمعلومات المتوفرة لديهما وتوظفها لتوسيع نطاق القواعد على المستوى الإتحادي لتسهيل التبادل عبر الحدود، وبالتالي المساعدة في زيادة المصالح الجماعية العابرة للحدود الوطنية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> W. Sandholtz and A. Stone Sweet; « Neo-functionalism and Supranational Governance »; opcit ;(pp.299-306)

#### الشكل 4.1 نمط التفاعل المتمركز حول المأسسة فوق الوطنية



Source; JOSEPH S. NYE AND ROBERT. KEOHANE; « Transnational Relations and World Politics: An Introduction »; International Organization, Vol. 25, No. 3; (Summer, 1971), pp. 329-349 : (p.333)

#### ❖ الفرع الثاني: إضفاء الطابع المؤسساتي والإعتماد على المسار في التكامل الأوروبي

يرى ناي Nye وكوهين Keohane أن عمليات صنع السوق وبناء السياسات ليست مترابطة فحسب بل يمكن وصفها بأنها عمليات ذاتية التعزيز، ومع زيادة التبادلات الإقتصادية العابرة للحدود الوطنية قد تنشأ مشاكل وعقبات قانونية أو فنية تعيق التدفق الحر للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، كما تلجأ الشركات التي تخسر أعمالها أو تتكبد تكاليف نتيجة لذلك إلى صناعات السياسات والمحاكم للمطالبة بقواعد تحل هذه المشاكل. إذا تمت تلبية هذه المطالب، فمن المرجح أن تتوسع الأسواق نظراً لأن القواعد توفر للفاعلين في السوق فرصاً جديدة للمشاركة في معاملات السوق "إذا قامت الفواعل في السوق بتكييف أنشطتها لاستغلال هذه الفرص الجديدة، فستكتمل حلقة ردود الفعل، وتكتمل الدورة لتبدأ من جديد"<sup>1</sup>.

ويثبت فليغستاين Fligstein وستون سويت Stone Sweet تجريبياً أن الظل الطويل الذي يلقيه القانون الأوروبي على التنظيمات الوطنية والممارسات الإدارية يميل إلى تمكين الفواعل الإقتصادية الخاصة التي تشارك بنشاط في التبادلات العابرة للحدود الوطنية، في حين تواجه الشركات ذات التوجه المحلي صعوبات أكبر، وعندما تدفع الفواعل التي استفادت من القواعد المؤسساتية على مستوى الإتحاد الأوروبي

<sup>1</sup> JOSEPH S. NYE AND ROBERT KEOHANE; opcit : (pp.336-339)

نحو المزيد من التكامل من خلال الضغط. وجد المشرعون في الإتحاد الأوروبي أن البحث عن حلول على مستوى أوروبا للمشاكل التي يفرضها توسيع المجتمع العابر للحدود الوطنية والإعتماد الإقتصادي المتبادل كان الاستجابة الممكنة الوحيدة. ومع ازدياد كثافة وتنوع هياكل قواعد المفوضية الأوروبية ازدادت أيضا أسس اتخاذ الإجراءات القانونية، وتحركت الفواعل لدفع المفوضية ومحكمة العدل الأوروبية إلى إنشاء أو تفسير قواعد جديدة لصالحها<sup>1</sup>.

في كتابه "البناء القضائي لأوروبا" يستخدم ستون Stone هذا الإطار النظري لمراعاة عملية إضفاء الطابع الدستوري تدريجيا على الإتحاد الأوروبي، والتي تتمثل في إنشاء وقبول مذاهب محكمة العدل الأوروبية ذات التأثير المباشر وسيادة القانون الأوروبي، كما يبين أن هذه المبادئ كان لها تأثير عميق على أنماط وكثافة التبادلات العابرة للحدود الوطنية، حيث تم تمكين الفواعل الخاصة من الدفاع عن الحقوق التي يمنحها قانون الإتحاد الأوروبي أمام المحاكم الوطنية، وبينما قام القضاة الوطنيون بتطبيق قانون الإتحاد الأوروبي وإعطائه الأولوية على القانون الوطني (المنافس) استغلت الفواعل الخاصة فرصتها للذهاب إلى القضاة الوطنيين ومطالبتهم بإزالة العقبات المحلية (القانونية) أمام التجارة. مع تصاعد الأنشطة العابرة للحدود الوطنية تتوسع مجموعة المتقاضين المحتملين وكذلك عدد وتنوع المواقف التي من المحتمل أن تؤدي إلى صراعات بين المتعاملين الإقتصاديين والدول، وبالتالي هناك عملية ثابتة ذاتية التعزيز تربط بين التبادلات عبر الوطنية وإجراءات التقاضي ووضع القواعد التي تغذيها الفواعل في القطاع الخاص من خلال سعيها لمزيد من الفرص تحقيقا لمصالحها الإجتماعية والإقتصادية<sup>2</sup>.

كما وجدت ستون Stone ومعاونوها أن المجموعات الإجتماعية التي لا تشارك بشكل مباشر في الأنشطة الإقتصادية مثل دعاة حماية البيئة أو المدافعين عن حقوق المرأة، قد يستخدمون المحاكم لزعزعة استقرار أو إصلاح القواعد والممارسات الوطنية التي يجدونها غير مناسبة وعلى سبيل المثال سنة 1976 أعلنت محكمة العدل الأوروبية أن المادة 141 التي تقتض أن الرجال والنساء يجب أن يحصلوا على أجر متساو مقابل العمل المتساوي، تعني أيضا أن الإتحاد الأوروبي ليس مجرد مجتمع اقتصادي ولكنه في نفس الوقت يهدف إلى ضمان التقدم الإجتماعي و التحسين المستمر للمستويات المعيشية و ظروف العمل المتساوية. بينما قام الأعضاء المؤسسون لمعاهدة الجماعة الإقتصادية الأوروبية بإدخال المادة

<sup>1</sup> W. Sandholtz and A. Stone Sweet; opcit

<sup>2</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; « Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union »; opcit ;(pp.72-73)

141 لتثبيط الإغراق الإجتماعي على مدار خمسة وعشرين عاما ساعد المتقاضون الخاصون والقضاة الوطنيون المحكمة على تحويل هذا النص إلى حق أساسي في المساواة بين الجنسين في مكان العمل كما طورت محكمة العدل الأوروبية تفسيرا موجها نحو الحقوق للمعاهدة مما أدى إلى تمكين المرأة بشكل أكبر في مواجهة القوانين الوطنية ضمن عمليات لا تستطيع الحكومات التحكم فيها بشكل مباشر<sup>1</sup>.

وفقا لتيار ما فوق الوطنية يفشل التيار ما بين الحكومي الدولاتي في الاعتراف بأن القواعد المؤسساتية لسلطات محكمة العدل الأوروبية هي تلك الخاصة بالوصي أو المحكمة الائتمانية وليست تلك الخاصة بالعميل المخلص إلى حد ما للدول الأعضاء، فقد كان العزل الفعال لمحكمة العدل الأوروبية عن سيطرة الدول الأعضاء أمرا إيجابيا لتوليد المزيد من الطابع المؤسساتي على الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

## المبحث الثاني: النظرية البنائية: نحو مراجعة معرفية للمفاهيم المؤسسية

تعتبر البنائية إضافة حديثة نسبيا إلى مجموعة المساعي النظرية لدراسة المسار التكاملي الأوروبي، أشار عدد خاص صدر عام 1999 من مجلة السياسة العامة الأوروبية إلى أن ما يشبه "المدرسة البنائية" كان يتشكل في ضمن دراسات الإتحاد الأوروبي حيث رسخت البنائية نفسها قبل بضع سنوات كنظير موازي للتيار العقلاني السائد، والواقع أن أغلب أنصار التحليل البنائي الأوائل في دراسات الإتحاد الأوروبي كانت جذورهم الأكاديمية من حقل العلاقات الدولية، ومنذ مطلع الألفية رسخت البنائية نفسها بقوة باعتبارها نهجا تحليلي لدراسة الإتحاد الأوروبي لكنها لم تتعزز بعد كنظرية للتكامل الأوروبي بنفس مستوى التيار ما بين الحكومي الليبرالي أو الوظيفية الجديدة.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: أصول النقاش البنائي والمراجعات الأنطولوجية المعرفية

تعد البنائية إضافة حديثة نسبيا إلى مجموعة المقاربات النظرية للتكامل الأوروبي. حيث أشار العدد الخاص الصادر عام 1999 لمجلة السياسة العامة الأوروبية إلى أن هناك "مدرسة بنائية" تتشكل في دراسات الإتحاد الأوروبي. تتبنى البنائية الأفكار الإجتماعية والخطابات والقيم والمعايير كفرضيات مهمة لفهم العملية التكاملية الأوروبية.

تعتمد البنائية إلى ربط إنتاج وإعادة إنتاج الممارسات الإجتماعية بطابعها الموجود في سياقات معينة تاريخية وسياسية واقتصادية وجغرافية، كما تؤكد على الحاجة إلى وضع القيم والأفكار والمعتقدات وأنماط البحث في سياقها التاريخي، وخاصة في الفلسفة. يعتمد الكثير من علماء الاجتماع والفلاسفة البنائيون على أدبيات ماكس فيبر Max Weber للتأكيد على أهمية وضع الظواهر الإجتماعية في سياقها في بداية أي تحليل.<sup>2</sup>

لقد أثرت هذه المفاهيم والمناقشات على تطور البنائية بين منظري العلاقات الدولية بدرجات متفاوتة حيث لا يستشهد الجميع بعلم الاجتماع الويبري •wébérienne كأساس لمنطقتهم النظرية ولكن من

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit;(p.84)

<sup>2</sup> Audie Klotz et Cecelia Lynch ; « Le constructivisme dans la théorie des relations internationales » ; Critique internationale, N°2(2) ; Publication le 1999-04-01 ;(p.52)

• أنظر: د. جميل حمداوي (جهود ماكس فيبر في مجال السوسولوجيا) الطبعة الأولى 2015



الواضح أن المفاهيم العبر تخصصية مثل "الوضعية" أو "التضمين"، أو "السياقية" تغذي نظرياتهم وتحليلاتهم التجريبية في العلاقات الدولية، وبرزت البنائية باعتبارها نهجا نظريا نقديا سواء ضمنا في مواجهة صريحة للمنطلقات النظرية الكلاسيكية أو بشكل صريح من خلال الإعتماد على نهج هابرماس Habermas والأهمية التي يعلقها على الترتيبات التذاتانية المتبادلة وكذا افتراضات أنتوني جيدنز Anthony Giddens ومفهومه للبنية وهو يدين أوجه القصور في الواقعية البنوية والعقلانية ويدعو النظرية الإجتماعية النقدية إلى التشكيك في العناصر السياسية والخطابية للسلطة.<sup>1</sup>

ظهر مصطلح "البنائية" في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات، وكان نيكولاس أونوف Nicholas Onuf أول من وظف المصطلح في مقاله عالم من صنعنا World of Our Making. حيث اعتمد أونوف Onuf وغيره من الباحثين على الانتقادات التقليدية للواقعية البنوية في العلاقات الدولية<sup>2</sup>. تلك الموجودة في نظرية النظم، وعبر الوطنية، ومدرسة ماكدوغال McDougall للقانون الدولي، ونظرية النظام الدولي، والتيارات المخالفة لنظرية البناء الاجتماعي. اتهم أنصار هذه التيارات والمتخصصين في القانون الدولي والواقعية البنوية بأنهم غير تاريخيين وغير قادرين هيكليا على تفسير التغيير ووفقا لأونوف Onuf تلعب القواعد والمعايير دورا أساسيا في توجيه سلوك الفواعل الدولية وهيكله الحياة الدولية بشكل عام<sup>3</sup>. لقد أثبتت العديد من الأعمال تجريبيا ونظريا أهمية "الترتيبات التذاتانية المتبادلة" من خلال دراسة كيفية تطورها والسياقات التي تتفاعل فيها وأثرها على سلوك الفاعلين وتشكيل المؤسسات في السياسة الدولية، على سبيل المثال يجادل جون روجي John Ruggie كيف أن الاتفاق الموضوعي حول الاقتصاد العالمي "المضمن في الليبرالية" قد وجه سلوكيات صناع القرار في فترة ما بعد الحرب مباشرة، كما يجادل فريدريك كراتوتشويل Friedrich Kratochwil كيف ارتبطت نتائج أزمة الصواريخ الكوبية بتطور "الترتيبات المتبادلة"، ويوضح أودي كلوتز Audie Klotz كيف انتشر "معيار المساواة العرقية" في السياسة العالمية مع آثار حقيقية على مستوى الاستجابات لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا<sup>4</sup>. فمن خلال التركيز على التذاتانية المتبادلة وجه البنائيون نقدا أوسع أيضا للأشكال الماركسية الجديدة. إن تسليط الضوء

<sup>1</sup> Audie Klotz et Cecelia Lynch; opcit ;(p.53)

<sup>2</sup> Martin Griffiths; « International Relations Theory for the Twenty-First Century »; First published 2007 by Routledge, Milton Park, Abingdon; (p.63)

<sup>3</sup> Audie Klotz et Cecelia Lynch; ibid ;(p.60)

<sup>4</sup> Ibid ;(pp.52-53)

على مفهوم "الفاعل" إلى جانب مفهوم "البنية" كشف بوضوح عن أوجه القصور الأنطولوجية في الواقعية البنيوية والواقعية الجديدة<sup>1</sup>.

إن التصور الشائع بين البنائيين للمؤسسات باعتبارها "بنى ممارسته" يختلف عن المفهوم عند التيار الوضعي، كما أنه يتميز أيضا عن تيارات النسبية للفكر ما بعد الوضعي من حيث الأهمية المرتبطة بالتذاتانية المتبادلة التي تتجاوز إطار المنظمات الدولية، إلى سياق اجتماعي أوسع من المعايير والقواعد والثقافات والأفكار (حتى لو لم يكن العمل على هذه المفاهيم بنائيا بالضرورة). هذه العوامل المثالية لا يمكن اختزالها في المعتقدات والقيم الفردية فالمعايير في جوهرها أنماط سلوك مشتركة. تعتبر المؤسسات و"البنى" في الأساس بناءات اجتماعية تشمل الخطابات والمنظمات الرسمية، في نفس السياق فإن أهداف وسلوكيات الوكلاء مشروطة بالأطر المؤسساتية الفواعل الأخرى ويتم تفسير "معناها" العام ضمن إطار معياري مشترك. ويكفي أن نقول هنا أن البنائيين يعارضون جميع أشكال الرؤية الواقعية التي بموجبها تكون المؤسسات مجرد انعكاسات ظاهرية لمصالح القوى الكبرى غير أن هذا لا يعني أنهم يرفضون الاعتراف بأن الدول تلعب دورا مهما في عملية بناء المعايير الدولية، ووفقا لذلك تتنافس جميع الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية لفرض معايير معينة وإنشاء منظمات رسمية لنشر الترتيبات الاجتماعية وتتطور العلاقات الدولية ضمن هذا السياق الاجتماعي العالمي<sup>2</sup>.

تشكل الأفكار التفضيلات والتفاعلات والنتائج الاجتماعية بطرق لا يمكن اختزالها في البنى والمصالح المادية، فالبنائية لا تنكر أهمية الهياكل المادية والتنظيمية غير أنها تجادل بقوة الأفكار في إعطاء تفسيرات للفواعل عن عملية الاعتماد المتبادل، فالبنائية تقترض أن المنظمات وسلوكياتها تكون مدفوعة ومقيدة بالثقافة التنظيمية (المعرفة والقيم والأعراف والهويات) وهذا هو منطق الملاءمة الذي يتوافق مع أولوية البنى التذاتانية المتبادلة، ووفقا لهذا المنطق فإن الفواعل لا تحكم على مسارات العمل البديلة من خلال العواقب المترتبة على منفعة الفواعل الأخرى، ولكن من خلال توافقها مع القيم والمعايير والهويات و/أو الالتزامات الاجتماعية للفواعل حتى لو كانت الأفكار غير واضحة أو متنازع عليها، وبالتالي لا تصف سلوكا مناسباً واحداً لأن الفواعل لا تعود إلى السلوك الذرائعي لتعظيم مصلحتها الذاتية بل يتبعون «منطق المناقشات» ويمارسون تفاعلا خطابيا بحثا عن الفكرة الصحيحة لمسار العمل، بينما تقترض

<sup>1</sup> Alexander Wendt; « Anarchy Is What States Make of It »; International Organization 46, No. 2, 1992, pp 391-425 ;(pp.393-395)

<sup>2</sup> Audie Klotz et Cecelia Lynch; opcit ;(p.54)

المؤسساتية العقلانية أن التفضيلات الحكومية تعطى من الخارج، فإن المؤسساتية الإجتماعية تتعامل معها على أنها داخلية المنشأ من حيث المبدأ، أي أن هويات الدول وأفكارها ومصالحها يمكن تعديلها أو تغييرها في عملية المفاوضات الدولية نتيجة للمشاركة في المؤسسات الدولية كما يمكن أن يكون هذا التحول في الهويات والإهتمامات نتيجة للمناقشات والتشئة الإجتماعية<sup>1</sup>.

إن فكرة البناء الإجتماعي للمصالح تتحدى أيضا العديد من افتراضات نظريات العلاقات الدولية الكلاسيكية، تجادل البنائية أنه لا يمكن إدراك مصالح الدولة ببساطة من خلال نمط التوزيع العالمي للقوة المادية، فهناك أيضا عنصر من عناصر القوة الإجتماعية وهو الأفكار ونمط توزيعها في النسق المعين وهذه الأفكار ليست إطارا جماعيا بالضرورة يوفق بين مختلف المصالح الفردية للفواعل مثل ما تقترض النظريات الليبرالية الدولاتية.

يؤكد الإهتمام بالبناء الإجتماعي على الطبيعة العلانقية للمصالح والهويات، بحيث يحدد الفاعلون من هم وماذا يريدون بناء على سياقاتهم الإجتماعية وليس فقط من خلال وضعهم البيولوجي أو الإقتصادي أو النفسي<sup>2</sup>.

هذه الإفتراضات المميزة للنظرية البنائية القائمة على السياق الإجتماعي للسلوك والتذاتانية المتبادلة والطبيعة التأسيسية للقواعد والمعايير لها آثار معرفية يجب توضيحها، فالحجج ذات النزعة السببية البحتة تفسح مجال الأولوية للتفسيرات المعرفية التأسيسية، ولا يزال بعض البنائين يتحدثون لغة سببية (متعددة المستويات)، غير أن هناك تيار آخر يفضل التحليل الظرفي التاريخي لتفسير التحولات الدولية، وبالتالي يحولون مركز اهتمامهم بشكل صريح نحو نظرية معرفية غير وضعية (أبستمولوجيا ما بعد وضعية) إما عن طريق التركيز على حقيقة أن "التغير التاريخي واسع النطاق لا يمكن تفسيره عن طريق متغيرات سببية واحدة أو حتى متعددة، ما لم يتم تحليل الظروف السياقية لذلك التحول" وإما عن طريق التحليلات التفسيرية<sup>3</sup>. ويجادل أودي كلوتز Audie Klotz أن هذه الاختلافات مجهرية لأن كلا من المفهوم البنائي

<sup>1</sup> : F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union; opcit ;(pp.86-87)

<sup>2</sup> Maja zehfuss; « constructivism in international relations the politics of reality »; Cambridge studies in international relations 2004; (pp.39-41)

<sup>3</sup> Valerie Marcel; « The Constructivist Debate; Bringing Hermeneutics (Properly) In »; Paper presented at the 2001 ISA conference, 21 February 2001 - Panel WD18; Institut d'études politiques de Paris ;(pp.5-7)

للسببية أو أهمية الظروف السياقية تدفع نحو منهجية لتحديد العمليات التاريخية، على عكس التحليلات التي تنسب هذا التأثير إلى مجموعة القيود المحددة سلفاً سواء كانت مادية أو أيديولوجية.

هناك مجال واسع للنقاش بين البنائين حول درجة التوافق بين تفسيرات التفاعلات التأسيسية والتقليد الوضعي و/أو الحداثي للعلوم السياسية، وهنا يرى كلوتز Klotz أنه يتعين على البنائين أن يواجهوا المعضلة التي كشف عنها فيبر Weber ومحاوريه قبل قرن من الزمن فالبنائون يضعون أنفسهم معرفياً بشكل مباشر في هذا المعسكر<sup>1</sup>.

عمل الحداثيون على مد الجسور المعرفية نحو ما بعد البنيوية مع محاولة الحفاظ على فضائهم المعرفي الخاص معتبرين أن السمة المميزة للبنائية هي موقعها الأنطولوجي، وأنه بمجرد القضاء على التطرف الأنطولوجي تصبح الاختلافات الإبستمية بين الباحثين في العلوم السياسية ثانوية. كما لا يزال آخرون يركزون عملهم على التحليل التفسيري للكشف عن الروايات المقهورة التي يركز عليها الكثير مما يعتبر مسلمات معرفية في السياسة الدولية و/أو لتسليط الضوء على سلوك الفاعلين أثناء إخضاعهم للتقييم النقدي. كما يشير تيار آخر إلى أن التشعب المعرفي الحداثي/ما بعد الحداثي مقيد للغاية من خلال سلاسل الانتماء المعرفي التي يعتبرونها قصص ذاتية تظهر على المستوى الجماعي، الأمر الذي يغذي المعايير الأنطولوجية البنائية<sup>2</sup>.

تتموضع البنائية بين نقطتين مختلفتين على المقياس المعرفي الوضعي/ما بعد الوضعي، غير أنها ترفض أي إغلاق سابق لأوانه لهذه المناقشات، حيث تتأثر الكثير من الأبحاث البنائية في العلاقات الدولية بالأنماط الإيجابية لهذا النقاش وتستمد المشاريع البنائية افتراضاتها من التأملات التفسيرية التي طورتها فلسفة العلوم<sup>3</sup>.

تميل الدراسات الوضعية إلى تفسير الظواهر الدولية بينما تسعى الدراسات ما بعد الوضعية إلى فهمها وإدراك محركاتها السببية، ومع ذلك تجادل شارون ديري Sharon Derry بأنه لا ينبغي المبالغة لحد التطرف المعرفي بين المساعي البحثية البنائية التفسيرية والسببية على الرغم من عدم قابلية المصطلحين للتبادل الإبستيمي، فمعظم البنائين المهتمين بالتحليل السببي لا يخلون من تفسير هذه المعاني السببية،

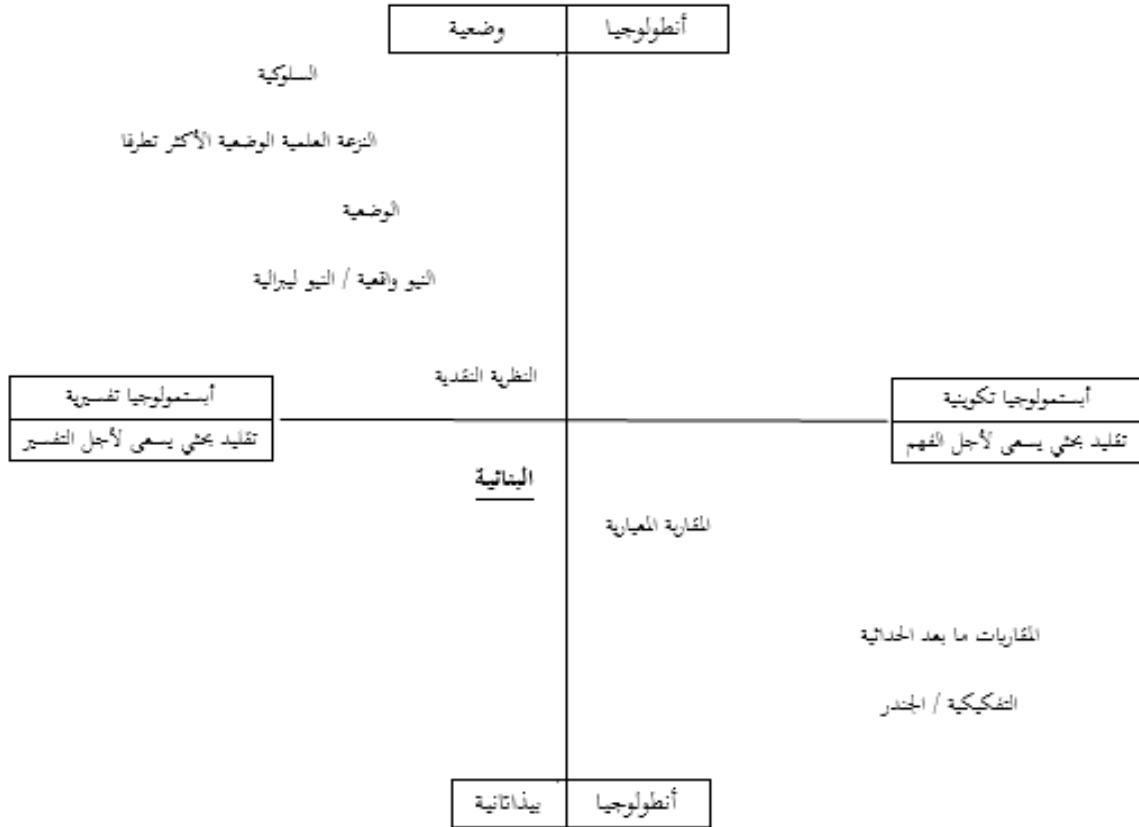
<sup>1</sup> Audie Klotz et Cecelia Lynch; opcit ;(p.60)

<sup>2</sup> Alexander WENDT; « Social Theory of International Politics »; (Cambridge: Cambridge University Press; 1999); (p.40)

<sup>3</sup> Audie Klotz et Cecelia Lynch; ibid ;(pp.55-56)

والعكس صحيح، بحيث استرشد التيار البنائي منذ فترة طويلة للحاجة إلى تحديد ألباز الظاهرة الدولية وتحليلها وتفسيرها، كذلك يجب أن يسترشد النقاش المعرفي بين البنائين بنوع الأسئلة التي يسعون للإجابة عنها وليس بالعقيدة المعرفية، من خلال سعي البنائين إلى تصنيف مواقفهم المعرفية المختلفة كوسيلة للإجابة بشكل أفضل على الأسئلة التي يطرحونها<sup>1</sup>.

### الشكل 5.1 الموقع الأنطولوجي-الإبستمولوجي للنظرية البنائية



Source; Jason and George Sorensen, introduction to international relations: théories and approches (uk; oxford university press). (P. 264)<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Sharon Derry; « Cognitive schema theory in the constructivist debate »; Article in Educational Psychologist N°31, pp 163-174 · June 1996 ;(pp.164-165)

<sup>2</sup> عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه العلوم، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2008 / 2009 (p.108)

## المطلب الثاني: المقاربات التفسيرية: المجتمع المؤسسي، المحاجة والعمليات المجتمعية الدولية

تقدم السوسيولوجية المؤسسية Sociological institutionalism ثلاث مداخل موضوعية تحدد كيفية تأثير فوقية الأفكار على المفاوضات والمؤسسات الدولية، تتناول المقاربة الفكرية أو المجتمع المؤسسي The ideational or Community of institutions الظروف البنوية/السياقية التي يتم بموجبها تشكل المؤسسات الدولية، وهي تعادل النظرية الوظيفية المؤسسية في المؤسسات العقلانية. وتشرح مقاربة المحاجة Argumentation الجدلية نتائج المفاوضات الدولية التي يتجسد من خلالها جدل الأفكار، فهي النظير البنائي لنظرية المساومة. وأخيرا تجادل مقاربة العمليات المجتمعية الدولية international socialization كيف تقوم المؤسسات الدولية بتشكيل وتحويل أفكار الفاعلين الدولتين وسياقها المعرفي مشابه لآلية اعتماد المسار في المؤسسات التاريخية. ومن ثم تسعى السوسيولوجية المؤسسية إلى تفسير العلاقة بين مفهومي السببية والنتائج ضمن الدوافع الفكرية للمؤسسات الدولية وتأثيراتها الفكرية<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الأول: المقاربة الفكرية أو المجتمع المؤسسي

وفقا للسوسيولوجية المؤسسية، فإن المنظمات الدولية تمثل المجتمع، حيث تتشكل بنى وأهداف وإجراءات المؤسسات الدولية من خلال معايير الشرعية والملاءمة للمجتمع الذي تمثله والذي يشكل بيئتها الثقافية والمؤسسية، كما تقوم المجتمعات الدولية المختلفة ذات الهويات الجماعية والقيم والأعراف والأفكار التذاتية بإنشاء مؤسسات دولية ذات أغراض مختلفة وثقافات وهياكل تنظيمية مختلفة، من خلال ذلك فإن منظمات الفواعل الديمقراطية سيكون لها أهداف وقواعد مغايرة لمنظمات الفواعل الغير ديمقراطية، ومنظمات الفواعل الأمريكية اللاتينية تختلف عن منظمات الفواعل الأفريقية<sup>2</sup>.

- **أولا:** تعتمد المؤسسات الدولية على قوة المجتمع الدولي لأن إنشاء المؤسسات الدولية يتطلب أفكارا مشتركة وتزداد قوتها واستقرارها مع توفر عامل الثقافة المشتركة.
- **ثانيا:** تعتمد ثقافة وبنية المنظمات الدولية على أفكار وهوية المجتمع الدولي فمن خلال المعتقدات الأساسية وقيم المجتمع المعين وأعرافه تتشكل المنظمات الدولية، وتتبلور كيفية عملها وتنظيمها، وعملية القرارات وآليات تنفيذها.

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union; opcit ;(p. 87)

<sup>2</sup> Kenneth W. Abbott and Duncan. Snidal; « Why States Act through Formal International Organizations »; Journal of Conflict Resolution 1998 N°42,3; Published by: SAGA ;(p.24)

- **ثالثا:** تتحدد المشاركة في المؤسسات الدولية وفقا لأفكار مشتركة وتتطابق حدود المنظمات الدولية مع حدود المجتمعات التي تمثلها، وبالتالي فإن تصميم وعضوية المؤسسات الدولية لا يتبع اعتبارات الكفاءة بقدر ما يخضع لمعايير الشرعية المجتمعية<sup>1</sup>.

#### ❖ الفرع الثاني: مقارنة المحاجبة

وهي ادعاء يبهره مبدأ الجدل كفكرة أساسية باعتباره أسلوب تفاوض يعتمد على استخدام الحجج للإقناع بعيدا عن توظيف التهديدات و/أو الوعود عند المساومة، كما تشرح مقارنة المحاجبة الظروف التي تكون فيها المحاجبة الجدلية فعالة.

- **أولا:** يدخل الممثلون في وضع الجدل عندما يتم الطعن في المطالبات، لأنه إذا اتفق الفاعلون على الأفكار والسلوك المطلوب فلا فائدة من الجدل.
- **ثانيا:** الحجة الأفضل هي التي تدير العملية التفاوضية، فالتبرير الأسمى يركز إما على الاستنتاجات الأفضل أو الأكثر شرعية من مبدأ مشترك، أو إذا كان المبدأ محل نزاع حول فكرة أكثر شرعية، بذلك يحصل الفاعلون الذين لديهم الحجج الأقوى على قوة جدلية يكونون من خلالها قادرين على تحديد الإجماع على أساس ادعاءاتهم، الأمر الذي يؤثر و/أو يشكل أهداف المؤسسة والقواعد العمل فيها وطبيعة القرارات الجماعية وتوزيع المكاسب والخسائر ومع ذلك إذا لم يتفق المشاركون في المناظرة على مبدأ التبرير أو أي فكرة عليا يمكن أن تفصل بين الادعاءات المثيرة للجدل فإن الجدل لا يؤدي إلى نتيجة توافقية<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الثالث: العمليات المجتمعية الدولية

إن المنظمات الدولية ليست مجرد إطار تمثيلي للمجتمع، فهي أيضا وكالات بناء للمجتمع ووفقا السوسيولوجية المؤسساتية فإن المنظمات قادرة على فرض تعريفات لخصائص العضوية حيث تحدد المهام الدولية وفئات جديدة من الفواعل، كما تخلق اهتمامات جديدة للأعضاء فيها، وبهذه الطريقة فهي لا تنظم سلوك الدول فحسب بل تشكل هويات الدول ومصالحها. كيف وتحت أي ظروف يكونون قادرين على تعريف الفاعلين بثقافة المجتمع هو موضوع نظريات التنشئة الاجتماعية الدولية.

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit ;(p. 88)

<sup>2</sup> Frank Schimmelfennig; « Europeanization beyond Europe »; Living Reviews in European Governance, Vol. 4, (2009), No. 3 ;(pp.6-8)

- ✓ تمتلك المنظمات القدرة على التصرف بالنيابة عن المجتمع الذي تحدده فواعل معينة فالجهات الفاعلة التي لا تعرف نفسها بشكل إيجابي ضمن المجتمع المعين، أو لا تقبل سلطة منظمة المجتمع، تكون أقل مصداقية لقبول الأفكار التأسيسية للمجتمع.
- ✓ يتعرض الفاعلون بشكل مكثف ومستمر للأفكار المجتمعية. كلما كانت مشاركة الفواعل وثيقة ومتكررة في المنظمة المجتمعية وتفاعلت معها، كانت الوسائط التفاعلية أكثر اتساقاً، وبالتالي تكون العمليات المجتمعية الدولية أكثر فعالية.
- ✓ تتعلق العمليات المجتمعية الدولية بالمعايير والقواعد التي تتمتع بشرعية عالية في المجتمع.
- ✓ تتم العمليات المجتمعية الدولية في بيئة تشجع على التداول وتتميز بغياب القيود الخارجية والسياسية. وبعبارة أخرى، فإن الجدل يساعد على العمليات المجتمعية أكثر من المساومة.
- ✓ من المفترض أن تقوم بنى العمليات المجتمعية الدولية التي تستوفي هذه الشروط بتشكيل وتحويل الأفكار التي يلتزم بها الفاعلون<sup>1</sup>.

### الشكل 6.1 الافتراضات الأساسية للسوسيولوجية المؤسسية

General assumptions	Sociological institutionalism in IR Primacy of ideas Logic of appropriateness and arguing		
Explanatory theory	Community theory of institutions	Argumentation theory	Socialization theory
Factors explaining integration	Ideational consensus	Legitimacy of arguments and institutional settings	Legitimacy, exposure

Source: F. Schimmelfennig and others; Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union; Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010 ;2013 (p.86)

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit ;(p. 89)



### المطلب الثالث: النظرية البنائية والإفترضات الأساسية للعملية التكاملية الأوروبية

من منظور بنائي يشكل التكامل الأوروبي في جوهره عملية بناء مجتمع ومع مرور الوقت يتأثر بناء المجتمع والتكامل المؤسسي بشكل تفاعلي ليعزز كل منهما الآخر. في البداية تساعد المجتمعات القوية ذات الأفكار المشتركة والهوية الجماعية الإيجابية على نمو العملية التكاملية، فالمؤسسات التكاملية التي توفر تفاعلات كثيفة وتمتلك شرعية عالية تعمل على تعميق المجتمع من خلال عمليات التنشئة الإجتماعية، كما يشتمل برنامج البحث البنائي في دراسات التكامل الأوروبي على ثلاث مرتكزات يمكن رؤيتها ضمن تسلسل زمني. ما يعادل الخطوات الثلاث للتكامل فيما بين الحكومية الليبرالية. يتمثل المرتكز الأول في تأثير الأفكار على التفضيلات التكاملية، ويتمثل المرتكز الثاني في فهم كيفية تأثير السياق التذتاني المتبادل للمفاوضات وصنع القرار على نتائج العملية التكاملية، وأخيرا يهتم البنائيون بالتأثيرات التي يخلقها التكامل الأوروبي والمؤسسات الأوروبية على البنى المجتمعية<sup>1</sup>.

الافتراض الرئيسي الأول هو أن التكامل المؤسسي يعتمد على قوة المجتمع العابر للحدود الوطنية فكما كانت الهوية الجماعية "الأوروبية" أقوى كلما كانت مجموعة الأفكار المشتركة أكبر ومنه زيادة مستوى التكامل المؤسسي. في المقابل تعمل الهويات الأوروبية الضعيفة والهويات الوطنية القوية على توليد مقاومة للعملية لتكاملية المؤسساتية، وفي غياب المعتقدات المعيارية والسببية المشتركة يصبح من الصعب الاتفاق على المؤسسات المشتركة والسياسات المتكاملة، كما يتبع هذا التركيز البحثي تقليد كارل دويتش الذي نص على القيم الإجتماعية المتوافقة (جنباً إلى جنب مع الاستجابة المتبادلة) كشرط أساسية لفعالية المجتمعات الدولية<sup>2</sup>.

وينطلق المرتكزان الآخران من افتراض أن التكامل المؤسسي يعزز بناء المجتمع ويوضح التوقعات الوظيفية الجديدة لرفع مستوى المصلحة المشتركة والتنشئة الإجتماعية للفاعلين وتغيير الهويات والولاءات. إن صنع السياسات المتكاملة يولد اتصالات وتعاون مكثف ومتكرر ويحدث في بيئة متميزة تنظمها معايير المجتمع، كما تسهل هذه البيئة اتخاذ القرارات الداعمة للعملية للتكاملية وتعزز عمليات التعلم الإجتماعي ذات القدرة على تغيير الهويات وإعادة هيكلة الخطابات لبناء معاني ومعتقدات مشتركة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Frank Schimmelfennig; « Europeanization beyond Europe » opcit; (pp.8-9)

<sup>2</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit ;(p. 90)

<sup>3</sup> Ibid.

### ❖ الفرع الأول: الأفكار وتفضيلات العملية التكاملية

يبدأ الافتراض البنائي للتكامل بالأفكار، في الخطوة الأولى تشكل الأفكار التفضيلات التكاملية للفواعل الفردية، وفي الخطوة الثانية تولد مجموعات الأفكار بين الفواعل ذات الصلة فرص تحقيق التكامل وتنص الفرضية الأكثر عمومية على أن احتمال التكامل يزداد مع الاتفاق على الأفكار "الأوروبية" المؤيدة للاندماج بين الفواعل، ومن المحتمل أن تكون جميع أنواع الأفكار معنية بعملية تكوين المجتمع<sup>1</sup>:

✓ يتطلب تكامل القطاعات السياسية أن يتبادل الفاعلون الأفكار المتعلقة بأفضل الطرق المناسبة لتحقيق الأهداف السياسية بما في ذلك الاعتقاد بأن أفضل السبل لتجسيد هذه السياسة هو التكامل الإقليمي. ومن منظور بنائي فإن السياسة الزراعية المشتركة مثلا تركز على الاعتقاد بأن الإمدادات الآمنة من الغذاء في أوروبا تتطلب حماية ودعم المزارعين من قبل الجماعة الأوروبية، ويتكون "معنى أوروبا" على المستوى الذرائعي أو السياسي من أفكار محددة حول "الحكومة الأوروبية" التي تختلف عن صنع السياسات الوطنية والحكومة العالمية خارج أوروبا<sup>2</sup>.

✓ تشكل الأفكار الأساسية الأهداف السياسية كما تشكل نموذج دستوري للإتحاد الأوروبي، ويرى البنائيون أن التكامل الأوروبي يقوم على تعزيز قيم ومعايير محددة والالتزام بها، وللتعرف على هذه الأفكار المبدئية ومعرفة ما تعنيه كلمة "أوروبا" يمكننا أن نلجأ إلى المعاهدات القانونية، فالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والتضامن والتنوع الوطني والتقدم الإقتصادي والاجتماعي مدرجة في ديباجة معاهدة الإتحاد الأوروبي، هذه المبادئ وغيرها توجه القرارات المتعلقة بالسياسة التكاملية ومنها سياسة الإتحاد الأوروبي وفقا لمفهوم "القوة المعيارية لأوروبا"، حيث توفر معايير الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون "الأساس المعياري" لدور الإتحاد الأوروبي في العالم وسياساته الخارجية<sup>3</sup>.

✓ تعتبر الهويات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنظرية التكامل البنائية سواء كانت هذه الهويات عرقية أو مدنية، فالمفهوم العرقي للهوية من شأنه أن يوفر تصورا للهوية الأوروبية من حيث الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع الذي ينشده الأوروبيين على النحو المحدد في الثقافة أو التاريخ

<sup>1</sup> Maja zehfuss; « constructivism in international relations the politics of reality »; opcit ;(pp.56-58)

<sup>2</sup> F. Schimmelfennig. D. Leuffen and others; opcit ;(p. 90)

<sup>3</sup> Ibid.(pp.91-92)

المشترك، أما المفهوم الثاني فهو المفهوم المدني للهوية الأوروبية فيرتكز على قيم ومعايير التكامل الأوروبي، ومن هذا المنظور يتم تعريف مفهوم "الأوروبية" من خلال الالتزام بمبادئ مثل الديمقراطية الليبرالية والتنوع الوطني والتعددية والتكامل فوق الوطني، كما يمكننا أيضا التمييز بين هذين المفهومين لـ "أوروبا" باعتبارهما هويات أوروبية "سميكة" و"رفيعة"، ففي حين تشبه الهوية الأوروبية السميكة الهويات الوطنية باعتبارها مبنية على الهوية الجماعية فإن الهوية الأوروبية الرفيعة تتكون من قيم وأعراف مجردة عابرة للحدود الوطنية<sup>1</sup>.

في بداية العملية التكاملية تتبع الأفكار التي تشكل تفضيلات الاندماج في الغالب من البيئة السياسية والثقافية الوطنية، مثل نماذج السياسة الوطنية المتعلقة بالسياسات الإقتصادية وغيرها من السياسات والقيم والأعراف الدستورية الوطنية، كما تعمل الهويات والتصورات الوطنية لأوروبا على تحديد التفضيلات بشأن مدى إيجابية التكامل الأوروبي وشكله وجوهره. يؤكد البنائيون أن هذه الأفكار لا تحتاج بالضرورة إلى الانسجام ولكنه يجب أن تكون متوافقة من أجل العملية بالتكاملية وعلى سبيل المثال تظهر الأبحاث التجريبية أن الهويات الوطنية المغلقة لا تدعم للإتحاد الأوروبي، ومنه فإن مجرد امتلاك هوية وطنية لا يضر بدعم العملية التكاملية الأوروبية إذا شعر الناس على الأقل بأنهم "أوروبيون" إلى حد ما. ويرى أولي ويفر Ole Waever أن الرؤى المختلفة لأوروبا التي يجدها مدمجة في خطابات الهوية الوطنية لا تحتاج إلى استبدالها برؤية أوروبية منسقة، يكفي لتحقيق التكامل المستقر أن تتوافق هذه الرؤى وتستوعب المشروع الأوروبي كجزء من الهوية الوطنية<sup>2</sup>.

على هذا النحو فإن البنائية لا تتخذ أي موقف فيما يتعلق بالفواعل ذات الصلة في العملية التكاملية ويمكن للأفكار أن تعمل على مستوى الحكومات، الأحزاب، الجمعيات، المواطنين، والمنظمات فوق الوطنية. فالهويات الوطنية المغلقة وما تولده من شكوك في المسار التكاملي لأوروبا قد تتغذى من خارج التيار السياسي الرئيسي للدولة، وبالتالي فإن التقدم في العملية التكاملية يعتمد على مدى بقاء النخب السائدة على رأس الحكومات لتوجيه عملية تشكيل التفضيلات الوطنية، أو مدى قدرة خصومها على النجاح في تعبئة المعارضة على أساس هوياتي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Peter Van Ham; « Europe's Postmodern Identity: A Critical Appraisal »; International Politics 38: 229-252, June 2001 ;(pp.231-233)

<sup>2</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit ;(p. 92)

<sup>3</sup> Ibid.

## ❖ الفرع الثاني: المفاوضات في بيئة مجتمعية

تؤكد نظرية التكامل البنائية على تنوع الهويات الوطنية وصور النمطية لأوروبا وخطابات التكامل والتقاليد المؤسسية والنماذج السياسية على الأقل في المراحل الأولية من المسار التكاملي حيث لا تزال المؤسسات الأوروبية حديثة وضعيفة التأثير، فمن المرجح أن تهيمن الأفكار والخطابات الوطنية القديمة، وي طرح هذا الوضع مشكلة للتفسير البنائي لتقدم المسار التكاملي. يبدأ الأمر بافتراض أن التكامل يعتمد على المجتمع العابر للحدود الوطنية تكون مشكلة الدستور الوطني للتفضيلات التكاملية الفكرية في ظل شرطين:

الأول أن تكون الأفكار والتفضيلات الوطنية متشابهة أو على الأقل متوافقة. الثاني يظل هذا التكامل مقتصرًا على القضايا "التقنية" دون هوية ملحوظة أو دلالات قيمة، والتي من غير المرجح أن يتم تسييسها، بالإضافة إلى ذلك تقترح المدرسة البنائية آليات للحجج والسلوك المناسب في المفاوضات بشأن التكامل الأوروبي على نحو يدفع نحو تسهيل الإجماع في مواجهة التفضيلات المتنوعة والمشحونة بالقيم. ينخرط الفاعلون ذوو التفضيلات المتضاربة في عملية جدل تسود فيها الحجة "الأفضل"، ويتم تحديد جودة الحجة بشكل أساسي من خلال شرعيتها النسبية في بيئة مجتمعية معينة، على سبيل المثال تعتمد الحجة الأكثر شرعية على فكرة مجتمعية أكثر جوهرية أو توافقية أو ذات طابع رسمي أكثر من أي حجة أخرى، في سياق التكامل الأوروبي فإن التفضيلات والحجج المستندة إلى قواعد المعاهدات أو المبادئ الأساسية للإتحاد الأوروبي، أو الهويات والقيم والمعايير غير المتنازع عليها ستكون لها شرعية أعلى من التفضيلات والحجج التي تشير إلى القوانين الثانوية والتقنية والقواعد والأفكار المتنازع عليها والممارسات المستحدثة<sup>1</sup>.

توفر دراسات التوسعة أدلة وافرة على التأثيرات الفكرية على المفاوضات ونتائجها. ففي أوائل الستينيات فضلت الدول الأعضاء الكبرى إعطاء إسبانيا منظور العضوية، استحضرت الجمعية البرلمانية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الهوية الديمقراطية الليبرالية المناهضة للفاشية، وفي أوائل التسعينيات عملت على نفس الهوية الديمقراطية الليبرالية لصالح التوسيع في الشرق، فعندما كانت أغلبية قوية من الدول الأعضاء المهتمة بمصالحها الذاتية مترددة في إعطاء دول وسط وشرق أوروبا منظورا حازما للعضوية، قامت حكومات دول وسط وشرق أوروبا ومؤيدوها في الجماعة الأوروبية بتأطير عملية التوسيع باعتبارها قضية

<sup>1</sup> Frank Schimmelfennig; « Europeanization beyond Europe »; opcit.

هوية يشار إليها بالشمول، كما قامت معايير التوسيع الأوروبية والديمقراطية الليبرالية للمفوضية الأوروبية بتذكير المعارضين بالوعود السابقة التي تم تقديمها للشرق، وقد دعا هذا "الفخ الخطابى" الدول الأعضاء المترددة إلى الموافقة على التوسيع دون تنسيق تقضيلاتها الخاصة بالتوسيع حيث تم تطبيق نفس الآلية في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثالث: التكامل والعمليات الإجتماعية

في النموذج التكاملي الأوروبي تتم العمليات الإجتماعية على ثلاثة مستويات مختلفة: العمليات الإجتماعية للدول أو الحكومات داخل وخارج الإتحاد الأوروبي، والعمليات الإجتماعية للمسؤولين المشاركين في صنع السياسات التكاملية، والعمليات الإجتماعية للمواطنين.

يمكن تجميع العوامل السببية العامة للعمليات الإجتماعية المذكورة تحت شرطين رئيسيين<sup>2</sup>:

- **أولاً:** من المرجح أن تنجح العمليات الإجتماعية الأوروبية إذا تعرض الفواعل بشكل متكرر ومكثف لنتائج التكامل الأوروبي ومؤسسات الإتحاد الأوروبي والأفكار الأوروبية، ويتم ذلك إذا كانت الفواعل على استعداد للتواصل مع الإتحاد الأوروبي ومنفتحة على تبني أفكار جديدة.
- **ثانياً:** تتطلب العمليات الإجتماعية الأوروبية أن يجد الفاعلون مشروعية الأفكار، حيث يتم إثبات هذا الوضع إذا تجانست خيارات الفواعل الفكرية مع "أوروبا"، وكانت الأفكار الأوروبية لها صدى مع أفكار فردية أو وطنية سابقة وتمت العمليات الإجتماعية من خلال ذلك في إطار تداولي.

نحن نتحدث عن "العمليات الإجتماعية للدولة" عندما تقوم الدول بدمج أفكار وقيم ومعايير سياسة الإتحاد الأوروبي في مؤسسات الدولة أو القواعد السياسية الخاصة بها، فإن العمليات الإجتماعية للحكومات باعتبارها فواعل تتقاسم أفكار الإتحاد الأوروبي وهوياته، وتدرجها في برامجها السياسية وتوجهاتها السلوكية، ستعمل العمليات الإجتماعية للدولة على المستوى المؤسستى الجماعى. لتصبح الدول أو الحكومات اجتماعية وتغير أفكارها بما يتماشى مع سياسة الإتحاد الأوروبي والأفكار المعيارية في ظل الشروط التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; opcit ;(p. 94)

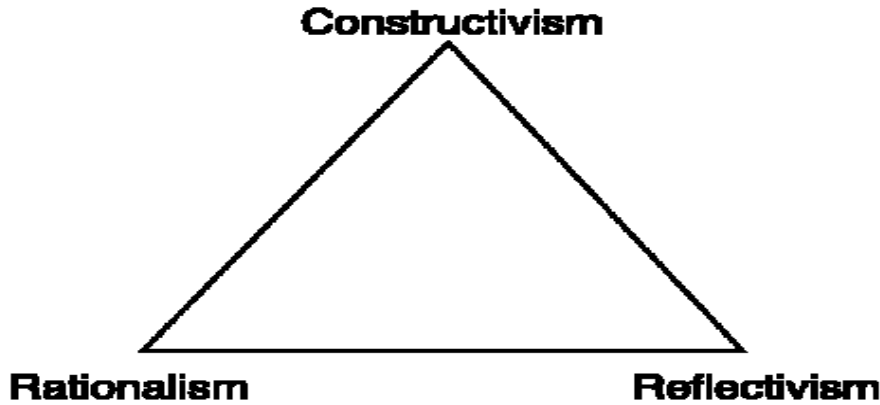
<sup>2</sup> Ibid. (p. 95)

<sup>3</sup> Ibid. (p.96)

- ✓ الدول الجديدة التي تكون بصدد عملية إعادة هيكلة مما يجعلها أكثر انفتاحا على واهتماما بالأفكار الخارجية.
- ✓ أن تكون هياكل ومؤسسات الدولة ملائمة للتكامل فوق الوطني أو الحكم متعدد المستويات (على سبيل المثال في الولايات الفيدرالية أو الولايات التي لديها دساتير صديقة للقانون الدولي).
- ✓ لدى الدول قواعد سياسية تتوافق مع قواعد الإتحاد الأوروبي.
- ✓ لا تعمل الحكومات على أساس برنامج قومي أو مناهض للاندماج، أو لا تضم شركاء في التحالف يقومون بذلك.
- ✓ الدول والحكومات على اتصال متكرر ووثيق مع الإتحاد الأوروبي.

تتطبق هذه الشروط أيضا على الدول غير الأعضاء، فعوامل مثل الحداثة وعدم اليقين في النظام الدولي والتماثل مع مجتمع الإتحاد الأوروبي للقيم والمعايير، والشرعية المتصورة للإتحاد الأوروبي وقواعده وصدى معايير تفسر ميل الدول غير الأعضاء في السعي للحصول على العضوية واعتماد قواعد الإتحاد الأوروبي وهكذا تفسر البنائية عمليات التوسيع كنتيجة للعمليات الإجتماعية الناجحة<sup>1</sup>.

#### الشكل 7.1 التوضع النظري البنائي ضمن الثالث المعاصر



Source: Thomas Christiansen and others; "The social construction of Europe"; Journal of European Public Policy 6:4 Special Issue 1999: 528-44. (p.532)

<sup>1</sup> Ibid.

## المبحث الثالث: نظرية التكامل الأوروبي والإنعاق الإستيمولوجي:

### نحو التفكيكات ما بعد الحداثية

"ومن الواضح تماما أن التطور المستقبلي للإتحاد الأوروبي يتوقف على كيفية إعادة صياغة العلاقة بين مفاهيم الدولة والأمة وأوروبا. إن العائق الرئيسي أمام المزيد من التوسيع والتكامل لا يكمن في النخب السياسية والإقتصادية، بل في الشعوب الأوروبية ومواقفها تجاه العلاقة بين الدولة والأمة وفهمها لها"<sup>1</sup>. باري بوزان Barry Buzan

كانت أوروبا عبارة عن مجموعة صغيرة من الدول المصممة على التكامل سياسيا واقتصاديا من أجل القضاء على ظاهرة الحروب بعد قرون من الدمار المتكرر. كان هذا مشروعا طموحا تم بناؤه على أساس استراتيجية جان مونييه Jean Monnet خطوة بخطوة على ضوء ما يعرف الآن بالوظيفية الجديدة<sup>2</sup>. يتساءل جون روجي John Ruggie "ما الذي يجعل العالم متماسكا في سياق دولاتي؟". يجادل يوسف لبيد yousef lapid أننا نحتاج إلى وضع هذا التساؤل في سياق مقبول وضعيا لطرح الأسئلة في العلاقات الدولية لكي نفهم لماذا يمكن لهذا السؤال البسيط أن يكون مخادعا ويؤدي دورا نقديا حادا حيث يكشف مثل هذا التساؤل أن الخطابات المهيمنة في العلاقات الدولية حالت لفترة طويلة دون الشعور بأن شيئا ما قد يكون إشكاليا بشكل خطير جدا في نظرية العلاقات الدولية عامة.

### المطلب الأول: مراجعة المفاهيم السياسية التفكيكية في العلاقات الدولية:

#### الخطاب، الحدود والهوية

إن الواقعية الجديدة والنيوليبرالية المؤسساتية من خلال التقارب في إطار افتراضي يتطلب اشتراطا أوليا للهويات والمصالح المتشكلة مسبقا يعتبرها لبيد lapid ممارسة تجارية نظرية في عالم يفترض أن يكون مستقرا ديناميكيا دائم المفاهيم التأسيسية. سمح له سؤال روجي Ruggie بتحذير المواقف السائدة في العلاقات الدولية بشكل فعال إلى حقيقة أنهم قد يفتقرون إلى المنطلقات والمفاهيم اللازمة للتعامل مع

<sup>1</sup> Lene Hansen and Ole Wæver; "European Integration and National Identity"; The New International Relations Edited by Barry Buzan and Richard Little; First published 2002 by Routledge 11 New Fetter Lane, London EC4P 4EE. (introduction)

<sup>2</sup> Ibid. (p.107)

التغيير القادر على ممارسة التحويل البنوي في أي فضاء سياسي مستفيدا من قدرته على اقتراح تعديلات نظرية دون الإخلال بالتسلسلات الهرمية العلمية القائمة.

ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة سواء داخل أو خارج الحدود المفاهيمية لنظام العلاقات الدولية والفضاء السياسي الأوروبي كنموذج دراسة، قد فرضت اعترافا جديدا بأن التحول والتفاعلية المستمرة (بدلا من الثبات والركود البنوي) سيحددان بشكل متزايد الأفق الزئبقي الهلامي الذي يحتاج لنظرية في العلاقات الدولية المعاصرة لتحقيقه.

### ❖ الفرع الأول: جاك دريدا والدعوة لقراءة ما بعد انغلاق حدود المعرفة

تأكيدا لقراءة جوزيف مارجوليس Joseph Margolis الذكية للاتجاهات الأوسع في النظريات الإجتماعية الحالية يرى لبيد Lapid بأننا ربما نشهد إعادة اصطفاك كبيرة بين التيارات المنعقدة أبستمولوجيا والنشطة حديثا في العلاقات الدولية وأنصار الثبات النموذجي الوضعي الذين ما زالوا راسخين ولكنهم محاصرون أبستمولوجيا بشكل متزايد. وبالتالي هناك فرص جديدة لسد الفجوة بين النظرية التي لا تزال ثابتة بشكل مزمّن والواقع المتغير الأكثر ديناميكية، وإلى هذا الحد قد يكون الانضباط المضطرب والمرتبك بشكل واضح جاهزا لجولة أخرى من "الدفع" القوي في اتجاه جديد لمساعي بحثية متعددة<sup>1</sup>.

يرفض دريدا Derrida بقوة انتصار أطروحة فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama حول "نهاية التاريخ" مؤكدا على استمرار أهمية المفاهيم الماركسية المتجسدة في الصراع الأيديولوجي بين المثل الشيوعية والليبرالية على جانبي المواجهة بين القوى العظمى، فالشمال باعتباره مركز الصراع حول معاني الماضي والمستقبل السياسية يبدو مؤكدا، حيث أن اقتراح نهاية "التاريخ" يجسد بالفعل مركزية أوروبية غافلة عن الطرق التي يعتمد عليها علم الكونيات على عالمية الهوية التي تجعل "ما وراء أوروبا" نطاق غير مرئي. وبالتالي فهو يستبعد من الأنظار القوة التي يمارسها أولئك الذين هم في مركز هذا الكون عن قصد أو بغير قصد على أولئك الذين تم تعيينهم في هوامشها أو تم محوهم تماما ويمكن القول إن هذه النقطة العمياء مثيرة للدهشة في سياق عمل دريدا Derrida وعلى نطاق أوسع يؤكد في كتابه علم النحويات في

<sup>1</sup>Yousef Lapid; "Identities, Borders, Orders: Nudging International Relations Theory in a New Direction"; EDITORS MATHIAS ALBERT, DAVID JACOBSON, AND YOSEF LAPID; Published by the University of Minnesota Press 111 Third Avenue South, Suite 290 Minneapolis, MN 55401-2520. (pp.1-2)



الصفحة الأولى كيف أن ما يسميه "مركزية الخطاب" هي بذاتها "المركزية العرقية الأكثر أصالة وقوة"<sup>1</sup>. وهذا يعني أن نقد دريدا Derrida للفلسفة الغربية يلفت الانتباه إلى القوة التي ينطوي عليها عمله منذ البداية بل يمكن القول إن هذا هو ما يدور حوله الأمر كمشكلة مفاهيمية.

يقترح دريدا Derrida الانفتاح على المستقبل ما وراء "حدود انغلاق المعرفة" ويقول: إن هذا المستقبل "لا يمكن توقعه إلا في شكل خطر مطلق"، ويبدو أن الفهم الغربي لتاريخ العالم وأهمية الحياة البشرية لم يعد هو التصور المهيمن لأن ما يسمى الآن بالجنوب العالمي يبدو مرئياً كموضوع للتكوين الجيوسياسي المعاصر.

يحتضن دريدا Derrida صراحة أهمية فكرة أوروبا ويعبر عن الرغبة في "أوروبا" معترفاً بخصوصيتها وامتيازها، كما يفحص مسألة من "سيرسم حدود أوروبا"، رغم اعترافه ضمناً في "أسوأ أعمال العنف" الهوياتي التي تنطلق "باسم أوروبا" ومن بينها كراهية الأجانب والعنصرية. يبدو أن المشكلة المتمثلة في أن أوروبا أو الديمقراطية متورطة تاريخياً وبالتالي مفاهيمياً في ظاهرة العنصرية، حيث لاحظ بأن الفضاء العام في الديمقراطيات الغربية "يضطرب بشدة بسبب أجهزة الإعلام التكنولوجي عن بعد والإيقاعات الجديدة للمعلومات والاتصالات" ويشير إلى أن هذا التحول لا يؤثر فقط على الحقائق بل على مفاهيم "الحقائق"<sup>2</sup>. تجادل ماجا زيفوس Maja Zehfuss إن العالم الذي تم استحضاره في فيلم Specters "يسير بشكل سيء" ومن المؤكد أنه يسير بشكل أسوأ بالنسبة للبعض مقارنة بالآخرين حيث يسرد دريدا Derrida على ضوء ذلك عشرة "أوبئة في النظام العالمي الجديد". ويتردد صدى العديد من هذه الأوبئة مع مازقنا اليوم. ويرى إن الاستبعاد الجماعي للمواطنين المشردين (كما يصفهم دريدا) من أي مشاركة في الحياة الديمقراطية للدول، وطرد وترحيل العديد من المنفيين وعديمي الجنسية والمهاجرين مما يسمى بالإقليم الوطني، يبشر بالفعل بتجربة جديدة للحدود والهوية سواء كانت وطنية أو مدنية من خلال البنى الخطابية التي توطر وتدفع نحو ذلك<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Maja Zehfuss and others; "The Political Import of Deconstruction—Derrida's Limits? A Forum on Jacques Derrida's Specters of Marx after 25 Years, Part I"; Contexto Internacional vol. 41(3) Sep/Dec 2019; (p.622)

<sup>2</sup> Ibid. (pp.623-624)

<sup>3</sup> Ibid. (p.626)

❖ الفرع الثاني: يوسف لبيد وإثراء مجموعة الأدوات الإبتيمية

يقول جوناثان باخ Jonathan Bach "إن التحول المنهجي من لغة المتغيرات المتفاعلة إلى لغة العمليات التأسيسية المتبادلة يتطلب نهجا مختلفا إلى حد ما عما هو موجود تقليديا في صناديق أدوات العلاقات الدولية".

وبالتوافق مع هذه الملاحظة يقدم لبيد Lapid ثلاث وجهات نظر غنية فلسفيا ضمن نموذج العملياتية العلائقية والفعل (p.r.v) والتي يمكن أن تساعد في تفكيك إشكالية وجودية للاستقرار والاستمرارية في العلاقات الدولية التي لا تزال مهيمنة، من خلال عملية إعادة الصياغة العملياتية/العلائقية للهويات والحدود والأوامر باعتبارها ثلاثة مفاهيم رئيسية صاعدة في التحول النظري والسياسي، ويزعم لبيد Lapid أن هذه الافتراضات مجتمعة يمكن أن تحسن مجموعة الأدوات الإبتيمية لدراسة العلاقات الدولية مما يعزز قدرتها على التعامل مع لغز روجي Ruggie<sup>1</sup>.

إن التفكير العملي أو "العملياتية" ليس بجديد في الفلسفة الغربية كما لاحظ نيكولاس ريتشر Nicholas Rescher، فإن صعود عقيدة وجودية قوية تعرف باسم نموذج الأشياء ذات الصفات الخالدة يدل على ثورة هائلة ضد العملياتية في الفكر الغربي. إن صعود الوضعية في العلوم الإجتماعية يحمل العلامات الثقيلة لهذه العقيدة، فنظرية المعرفة الوضعية مع تركيزها على التحقيق التجريبي وموقفها غير المساوم المؤيد للملاحظة ومفهوم هيوم Hume للارتباط المستمر، يرتكز على التزام وجودي قوي تجاه وجود ثابت ودائم، والأصل أن بديهيات هذه الأنطولوجيا الساكنة تقترض أن الواقع يتكون من أشياء منفصلة ومتطابقة ذاتيا، وأن هذه الأشياء والكيانات هي الأساس في معالجة الظاهرة وأن حالة السكون والاستقرار والاتزان هي حالة طبيعية، ولا تحدث الحركة إلا عند اضطراب الأشياء أو اضطراب عملياتها. يستمر هذا المبدأ الذي يقلل من أهمية التغيير والزمن في الاعتبارات الوجودية في تشكيل الكثير من النظريات العلمية الإجتماعية اليوم<sup>2</sup>.

إن التفكير العملياتية يسترشد بفكرة أن الوجود الطبيعي يتكون من العمليات وليس الأشياء، ومن الأفضل فهمه من حيث أنماط التغيير بدلا من الثبات. بالنسبة للنقديين التغيير هو السمة السائدة والمنتشرة للواقع، وبكلمات ريتشر Rescher الأكثر رسمية على مستوى الأساسيات فإن فلسفة العملياتية "تستبدل الازدواجية

<sup>1</sup>yousef lapid; opcit. (p.3)

<sup>2</sup> Ibid. (p.4)

الوجودية المزعجة للشيء والنشاط بواحدية الأنشطة ذات الأنواع المختلفة والمنظمة بشكل مختلف"، ربما يكون "تفسير الركود كظاهرة ناشئة في عالم متغير بشكل أساسي أسهل من تفسيره بعكس ذلك"، وهو الوعد الرئيسي للتفكير العملياتي. ومع ذلك قد يكون من الصعب تفسير الحقيقة المتمثلة في أن جزءا كبيرا من العالم الإجتماعي يظل على حاله في كثير من الوقت في علم الوجود العملياتي<sup>1</sup>.

ترتبط "العلائقية" ارتباطا وثيقا بالتفكير العملياتي حيث لا تختلف نقطة انطلاق مصطفى أمير باير Mustafa Emirbayer عن نقطة انطلاق ريتشر Rescher أي أن المعضلة الأساسية متمثلة فيما إذا كان ينبغي تصور العالم الإجتماعي على أنه يتكون أساسا من مواد أو من عمليات أو من أشياء ثابتة أو من علاقات ديناميكية متكشفة<sup>2</sup>. لكن الفحص الدقيق يكشف عن اختلاف مهم تم التقاطه، ففي حين يؤكد المعالجون على أولوية العملياتية، يؤكد العلائقيون على "أسبقية العلائقية الجذرية". مايكل ديلون Michael Dillon وجوليان ريد Julian Reid اللذان صاغا هذه العبارة يقصدان بها أن "لا شيء موجود بدون أن يكون في علاقة، وأن كل شيء على ما هو عليه بحكم العلاقة". وبشكل أكثر عمومية في سياق العلوم الإنسانية يشير مفهوم الارتباط إلى الضرورة الأساسية لتحديد وفهم جميع تجارب (وأنشطة) الناس داخل المجتمع (والآخر)<sup>3</sup>.

يجادل لبيد Iapid بأن التفكير العملياتي والعلائقي متوافقان ومتكاملان ومن الأفضل فهم العلاقات من خلال المصطلحات العملياتية (أو باعتبارها ذات تاريخ طبيعي) فيما يتعلق بظهورها وتكثيفها وتبديدها وإمكانية إعادة تشكيلها، ولذلك فإن باتريك جاكسون Patrick Jackson يسير على الطريق الصحيح في الجمع بين هذه الأفكار للاستهلاك من قبل مجتمع باحثي العلاقات الدولية تحت تسمية عملياتية/علائقية (p/r)، وعلى الرغم من التوافق الكبير تبدو العملياتية سابقة للعلائقية وربما أكثر شمولاً لأن مفهوم العملياتية يتقاطع ويشتمل على الفروق والبنى والمواقف الفلسفية والنظرية الأخرى الأضيق نطاقا مفاهيميا<sup>4</sup>.

يحاول اللفظ التركيز على المستوى الخطابي أو البلاغي ويعكس الصعود السريع للغة واللسانيات إلى مكانة بارزة في المجالات العلمية التي تتراوح من الفلسفة وعلم النفس إلى الفيزياء والدراسات الثقافية.

<sup>1</sup> Nicholas Rescher; «Process metaphysics»; published bey state university of New York press 1996;(p.49)

<sup>2</sup> yousef lapid; opcit. (p.4)

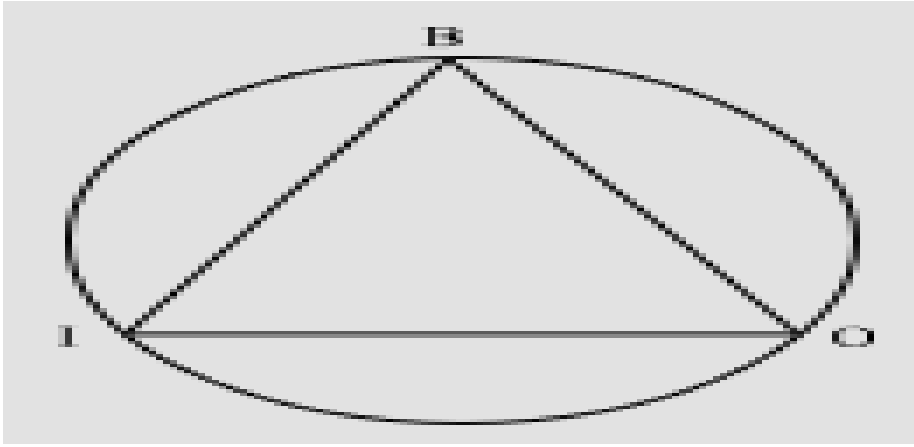
<sup>3</sup> Andrew Abbott; "Boundaries of Social Work or Social Work of Boundaries? The Social Service Review Lecture"; Social Service Review Volume 69, Number 4 Dec 1995;(p.858)

<sup>4</sup> Nicholas Rescher; opcit; (p.4)

باعتباره نهجا للتنظير الإجتماعي، فإن الفعل يتناغم بشكل جيد مع فكرة ديفيد بوم David Bohm وهي لغة مبنية على الفعل مناسبة للواقع الكمي وخلص بوم (وهو عالم فيزياء) إلى أن الأسلوب النحوي للغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الهندية الأوروبية (بنية الفاعل والفعل والمفعول به) يعزز تقسيم الواقع إلى أحداث وظواهر ثابتة ومعزولة. إن دعوة بريندا ديرفين Brenda Dervin إلى استخدام لفظ واسع النطاق ومستتير فلسفيا في مجال تخصصها (الدراسات الاتصالية) مدفوعة بمخاوف مماثلة وتتساءل: كيف يمكن للمرء أن يركز على الحركات عندما يكون كل ما يملكه هو الأسماء التي يستخدمها؟ وقد أظهر علماء العلاقات الدولية الذين يؤيدون وجهات نظر مختلفة تماما ميلا لتحويل الأسماء المألوفة إلى أشكال لفظية غريبة مثل "إضفاء الطابع الأمني" على الحدود أو اللاجئين، وكمقاربة للتنظير الإجتماعي ينبهنا الفعل إلى حقيقة أننا نتعامل هنا مع القمة اللغوية لجبل جليدي فلسفي ضخم وليس مع بدعة غريبة وغير مهمة. إن الاشتراك في أنماط التفكير العملية/العلائقية/اللفظية ينبغي أن يسمح لنا بالقيام بما هو أكثر بكثير من مجرد تحسين قدرتنا بشكل هامشي على الإشارة إلى الحركة المتسارعة للكيانات المتشكلة مسبقا (الجهات الفاعلة، والوكلاء، والهويات، والهيئات، ورأس المال، والمعلومات، والأفكار، وما إلى ذلك) من خلال المساحات والأماكن والأقاليم المشكلة والمحددة مسبقا، وفيما يتعلق بمصالحنا الحالية ينبغي أن تعمل هذه المفاهيم (الهويات والحدود والأوامر) على تحسين قدرتنا في التنظير في العلاقات الدولية. يرى لبيد Lapid أن الاستيعاب الكامل للتشعبات النظرية والمفاهيمية والمنهجية لهذه الأفكار سوف يستلزم على الأرجح إجراء تغييرات عميقة أيضا في فهمنا لكل عنصر في التصنيف الذاتي المضطرب منذ فترة طويلة للعلاقات الدولية، من خلال التركيز على الثالوث الإجرائي/العلائقي الذي يتكون من عمليات مترابطة من الحدود والنظام وبناء الهوية الجماعية لشرح هذه الحجة الشاملة. والقصد من ذلك هو إثبات أن هذا الثالوث الديناميكي والمشحون سياسيا يفتح نافذة مراقبة من موقع جيد لقضايا الحراك والتغيير والتحول في السياسة العالمية المعاصرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> yousef lapid; opcit. (Pp.5-6)

## الشكل 8.1 تفاعل الحدود-الهوية-النظام



Source: yousef lapid; opcit. (p.10)

### المطلب الثاني: قراءة معيارية للفضاء السياسي على ضوء تحول المفاهيم

#### مركز/هامش: التفكيك البنيوي عند نويل باركر

إن مقارنة الفضاءات باللجوء الى الوحدات الأنطولوجية المنتجة اجتماعيا، يعين على تجاوز أو تعال الحتمية الجغرافية، كما أن الإستناد على منهج نقدي في تأويل الفضاءات، من حيث أن التأويل في جوهره هو فعالية الفهم التي توفر المعنى، يسمح بتخطي عقبة الطابع الستاتيكي الذي يمكن أن تتصف به الجغرافيا المادية. جغرافيا تختزل فيه الفضاء في مجرد وعاء مادي ضيق يختفي فيه الفضاء الحقيقي لصالح فضاء جيومتري مجرد، لا اجتماعي، تغلب عليه الغاية التطبيقية مقارنة بالغاية المعيارية.

فمن من الضروري "ممارسة الفضاء" من خلال مرجعيات ابستمولوجية غير تلك المحصورة في الاستمرارية الطوبوغرافية، إلى أخرى تزوج المنهج مع الأنطولوجي، أي بين الشكل والمحتوى: "الشكل يفقد معناه الامبريقي والفلسفي إذا ما فصلناه عن محتواه، والمحتوى الذي لا يتجسد إلا بوجود الوعاء الذي يحتويه"، وهذا حينما تأخذ نقطة جغرافية قيمة الرمز، أو حينما تكتسي قيمة مختلفة من أجل تقاليد متنافسة تبنى على فضاءات وتناقضات صانعة بناءا أبستمولوجيا لا يمكن استيعابه إلا بإدراج منظومة معرفية تأويلية.

#### ❖ الفرع الأول: التذاتية والتفاعل في هندسة الفضاء السياسي

عمليات تنظيم الفضاء في المنافسة مع الدولة ذات السيادة في التفكير الحداثي مطروح منذ فترة طويلة، وأشهرها هو تطور علاقات السوق كما قدمها آدم سميث Adam Smith في ظل التوتر مع الحدود الإقليمية للنظام السياسي فإن هذا الأخير يبذل جهودا لتطويق السوق، الأمر الذي يصفه سميث smith بـ "النزعة التجارية mercantilism" وقد نشأ هذا التوتر المفاهيمي من خلال الفكر الماركسي للدولة كوكيل لإدارة رأس المال زيادة لمجموع التفسيرات حول كيفية وصول رأس المال لترتيب الإقليم بمساعدة السلطة السياسية، في وقت لاحق وضعت نظريات ما بعد الماركسية الدولة الأوروبية ضمن سياق العمليات العالمية للترتيبات الإقليمية باعتبارها نتاجا لتباين الوظائف داخل سوق عالمية شاملة، و دفع التنظير ما بعد الماركسي إلى توسيع التحليل لجعل الرأسمالية محددًا لطبيعة الفضاء من خلال دمج سلطة الدولة و البنية الفوقية المؤسساتية و الأيديولوجية، كانت السمة المشتركة لهذا التوجه في أن الإرادة السيادية و الدولة و السوق تشكل المركز الذي بإمكانه أن يتمدد لابتلاع الفضاء الموجود على كامل أطرافه ، و في أواخر القرن العشرين قامت أدبيات اجتماعية و أنثروبولوجية بفحص الأقاليم الحدودية و مجتمعاتها تشير إلى أن المناطق الهامشية تؤثر على القدرات التنظيمية للدول على الحواف الإقليمية من خلال أنماط سلوكية تتجاوز الحدود و تتفاعل ضمن الفضاء الإقليمي، بغض النظر عما تسعى إليه الدول و الأسواق من المركز طرحت هذه الدراسات من جديد مسألة العلاقة بين المراكز الإقليمية و هوامشها مما يدعو لمتابعة عمليات هندسة المراكز و الهوامش<sup>1</sup>.

يجادل باركر Parker أن الحس السليم الذي يتغذى من منظور نقدي يشير إلى أن هندسة الفضاء المترتبة عن المركز ستقابل بترتيب بديل / أو اضطراب من الهامش من خلال ضغط رد الفعل ضد ترتيبات المركز، و من خلال التطورات على المستوى العالمي أواخر القرن العشرين أصبحت المفاهيم الماركسية بحاجة إلى تكييف نقدي لافتراض رد الفعل من حواف مراكز العولمة بشكل يتيح إمكانية تجاوز الهوامش لنظام الفضاء المنظم مركزيا بحيث إذا قامت المراكز بتوسيع قدرتها التنظيمية على الفضاء السياسي فستكون هناك ردة فعل مضادة من المحتمل أن تكون غير مستقرة و معرضة لتمائلات متنافسة لا تتناسب مع نموذج المركز و يجسد هنري لوفيفر henri lefevre هذه الديناميكية من خلال مفهومه عن "الفضاء المتناقض" في العالم الحديث.

إن تكوين الرأسمالية للفضاء كقوة إنتاج يديرها المركز يستلزم أن يكون الفضاء السياسي موحدًا، متجانسًا و مفتوحًا، و عملية التجريد هذه لمفهوم الفضاء الحقيقي على أنه صورة ذهنية وظيفتها اختزال الفضاء

<sup>1</sup> N. Parker; "A Theoretical Introduction: Space, Centers, and Margins"; New York: PALGRAVE MACMILLAN 2008;(pp.5-6)

الحقيقي إلى فضاء مجرد لدفعه نحو الحد الأدنى من الاختلافات، وعلى عكس ذلك وفقاً لما يسميه لوفيفر Iefebvre "حقيقة الفضاء" فإن الفضاء المجرد يتعطل بسبب مجموعة متنوعة من الممارسات الإجتماعية التي تتجاوز هذه الدوغمائية التي تخدم المؤسسات الأكثر إمبريالية للسلطة الاقتصادية و السياسية، فلا يمكن لأي مركز أن يدعي أنه يحكم الفضاء السياسي في اتجاه واحد لأن المركزية متحركة في علاقة ديناميكية مستمرة مع الهامش الذي بموجبه يعرف نفسه على أنه "مركز"، من هذا المنظور يمكن التماس المرونة ما بعد الحداثية / ما بعد البنيوية في دراسة النظام الإقليمي أين يفتح الفضاء السياسي على مساحات من التفاعل قد تصنع الفرق<sup>1</sup>.

ومن هنا تأتي نقطة انطلاق ما بعد البنيوية بطرح ادعاء معرفي / إبستيمي مفاده أنه "إذا تمت عملية بناء ترتيب الأجزاء حول المراكز، يمكننا توقع عمليات مفتوحة على سلوكيات لن تكون متناسبة مع البنى التي يهيمن عليها المركز"، فتصبح بذلك الهوامش زوايا مميزة لمتابعة وترقب تكوين / إعادة تكوين الفضاء السياسي، ويتم التعبير عن الفكرة بشكل معقد للغاية في الطرح ما بعد البنيوي من خلال افتراض أنه (تتمحور المعرفة حول الكل المنظم مع مفاهيم ومناهج ومصادر موجهة حول هذه الكلية، تفتقد كل ما لا يناسب الكل)، وبالتالي فإن الإدراك من وجهة نظر هامشية يكشف ما هو غامض، ويمكن أن ينصب تركيزنا على السياق الأنطولوجي للإفتراض المسبق بأن الهويات السوسيو سياسية ليست جوهرية كما تبدو، حيث تساهم الدول والمناطق والجماعات باختلافها في تأكيد الهوية الجوهرية ويحتوي هذا التأكيد الهوامش والمراكز المرتبطة بها، لكن الهامش هو الذي يتحدى النسق المنظم مركزياً والذي يمكن أن تكون هويته أكثر قابلية أو من المتوقع أن تتفصل عن هذا النظام فديناميكيات الهوامش (علاقاتها، دوافعها، إمكاناتها) وتأثيرها على مساحات الفعل المركزية تؤكد بأنها كيانات فاعلة في ترتيبات الفضاء السياسي الكلي وبدون الهوامش لا يمكن أن تكون المراكز مراكز وبدون المراكز لا يمكن تعريف المواقع الهامشية للهوامش<sup>2</sup>.

لقد أوجد عدد من مفكري العلاقات الدولية ما بعد البنيويين أساساً نظرياً يتناول الهويات بطريقة ديناميكية والسبب في ذلك أن ما بعد البنيوية تضع صلابة الكيانات تحت المساءلة، حيث لا يمكن إغلاق أي هيكل/بنية بشكل نهائي وعلى حد تعبير الأستاذ أولي ويفر olé waever فإن "التحدي ما بعد البنيوي يكمن في فهم أكثر تفصيلاً ومنهجية للهوية، إصراراً على هشاشة كل عمليات الإغلاق المفاهيمية".

<sup>1</sup> Ibid. (p.7)

<sup>2</sup> Ibid. (pp.8-9)

من خلال المنطلق بإمكانيات الهوامش المميزة في الفعل المستقل تحت التوتر مع منطق المركز، فإن هذا يجعلها نقطة دخول للاستفسارات ومصدر للتأثيرات المستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار ميوعة وانسيابية الفضاء السياسي المحيط بالمركز فإن هذا ينقلنا إلى الهوامش كمواقع تتجلى عندها هلامية الهويات أين يتم التلاعب بها، وتؤدي نقطة التحول هذه في بناء الفضاء السياسي إلى ثالث تحليلي ما بعد بنوي: بين ضبابية الهويات في الفضاء السياسي وديناميكتين متعارضتين متنافستين حولها من المركز والهوامش، و مع هذا التصور النظري يقوم الأستاذ باركر parker بتحديد النطاق المفاهيمي لتحليل الهامشية باعتبارها عملية " إيجابية " بذلك المعنى الذي ينقل المفهوم من تصوره الجامد إلى محاولة إلحاقه بصفات جوهرية مرتبطة بكون الفاعل على حافة ديناميكية نظامية و /أو مجال تأثير يديره المركز، وبناء على ذلك يركز العمل على الظواهر والعمليات والفاعلين الذين يشغلون المواقع الهامشية ويتم من خلالها تفسير الخصائص والإمكانات التي ينطوي عليها هذا التوقع وهي الخصائص المرتبطة بالتواجد في هذا الفضاء السياسي<sup>1</sup>.

من خلال هذا التوصيف ل "الوجود" الهامشي يمكننا تحديد الكيان/الفاعل الهامشي باعتباره كيان يمكن إدراكه على أنه يحتل موقعا على حافة كيان آخر أكبر وأكثر تماسكا و/أو تأثيرا (المركز) في الفضاء السياسي أو مساحات الموارد، ويشير مفهوم الموارد هنا إلى مجموعة القدرات التنظيمية من القوة بجميع أشكالها المادية والتأثير الأيديولوجي - الثقافي - الديني، والتماسك البنوي والهوية.

يتضح ضمنا أن الهوامش والمراكز يتم تعريفها من خلال العلاقة بينهما، وبالتالي فإن قدرات المركز إلى حد ما تكون رهينة طبيعة الهامش الذي يستطيع التأثير في مركزيته، ويمكن تحديد القدرة على التأثير الهامشي من خلال بعض تكتيكات الفاعل الهامشي في مواجهة السلوك المركزي الأمر الذي يضع هوية المركز والهوامش تحت حقيقة اللاجوهية<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الثاني: استراتيجيات التأثير الهامشية

بينما كان ينظر للهوامش على أنها فضاءات تفتقر للتدانية والتأثير، هناك أدبيات تركز على دور الهوامش وقوتها في تفسير العلاقات الدولية، هذه الأدبيات الحديثة ترى أن للهوامش استراتيجيات مهمة تمكنها من ممارسة تأثير قوي.

<sup>1</sup> C. Browning; "The constitutive power of outsiders: The European neighbourhood policy"; Political Geography, (2010). 109-118;(pp.110-111)

<sup>2</sup> N. Parker; opcit. (pp.10-11)



يجادل باركر Parker أن هناك حاجة ملحة لفصل الهوامش عن فكرة ضعف التأثير والإعتماد على نواة "المركز" فقط للتحليل، فبالنسبة لباركر Parker وضع الهوامش الغير مؤكد مع تموقعهم على حدود أي نظام معين يوفر لهم إمكانية التأثير، وتعتبر هذه الحجة مساحة لإشكالية المقاربات الحداثية عند تصورهما للإقليم أو الفضاء السياسي في العلاقات الدولية، والتي تميل إلى إدراك الهوامش من حيث بعدها عن المواقع المركزية (النواة) للسلطة، هذا الفهم للإقليمية والحدود يمثل هوة تحليلية كما يشير النقاد، فنادرًا ما تكون الحدود كخطوط تقسيم واضحة، ومن الأفضل وصفها كمناطق غامضة ومساحات وسيطة للتفاعل، وعلى هذا النحو فإن الهوامش القريبة من الحدود أو المتاخمة لها "هي أقاليم جوهرية في حد ذاتها باعتبارها مساحات للفعل"، وهو الترابط الذي يوفر للهوامش قدرًا من القوة تجاه المركز<sup>1</sup>.

في الحقيقة الارتباط خلف الحدود يشير إلى حقيقة تعريف المركز لذاته اعتمادًا على ما يجري في الهوامش، والنتيجة هي أن "هندسة الفضاء المترتبة عن فعل المركز سيقابلها دافع ترتيب و/أو اضطراب بديل من الهوامش" مما يؤثر على طبيعة العلاقة بين المركز ومركز الهامش، ويرى باركر Parker أن الهوامش والمراكز يتم تحديدها من خلال العلاقة بينهما لأن قدرات الفعل لدى المراكز أصبحت فعليًا رهينة بالهوامش، ومن خلال ذلك يجب فهم طبيعة هذا التأثير والإستراتيجيات المتاحة لتفعيله:

- ✓ الحصول على مكافآت الولاء، بحيث يسعى الهامش إلى تحصيل امتيازات من المركز مقابل عدم تعزيز وضعية مركز آخر، في هذه الحالة يشير الهامش إلى تفعيل التهديدات الضمنية أو الصريحة للتوجه نحو روسيا إذا لم يقدم الإتحاد الأوروبي تنازلات مقبولة.
- ✓ تحصيل مكافآت الوساطة من خلال وضع الهوامش كحدود ذات حساسية بين مناطق نفوذ مركزين متنافسين، وتشير هذه الحالة إلى إمكانية تفعيل دور الهامش كوسيلة للتواصل بين الإتحاد الأوروبي وروسيا.
- ✓ اللعب على مركز ضد آخر، حيث يسعى الهامش إلى خلق نوع من المنافسة على الامتيازات والمكافآت بين المركزين مقابل الولاء.
- ✓ المحاكاة النموذجية، حيث يتظاهر الهامش بتبني خصائص من هوية المركز وتحدد هذه الإستراتيجية التكيف الفعال والتميز الانتقائي لخصائص المركز، وقد يتعدى الأمر إلى الاستلاء الحقيقي كتكتيك عبر استيعاب القيم والمعايير الأساسية للمركز.

<sup>1</sup> C. Browning; opcit. (pp.111-112)

- ✓ الرفض الصريح أو الواضح، حيث يمارس الهامش تأثيراً على المركز من خلال رفض مبادراته في هذه الحالة يمكن الإشارة إلى رفض مبادرات الإتحاد الأوروبي والتوجه نحو روسيا أو على الأقل التوجه نحو العزلة كما حدث مع ألبانيا أثناء الحرب الباردة.
- ✓ الاستئجار كدفعة للحركة داخل أو خارج مساحة المركز. ومن الأمثلة على ذلك المكاسب التي حققتها الدنمارك من وجودها عند مصب بحر البلطيق.
- ✓ ضمان النظام خارج نطاق المركز، لقد سمح الوضع لروسيا بعد عام 1990 بتقديم نفسها كقوة ضد عدم الاستقرار و"الإرهاب" في القوقاز وآسيا الوسطى، وبعبارة أخرى إرساء العلاقات مع الغرب على أساس قدرتها لتنظيم الفضاء الذي يقع بعيداً عن متناول الغرب.
- ✓ تأكيد الإستقلال النسبي على الهامش، هناك درجة معينة من الإستقلالية الضمنية في استخدام أي جهة فاعلة لتكتيكات الهامش كلما زاد الإستقلال الذاتي كلما كان استخدام الممثل الهامشي لها أكثر معقولة.
- ✓ مضاهاة تنافسية، اعتماد بنود من هوية المركز توقعاً للمنافسة أو التفوق عليه.
- ✓ تطوير الذات كمركز بديل، وهذا يعزز هامش المناورة من خلال ترك أطراف ثالثة غير متأكدة بشأن المركز المهيمن في المستقبل، خلال القرن العشرين روجت السويد وإلى حد ما دول الشمال لنفسها كمركز بديل للعلاقات الخارجية والازدهار الذي تحركه السوق الليبرالية.
- ✓ إضفاء الشرعية على الاختلاف، قد يسوق الكيان الهامشي نفسه كمتميز عن المركز المهيمن وأفضل منه بل ويجذب الآخرين كمركز بديل، في النصف الأول من القرن العشرين روجت الولايات المتحدة لنفسها من خلال عدم كونها قوة استعمارية بالمعنى الأوروبي الذي كان مهيماً آنذاك.
- ✓ إعادة تعريف الآخرين، إذا كان تحديد هوية الفرد يستلزم تحديد هوية الآخرين، فإن التعريف الذاتي للكيان الهامشي قد يكون طفيلياً أو معطلاً لهوية الآخرين الذين يعتبرون مثله أو مختلفين عنه، على مر القرون كانت روسيا بديلاً لأوروبا والغرب، إن إعادة التعريف من هذا النوع قد تأخذ شكل إسقاط وإسقاط مضاد للهويات<sup>1</sup>.

يلاحظ من خلال ما سبق أن أغلب الحالات تتشكل فيها الهوامش بين مركزين متنافسين وهو الوضع الذي يصبح مورداً أساسياً في حد ذاته لقوة الهوامش، ومن خلال ذلك يمكن المجادلة بأن الجيران

<sup>1</sup> N. Parker; opcit. (Pp.12-16)

الشرقيين للإتحاد الأوروبي يمكنهم لعب أدوار تأسيسية إيجابية/ سلبية في كيفية تشكيل الإتحاد الأوروبي لهويته الذاتية ومنه طبيعة إدراكه لحدوده وتصوراته لبيئته الأمنية.

### ❖ الفرع الثالث: الديناميكيات الجديدة للعلاقة بين المركز والهوامش

إن المنطلق النظري لهذا التوجه تطرحه مساحات الأنظمة الإجتماعية والسياسية باعتبارها فضاءات للتفاعل يتم بناؤها بالإرادة و/أو عمليات التفاعل، والتي يمكن اعتمادها كنقطة انطلاق نحو تحليل ما يصفه نويل باركر Noel Parker " بهندسة المراكز والهوامش"، ملتزما بمفهوم الهندسة كما جاء في قاموس أكسفورد الإنجليزي على أنها " الترتيب النسبي للأشياء أو الأجزاء".

نبدأ من الحاجة إلى فهم المعاني التي تشكل بها الفواعل الأصغر اليوم أهمية مركزية في المنظومة الأوروبية الأمنية / الهوياتية، ويرى الأستاذ برتراند بادي Bertrand Badie بأنه لم يعد من الممكن للدول الكبرى أن تدير اللعبة في اتجاه واحد بسبب قوة تأثير الفواعل الصغرى الأمر الذي يأصل لمفاهيم القوة والضعف اليوم على أنها مفاهيم سياقية تعتمد على بنية نظام المعاني "المعيارية" السائد<sup>1</sup>. فعادة ما يتم اختزال الإهتمام الأساسي بمصدرين من مصادر القوة في الدراسات الجيوسياسية وهي الحجم والموقع في الفهم التقليدي للفضاء السياسي، إلى أن النظر بدقة لكلا المفهومين قد تغير من منطلق تجاور المعيارين (الحجم / الموقع) الأمر الذي يوفر لنا مجموعة معقدة من أربعة نماذج متباينة:

- ✓ دول كبيرة تلعب دورا مركزيا في المنظومة السياسية القائمة مثل فرنسا وألمانيا في الإتحاد الأوروبي.
- ✓ دول كبيرة يتم تصنيفها تثنائيا على أنها هامشية/معادية لمركز أوروبا مثل روسيا وتركيا.
- ✓ دول صغيرة تقع على أطراف أوروبا المركز مثل إستونيا.
- ✓ دول صغيرة ذات موقع مركزي مثل سويسرا، أو مندمجة بعمق في قلب المركز مثل لوكسمبورج، أو التي تعتبر مركزا في حد ذاتها مثل الفاتيكان<sup>2</sup>.

الأمر الذي يحظى بقدر من الإهتمام بالنسبة لأصحاب هذا المسار النظري هو مسألة كيفية تصور وتقديم الفواعل التي يتم اعتبارها غير مركزية لنفسها ووضعها على أنها تنتمي إلى قلب المركز الأوروبي

<sup>1</sup> Malejacq, R ; « Bertrand Badie, penseur des relations internationales. Un penseur « à la française » ? Études internationales (2019, 11 02), (pp.199-202).

<sup>2</sup> Fernandes, S ; "Studying European margins in the illiberal turn : a spacio-normative approach" ; JOURNAL OF CONTEMPORARY EUROPEAN STUDIES (2019), 389-393. (p.390)

من خلال المجال الأمني / الهوياتي خاصة، وبالتالي تسليط الضوء على إعادة تعريف العلاقات التي تتميز بالتأثير على التصورات الأمنية وعلى إدارة الأمن الأوروبي بمفهومه الأوسع.

من جهة أخرى يمكن القول أن التحول ما بعد الليبرالي الذي تمت مناقشته بإسهاب قد ينظر إليه على أنه مزيج غريب من إعادة إحياء المفاهيم المكانية من جهة و استمرار توسيع النماذج ما بعد حداثية من جهة أخرى، على سبيل المثال ظاهرة ما يعرف بإمبريالية الدول الصغرى الموجودة في الخطاب السياسي لدول مثل بيلاروسيا و سلوفاكيا و المجر على أساس أنها إعادة إحياء لبعض المفاهيم الأساسية للنيو واقعية و في نفس الوقت تزايد التموضع المفاهيمي لهذه الفواعل "الهوامش" و الترويج لنفسها كخط دفاع لأوروبا بمفهومها الواسع كنمط من إعادة صياغة فكرة اعتماد المركز على الهامش (في سياق متناقض) المتجذرة في التنظير ما بعد الحداثي، وعلى هذه الخلفية، فإن الزخم ما بعد الليبرالي في أوروبا قد يعني ضمنا توسيع الحيز السياسي للهويات المشككة في الإتحاد الأوروبي و التي تتحدى الجوهر المعياري المهيمن الذي تسعى لتحويله.

يمكن قراءة هذه الرؤية من على أن النظام الليبرالي الذي يتبناه الإتحاد الأوروبي يرتكز على الازدواجية المركزية "مكانية/معيارية" لفرنسا وألمانيا، من جانب آخر هناك أحزاب سياسية مؤثرة في المركز الأوروبي تعمل على فصل النواة عن الجوهر المعياري للإتحاد الأوروبي، في نفس الوقت تعمل على حماية الهيمنة الجيوسياسية خاصة لفرنسا وألمانيا في على الفضاء السياسي لأوروبا الأوسع، وعندما يتعلق الأمر بالهوامش الفاعلة بالنسبة للإتحاد الأوروبي يتم تسليط الضوء على أربع مجموعات رئيسية:

- ✓ الفواعل الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من منطقة البلطيق وأوروبا الشمالية والتي تدعم المعيارية الإتحادية وتستثمر فيها.
- ✓ الفواعل غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (أكرانيا وجورجيا) الذين يعتبرون أنفسهم تابعين للمركز الإتحادي ويعملون على تبني الانتماء رمزيا ومؤسساتيا.
- ✓ مجموعة الأعضاء الغير مركزيين في الإتحاد الأوروبي الذين تتأى نخبهم السياسية بشكل متعمد ومستمر عن السلطة المعيارية للإتحاد الأوروبي.
- ✓ مجموعة الغير أعضاء التي تحاول إضعاف المركز الوحدوي لصالح مركز معياري آخر وتوقعها لانحدار النواة في بروكسل<sup>1</sup>.

على الرغم من أن تأثير الهوامش على تشكيل هوية المركز لم يحظ بالكثير من الإهتمام إلى أن هذه الزاوية من التحليل والإهتمام كانت محورية في العديد من الأعمال النظرية، حيث يجادل ما بعد البنيويين

<sup>1</sup> Ibid. (pp.391-392)

في كيفية رسم بناء الهوية دائما من خلال حوار ترسيم الذات من الخارج، ويرى دافيد كامبل David Campell أن روايات الهوية تدور ضمنا حول رسم الحدود وجعل الآخر أجنبيا (ليس ذاتيا) من خلال ذلك يبرز مساران نظريان<sup>1</sup>:

➤ عند إدراك خطاب الآخر على أنه فاعل معترف بمطالبات الذات وتصورها لهويتها سيكون هذا الأمر في غاية الأهمية لإضفاء الشرعية السياسية على الفعل السياسي للذات، ويرى إريك رينجمار Erik Ringmar بأننا نحتاج إلى أن يتقبل الآخرون فهمنا لأنفسنا وأن يعترفوا بنا كأنماط معينة من الفاعلين، وبالتالي لا يكفي مجرد الإعلان الذاتي للهوية ويجب العمل على كسب الاعتراف الخارجي بنمط الهوية المطلوب ذاتيا، وإلا فقد تحتاج الذات إلى سرد قصة بديلة تحظى بالقبول والاعتراف من الخارج<sup>2</sup>.

ويجادل فرانك شيملفينغ Frank Schimmelfennig بأن أعضاء الإتحاد الأوروبي المحتملين أبقوا خيار التوسيع على جدول أعمالهم من خلال الإشارة باستمرار إلى الأساطير التأسيسية للإتحاد الأوروبي باعتباره مشروعا للسلام يسع الجميع في أوروبا، وتكمن الدلالة الضمنية هنا أن شرعية الهوية الذاتية للإتحاد الأوروبي ستكون على المحك إلا إذا بقيت العضوية مطروحة على الطاولة.

➤ كيفية تعيين الآخر و تشكيله سيكون لها آثارا على طبيعة الحدود المقامة بين الذات و الآخر ففي كثير من الأدبيات كان التركيز على تشكيل الآخر بمصطلحات متطرفة مثل (عدو) يمكن للمجتمع السياسي أن يتحد ضده مع ذلك فإن تحقيق الذاتية يتطلب سردا يمكنه تمييز الذات عن الآخر وهذا الآخر لا يجب أن يكون بالضرورة تهديدا فقط، حيث يمكنه أن يكون صديقا، شريكا أو عدوا و على هذا النحو تقترض الأستاذة ليني هانسون Lene Hansen طيفا خطيا من ( درجات الأخرية Degrees of otherness ) يمكن للآخر أن يتموقع في هذا الطيف من الإيجابية إلى السلبية مما يمكننا من رؤية نطاق أوسع للاحتتمالات الممتدة أكثر من احتمال (عدو/ صديق) فقط.

من خلال ذلك يمكن فهم هويات الآخرين على أنها منافسة أو مكملة أو سلبية، كما يمكن أيضا إدراك الآخر على أنه متفوق على الذات وتحتاج الذات إلى عملية محاكاة للنموذج، هذا ما يمكن أن يفسر فكرة أوروبا الشرقية للعودة إلى أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة من خلال الخطاب الذي يشير ضمنا إلى أن هذه البلدان كانت تحاكي التجربة السائدة المفترضة لأوروبا الغربية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> D. Campell; "Writing security: United States foreign policy and the politics of identity"; Manchester University Press, (1992). (pp.69-70).

<sup>2</sup> E. Ringmar; The recognition game: Soviet Russia and the west. Cooperation and Conflict, (2002), pp115-136. (pp.125-128)

<sup>3</sup> C. Browning; "The constitutive power of outsiders: The European neighbourhood policy»; opcit. (p.110)

## المطلب الثالث: نحو مراجعة عمودية/أفقية للتكامل: التكامل المتباين كمرج منهجي (نموذج النظرية التنظيمية)

لقد أعادت نتائج الإستفتاء في فرنسا وهولندا إلى الواجهة التساؤلات حول مدى قوة الإتحاد الأوروبي، هل الإتحاد الأوروبي على وشك مرحلة من الركود أو حتى الانهيار؟ أثارت نتائج الإستفتاء السلبية تساؤلات حول الأبعاد الثلاثة لمزيد من التكامل: زيادة تفويض واتخاذ القرارات فوق الوطنية، توسيع التكامل ليشمل قطاعات سياسية جديدة عموديا، وقبول المزيد من الدول الأعضاء الجدد أفقيا. حتى أواخر الثمانينات كان القلق الرئيسي هو أن التكامل قد يسير ببطء شديد أو أنه لا يجذب أعضاء جدد وعلى مدى العقد الماضي، أدى تعميق وتوسيع الإتحاد الأوروبي بشكل غير مسبوق إلى تسليط الضوء على مجموعتين من المخاوف بشأن التأثير المتغير للتكامل الأوروبي، أي مفهوم التكامل المتباين.

تعزز المجموعة الأولى من المخاوف النقاشات حول ما إذا كان ينبغي لجميع الدول المشاركة في جميع القطاعات السياسية وليست كل الدول الأعضاء حريصة على المشاركة في كافة جوانب التكامل ناهيك عن قدرتها على استيفاء هذا الالتزام. على سبيل المثال أدت عملية التوسيع عام 2004 إلى ترك كافة الدول الأعضاء الجديدة عاجزة عن المشاركة الكاملة في الإتحاد الإقتصادي والنقدي وترتيبات شنغن. وقد اختارت السويد والدنمارك والمملكة المتحدة عدم المشاركة في الإتحاد النقدي الأوروبي، ولدى الدولتين الأخيرتين أيضا ترتيبات خاصة فيما يتعلق بمنطقة شنغن، وينظر إلى هذه الأنواع من الإعفاءات الرسمية سواء كانت مؤقتة أو دائمة على أنها أمثلة نموذجية للتكامل المتباين.

وتتعلق المجموعة الثانية من المخاوف بالتحديات التي ينطوي عليها وضع سياسة الإتحاد الأوروبي موضع التنفيذ، وخاصة الجوانب التقديرية لتحويل السلطة وتنفيذ الأجندات. إن التوسيع في مجالات سياسية جديدة وفي دول ذات تقاليد وقدرات مؤسساتية مختلفة على نطاق واسع قد جاء على حساب التجانس العمودي والأفقي للعملية التكاملية. وكثيرا ما نجد تباينا كبيرا في التكيف الوطني مع سياسة الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعكس السياقات المختلفة ومسارات التكامل المتباينة. وهذا ما تم توضيحه في الأدبيات حول إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة العامة للدول الأعضاء نظرا لطبيعة "التكامل المتباين" بهدف التقاط الأشكال المتعددة للتكامل الأوروبي<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الأول: إعادة العملية التكاملية إلى السياق النسقي

نقطة البداية هي ملاحظة أن السياسة العامة يتم وضعها وتنفيذها في كثير من الأحيان على مستويات مختلفة، ويعمل الإتحاد الأوروبي على توليد التزامات رسمية وقانونية أوثق وأكثر صرامة، بما في ذلك

<sup>1</sup> S. ANDERSEN and N. SITTER; "Differentiated Integration: What is it and How Much Can the EU Accommodate?"; The Norwegian School of Management Published online: 23 Aug 2006. (p.315-316)

مجموعة غير متجانسة وعلى نحو متزايد من الدول التي تتعاون عبر مجموعة متزايدة الاتساع من المجالات السياسية. في نفس الوقت لا يتم تنفيذ السياسات بشكل موحد من طرف كل الدول الأعضاء، ومن المهم الإشارة إلى أن التكامل الأوروبي يولد نظاما "أوروبيا في الشكل ولكنه وطني في المضمون". تكمن المشكلة في دراسات العولمة الأوروبية في عدم ربطها بفهم أوسع للتكامل الأوروبي، أين يتم استبدال ديناميكيات التكامل باستكشاف وتفسير التنوع التجريبي للعملية التكاملية. المشكلة في نظرية التكامل أنه من المسلمات أن تأثير التشريع على مستوى الإتحاد الأوروبي يكون موحدًا نسبيًا، ويرتبط هذا التفاعل التكاملي بتحسين الكفاءة، في المقابل تحتاج العملية التكاملية لنظرية تنظيمية في محاولة لوضع تصور للتكامل بطريقة يمكن أن تسد الفجوة بين الديناميكيات الشاملة للتكامل والتباين الملحوظ على نطاق واسع في التأثير الفعلي لسياسة الإتحاد الأوروبي عبر القطاعات عموديا والدول الأعضاء أفقيا ولا يقدم هذا المنظور أي افتراضات حول كفاءة التكامل لكنه يركز بدلا من ذلك على السياق النظامي الذي تحدث فيه عمليات التحول الأوروبي<sup>1</sup>.

بالإعتماد على النظرية التنظيمية يمكن تعريف التكامل بأنه عملية دمج أو إضافة أجزاء أو عناصر إلى "البنية الكلية" منهجيا، وتتميز بالكثافة والشدة وطبيعة العلاقات بين العناصر المكونة لها.

في نهج الأنظمة التنظيمية يعني التكامل القوي أن الترابط يتميز بالاقتران الوثيق بين العناصر وأن العناصر تعكس بشكل متزايد تفعيلًا تنظيميًا مماثلاً للأفكار والأطر المشتركة، فالتكامل الضعيف لا يستلزم إلا الترابط والالتزام ببعض المبادئ والأطر العامة، كما يتحقق التكامل القوي إذا كان على جميع العناصر المكونة أن تلتزم بإطار معياري مشترك وسياق عملي. بعبارة أخرى فإنهم يتشاركون في مجموعة مشتركة من الأفكار التي يمكن التعبير عنها في قرارات موثوقة ويسعون إلى إيجاد حلول عملية مماثلة للمشاكل المشتركة.

إن الإتحاد الأوروبي عبارة عن نظام هرمي يتكون من وحدات غير متجانسة وتتميز هذه الوحدات بترتيبات مؤسسية مستقلة قوية ومن ثم فإن الإتحاد الأوروبي يمثل سياقًا معياريًا قويًا بالتزامن مع تميز الدول الأعضاء بمؤسسات مختلفة تمامًا، وبالتالي قد تدرك وتوسع إلى تحقيق الأهداف المشتركة بطرق مختلفة ومتعددة، من هذا المنظور تطرح نظريات التكامل افتراضات غير واقعية حول الإتحاد الأوروبي كنظام وتميل نظريات التكامل إلى افتراض وجود اقتران وثيق بين الإتحاد الأوروبي والمستويات الوطنية، بمعنى التفاعلات الوثيقة بين قواعد الإتحاد الأوروبي الرسمية والمؤسسات على المستوى الوطني، والتفاعلات الوثيقة بين الأشكال التنظيمية والسلوك الفعلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid. (p.319)

<sup>2</sup> Ibid. (p.320)

• **ألا:** تفترض معظم نظريات التكامل أنه إذا كان هناك اتفاق معياري قوي فإن ذلك يستلزم أيضا اقترانا تنظيميا محكما بين مستوى الإتحاد الأوروبي ومستوى الدولة (على الأقل كاتجاه مع مرور الوقت). إن الاقتران المعياري بين الإتحاد الأوروبي والمستوى الوطني يكون وثيقا دائما لأن الإتحاد الأوروبي عبارة عن نظام سياسي تلتزم فيه حكومات الدول الأعضاء باتباع قرارات ملزمة يتم تبنيها وفقا لإجراءات متفق عليها (وبالتالي فهي مشروعة) سواء كانت هذه القرارات سياسية أو إدارية أو قضائية، ومن ناحية أخرى قد يكون الاقتران التنظيمي فضفاضا نسبيا في تشريعات الإتحاد الأوروبي وغالبا ما يكون ذلك نتيجة لجهود الدولة لحماية مصالحها أو مؤسساتها وبالتالي يسمح بالتباين من الاقتران التنظيمي "الضيق" إلى الاقتران التنظيمي "الفضفاض". على الرغم من أن الاقتران المعياري بين المستويين سيظل محكما فإن هذا لا يعني أن كافة الجهات الفاعلة على المستوى الوطني تنظر إلى كل قرارات الإتحاد الأوروبي باعتبارها قرارات مشروعة بنفس النسق، لأن الدول التي تشكل أقلية في المجلس أو التي تم نقضها من قبل اللجنة أو المحكمة أو التي ضمنت عدم المشاركة قد يكون التزامها أضعف ومن هذا التباين في الالتزام المعياري يظهر في البعد الثاني<sup>1</sup>.

• **ثانيا:** تفترض نظريات التكامل عموما أنه سيكون هناك ضغط قليل نسبيا للفصل على مستوى الدولة (المحلي) إما بسبب انتشار الأثر التكاملي أو لأن التكامل يستمر ما لم تعارضه الدول ضمن المسار. ومع ذلك حتى عندما ترى السياسة المحلية أنه من الضروري أن تقوم الدولة بتأمين مساحة للتنوع المحلي، فإنها قد تفشل في القيام بذلك لعدد من الأسباب. وفي مثل هذه الحالات قد تستمر الضغوط القوية من أجل الفصل على المستوى الوطني، وبالتالي فإن الضغط من أجل فك الارتباط عن قرارات الإتحاد الأوروبي الملزمة قد يكون نتاجا للمؤسسات المحلية التي تشكل الهوية والأعراف والتفضيلات كما قد يؤدي هذا إلى التردد في التنفيذ، أو حتى إلى مقاومة نشطة أو البحث عن طرق للتحايل على التشريعات مع الوفاء بالالتزامات الرسمية<sup>2</sup>.

هذا الواقع يتحدى فكرة وجود نوع أساسي واحد من التكامل الأوروبي لإن السماح بالاقتران الأكثر مرونة بين المستويات وضغط فك الاقتران على المستوى الوطني يدفع نحو بناء تصنيف رباعي حيث لا يمكن توقع التقارب في الهيكل التنظيمي والسلوك على المستوى الوطني في جميع البلدان إلا في عدد محدود من الحالات. أما الأنواع الثلاثة من التكامل والتي يطلق عليها التكامل المتسق والمستقل والمنحرف فهي تقع خارج نطاق نظريات التكامل التقليدية.

<sup>1</sup> Schimmelfennig, D. Leuffen and others; «Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union»; opcit. (p.82)

<sup>2</sup> Ibid. (p.83)



## ❖ الفرع الثاني: التكامل المتباين كزاوية نظرية للنموذج الأوروبي

لقد تزايدت طموحات المشروع الأوروبي بشكل مطرد منذ صدور القانون الأوروبي الموحد الأمر الذي دفع نحو عملية التوسيع شرقا مما أنتج زيادة كبيرة في عدم التجانس البنيوي في الإتحاد الأوروبي. فالتساؤل الأساسي الذي يجب طرحه في السياق هو ما: حجم التكامل المتباين الذي يمكن للإتحاد الأوروبي استيعابه؟

يتعلق الإهتمام الرئيسي هنا بتنوع السياسات داخل السوق الموحدة حيث تختلف التأثيرات السياسية بين الدول الأعضاء. إن العلاقة السببية بين التكامل كإنشاء عملية صنع القرار والسلطة والكفاءة القانونية فوق الوطنية من ناحية، وتأثير السياسات فوق الوطنية على الدول الأعضاء من ناحية أخرى، هي أكثر تعقيدا مما يفترض في نظرية التكامل، أين يتم رسم مفهوم التكامل النظامي من النظرية التنظيمية لاستكشاف طبيعة التكامل الأوروبي وتأثيره وحدوده.

يفتح التفكير في التكامل من منظور النظرية التنظيمية فهما أوسع وأكثر مرونة للتكامل الأوروبي، وهو ما يربط الأدبيات المتعلقة بتكامل الإتحاد الأوروبي وإضفاء الطابع الأوروبي (أوربة المسار)، وتحتل العلاقة بين القدرة المؤسساتية وصنع القرار على مستوى الإتحادي من ناحية، ونقل توجيهات الإتحاد الأوروبي إلى الجانب محلي للدول الأعضاء من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

إن مركز الإهتمام بمشكلة نظريات التكامل الكلاسيكية في أنها تميل إلى اعتبار عملية التنفيذ أمرا مفروغا منه، والكثير من الأدبيات المتعلقة بالأوربة تحل محل التركيز على المسار التكاملي مع استكشاف وتفسير التنوع التجريبي، تقترح النظرية التنظيمية مصدرين للاختلاف في الروابط بين صنع السياسات على مستوى واحد وتنفيذها على مستوى آخر، أولا تتراوح العلاقة الهرمية بين المستويات من ضيقة إلى فضفاضة، لأن عملية صنع القرار تنطوي على تسويات سياسية غالبا ما تؤدي إلى صياغة سياسة عامة أو غامضة. ثانيا تختلف مؤسسات الدول الأعضاء وليست جميعها متوافقة على قدم المساواة مع أي توجيهات محددة صادرة على مستوى الإتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن الضغط من أجل فك الارتباط مع متطلبات الإتحاد الأوروبي قد يكون نتاجا للمؤسسات التي تشكل الهويات والأعراف وحتى التفضيلات المحلية، وبالتالي فإن التباين عبر هذين البعدين يؤدي إلى أربعة أنواع مختلفة من التكامل ويرتبط كل منها بنوعه ودرجة إضفاء الطابع الأوروبي عليه وينطبق هذا على التباين بين الأعضاء بقدر ما ينطبق على التباين بين القطاعات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> S. ANDERSEN and N. SITTER; "Differentiated Integration: What is it and How Much Can the EU Accommodate?"; opcit. (p.326)

<sup>2</sup> Ibid.

ثم إن استخدام مصطلح "التكامل المتباين" للتعبير عن التباين في تأثير قرارات الإتحاد الأوروبي على المستوى الوطني، وقد تكون هذه الاختلافات نتاج ترتيبات رسمية أو غير رسمية، وقد تكون إما عواقب مقصودة أو غير مقصودة. ومن ثم يتم توسيع وتوجيه مصطلح "التكامل المتميز" ليشمل الترتيبات الرسمية وعواقبها المقصودة، أي أبعد من مجرد الإشارة إلى تكامل الإتحاد الأوروبي متعدد السرعات أو الهندسة المتغيرة، وبهذا المعنى يعد التكامل المتباين ظاهرة شائعة وطبيعية. من المعتاد ملاحظة درجة من التباين في تأثير تشريعات الإتحاد الأوروبي بين الدول الأعضاء في العديد من القطاعات، إن لم يكن معظمها. تشير نظرية النظم الإجتماعية إلى أن هذا بالضبط ما ينبغي توقعه في نظام متعدد المستويات غير المتجانس، فالتفكير في التكامل من هذا المنظور يوفر أساساً متيناً لاستكشاف وتفسير التباين في عملية التحول الأوروبية. وفي نفس الوقت فإنه يثير بعض الأسئلة الجديدة حول مدى التكامل المتباين الذي يستطيع الإتحاد الأوروبي استيعابه.

أما حدود التكامل الأوروبي فهل يأتي التوسيع على حساب التعميق؟ أم أن التوسيع وتعميق التكامل يعزز كل منهما الآخر؟ تبدو الإجابة على هذه التساؤلات مختلفة تمام الاختلاف اليوم عما كانت عليه في الأيام الأولى للتكامل الأوروبي، حيث كان الإهتمام الرئيسي خلال العقود الأولى مرتبطاً بسلطة مؤسسات الإتحاد الأوروبي وقدراتها، ويرتبط اليوم بدرجة أعلى من عدم التجانس وبعض التفاوت في وتيرة التكامل، كان أن القلق التقليدي يتمثل في أن المشروع قد يتعرض للركود ويفقد زخمه، ويبدو اليوم أن هناك "فخ للتكامل" حيث أن القليل من التكامل قد يعرض زخم المشروع للخطر، في حين أن الكثير من التكامل قد يؤدي إلى "تفريغ" المشروع بأكمله<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Ibid. (p.327)

## الشكل 9.1 أربعة أنواع محتملة من التكامل الأوروبي

Coupling between the EU level and national level		
	Normative: Tight Organisational: Tight	Normative: Tight Organisational: Loose
Weak pressure for decoupling at national level	1. <i>homogeneous integration</i> (integration theory)	2. <i>aligned integration</i>
Strong pressure for decoupling at national level	3. <i>deviant integration</i>	4. <i>autonomous integration</i>

**Source:** S. ANDERSEN and N. SITTER; "Differentiated Integration: What is it and How Much Can the EU Accommodate?"; The Norwegian School of Management Published online: 23 Aug 2006. (p.320)

إذا عند طرح ذلك التساؤل المتعلق بالمؤسساتية الأوروبية شبه الفيدرالية على ضوء افتراض أنها المؤسسات الدولية أكثر تطوراً في مجال عمليات التكامل يمكن ملاحظة إيجابيتين محوريتين، فبالنسبة إلى "البنويين" مثل أندرو مورافيسك Andrew Moravcsik وألان ميلوارد Alan Milward يعود الأمر لاستجابة الإتحاد الأوروبي للضرورات الهيكلية الموضوعية حيث كان الإعتماد المتبادل الدولي مرتفعاً بشكل خاص في أوروبا ما بعد الحرب لذلك قامت الحكومات ببناء مؤسسات قوية لمواجهة التحديات السياسات. أما بالنسبة إلى "المؤسساتيين" في تقليد أرنست هاس Ernst Haas ربما كانت الضرورات الهيكلية هي التي دفعت إلى بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد الحرب، لكن الخطوات اللاحقة كانت تعتمد بشكل كبير على أنطولوجيا المسار. وبمجرد تفويض بعض السلطات إلى الوكلاء "فوق الوطنيين" في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1952 صاغ هؤلاء الوكلاء مشاريع جديدة وحشدوا تحالفات لتوسيع المؤسسات فوق الوطنية ومن هذا "الامتداد/الانتشار" نشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية الأوسع نطاقاً (EEC) سنة 1958 وهي الأساس الأول للإتحاد الأوروبي اليوم.

على الرغم من موضوعية الرؤى المستمدة من كلا النهجين يجادل كريغ بارسنز Craig Parsons أن أياً منهما لا يفسر لماذا اختار الأوروبيون أوروبا "المجتمع". إذا كانت الظروف الهيكلية في فترة ما بعد الحرب قد ولدت ضرورات ملحوظة على نطاق واسع للتعاون الأوروبي، فإنها لم تملئ شكله أو مداه ولا

حتى أساليبه. وإذا كان الإعتماد على المسار المؤسسي قد ساعد في "حصار" مؤسسات المجموعة الاقتصادية الأوروبية المتنازع عليها بعد سنة 1958، فإنه لم يدفع الأوروبيين في أي اتجاه محدد قبل ذلك التاريخ. وفي ظل ضغوط بنيوية ومؤسسية غامضة لم تكن هناك سوى أفكار معينة هي التي قادت الأوروبيين إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدلا من نماذج التعاون الأقل اتساعا ضمن مؤسسات دولية أضعف أو بدون مؤسسات رسمية على الإطلاق.

إن أنصار إيديولوجية التكامل الجديدة أو ما يعرف "بنموذج المجتمع" هم من يحاولون دراسة المشروع المؤسسي غير المسبوق الذي تم عرضه في الجماعة الأوروبية حيث يرى كريغ Craig أن الأوروبيون بحاجة إلى أفكار أخرى قابلة للحياة ونشطة تاريخيا حول مصالحهم في التعاون من خلال أدوات أكثر معيارية لصناعة الاستثناء في العلاقات الدولية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Craig. Parsons; « Showing Ideas as Causes: The Origins of the European Union »; International Organization 56, 1, Winter 2002, pp. 47– 84;(p.48)

# الفصل الثاني:

الإتحاد الأوروبي: المسار التكاملي  
من سياسات التعميق الوظيفي/البنديوي  
إلى عمليات التوسيع

قبل عام 1939 كان بوسع القوى الأوروبية أن تنعم بحصيلة قرون من التوسع الأوروبي والتفوق على الساحة العالمية، حيث أسست القوى الأوروبية إمبراطوريات شاسعة وسيطرت على مصير مستعمرات في جميع أنحاء العالم. وبعد ست سنوات من الحرب والدمار الشامل تغير المشهد السياسي في أوروبا إلى الأبد، انتهزت المستعمرات الفرصة للحصول على استقلالها بينما كانت الاقتصادات المحلية للقوى الأوروبية في حالة من الفوضى والتعطش للموارد<sup>1</sup>.

أدت الأوهام الاستعمارية إلى تفاقم الدمار، فرنسا التي واجهت تحديات في مستعمراتها في شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، وأنهكتها انقسامات داخلية أثناء الحرب، بقيت تدعي أنها واحدة من القوى العالمية الأولى، بل إنها سعت حتى إلى تقليص حجم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إخضاع مناطق رئيسية للسيطرة الفرنسية على نحو يذكركنا بمعاهدة فرساي Versailles Treaty في عام 1918. وكانت إنجلترا أيضا تعتقد أنها ستظل تلعب دورا عالميا حتى لو اضطرت إلى القيام بذلك في إطار معاهدة فرساي أو في إطار الكومنولث المعاد بناؤه بدلا من الحكم بانتهاج إمبراطورية كاملة. القوى الصغيرة مثل هولندا وبلجيكا تصورت أيضا أنها لا تزال قادرة على لعب دور خارج أوروبا في جزر الهند الشرقية وأفريقيا.

وسرعان ما واجهت مثل هذه الأوهام حقائق قاسية بداية من لجوء النهضة الاقتصادية الفرنسية للدعم الأمريكي، حيث كانت لدى واشنطن خطط مختلفة تماما عن خطط باريس فيما يتعلق بالنهضة الألمانية ومستقبل الإمبراطورية الفرنسية. في نفس السياق تعين على القوى الأخرى أن تدرك أن الولايات المتحدة في حربها الناشئة حول القطبية الأحادية قادرة على إملاء تفضيلاتها المتباينة بشأن الإمبراطوريات والدور الأوروبي خارج أوروبا<sup>2</sup>.

وهكذا جاءت العديد من المخاوف لتحدد تفضيلات القوى الكبرى في أوروبا مع إدراكهم أن حربا كبيرة أخرى ستحدد مصيرهم، كان القادة السياسيون على استعداد للتفكير في مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات للتخفيف من فرص اندلاع مثل هذه الحرب، كما كان من الضروري تجنب الصراعات داخل أوروبا والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي رافقت الحروب الأوروبية بأي ثمن. لقد أصبح التعاون الاقتصادي والعسكري ضروريين لضمان الديمقراطية ورفاهية المواطنين واستمرارية التقليد

<sup>1</sup> H. Spruyt and L. Lyons; "THE DEVELOPMENT OF THE EUROPEAN UNION"; Columbia International Affairs Online, Arizona State University; (p.2)

<sup>2</sup> J. Pinder and S. Usherwood; "The European Union"; Oxford University Press, published in 2001; (p.12)

الأوروبي، وخاصة مع حقيقة عجز فرنسا على منع إعادة تسليح ألمانيا الأمر الذي دفعها نحو المرافعة لصالح إنشاء منظمة قادرة على ربط ألمانيا بشكل موثق وتقليص طموحاتها المحتملة، كما أرادت جميع الدول الأوروبية أيضا بعض الضمانات العسكرية الأميركية للدفاع عن أوروبا، فضلا عن الدعم المالي الأميركي لإعادة الإعمار، ويبدو أن إدراك الحل لمثل هذه المآزق يكمن على نحو متزايد في التركيز على توجه أوروبي-أوروبي من خلال التعاون والتكامل بين الأوروبيين في الشؤون الاقتصادية والعسكرية<sup>1</sup>.

## المبحث الأول: المساعي المؤسسية المبكرة: إخراج أوروبا من تحت الأنقاض

لقد وفر الفحم والصلب القدرة العسكرية للاستعمار الأوروبي بالإضافة إلى كونهما دافعا أساسيا لعدم الاستقرار بين ألمانيا وفرنسا تاريخيا. الألزاس واللورين Alsace-Lorraine مقاطعة فرنسية انتقلت رواسب خام الحديد فيها بين فرنسا وألمانيا في الأعوام 1871 - 1918 - 1940 و 1945 كما كانت منطقة سارلاند Saarland الألمانية الغنية بالفحم والتي تديرها عصبة الأمم في الفترة من 1919 إلى 1935 مع مناجمها التي يسيطر عليها الفرنسيون للتعويض عن الأضرار الألمانية التي لحقت بمناجم الفحم الفرنسية في الحرب العالمية الأولى، بعد الحرب العالمية الثانية أدار الفرنسيون منطقة سارلاند Saarland مرة أخرى بحثا عن الفحم بين عامي 1945 و 1957 وأدى الإستفتاء في عامي 1935 و 1957 إلى اختيار سكان سارلاند Saarland الانضمام مرة أخرى إلى ألمانيا.

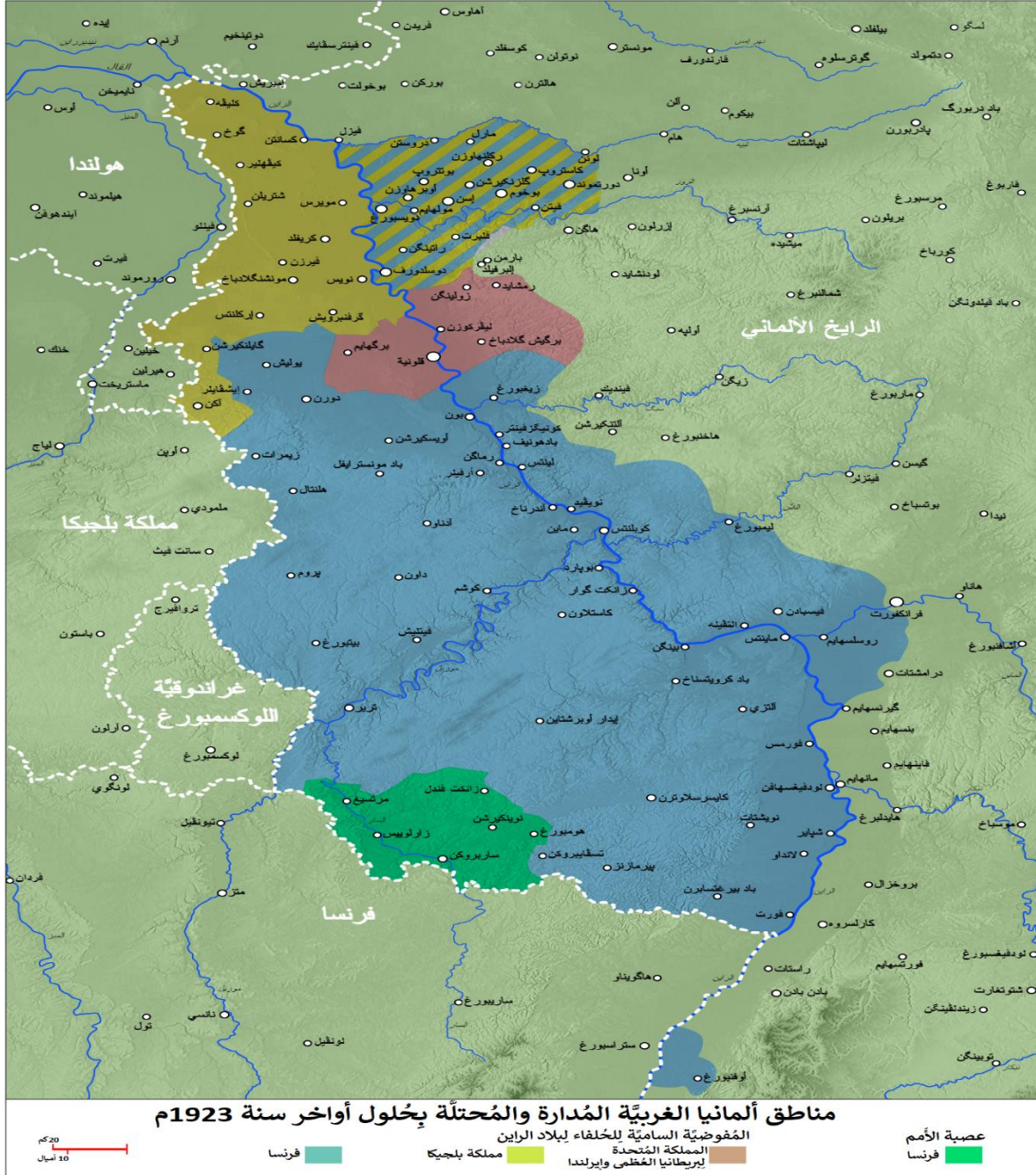
### المطلب الأول: الواقع الأوروبي قبل الخيارات المؤسسية

إن فرنسا التي لم تكن تتمتع بثروة جيولوجية جيدة من الفحم اعتمدت على إمدادات الفحم الألمانية وأصبحت معطيات الجيولوجيا والاقتصاد والسياسة الخارجية متشابكة بشكل لا مفر منه حيث كان ذلك عنصرا مهما في العلاقات والتنافس الفرنسي الألماني. في جانفي سنة 1923 احتلت القوات الفرنسية والبلجيكية حوض الرور Ruhr Basin المنتج للفحم حين فشلت ألمانيا في دفع حصتها من تعويضات الحرب بموجب شروط معاهدة فرساي سنة 1919 وكانت هناك سابقة لسياسة التعويضات هذه، ففي

<sup>1</sup> H. Spruyt and L. Lyons; (p.3)

أعقاب الهزيمة في الحرب الفرنسية البروسية سنة 1870 اضطرت فرنسا إلى دفع تعويض قدره خمس مليارات فرنك في سنة 1871 لألمانيا التي بقي جيشها في فرنسا حتى يتم دفع التعويضات.

## الخارطة 1.2 خارطة ألمانيا سنة 1923



Source : [https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/d/d8/Western\\_Germany\\_1923\\_ar.png](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/d/d8/Western_Germany_1923_ar.png)

خلال الحرب العالمية الثانية وتحت الاحتلال الألماني تم تصدير 75% من إنتاج خام الحديد الفرنسي



و15% من إنتاج الفحم الفرنسي إلى ألمانيا بشكل إجباري، وفي سنة 1944 كانت هذه الحركة تمثل 85% من جميع حركات السكك الحديدية في فرنسا، مع نهاية الحرب سنة 1945 فرضت دول أوروبا الغربية التي احتلتها ألمانيا بين عامي 1940 و1944 أن وصولها إلى الفحم الألماني والأسواق الألمانية سيكون محميا وأن إنتاج الصلب الألماني سيتم تقييده. كان الفولاذ هو العنصر الرئيسي في إعادة البناء الإقتصادي لهذه الدول بعد الحرب لإعادة بناء السكك الحديدية والمباني والسفن والمركبات والآلات. كما بدأت النرويج وهولندا صناعات الصلب الخاصة بهما لأول مرة وكان الطلب على الصلب مرتفعا بالتزامن مع نقص كبير في المواد الخام. بعد الحرب تم تقييد إنتاج الصلب الألماني من قبل مجالس مراقبة الفحم والصلب المتحالفة والحكومات العسكرية، ففي حين بلغ إنتاج الصلب الألماني في سنة 1938 38 في المائة من إجمالي الإنتاج الأوروبي بحلول سنة 1949 أصبح لا يتجاوز 18 في المائة<sup>1</sup>. فرضت بروتوكولات بطرسبورغ Petersburg Protocols حدودا على سعة أحواض بناء السفن الألمانية وحجم السفن وسرعتها وهي الضوابط التي استمرت حتى سنة 1952 وخضعت مصانع الصلب الألمانية للسلطة القانونية للحكومتين العسكريتين في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، كما كان الحد الأقصى لإنتاج الفولاذ 7.5 مليون طن في سنة 1946 واستمر تفكيك العديد من مصانع الصلب الألمانية المدرجة ضمن أعمال هيرمان جورينج Herman Goering في سالزجيتير Salzgitter، وكروبس Krupps في إيسن Essen، وتيسنس Thyssens في هامبورن Hambourn في المناطق الفرنسية والبريطانية حتى سنة 1949. حيث أصبحت صناعات الفحم والصلب الألمانية مفككة تماما (تم تقسيم أكبر ست شركات للصلب إلى 24 شركة صغيرة) سنة 1944 كانت شركات الصلب تسيطر على 33 في المائة من إنتاج الفحم في ألمانيا، وبحلول سنة 1947 كانت النسبة لا تتجاوز 16 في المائة<sup>2</sup>. أما في فرنسا كانت خطة مونييه Monnet Plan لتحديث وإعادة تجهيز الاقتصاد الفرنسي التي بدأت في مارس من سنة 1946 تهدف في نهاية المطاف إلى جعل الاقتصاد الفرنسي قادرا على المنافسة دوليا وسعيا لتدارك "دروس سنة 1940" لعكس الدونية التكنولوجية للاقتصاد الفرنسي، ففي عام 1946 كان لدى فرنسا 0.5 مليون أداة آلية وكان عمر الكثير منها أكثر من 20 عاما، في حين كان لدى ألمانيا 1.5 مليون أداة كما أنها أكثر حداثة. كان نجاح خطة مونييه التي تهدف إلى تصحيح هذا الضعف التكنولوجي النسبي يعتمد على استيفاء ثلاثة شروط أساسية، الأول وفقا لفرانسيس لينش Frances Lynch

<sup>1</sup> Alan S. Milward; "The Reconstruction of Western Europe, 1945-51"; 1st Edition 1984; Published by Routledge, London, 19 June 2004; (p.371)

<sup>2</sup> Alan S. Milward; opcit. (pp.369-371)

حصول فرنسا على الأولوية في الوصول إلى موارد الفحم وفحم الكوك في منطقة الرور Ruhr أي الأولوية على ألمانيا في الحصول على فحم المنطقة. والثاني هو أن الصناعة الفرنسية يجب أن تتعافى وتعيد البناء قبل أن ينتعش الاقتصاد الألماني، حيث كانت تكاليف الإنتاج في الصناعة الألمانية أقل (أقل بنسبة 16% في صناعة الصلب)، أخيرا هدفت خطة مونييه Monnet Plan إلى استبدال البضائع الألمانية في كل من ألمانيا وأسواق صادراتها بالسلع الفرنسية<sup>1</sup>.

يوضح لينش Lynch أن خطة مونييه Monnet Plan لتحديث الاقتصاد الفرنسي مبنية في الأصل على وجهة النظر التقليدية القائلة بأن القوة السياسية والإقتصادية الفرنسية تكمن في الضعف الألماني<sup>2</sup>. إن أفضل ضامن للأمن الفرنسي وتجنب الغزو الألماني الرابع لم يكن ضمان حماية فرنسا من قبل حلفائها عبر ضمانات معاهدات المبرمة، ولكن من خلال الحد من القدرة الألمانية على إنتاج الصلب وتوسيع الصلب الفرنسي والصناعات الثقيلة والوسائل اللوجستية للنقل. ولقد عكست السياسة الخارجية الفرنسية تجاه ألمانيا بوضوح هذه المصالح الإقتصادية الوطنية الفرنسية المنصوص عليها في خطة مونييه Monnet Plan القائمة على تقطيع أوصال الدولة الألمانية بشكل دائم، وتحويل منطقة الرور Ruhr إلى منطقة دولية منفصلة عن ألمانيا وتفكيك صناعة الصلب الألمانية وعدم تركيزها. كانت المشكلة بالنسبة لفرنسا أن هذه السياسة لم تكن مقبولة بالنسبة للأميركيين والبريطانيين، فهذا يعني أن الولايات المتحدة ستضطر إلى الدفع باستمرار لإبقاء قدرة صناعة الصلب الألمانية غير مستغلة بالقدر الكافي والعمالة الألمانية عاطلة عن العمل على حساب برنامج الانتعاش الأوروبي. في حين كانت سياسة الولايات المتحدة في عام 1945 هي الحد من الإنفاق على ألمانيا (بموجب التوجيه رقم JCS1067) لتجنب والاضطرابات، وقد تم التخلي عن هذه الصيغة مع الحرب الباردة ودخول Marshall Aid مساعدات مارشال. تلقت المناطق الغربية في ألمانيا 3.6 مليار دولار في الفترة 1947-1950، والتي أدت إلى جانب الإصلاح النقدي وحصار برلين (من المفارقات أن إبقاء الفحم والصلب خارج برلين الغربية ساعد في إحياء ألمانيا الغربية) على تغذية التوسع الإقتصادي، كما تضاعف إنتاج الصلب في عام واحد وارتفع إنتاج الفحم بنسبة 50 في المائة، وبحلول سنة 1949 وصل الإنتاج الصناعي الألماني إلى 80

<sup>1</sup> Frances M. B. Lynch; "Resolving the Paradox of the Monnet Plan: National and International Planning in French Reconstruction"; The Economic History Review, Vol. 37, No. 2 (May, 1984), pp. 229-243; (pp. 233-235- 239)

<sup>2</sup> Ibid. (p.242)

في المائة بالنسبة لمستوى سنة 1936<sup>1</sup>. إنتاج الصلب الألماني الذي كان قد تم تثبيته عند حد 7.5 مليون طن في سنة 1946 تم رفعه مرة أخرى من قبل لجنة مراقبة الحلفاء عند حدود 11 مليون طن في سنة 1947، الأمر الذي أثار انزعاجا كبيرا لدى لجورج بيدو Georges Bidault وزير الخارجية الفرنسي سنتي 1947-1948، الذي جادل بأنه مع وجود ما يكفي من فحم الكوك الألماني لا يمكن لفرنسا ودول البنلوكس Benelux أي زيادة في الإنتاج. بحلول صيف سنة 1948 في مؤتمر لندن كان على فرنسا أن تتكيف مع تطورين غير مستساغين: الظهور التدريجي لدولة ألمانيا الغربية الجديدة وإحياء اقتصادها حيث تم تخصيص جزء كبير من المؤتمر لقضية الاختصاص الدقيق للهيئة الدولية لمنطقة الرور Ruhr التي تم إنشاؤها لاسترضاء فرنسا والأمر الآخر يتعلق بالمخصصات المستقبلية لفحم الكوك الألماني وضوابط إنتاج الصلب. على الرغم من أن الهيئة الدولية لمنطقة الرور Ruhr قامت بتقسيم كميات فحم الكوك والفحم والصلب في منطقة الرور Ruhr بين الأسواق المحلية وأسواق التصدير مع تخصيص إلزامي لفرنسا وفقا لبرنامج منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية اعتبارا من 28 ديسمبر 1948، إلا أنها في الواقع لم يكن لديها سوى القليل من السلطة الحقيقية ولم يكن لديها أي سيطرة على ألمانيا. فقد كان إنتاج الفحم والصلب الذي بقي تحت إشراف مجالس مراقبة الفحم والصلب التابعة للحكومتين العسكريتين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة عبارة عن منظمة أخرى ضعيفة إلى حد ما وغير مترابطة تقتصر إلى القوة لضمان الاستمرارية حسب رأي ميلوارد<sup>2</sup> Milward. أين بدا تحقيق الشروط المطلوبة لنجاح خطة مونييه Monnet Plan أمرا بعيد المنال في ظل احتمال إحياء الدولة والاقتصاد الألماني. اعتبرت هذه الانتكاسة للقضية ذات الأهمية القصوى في السياسة الخارجية الفرنسية خطيرة وتتطلب حلا عاجلا، حيث تم اعتبار الأمر تهديدا للأمن القومي والانتعاش الإقتصادي الوطني الفرنسي من خلال خطة مونييه Monnet Plan، فإذا عارضت فرنسا ظهور الدولة الألمانية الغربية يمكن للبريطانيين والأمريكيين المضي قدما في منطقتهم الثنائية وستظهر فرنسا كخصم لعملية إحياء الديمقراطية الألمانية وتعريض أي احتمال للارتباط أو التعاون الفرنسي الألماني للخطر. كان على المخططين الفرنسيين أن يجدوا طريقة لضمان استمرار وصول الفرنسيين إلى موارد الرور Ruhr<sup>3</sup>. تمت

<sup>1</sup> Charles P. Kindleberger; "Marshall Plan Days"; published in 2010 by Routledge, 2Park square Milton Park, Abingdon, Oxon OX144RN; (pp.34-35)

<sup>2</sup> Alan S. Milward; opcit. (pp.157-160)

<sup>3</sup> Frances M. B. Lynch; opcit. (p.242)

دراسة مسألة الإتحاد الجمركي بما في ذلك ألمانيا الغربية في (CUSG) بداية من سنة 1948، وكان الانتعاش الإقتصادي الألماني يعني ارتفاع موجة الصادرات من أوروبا الغربية إلى ألمانيا في سنة 1949 وانقطاعها عن مصادرها الشرقية من الحبوب والبطاطس<sup>1</sup>. الأمر الذي كشف عن الحاجة إلى السوق المشتركة والمزايا المحتملة لفرنسا وهولندا بعد مؤتمر لندن سنة 1948.

### المطلب الثاني: إطلاق المساعي التكاملية الأولى: البحث عن السلام الدائم

في التاسع من ماي سنة 1950 أصدر روبرت شومان Robert Schuman وزير الخارجية الفرنسي في الفترة من 1948 إلى 1952، إعلانا مفاجئا يقترح فيه تجميع إنتاج الفحم والصلب، وبعد مفاوضات مطولة تم التوقيع على معاهدة باريس من قبل الدول الستة في 19 مارس 1951 التي أنشأت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب فوق الوطنية (ECSC)، وأدى هذا إلى إنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب وفحم الكوك وخام الحديد والخرقة بين فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وإيطاليا، حيث رفضت بريطانيا المشاركة في المحادثات منذ البداية، والحقيقة أن الفحم والصلب كانا أول قطاعين اقتصاديين يتم دمجهما في منظومة متكاملة كاعتراف بأهميتهما المركزية بالنسبة للقوة الإقتصادية والعسكرية للدول الأوروبية آن ذاك. اتخذ التعاون الأوروبي في السنوات التي تلت الحرب مباشرة مجموعة واسعة من الأشكال المؤسسية، وسنعمد أسلوبا انتقائيا في ذكر أهمها:

في سنة 1947 بادرت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج بإنشاء منظمة اقتصادية تهدف إلى خفض التعريفات الداخلية وتنفيذ تعريفية خارجية مشتركة، وهو المبدأ الذي سيشكل النسق التكاملي اللاحق على نطاق أوسع، وكانت منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي (OEEC) التي أنشئت في سنة 1948 بمثابة منتدى آخر لإدارة الشؤون الإقتصادية، حيث تم إنشاء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لاستعادة التجارة الحرة والمدفوعات الدولية بالإضافة إلى توجيه مساعدات خطة مارشال إلى ستة عشر دولة أوروبية. إن الخطوات الأولى نحو التكامل الأوروبي لم تكن موجهة لتحقيق المكاسب الإقتصادية فقط، بل مراعاة للمعاناة الهائلة التي سببتها الحرب والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق غير مسبوق والتي دفعت الحكومات في أوروبا الغربية للبحث عن الوسائل اللازمة لمنع تكرار مثل تلك الأحداث. وأنشأ مجلس أوروبا الذي تم تشكيله من عشر دول أعضاء في سنة 1949 من خلال تفعيل اتفاقية لحقوق الإنسان ومحكمة أوروبية لحقوق الإنسان، حيث مثل ذلك أولى التصورات الحداثية للترتيب

<sup>1</sup> Charles P. Kindleberger; opcit. (p.39)

المؤسسات في المفاهيم فوق الوطنية للمحكمة وتأثيراتها المباشر، بحيث تمكن الأوروبيون من رفع الدعاوى مباشرة من خلال مؤسسات مجلس أوروبا بمجرد استفاد سبل إنصافهم على مستوى مؤسساتهم المحلية<sup>1</sup>.

تحركت المخاوف الأمنية الأوروبية على ضوء التحرك السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا سنة 1948 بالتزامن مع زيادة الضغط على بولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا، الأمر الذي دفع إنجلترا وفرنسا و"دول البنلوكس" Benelux countries إلى التوقيع على معاهدة بروكسل، والتي جاء فيها التعهد بالمساعدة المتبادلة ضد عدو مشترك. أدت الحرب الكورية أيضا إلى تسريع ردود الفعل الأمريكية والأوروبية استعدادا لاحتمال نشوب حرب في القارة الأوروبية ومع ذلك فإن الالتزامات الاستعمارية وخاصة تلك التي قطعتها فرنسا في الهند الصينية وبريطانيا في أراضي ما وراء البحار قد استنفدت قدراتها، حيث ظهرت وجهتا نظر في رد الفعل أحدها كان يؤيد عملية دمج ألمانيا في نظام دفاع أوروبا الغربية أو مجموعة الدفاع الأوروبية (EDC) جنبا إلى جنب مع فرنسا ودول البنلوكس وإيطاليا. وكان هناك رأي بديل يدعو إلى دمج ألمانيا في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO). فشلت الجمعية الوطنية الفرنسية في التصديق على اتفاقية مجموعة الدفاع الأوروبية سنة 1954 مما أدى إلى استبعاد الخيار الأول. وبناء على ذلك وقعت جمهورية ألمانيا الإتحادية وإيطاليا على معاهدة بروكسل (إنشاء اتحاد أوروبا الغربية WEU)، وتبع ذلك عضوية ألمانيا في حلف شمال الأطلسي<sup>2</sup>.

من خلال ذلك فإن العملية التكاملية الأوروبية تشكل منذ البداية عملية متعددة الأبعاد تحركها مجموعة متنوعة من الدوافع إلى جانب احتمال تحقيق مكاسب اقتصادية، وقد توافقت الرغبة في التعاون الإقتصادي والسعي لتحقيق الاستقرار على نطاق أوسع مع الرغبة في إنشاء ديمقراطيات مستقرة تحترم الحقوق والحريات.

إن المخاوف الأمنية المشتركة بشأن الإتحاد السوفييتي والحاجة إلى ربط ألمانيا بالدفاع عن أوروبا الغربية والرغبة في منع أي إحياء للنزعة العسكرية الألمانية كلها ظروف ساهمت في خلق بيئة من الإعتماد المتبادل وبناء الثقة كخيار استراتيجي لا غنى عنه.

<sup>1</sup> H. Spruyt and L. Lyons; "THE DEVELOPMENT OF THE EUROPEAN UNION"; opcit. (pp.3-4)

\* Benelux, economic union of Belgium, the Netherlands, and Luxembourg, with the objective of bringing about total economic integration by ensuring free circulation of persons, goods, capital, and services; by following a coordinated policy in the economic, financial, and social fields; and by pursuing a common policy.

<sup>2</sup> Ibid. (p.2)

رغم ظهور مجموعة متنوعة من الترتيبات المؤسسية خلال فترة ما بعد الحرب والتي سهلت انطلاق عجلة المسار التكاملي، فإن الإتحاد الأوروبي الفعلي الذي كان يعرف في البداية بالجماعة الاقتصادية الأوروبية ترجع جذوره إلى ثلاث مؤسسات رئيسية، والتي تمت هيكلتها وظيفيا من خلال الترتيبات المؤسسية المتعددة الإختصاصات الأمر الذي عكس تنوع الأهداف التي كان أنصار التكامل يرفعون لها، وتضم<sup>1</sup>:

➤ المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) التي أنشئت بموجب معاهدة باريس سنة 1951 من ست دول: دول البنلوكس الثلاث، وفرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وكانت تهدف إلى تنظيم إنتاج الفحم والصلب، تخفيض التعريفات الداخلية التي تعيق تجارة هذه المنتجات عبر الحدود والحد من الإعانات المقدمة لهذه القطاعات، وضع تعرفه خارجية مشتركة. وستتولى هيئة فوق وطنية (الهيئة العليا) الإشراف على العملية. لقد انسجمت فكرة تنظيم إنتاج الفحم والصلب بشكل جيد مع الميل الفرنسي إلى التوجه الحكومي أو التخطيط والتدخل الحكومي بما يعكس الأبعاد الأمنية للعملية حيث اعتبر الفحم والصلب عنصرين أساسيين لأي حشد عسكري محتمل، مما يشير إلى الفوائد المترتبة على المراقبة فوق الوطنية لهذه القطاعات<sup>2</sup>.

➤ معاهدة روما(1) للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية يوراتوم Euratom سنة 1957 وأسست الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية جهدا مشتركا لتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية داخل الدول الأعضاء الستة على الرغم من أن فرنسا وألمانيا قادتا المشروع إلى حد كبير. كانت فرنسا ترغب في تعبئة رأس المال والخبرة الألمانية وعلى العكس من ذلك كانت الجمهورية الإتحادية ترغب في تطوير استخدام الطاقة النووية، لكنها لم تتمكن من القيام بذلك إلا في سياق دولي لتجنب إثارة المخاوف بشأن ماضيها في زمن الحرب، كما وفرت كفاءة الحجم أيضا مبررا اقتصاديا سليما للتعاون. وبدون البيروقراطيات المحلية الراسخة كان تحقيق التعاون الدولي أسهل من التعاون في قطاعات الإقتصادية الأخرى الأكثر رسوخا محليا<sup>3</sup>.

➤ معاهدة روما (2) للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) 1957 والتي أصبحت فيما بعد مرادفا لمشروع التكامل بأكمله، وكان هدفها أولا تحقيق الإتحاد الجمركي وخفض التعريفات الداخلية

<sup>1</sup> Ibid. (p.5)

<sup>2</sup> Martin Dedman; "The Schuman Plan (1950) and the European Coal and Steel Community (1951)"; <https://shorturl.at/ptTV7>

<sup>3</sup> H. Spruyt and L. Lyons; opcit. (p.6)

وإنشاء تعريفية خارجية مشتركة، كما استهدفت أيضا قضايا المنافسة غير العادلة وإعانات الدعم وبالتالي كانت أو محاولة مؤسساتية لبدء المسار الذي من شأنه أن يؤدي إلى سوق مشتركة حقيقية<sup>1</sup>.

تم التوقيع على معاهدة روما(2) أو المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية في 25 مارس 1957 ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958، أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) التي تضم بلجيكا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا للعمل معا نحو التكامل والنمو الاقتصادي من خلال التجارة وإنشاء سوق مشتركة تعتمد على حرية حركة السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال. كان هدف المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو تغيير ظروف التجارة والإنتاج على أراضي الدول الأعضاء السنة، لتكون بمثابة خطوة نحو توحيد سياسي أوثق لأوروبا، أنشأت المعاهدة سوقا مشتركة وافقت فيها الدول الموقعة على مواءمة سياساتها الاقتصادية تدريجيا. لقد أنشأت منطقة اقتصادية واحدة ذات منافسة حرة بين الشركات واتفاقيات تقييدية على نطاق واسع وإعانات حكومية يمكن أن تؤثر على التجارة بين الدول الستة، كما تم تضمين بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة للأعضاء الستة في هذه الترتيبات من أجل تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتم اعتماد سياسات مشتركة بين الدول الأعضاء: السياسة الزراعية المشتركة، والسياسة التجارية المشتركة وسياسة النقل، وسمحت المعاهدة بفتح آفاق لسياسات مشتركة أخرى في المستقبل إذا دعت الحاجة. كما أنشأت معاهدة روما مؤسسات للسماح للدول الأعضاء بالعمل من أجل مصالحها الوطنية ومن أجل هدف أوروبي مشترك<sup>2</sup>.

كان جون مونييه John Monnet مسئولا عن صياغة إعلان روبرت شومان Robert Schuman كما ترأس مفاوضات معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كأول رئيس لسلطتها العليا. رغم تجربته كنائب للأمين العام لعصبة الأمم بين الحربين العالميتين والتي جسدت قناعاته بضعف أنماط النظم ما بين الحكومية الدولية وهو المبرر خلف إصراره على وجود سلطة تنفيذية قوية في قلب الجماعة مقتنعا بضرورة تزويد هذه الجماعة بمجلس برلماني ومحكمة (وهما بذرتا سلطة تشريعية فيدرالية وسلطة قضائية) ووجود مجلس لوزراء الدول الأعضاء، أما الحكومات البريطانية التي كانت على رأس السلطة في

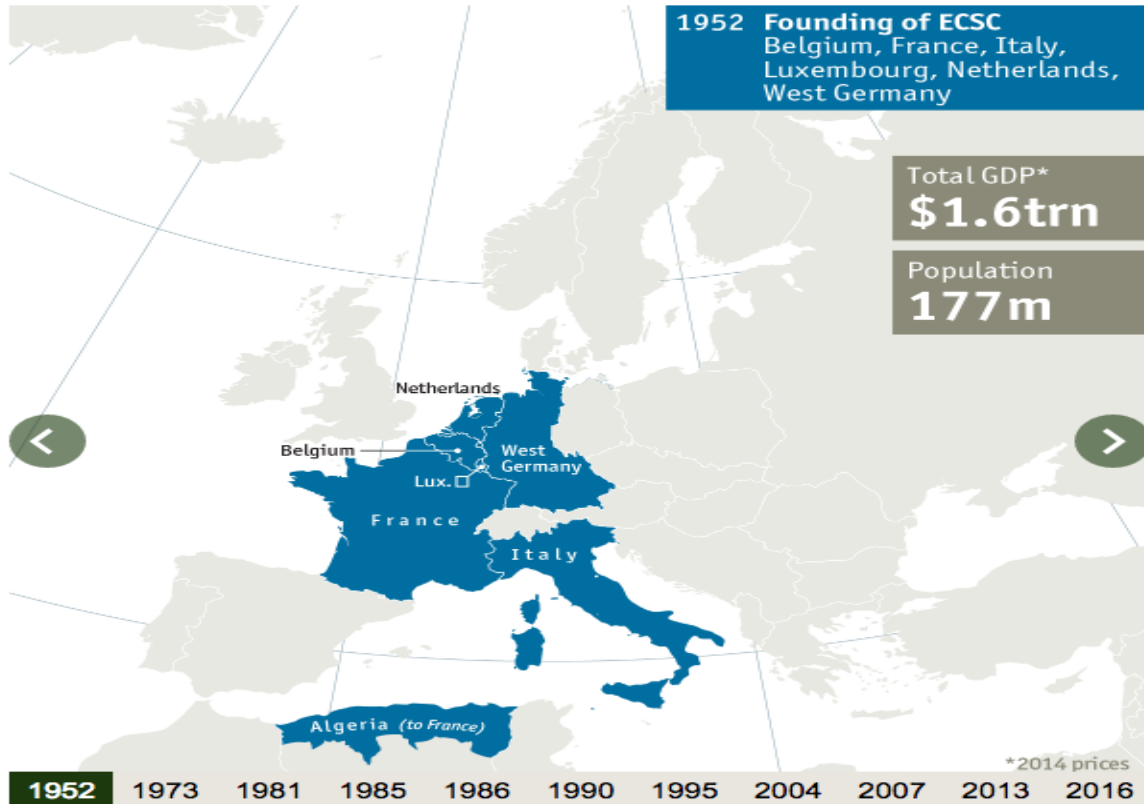
<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Search on EUREKA, the catalogue of the Council Libraries! <https://shorturl.at/otA03>

الخمسينيات رأت أن هذه المؤسسات على درجة كبيرة من الفيدرالية مما يجعل المشاركة البريطانية ضمنها غير ممكن.

كانت لدى الدول الأعضاء رغبة لدفع هذا الاتجاه إلى ما هو أبعد، كما ردت الحكومة الفرنسية على الإصرار الأمريكي لإعادة تسليح ألمانيا عقب العمليات التوسعية الشيوعية في كل من أوروبا وكوريا باقتراح تأسيس جيش أوروبي، حيث وقعت الحكومات الستة على معاهدة لتأسيس جماعة دفاع أوروبية صادقت عليها أربع دول لكن مع المعارضة المتنامية في فرنسا صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية سنة 1954 بالرفض\*، وكانت نتيجة ذلك أن ظلت فكرة إنشاء مؤسسة للدفاع المشترك فكرة محظورة حتى مطلع التسعينيات<sup>1</sup>.

## الخارطة 2.2 المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)



Source : <https://www.markettamer.com/blog/wp-content/uploads/2016/06/EU-1952.png>

\* إن الآثار الكارثية للحرب العالمية الثانية والتهديد المستمر بالمواجهة بين الشرق والغرب تعني أن المصالحة الفرنسية الألمانية أصبحت أولوية قصوى. كان القرار بتجميع صناعات الفحم والصلب في ستة دول أوروبية والذي دخل حيز التنفيذ بموجب معاهدة باريس في عام 1951، بمثابة الخطوة الأولى نحو التكامل الأوروبي وقد عززت معاهدات روما لسنة 1957 أسس هذا التكامل ومفهوم المستقبل المشترك للدول الأوروبية الست المعنية.

<sup>1</sup> J. Pinder and S. Usherwood; “The European Union”; opcit. (pp.20-21)



### المطلب الثالث: التجسيد المؤسسي لأوروبا الموحدة: إطلاق مسار التعميق الوظيفي

"لا يمكن أن تصنع أوروبا دفعة واحدة، ولا حتى وفقا لخطة عامة واحدة، بل ستبنى من خلال

إنجازاتها الملموسة لتخلق أولا نوعا من التضامن الواقعي" من إعلان روبرت شومان

نصت المادة 8 من معاهدة روما على استكمال السوق المشتركة على مدى فترة انتقالية مدتها 12 عاما على ثلاث مراحل تنتهي آخرها في 31 ديسمبر 1969 وقد اكتمل هدفها الأول وهو الإتحاد الجمركي بسرعة أكبر مما كان متوقعا، حيث انتهت الفترة الانتقالية لتوسيع الحصص والإلغاء التدريجي للمنظومات الداخلية في وقت مبكر من 1 جويلية 1968، ومع ذلك كانت لا تزال هناك عقبات كبيرة أمام حرية الحركة في نهاية الفترة الانتقالية. كما كان إنشاء "أوروبا الخضراء" مشروعا رئيسيا آخر للعملية التكاملية الأوروبية أين تم اعتماد اللوائح الأولى المتعلقة بالسياسة الزراعية المشتركة (CAP) وتم إنشاء صندوق التوجيه والضمان الزراعي الأوروبي (EAGGF) في سنة 1962<sup>1</sup>.

جاء التغيير المؤسسي الأول مع معاهدة الإندماج بتاريخ 8 أبريل 1965، والتي دمجت الهيئات التنفيذية حيث دخل هذا حيز التنفيذ في سنة 1967، كما تم إنشاء مجلس ومفوضية واحدة للجماعات الأوروبية (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية) وإدخال مبدأ الميزانية الموحدة\*.

أنشأ قرار المجلس الصادر في 21 أبريل 1970 نظاما للموارد الخاصة بالجماعة ليحل محل المساهمات المالية المقدمة من الدول الأعضاء، ومنحت معاهدة لوكسمبورغ المؤرخة 22 أبريل 1970 البرلمان صلاحيات معينة في الميزانية، وأعطت معاهدة بروكسل بتاريخ 22 جويلية 1975 للبرلمان حق رفض الموازنة ومنح المفوضية إعفاء لتنفيذ الموازنة، كما أنشأت نفس المعاهدة ديوان المحاسبة وهو هيئة مسؤولة عن فحص حسابات المجتمع والإدارة المالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Petr Novak; "The historical development of European integration"; FACT SHEETS ON THE EUROPEAN UNION PE 618.969; June, 2018; (p.6)

\* جمعت معاهدة الاندماج لعام 1965 بين الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية تحت نفس المفوضية ومجلس الوزراء. ويجلس أعضاء المفوضية الأوروبية بشكل مستقل عن حكوماتهم الوطنية. ومن ثم تعتبر اللجنة الهيئة فوق الوطنية بين الهيئتين. ويمثل مجلس الوزراء الدول الأعضاء ويعطى الممثلون الوزاريون صوتا لتفضيلاتهم الوطنية بشأن القضية المحددة المطروحة. وبالتالي يعمل المجلس كمؤسسة حكومية دولية ومنتهى للمناقشة والتوفيق بين مختلف التفضيلات الوطنية.

<sup>2</sup> Ibid.

أما بالنسبة للتصويت فقد أعطى قانون 20 سبتمبر 1976 للبرلمان شرعية وسلطة جديدة من خلال إدخال التصويت بالاقتراع العام المباشر، وتم تنقيح القانون في عام 2002، حيث أدخل المبدأ العام للتمثيل النسبي وأحكام إطارية أخرى للتشريعات الوطنية المتعلقة بالانتخابات الأوروبية<sup>1</sup>.

بالنسبة لميزانية الجماعة الأوروبية كانت هناك دعوات لمزيد من الصرامة في الميزانية وإصلاح السياسة الزراعية المشتركة، حيث توصل المجلس الأوروبي عام 1979 إلى اتفاق بشأن سلسلة من التدابير التكميلية وقد أنتجت اتفاقيات فوننتبلو Fontainebleau في عام 1984 حلا مستداما يقوم على مبدأ إمكانية إجراء التعديلات لمساعدة أي دولة عضو تواجه عبئا ماليا حادا من شأنه تقويض مساعي ازدهارها النسبي. وبناء على النجاحات الأولية التي حققها التجمع الإقتصادي عاد هدف إنشاء وحدة سياسية للدول الأعضاء إلى الظهور مرة أخرى في أوائل الستينيات على الرغم من فشل محاولات بناء إطار مؤسستي موحد للدفاع الأوروبي (EDC) سنة 1954، وفي قمة بون Bonn سنة 1961 طلب رؤساء وحكومات الدول الأعضاء الستة المؤسسة للجماعة الأوروبية من لجنة حكومية دولية برئاسة السفير الفرنسي كريستيان فوشيه Christian Fouchet تقديم مقترحات بشأن الوضع السياسي لاتحاد الشعوب الأوروبية، لكن لجنة الدراسة حاولت عبثا في مناسبتين بين سنتي 1960 و1962 أن تقدم للدول الأعضاء مشروع معاهدة يكون مقبولا للجميع، على الرغم من أن فوشيه Fouchet بنى خطته على الاحترام الصارم للهويات الوطنية للدول الأعضاء وبالتالي رفض معاهدة الخيار الفيدرالي<sup>2</sup>.

وفي غياب المجتمع السياسي اتخذت هيئة التعاون السياسي الأوروبي كبديل في مؤتمر القمة الذي عقد بلاهاي في ديسمبر 1969، وقرر رؤساء الدول والحكومات النظر في أفضل طريقة لإحراز تقدم في مجال التكامل السياسي شكل تقرير دافينيون Davignon report الذي اعتمده وزراء الخارجية في أكتوبر 1970 وتم توسيعه لاحقا بتقارير أخرى كأساس لاتفاقية الشراكة الأوروبية حتى دخول القانون الموحد حيز التنفيذ<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أنظر : ACT CONCERNING THE ELECTION OF THE MEMBERS OF THE EUROPEAN

PARLIAMENT BY DIRECT UNIVERSAL SUFFRAGE

[https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/206078/A1\\_HR.pdf](https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/206078/A1_HR.pdf)

وأبضا الرابط: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=celex%3A41976X1008%2801%29>

<sup>2</sup> Petr Novak; opcit. (p.7)

<sup>3</sup> The Davignon proposals; <https://shorturl.at/prRXZ>

نشأت أزمة خطيرة سنة 1966 عندما تغيرت إجراءات التصويت في المجلس أثناء المرحلة الثالثة من الفترة الانتقالية من قاعدة الإجماع إلى التصويت بالأغلبية المؤهلة في عدد من المجالات. عارضت فرنسا مجموعة من مقترحات المفوضية والتي تضمنت تدابير لتمويل السياسة الزراعية المشتركة وتوقفت عن حضور الاجتماعات الرئيسية للمجموعة (سياسة الكرسي الشاغر)\*. وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية لوكسمبورغ التي نصت على أنه عندما تتعرض المصالح الحيوية لبلد أو أكثر للخطر فإن أعضاء المجلس سوف يسعون إلى التوصل إلى حلول يمكن اعتمادها من قبل الجميع مع احترام مصالحهم المتبادلة، وعلى الرغم من بقائها خارج السياق المؤسسي للجماعة، فقد بدأت مؤتمرات رؤساء وحكومات الدول الأعضاء في تقديم التوجيه السياسي وتسوية المشكلات التي لم يتمكن مجلس الوزراء من معالجتها للبدء في توسيع الجماعة الأوروبية، ومع قمة فوننتبلو Fontainebleau في ديسمبر 1974 تم اتخاذ قرارات سياسية كبرى بشأن الانتخابات المباشرة للبرلمان الأوروبي وإجراءات اتخاذ القرار داخل المجلس. وفي نفس القمة قررت الدول الأعضاء أيضا الاجتماع ثلاث مرات سنويا باسم "المجلس الأوروبي European Council" لمناقشة شؤون المجموعة والتعاون السياسي<sup>1</sup>.

مع نهاية السبعينيات كانت هناك مبادرات مختلفة في الدول الأعضاء لجعل سياساتها الإقتصادية والمالية متوافقة نسبيا مع بعضها البعض، ولحل مشكلة عدم الاستقرار النقدي وآثارها السلبية على السياسة الزراعية المشتركة والتماسك بين الدول الأعضاء، تم إنشاء المجلسان الأوروبيان في بريمن Bremen وبروكسل Brussels في عام 1978 للنظام النقدي الأوروبي (EMS)، كما أنشأ نظام الإدارة البيئية على أساس طوعي ومتباين، حيث قررت المملكة المتحدة عدم المشاركة في آلية سعر الصرف الذي يعتمد على وحدة محاسبية مشتركة وهي وحدة النقد الأوروبي ضمن النظام النقدي الأوروبي سنة 1979<sup>2</sup>.

وفي المجلس الأوروبي بلندن سنة 1981 طرح وزير خارجية ألمانيا وإيطاليا اقتراحا لقانون أوروبي يغطي مجموعة من المواضيع أهمها: التعاون السياسي، الثقافة، الحقوق الأساسية، والمواءمة القانونية

\* كانت السياسة الزراعية المشتركة منذ البداية مصلحة فرنسية أساسية وكان ديغول عازما على العمل لإرسائها دون تأخير. كان مقررا أن تستند هذه السياسة إلى سياسات لدعم الأسعار تتطلب إنفاذا عاما كبيرا، وقد اتفقت كل من فرنسا والمفوضية على ضرورة أن يكون مصدر هذا الإنفاق ميزانية الجماعة لا الدول الأعضاء، لكن المفوضية بتوجيهها الفيدرالي والبرلمان الهولندي بالتزامه العميق بالمبادئ الديمقراطية، أصرا على ضرورة خضوع إنفاق الميزانية للرقابة البرلمانية، وبما أنه لا يمكن مراقبة ميزانية أوروبية من جانب ستة برلمانات منفصلة، فسيكون لزاما أن يتولى البرلمان الأوروبي هذه المهمة. كان هذا مناسبا للحكومات الأخرى غير أنه كان شيئا غير مقبول بالنسبة لديغول، الذي فجر أزمة اجتماعات المجلس طوال النصف الثاني من سنة 1965 (الكرسي الشاغر) على نحو أثار مخاوف بين الدول الأخرى من احتمال أنه يُعيد لهدم الجماعة.

<sup>1</sup> J. Pinder and S. Usherwood; "The European Union"; opcit. (pp.25-26)

<sup>2</sup> Written by CFI Team; "What is the European Monetary System (EMS)?"

خارج نطاق قانون المجالات التي تغطيها المعاهدات الجماعية، وكذا طرق التعامل مع العنف والإرهاب والجريمة ولم يتم اعتماده في شكله الأصلي لكن بعض الأجزاء منه عادت إلى الظهور في الإعلان الرسمي بشأن (الإتحاد الأوروبي) الذي تم اعتماده في شتوتغارت Stuttgart في 19 جويلية 1983<sup>1</sup>.

بعد أشهر قليلة من أول انتخابات مباشرة له في سنة 1979 دخلت علاقات البرلمان مع المجلس في أزمة خطيرة بسبب ميزانية سنة 1980، وبتحريض من ألتيرو سبينيلي Altiero Spinelli\* (ما يعرف بمشروع سبينيلي) عضو البرلمان الأوروبي ومؤسس الحركة الفيدرالية الأوروبية والمفوض السابق قامت مجموعة من تسعة أعضاء في البرلمان الأوروبي في جويلية 1980 لمناقشة سبل تنشيط عمل المؤسسات وفي سنة 1981 أنشأ البرلمان لجنة الشؤون المؤسساتية، وكان سبينيلي Spinelli مقرا منسقا لها لوضع خطة لتعديل المعاهدات السارية. قررت اللجنة صياغة خطط لما سيصبح لاحقا دستور الإتحاد الأوروبي وتم اعتماد مشروع المعاهدة بأغلبية كبيرة في 14 فيفري 1984 حيث ستخضع السلطة التشريعية لنظام مجلسين مماثل لنظام الدولة الفيدرالية يهدف إلى تحقيق التوازن بين البرلمان والمجلس لكنه لم يكن مقبولا لدى الدول الأعضاء<sup>2</sup>.

بعد تسوية النزاع حول ميزانية المجموعة في أوائل الثمانينيات قرر المجلس الأوروبي أثناء اجتماعه فونتينبلو Fontainebleau في جوان 1984 إنشاء لجنة مخصصة من الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول والحكومات سميت لجنة دوج Dooge على اسم رئيسها. وطلب من اللجنة تقديم مقترحات لتحسين أداء نظام المجموعة والتعاون السياسي. قرر المجلس الأوروبي بميلانو في جويلية 1985 بأغلبية (7 أصوات مقابل 3)\* في إجراء استثنائي لتلك الهيئة، حيث عقد مؤتمر حكومي دولي للنظر في صلاحيات المؤسسات وتوسيع أنشطة الجماعة الأوروبية لتشمل مجالات جديدة وإنشاء سوق داخلية حقيقية. وفي 17 فيفري 1986 وقعت تسع دول أعضاء على القانون الأوروبي الموحد. تم التصديق على القانون من قبل برلمانات الدول الأعضاء في سنة 1986<sup>3</sup>، ولكن نظرا لأن مواطننا استأنف أمام المحاكم الأيرلندية

<sup>1</sup> Petr Novak; "The historical development of European integration"; opcit. (p.8)

\* في سنة 1980 تأسست مع نواب أوروبيين فيدراليين آخرين في «نادي التماسح»، ولم يتقدم الأعضاء بمقترحات في البرلمان من أجل اقتراح سمة جديدة للاتحاد الأوروبي. في 14 فيفري 1984 اعتمد البرلمان الأوروبي اقتراحا بأغلبية ساحقة وتمت الموافقة على «مشروع إنشاء الاتحاد الأوروبي»، المسمى باسم «خطة سبينيلي».

<sup>2</sup> Ibid.

\* يمكن الاطلاع على نص الاتفاقية عبر الموقع:

[https://www.consilium.europa.eu/media/20646/1985\\_june\\_milan\\_eng.pdf](https://www.consilium.europa.eu/media/20646/1985_june_milan_eng.pdf)

<sup>3</sup> EUROPEAN COUNCIL; « C O N C L U S I O N S / SN 2740/1/85 »; MILAN, 28-29 June 1985; (pp.1-3)

فقد تأخر دخوله حيز التنفيذ لمدة ستة أشهر وكان التقييم الاستراتيجي أول تغيير جوهري في معاهدة روما<sup>1</sup> حيث نصت أحكامه الرئيسية على يلي:

- توسيع صلاحيات الإتحاد الأوروبي من خلال خلق سوق داخلية كبيرة، حيث كان من المقرر الانتهاء من إنشاء سوق داخلية تعمل بكامل طاقتها بحلول 1 جانفي 1993، مما يؤدي إلى تحقيق وتوسيع هدف السوق المشتركة الذي تم تقديمه في سنة 1958، من خلال إنشاء صلاحيات جديدة فيما يتعلق بما يلي: السياسة النقدية، السياسة الاجتماعية، التماسك الإقتصادي والإجتماعي، البحث والتطوير التكنولوجي، البيئة، والتعاون في مجال السياسة الخارجية.
- تحسين قدرة مجلس الوزراء على اتخاذ القرار وحل تصويت الأغلبية المؤهلة محل الإجماع في أربعة من مجالات مسؤولية المجموعة الحالية (تعديل التعريفات الجمركية المشتركة، حرية تقديم الخدمات، حرية حركة رأس المال، سياسة النقل البحري والجوي المشتركة)، كما تم إدخال التصويت بالأغلبية المؤهلة في العديد من مجالات المسؤولية الجديدة مثل السوق الداخلية، السياسة الاجتماعية، التماسك الإقتصادي والإجتماعي، البحث والتطوير التكنولوجي، والسياسة البيئية، أخيرا كان التصويت بالأغلبية المؤهلة موضوع تعديل للنظام الداخلي للمجلس وذلك للامتثال لإعلان رئاسي سابق مفاده أنه يمكن دعوة المجلس في المستقبل إلى التصويت ليس فقط بناء على مبادرة رئيسته بل أيضا بناء على طلب المفوضية أو إحدى الدول الأعضاء إذا كانت الأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس مؤيدة لذلك.
- نمو دور البرلمان الأوروبي حيث تم تعزيز صلاحيات البرلمان من خلال جعل اتفاقيات المجموعة بشأن التوسيع واتفاقيات الشراكة خاضعة لموافقة البرلمان، وإدخال إجراء للتعاون مع المجلس يمنح للبرلمان صلاحيات تشريعية حقيقية وإن كانت محدودة وقد طبق على حوالي اثنتي عشرة قاعدة قانونية في ذلك الوقت وكان بمثابة نقطة تحول في تحويل البرلمان إلى مشروع تشاركي حقيقي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Petr Novak; opcit. (pp.8-9)

\* ترتبط التطورات الرئيسية للمعاهدات المبكرة بإنشاء موارد خاصة بالجماعة وتعزيز سلطات البرلمان المتعلقة بالميزانية وانتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي عن طريق الاقتراع العام المباشر وإنشاء النظام النقدي الأوروبي. وقد أدى دخول القانون الأوروبي الموحد حيز التنفيذ في سنة 1986 والذي أدى إلى تغيير جوهري في معاهدة روما، نحو تعزيز فكرة التكامل من خلال إنشاء سوق داخلية كبيرة.

<sup>2</sup> EUROPEAN COUNCIL; « C O N C L U S I O N S / S N 2740/1/85 »; opcit. (pp.3-11)

## المبحث الثاني: بناء نموذج الإتحاد الأوروبي: الترسيم القانوني

### والمؤسستي

المطلب الأول: الإطار القانوني لما أصبح يعرف بالإتحاد الأوروبي: معاهدات

#### التأسيس الموسعة

❖ الفرع الأول: معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty

تعرف بمعاهدة الإتحاد الأوروبي والتي تم توقيعها بـماستريخت في 7 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993، وتضمنت ما يلي<sup>1</sup>:

➤ هياكل الإتحاد من خلال بناء الإتحاد الأوروبي شكلت معاهدة ماستريخت خطوة جديدة في مسار العملية التكاملية أسست لما أطلق عليه "الإتحاد الأوثق بين شعوب أوروبا". قام الإتحاد الأوروبي على أساس الجماعة الأوروبية الأولى التي تم ودعمها بالسياسات وأشكال التعاون المتعددة المنصوص عليها في المعاهدات المبكرة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت تتميز بهيكل مؤسستي واحد يتكون من المجلس والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومحكمة العدل ومحكمة المراجعين التي (كانت في ذلك الوقت المؤسسات الوحيدة للإتحاد الأوروبي) تمارس صلاحياتها وفقا للإطار القانوني المنفق عليه. أنشأت معاهدة ماستريخت لجنة اقتصادية واجتماعية ولجنة الأقاليم ولكل منهما صلاحيات استشارية، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي بموجب أحكام المعاهدة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية القائمة في مجموعة بنك الاستثمار الأوروبي وهي بنك الاستثمار الأوروبي وصندوق الاستثمار الأوروبي<sup>2</sup>.

➤ صلاحيات الإتحاد الأوروبي أين تم منح الإتحاد الذي أنشأته معاهدة ماستريخت صلاحيات معينة بموجب المعاهدة، والتي تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات يشار إليها عادة باسم "الركائز"، تتكون الركيزة الأولى من إقحام الجماعة الأوروبية كإطار يتم من خلاله تفويض صلاحيات

<sup>1</sup> European Parliament; "Treaty on European Union (TEU) / Maastricht Treaty"

<https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/in-the-past/the-parliament-and-the-treaties/maastricht-treaty>

<sup>2</sup> Petr Novak; opcit. (p.10)

أوسع للإتحاد الأوروبي حيث تم نقل السيادة إلى مستوى فوق وطني من قبل الدول الأعضاء في المناطق التي تحكمها المعاهدة أين تتم ممارستها من خلال المؤسسات التمثيلية للمجتمعات الأوروبية. أما الركيزة الثانية فكانت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المنصوص عليها في الباب الخامس من المعاهدة. والركيزة الثالثة كانت التعاون في مجالات العدالة والشؤون الداخلية المنصوص عليها في الباب السادس من المعاهدة. ينص العنوانان الخامس والسادس على التعاون ما بين الحكومي الدولي من خلال التنظيم المؤسسي المشترك مع بعض السمات فوق الوطنية مثل إشراك اللجان والتشاور مع البرلمان<sup>1</sup>.

● **أولاً:** الجماعة الأوروبية: وكانت مهمة المجموعة هي تفعيل السوق الموحدة وتعزيزها والعمل على مسار تنموي متناسق ومتوازن ومستدام للأنشطة الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي، مع مراعاة مستوى عال من العمالة والحماية الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة في سياق ذلك. تابعت المجموعة هذه الأهداف في حدود صلاحياتها من خلال إنشاء السوق المشتركة والتدابير ذات الصلة مثل الشروع في السياسة الاقتصادية والنقدية الموحدة المنصوص عليها في المادة 3 من معاهدة الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

● **ثانياً:** السياسة الخارجية والأمنية المشتركة CFSP: دفعت الظروف الجيوسياسية المحيطة بالفضاء السياسي الأوروبي الإتحاد الأوروبي نحو إلزامية تحديد وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة من خلال الأنماط ما بين الحكومية الدبلوماسية، كم كان على الدول الأعضاء أن تدعم هذه السياسة بقوة ودون تحفظ بنوع من روح الولاء والتضامن المتبادل، حيث جاءت أهم أهدافها فيما يلي:

✓ حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال وسلامة الإتحاد بما يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

✓ تعزيز أمن الإتحاد بكل الطرق والوسائل المتاحة.

✓ تعزيز التعاون الدولي.

✓ تطوير وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Petr Novak; ibid. (p.10)

<sup>2</sup> Ibid. (p.11)

<sup>3</sup> Service for Foreign Policy Instruments in the European commission; "Common foreign and security policy";

[https://fpi.ec.europa.eu/what-we-do/common-foreign-and-security-policy\\_en](https://fpi.ec.europa.eu/what-we-do/common-foreign-and-security-policy_en)

- **ثالثاً:** التعاون في مجالي العدالة والشؤون الداخلية (JHA): كان هدف الإتحاد هو تطوير العمل المشترك في هذه المجالات التي من شأنها أن توفر للمواطنين في منطقة الحرية والأمن والعدالة مستوى عال من الأمان والديمقراطية التشاركية. وقد غطت المجالات التالية<sup>1</sup>:
  - ✓ قواعد وممارسات ضوابط عبور الحدود الخارجية للجماعة.
  - ✓ مكافحة الإرهاب والجرائم الخطيرة والاتجار بالمخدرات والاحتيايل الدولي.
  - ✓ التعاون القضائي في المسائل الجنائية والمدنية.
  - ✓ إنشاء مكتب الشرطة الأوروبية (يوروبول Europol) مع نظام لتبادل المعلومات على المستوى الإتحادي.
  - ✓ السيطرة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
  - ✓ التأسيس لسياسة اللجوء المشتركة<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الثاني: معاهدة أمستردام Amsterdam Treaty

معاهدة أمستردام المعدلة لمعاهدة الإتحاد الأوروبي والمعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية وبعض القوانين ذات الصلة، الموقعة بأمستردام في 2 أكتوبر 1997، ودخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 1999، وتضمنت ما يلي:

➤ زيادة الصلاحيات للإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأهداف المشتركة حيث تم إيلاء أهمية خاصة للتنمية المتوازنة والمستدامة ورفع مستوى العمالة وتحسين ظروف وشروط العمل، كما تم إنشاء آلية لتنسيق سياسات الدول الأعضاء بشأن سياسة التشغيل، وكان هناك إمكانية لاتخاذ بعض التدابير الإجتماعية في هذا المجال، كذلك تم دمج اتفاقية السياسة الإجتماعية في معاهدة الجماعة الأوروبية مع بعض التحسينات (إزالة خيار عدم المشاركة) حيث يطبق أسلوب الإدارة على مستوى اتحادي في بعض المجالات الرئيسية التي كانت حتى تتدرج تحت الركيزة الثالثة (لمعاهدة ماستريخت) مثل سياسة اللجوء والهجرة وعبور الحدود الخارجية ومكافحة الاحتيايل والتعاون الجمركي والتعاون القضائي في المسائل المدنية، بالإضافة إلى بعض التعاون في إطار

<sup>1</sup>Joerg Monar; "Democratic control of Justice and Home Affairs: The European Parliament and the National Parliaments"; in Roland Bieber and Joerg Monar (Eds.); Justice and Home Affairs in the European Union. The Development of the Third Pillar, European Interuniversity Press, 1995 pp 243-257, (pp. 246-247)

<sup>2</sup> Monica den Boer; "Justice and Home Affairs Cooperation in the European Union: Current Issues";

<https://aei.pitt.edu/798/1/3.htm>



اتفاقية المجتمع الدولي واتفاقية شنغن Schengen Agreement التي وافق عليها أعضاء الإتحاد الأوروبي بالكامل<sup>1</sup>.

كم تم تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجالات التعاون الشرطي والقضائي من خلال تحديد الأهداف والمهام الدقيقة وإنشاء نظام قانوني جديد كأداة مماثلة للتوجيه على المستوى الإتحادي. تم تطوير أدوات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من خلال إنشاء أداة جديدة وهي الإستراتيجية المشتركة، ومكتب جديد ممثل في "الأمين العام للمجلس المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة Secretary General of the Council responsible for the CFSP"، وهيكل جديد ممثل في "وحدة تخطيط السياسات والإنذار المبكر Policy Planning and Early Warning Unit"<sup>2</sup>.

➤ صلاحيات أكثر للبرلمان الأوروبي من خلال:

✓ السلطة التشريعية: وبموجب إجراءات إصدار القرار التي تم توسيعها لتشمل 15 قاعدة قانونية موجودة بموجب معاهدة الإتحاد الأوروبي، أصبح البرلمان والمجلس مشرعين مشاركين على قدم المساواة عمليا باستثناء سياسة الزراعة والمنافسة فقط، حيث تم تطبيق إجراءات الترميز على جميع المجالات التي سمح للمجلس فيها باتخاذ القرارات بالأغلبية المؤهلة، وفي أربع حالات (المواد 18 و42 و47 والمادة 151 بشأن السياسة الثقافية التي ظلت دون تغيير) تم الجمع بين إجراءات اتخاذ القرار وشرط اتخاذ قرار بالإجماع في المجلس، أما المجالات التشريعية الأخرى التي تتطلب الإجماع فلم تكن خاضعة للقرار<sup>3</sup>.

✓ دعم سلطة البرلمان: فبالإضافة إلى التصويت للموافقة على المفوضية كهيئة، كان للبرلمان أيضا تصويت للموافقة مسبقا على الشخص المرشح لمنصب رئيس المفوضية المستقبلية (المادة 214)<sup>4</sup>.

✓ انتخاب الأعضاء والنظام الأساسي: فيما يتعلق بإجراءات انتخاب البرلمان بالاقتراع العام المباشر (المادة 190 من قانون المفوضية الأوروبية)، أضيفت سلطة الجماعة لتبني مبادئ مشتركة إلى السلطة القائمة في اعتماد إجراء موحد، وتم تضمين الأساس القانوني الذي يسمح باعتماد قانون

<sup>1</sup> Wil. James; "Treaty of Amsterdam"; CIVITAS Institute for the study of civil society; Rachel Maclean, 07/2015. <https://www.civitas.org.uk/content/files/TR.4.Treaty-of-Amsterdam.pdf>

<sup>2</sup> Petr Novak; opcit. (p.12)

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

واحد لأعضاء البرلمان الأوروبي في نفس المادة، ومع ذلك لم يكن هناك أي بند يسمح باتخاذ تدابير لتطوير الأحزاب السياسية على المستوى الأوروبي (راجع المادة 191)<sup>1</sup>.

✓ توثيق التعاون: وللمرة الأولى تضمنت المعاهدة أحكاما عامة تسمح لبعض الدول الأعضاء في ظل ظروف معينة بالاستفادة من المؤسسات المشتركة لتنظيم تعاون أوثق فيما بينها وكان هذا الخيار إضافة إلى التعاون الوثيق الذي تغطيه أحكام محددة مثل الإتحاد الإقتصادي والنقدي وإنشاء منطقة الحرية والأمن والعدالة وإدماج أحكام شنغن، أما بالنسبة للمسائل الخاضعة للاختصاص غير الحصري للجماعة فإن الشروط التي يجب أن يستوفيتها أي تعاون أعمق وإجراءات اتخاذ القرار المخطط لها قد تم وضعها بطريقة تضمن بقاء هذا العامل الجديد في العملية التكاملية استثنائيا، ولا يمكن توظيفه في جميع الأحوال إلا إذا كانت في سبيل تحقيق أهداف مشتركة والمضي قدما نحو التكامل وعدم اتخاذ خطوات تراجعية<sup>2</sup>.

✓ تبسيط الإجراءات: أزلت معاهدة أمستردام من المعاهدات الأوروبية التي سبقتها جميع الأحكام التي أصبحت باطلة مع مرور الوقت أو عفا عليها الزمن، مع ضمان عدم تأثير ذلك على الآثار القانونية المستمدة منها في الماضي كما أعيد ترقيم مواد المعاهدات السابقة، ولأسباب قانونية وسياسية تم التوقيع على المعاهدة وتقديمها للمصادقة عليها في شكل تعديلات على المعاهدات القائمة<sup>3</sup>.

➤ الإصلاحات المؤسساتية تمهيدا لعمليات التوسيع:

✓ حددت معاهدة أمستردام الحد الأقصى لعدد أعضاء البرلمان الأوروبي تماشيا مع طلب البرلمان بـ 700 عضو (المادة 189).

✓ تمت تغطية تكوين اللجنة ومسألة الأصوات المرجحة من خلال "بروتوكول المؤسسات" الملحق بالمعاهدة، وينص هذا على أنه في اتحاد يضم ما يصل إلى 20 دولة عضو، ستضم المفوضية مواطنا واحدا من كل دولة عضو، بشرط أن يتم تعديل ترجيح الأصوات في المجلس بحلول ذلك التاريخ. وفي جميع الأحوال قبل عام على الأقل من انضمام الدولة العضو الحادية والعشرين،

<sup>1</sup> Petr Novak; opcit. (p.12)

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

كما يتعين على اللجنة الحكومية الدولية الجديدة أن تجري مراجعة شاملة لأحكام المعاهدات المتعلقة بالمؤسسات<sup>1</sup>.

✓ كان هناك بند يسمح للمجلس باستخدام تصويت الأغلبية المؤهلة في عدد من القواعد القانونية التي أنشأتها معاهدة أمستردام حديثاً.

✓ تسوية بروتوكول الأحكام الجديدة بشأن الوصول إلى الوثائق (المادة 255) وزيادة الانفتاح في العمل التشريعي للمجلس (المادة 207) دعماً لمبدأ الشفافية<sup>2</sup>.

### ❖ الفرع الثالث: معاهدة نيس Treaty of Nice

وتعرف باتفاقية مستقبل أوروبا، تم التوقيع على المعاهدة في 26 فيفري 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 1 فيفري 2003<sup>3</sup>.

➤ **الأهداف:** وطالبت استنتاجات المجلس الأوروبي في هلسنكي Helsinki سنة 1999 أن يكون الإتحاد الأوروبي قادراً بحلول نهاية سنة 2002 على الترحيب بدول أعضاء جديدة من البلدان المتقدمة بطلبات الانضمام و/أو التي كانت مستعدة للانضمام، وبما أن اثنتين فقط من الدول المتقدمة بطلبات الانضمام كانت ذات كثافة سكانية أكثر من متوسط الكثافة السكانية للدول الأعضاء في ذلك الوقت، كان من المقرر أن يزداد الوزن السياسي للدول الأقل كثافة سكانية بشكل كبير. وعليه فإن المقصود من معاهدة نيس هو جعل مؤسسات الإتحاد الأوروبي أكثر كفاءة وشرعية وإعداد الإتحاد لتوسعته الكبرى المقبلة<sup>4</sup>.

➤ **الخلفية:** تمت معالجة عدد من القضايا المؤسساتية (التي أصبحت تعرف باسم "بقايا أمستردام") من قبل المؤتمرين الدوليين في ماستريخت وأمستردام (IGCs) غير أنه لم يتحقق الإجماع حول:

<sup>1</sup> Ibid. (p.13)

\* غيرت معاهدة ماستريخت المعاهدات الأوروبية السابقة وأنشأت اتحاداً أوروبياً يقوم على ثلاث ركائز: المجتمعات الأوروبية، والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (JHI). ويهدف توسيع الاتحاد أدخلت معاهدة أمستردام التعديلات اللازمة لتمكين الاتحاد من العمل بشكل أكثر كفاءة وديمقراطية.

<sup>2</sup> Petr Novak; opcit. (p.13)

<sup>3</sup> The Nice Treaty of 26 February 2001; <https://shorturl.at/bfiGQ>

<sup>4</sup> Ibid.

حجم اللجنة وتكوينها، ترجيح الأصوات في المجلس وتمديد التصويت بالأغلبية المؤهلة، وعلى أساس تقرير من الرئاسة الفنلندية قرر مجلس هلسنكي الأوروبي في أواخر سنة 1999 أن تتعامل اللجنة ما بين الحكومية مع البقايا وجميع التغييرات الأخرى المطلوبة استعدادا للتوسيع.

➤ **المحتوى:** افتتحت اللجنة ما بين الحكومية أعمالها في 14 فيفري سنة 2000 وأكملت أعمالها في نيس في 10 ديسمبر سنة 2000، وتوصلت إلى اتفاق بشأن المسائل المؤسساتية ومجموعة من النقاط الأخرى وهي: توزيع جديد للمقاعد في البرلمان الأوروبي، ترتيبات أكثر مرونة لتعزيز التعاون، مراقبة الحقوق والقيم الأساسية في الإتحاد الأوروبي وتعزيز النظام القضائي للإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

✓ **ترجيح الأصوات في المجلس الأوروبي:** وبالنظر إلى نظام التصويت في المجلس وتكوين المفوضية، وإلى حد ما توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي أيضا، أدركت اللجنة ما بين الحكومية أن الحتمية الرئيسية هي تغيير الوزن النسبي للدول الأعضاء، وهو الموضوع والذي لم يتم النقاش حوله من قبل أي لجنة أخرى منذ معاهدة روما.

تم التطرق إلى طريقتين لتحديد الأغلبية المؤهلة: نظام جديد للترجيح (تعديل النظام الحالي) أو تطبيق الأغلبية المزدوجة (من الأصوات وعدد السكان)، وقد اقترحت اللجنة الحل الثاني وأقره البرلمان. كما دعمت اللجنة الخيار الأول أيضا وتم اعتماد زيادة عدد الأصوات بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، ولكن الحصة التي تمثلها الدول الأعضاء الأكثر اكتظاظا بالسكان تم خفضها، حيث كانت تمثل سابقا 55% من الأصوات وانخفضت إلى 45% عند انضمام الأعضاء العشرة الجدد، وإلى 44.5% في 1 جانفي 2007، وهذه هي الدعامة الديموغرافية لعملية التصويت. "يجوز لأي دولة عضو أن تطلب التحقق من أن الأغلبية المؤهلة تمثل 62% على الأقل من إجمالي سكان الإتحاد وإذا لم يحدث ذلك فإن يتم اعتماد القرار المعني"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Petr Novak; opcit. (p.14)

<sup>2</sup> Franklin Dehousse; "THE TREATY OF NICE: A WATERSHED IN THE HISTORY OF EUROPEAN INTEGRATION"; Studia Diplomatica, Vol. 53, No. 6 (2000), pp. 19-42; Published by Egmont Institute; (pp.22-23).

✓ اللجنة The Commission: منذ سنة 2005 تضم المفوضية الأوروبية مفوضا واحدا لكل دولة عضو، ويتمتع المجلس بسلطة اتخاذ القرار بالإجماع بشأن عدد المفوضين وترتيبات نظام التناوب شريطة أن تعكس كل لجنة النطاق الديموغرافي والجغرافي للدول الأعضاء.

أما التنظيم الداخلي فتمنح معاهدة نيس لرئيس اللجنة سلطة توزيع المسؤوليات على المفوضين وإعادة تكليفهم خلال فترة ولايته، وكذلك اختيار وتحديد عدد نواب الرئيس<sup>1</sup>.

✓ البرلمان الأوروبي: حددت معاهدة أمستردام الحد الأقصى لعدد أعضاء البرلمان الأوروبي بـ 700 عضو، وفي معاهدة نيس رأى المجلس الأوروبي أنه بهدف تنفيذ سياسة التوسيع فمن الضروري مراجعة عدد أعضاء البرلمان الأوروبي لكل دولة عضو، كما تم استخدام التشكيل الجديد للبرلمان لموازنة الترجيح المتغير للأصوات في المجلس، حيث تم تحديد الحد الأقصى لعدد أعضاء البرلمان الأوروبي بـ 732 عضو.

تم تمكين البرلمان على غرار المجلس والمفوضية والدول الأعضاء، من تقديم طعن قانوني حول أعمال المجلس أو المفوضية أو البنك المركزي الأوروبي على أساس الافتقار إلى الكفاءة أو انتهاك شرط إجرائي أساسي أو انتهاك قواعد النظام الأساسي للمعاهدات أو أي حكم قانوني يتعلق بتطبيقها أو إساءة استخدام السلطة. وبناء على اقتراح المفوضية تم تحويل المادة 191 إلى أساس قانوني عملي لاعتماد اللوائح التي تحكم الأحزاب السياسية على مستوى الإتحاد الأوروبي والقواعد المتعلقة بتمويلها بموجب إجراء القرار المشترك.

كما تمت زيادة السلطات التشريعية للبرلمان من خلال توسيع نطاق إجراءات اتخاذ القرار المشترك من خلال اشتراط موافقة البرلمان لإقامة تعاون معزز في المجالات التي يغطيها القرار المشترك ويجب أيضا أن يطلب من البرلمان إبداء رأيه إذا تبنى المجلس موقفا بشأن خطر حدوث انتهاك خطير للحقوق الأساسية في دولة عضو<sup>2</sup>.

✓ إصلاح النظام القضائي: تم تمكين محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي للعمل بعدة طرق مختلفة: في غرف (حيث تتكون من ثلاثة أو خمسة قضاة)، أو في غرفة كبرى (أحد عشر قاضيا) أو كمحكمة كاملة الأركان ويجوز للمجلس بالإجماع زيادة عدد المحامين العامين.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Petr Novak; opcit. (p.15)

احتفظت محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي بالولاية القضائية على المسائل المحالة لإصدار حكم أولي، ولكن يجوز لها بموجب نظامها الأساسي الرجوع إلى المحكمة الابتدائية لأنواع أخرى من المسائل غير تلك المذكورة في المادة 225 من معاهدة الجماعة الأوروبية.

كما زادت صلاحيات المحكمة الابتدائية لتشمل فئات معينة من الأحكام الابتدائية مع إمكانية إنشاء هيئات قضائية بقرار من المجلس بالإجماع، وجميع هذه الأحكام التشغيلية ولا سيما تلك المتعلقة بصلاحيات المحكمة الابتدائية أصبحت منصوص عليها منذ ذلك الحين فصاعدا في المعاهدة نفسها<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من السياسات والتدابير الجديدة (27) تتطلب الآن تصويت الأغلبية المؤهلة في المجلس، إلا أن القرار المشترك لم يمتد إلا إلى عدد قليل من المجالات الثانوية (التي تغطيها المواد 13 و 62 و 63 و 65 و 157 و 159 و 191 لمعاهدة الجماعة الأوروبية)، وكذا أصبحت الموافقة مطلوبة بالنسبة للمسائل التي تغطيها المادة 161 السابقة<sup>2</sup>.

على غرار معاهدة أمستردام تضمنت معاهدة نيس أحكاما عامة تنطبق على جميع مجالات التعاون المعزز وأحكاما خاصة بالركيزة المعنية، ففي حين نصت معاهدة أمستردام على تعزيز التعاون في إطار الركيزتين الأولى والثالثة فقط، فإن معاهدة نيس شملت جميع الركائز الثلاث.

أدخلت معاهدة نيس المزيد من التغييرات حيث لم تعد الإحالة إلى المجلس الأوروبي خيارا، وتم توضيح مفهوم "فترة زمنية معقولة a reasonable period of time" الواردة في معاهد أمستردام، كما أصبحت موافقة البرلمان مطلوبة الآن في جميع المجالات التي يرتبط فيها التعاون المعزز بمسألة ما مشمولة بإجراءات القرار المشترك<sup>3</sup>.

✓ حماية الحقوق الأساسية: تمت إضافة فقرة إلى المادة 7 TEU لتغطية الحالات التي لم يحدث فيها انتهاك براءات الاختراع للحقوق الأساسية فعليا ليمتد إلى حالة وجود "خطر واضح" بحدوث ذلك، ويثبت المجلس بأغلبية أربعة أخماس أعضائه بعد الحصول على موافقة البرلمان حالة وجود الخطر ليوجه التوصيات المناسبة إلى الدولة العضو المعنية، كما تم الإعلان عن ميثاق غير ملزم للحقوق الأساسية.

<sup>1</sup> Franklin Dehousse ; (p.25)

<sup>2</sup> Petr Novak ; opcit. (p.15)

<sup>3</sup> Ibid.

وكما هو الحال في المؤتمرات الحكومية الدولية السابقة شارك البرلمان بنشاط في الأعمال التحضيرية للجنة الحكومية الدولية لعام 2000، وأبدى آراءه بشأن جدول أعمال المؤتمر وتقدمه وأهدافه، كما أعرب البرلمان عن رأيه بشأن جوهر ميثاق الحقوق الأساسية وآثاره القضائية، وأصر البرلمان على أن اللجنة ما بين الحكومية القادمة يجب أن تكون عملية شفافة يشارك فيها برلمانيون أوروبيون ووطنيون والمفوضية بالإضافة إلى مواطنين عاديين، وأن ما ينتج عنها يجب أن يكون عبارة عن وثيقة دستورية.

وفقا للإعلان رقم 23 الملحق بمعاهدة نيس، قرر المجلس الأوروبي في لاين Laeken يومي 14 و15 ديسمبر 2001 تنظيم اتفاقية تجمع الأطراف الرئيسية المعنية لمناقشة مستقبل الإتحاد الأوروبي، وتمثلت الأهداف في التحضير للدورة المقبلة للجنة ما بين الحكومية IGC بأكثر قدر ممكن من الشفافية ومعالجة القضايا الرئيسية الأربع المتعلقة بمواصلة تطوير الإتحاد الأوروبي، وكذا تقسيم الاختصاصات وتبسيط أدوات عمل الإتحاد الأوروبي وزيادة الديمقراطية والشفافية والكفاءة وصياغة دستور لمواطني أوروبا<sup>1</sup>:

تتألف الاتفاقية من رئيس وهو فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard D'Estaing، ونائبين للرئيس وهما جوليانو أماتو Giuliano Amato وجان لوك ديهين Jean-Luc Dehaene، و15 ممثلا لرؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء، و30 عضوا من البرلمانات الوطنية (اثان لكل عضو). 16 عضوا في البرلمان الأوروبي وعضوين في المفوضية، كما شاركت أيضا البلدان التي تقدمت بطلبات للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي في المناقشة على قدم المساواة، لكنها لم تتمكن من عرقلة أي توافق في الآراء قد ينشأ بين الدول الأعضاء وبذلك تضم الاتفاقية ما مجموعه 105 عضو بالإضافة إلى الرئيس ونواب الرئيس، وتتألف هيئة الرئاسة من تسعة أعضاء من الاتفاقية وممثل مدعو تختاره البلدان المتقدمة وكان للرئاسة دور في إعطاء زخم للاتفاقية وتزويدها بالأساس الذي يمكن العمل عليه<sup>2</sup>.

يتألف عمل الاتفاقية من "مرحلة الاستماع" التي سعت فيها إلى تحديد توقعات واحتياجات الدول الأعضاء والمواطنين الأوروبيين، وهي مرحلة تمت فيها دراسة الأفكار المعبر عنها، ومرحلة يتم فيها تقديم التوصيات المستندة إلى جوهر الاتفاقية. في نهاية سنة 2002 قدم أحد عشر فريق عمل النتائج التي

<sup>1</sup> official website of the European Union; "The declarations and protocols annexed to the Treaty"  
<https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/the-declarations-and-protocols-annexed-to-the-treaty.html>

<sup>2</sup> Petr Novak; opcit. (p.17)

توصلوا إليها إلى الاتفاقية وخلال النصف الأول من سنة 2003 قامت الاتفاقية بإعداد ومناقشة نص أصبح فيما بعد مشروع معاهدة إنشاء الدستور لأوروبي<sup>1</sup>.

عرض الجزء الأول من المعاهدة (المبادئ والمؤسسات 59 مادة) والجزء الثاني (ميثاق الحقوق الأساسية 54 مادة) على المجلس الأوروبي في تسالونيكى Thessaloniki في 20 جوان 2003، الجزء الثالث (السياسات 338 مادة) والجزء الرابع والأخير (أحكام 10 مواد) إلى الرئاسة الإيطالية في 18 جويلية 2003، واعتمدت اللجنة ما بين الحكومية اللاحقة هذا النص في 18 جوان 2004، مع الاحتفاظ بالهيكل الأساسي لمشروع الاتفاقية وإن كان مع عدد كبير من التعديلات<sup>2</sup>. رغم ذلك نتيجة للتصويتين بـ "لا" في الإستفتاءين اللذين أجريا في فرنسا وهولندا لم تكتمل إجراءات التصديق على معاهدة إنشاء الدستور الأوروبي<sup>3</sup>.

✓ دور البرلمان الأوروبي: واعتبر معظم المراقبين أن تأثير أعضاء البرلمان الأوروبي خلال عمل الاتفاقية الأوروبية كان حاسما بفضل عدة عوامل بما في ذلك خبرتهم في التفاوض في بيئة دولية، وحقيقة أن الاتفاقية كانت تجتمع في مقر البرلمان. تمكن أعضاء البرلمان الأوروبي من ترك بصمة قوية على المناقشات وعلى نتائج الاتفاقية وكان لهم أيضا دور فعال في تشكيل عائلات سياسية تضم أعضاء البرلمان الأوروبي والنواب الوطنيين، وعلى هذا فقد نجح البرلمان في تحقيق عدد كبير من أهدافه الأصلية والآن أصبحت أغلب هذه الإنجازات محمية بموجب معاهدة لشبونة<sup>3</sup> Treaty of Lisbon.

#### ❖ الفرع الرابع: معاهدة لشبونة Treaty of Lisbon

وهي المعدلة لمعاهدة الإتحاد الأوروبي (ماستريخت) ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية (نيس) دخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009.

بدأت معاهدة لشبونة كمشروع دستوري في نهاية سنة 2001 مع إعلان المجلس الأوروبي بشأن مستقبل الإتحاد الأوروبي أو ما يعرف (بإعلان لاين Laeken declaration)، وتلا ذلك سنتي 2002 و2003

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

• لقد أعدت معاهدة نيس الإتحاد الأوروبي جزئيا فقط للتوسعات المهمة نحو الشرق والجنوب في الأول من ماي 2004 والأول من جانفي 2007. ومن ثم متابعة المسائل التي أثرت في إعلان لاين، بذلت الاتفاقية الأوروبية جهدا للتوصل إلى اتفاق شامل. عبر قاعدة قانونية جديدة للاتحاد في شكل معاهدة إنشاء دستور لأوروبا. وبعد التصويت بـ "لا" في الاستفتاءات في دولتين عضوين لم تتم المصادقة على هذه المعاهدة.

<sup>3</sup> Petr Novak; opcit. (p.17)



الاتفاقية الأوروبية التي صاغت معاهدة التأسيس الدستور للإتحاد الأوروبي (المعاهدة الدستورية Constitutional Treaty). إن المسار العملي التي أدت إلى معاهدة لشبونة كان نتيجة المخرجات السلبية للاستفتاءين حول المعاهدة الدستورية في ماي وجوان سنة 2005، والتي قرر المجلس الأوروبي في رده أن يمنح للأعضاء "فترة تفكير" لمدة سنتين. أخيرا وعلى أساس إعلان برلين الصادر في مارس من سنة 2007، اعتمد المجلس الأوروبي في الفترة من 21 إلى 23 جوان 2007 تفويضا مفصلا لعقد مؤتمر دولي لاحق تحت الرئاسة البرتغالية، واختتمت اللجنة ما بين الحكومية عملها في أكتوبر 2007 حيث تم التوقيع على المعاهدة في المجلس الأوروبي بلشبونة في 13 ديسمبر 2007 وصادقت عليها جميع الدول الأعضاء<sup>1</sup>.

➤ **الأهداف والمبادئ القانونية:** تمت إعادة صياغة تسمية المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية إلى "معاهدة الإتحاد الأوروبي" حيث تم استبدال مصطلح "الجماعة" بكلمة "الإتحاد" في النص بأكمله ويحل الإتحاد محل الجماعة على مستوى جميع الأطر القانونية، كما لا تنص معاهدة لشبونة على رموز اتحادية شبيهة برموز الدولة مثل العلم أو النشيد الوطني على الرغم من أن النص الجديد لم يكن معاهدة دستورية بالاسم إلا أنه يحافظ على معظم الإنجازات الجوهرية للعملية التكاملية. لم يكن هنالك نقل لأي اختصاصات حصرية إضافية إلى الإتحاد بموجب معاهدة لشبونة إلى أنها جاءت داعمة لتغيير الطريقة التي يمارس بها الإتحاد صلاحياته الحالية وبعض السلطات الجديدة المشتركة، من خلال تعزيز مشاركة المواطنين وحمايتهم وإنشاء بنية مؤسساتية جديدة وكذا تعديل عمليات صنع القرار لزيادة الكفاءة والشفافية على المستوى الإتحادي، وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من التدقيق البرلماني والمساءلة الديمقراطية<sup>2</sup>.

على عكس المعاهدة الدستورية لا تحتوي معاهدة لشبونة على أي مادة تنص رسميا على سيادة قانون الإتحاد على التشريعات الوطنية، ولكن تم إرفاق الإعلان بالمعاهدة بذلك المعنى (الإعلان رقم 17) في إشارة إلى رأي الخدمة القانونية للمجلس الذي يكرر السوابق القضائية المتسقة للمحكمة. وتوضح معاهدة لشبونة لأول مرة صلاحيات الإتحاد وتميز بين ثلاثة أنواع من الإختصاصات<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> Jens-Peter Bonde; "THE LISBON TREATY: The Readable Version"; Publisher: Foundation for EU Democracy, ISBN: 87-87692-72-4, Third edition Printed at Notat Grafisk, Denmark – 2009; (p.3)

<sup>2</sup> Petr Novak ; opcit. (p.18)

<sup>3</sup> Jens-Peter Bonde ; opcit. (p.202)

✓ الاختصاص الحصري حيث يستطيع الإتحاد وحده التشريع والدول الأعضاء يقع على عاتقها مسؤولية التنفيذ.

✓ الاختصاص المشترك حيث يمكن للدول الأعضاء التشريع واعتماد تدابير ملزمة قانونا إذا لم يفعل الإتحاد ذلك.

✓ دعم الكفاءة حيث يتبنى الإتحاد الأوروبي تدابير لدعم أو استكمال سياسات الدول الأعضاء ويمكن إعادة صلاحيات الإتحاد إلى الدول الأعضاء في سياق مراجعة المعاهدة.

تمنح معاهدة لشبونة الإتحاد الأوروبي الشخصية القانونية الكاملة وبذلك يحصل الإتحاد على إمكانية توقيع المعاهدات الدولية في مجالات صلاحياته أو الانضمام إلى منظمة دولية، كما لا يجوز للدول الأعضاء التوقيع إلا على الإتفاقيات الدولية المتوافقة مع قانون الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

تنص المعاهدة لأول مرة على إجراء رسمي يجب أن تتبعه الدول الأعضاء الراغبة في الانسحاب من الإتحاد الأوروبي وفقا لمتطلباتها الدستورية (المادة 50)<sup>2</sup>.

تكمل معاهدة لشبونة استيعاب جوانب الركيزة الثالثة المتبقية في مجال الحرية والأمن والعدالة (FSJ) أي التعاون بين الشرطة والقضاء في المسائل الجنائية، في الركيزة الأولى لم يعد الهيكل الحكومي الدولي السابق موجودا، حيث أصبحت القوانين المعتمدة في هذا المجال خاضعة الآن للإجراءات التشريعية العادية (الأغلبية المؤهلة والقرار) باستخدام الأدوات القانونية لطريقة الجماعة (اللوائح والتوجيهات والقرارات) ما لم يكن هناك نص على خلاف ذلك.

مع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ أصبح البرلمان الأوروبي قادرا على اقتراح تعديلات على المعاهدات كما كان الحال بالفعل بالنسبة للمجلس أو حكومات الدول الأعضاء أو المفوضية. في العادة يتطلب مثل هذا التعديل الدعوة إلى عقد اتفاقية توصي بإدخال تعديلات على اللجنة ما بين الحكومية (يمكن للمجلس الأوروبي أن يقرر عدم عقد مثل هذه الاتفاقية، رهنا بموافقة البرلمان (المادة 48 (3) TEU)<sup>3</sup>. ويمكن بعد ذلك عقد لجنة حكومية لتحديد التعديلات على المعاهدات بالاتفاق المشترك، ومن الممكن أيضا مراجعة المعاهدات دون عقد لجنة حكومية من خلال إجراءات مراجعة مبسطة تتعلق بالسياسات

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Official Journal of the European Union, C 326 -26.10.2012; "CONSOLIDATED VERSION OF THE TREATY ON EUROPEAN UNION"; (pp.43-44)

<https://shorturl.at/bCEG8>

<sup>3</sup> ibid. (p.42)

والإجراءات الداخلية للإتحاد (المادة 48(6) و 48(7) TEU) ومن ثم سيتم اعتماد التعديل كقرار من المجلس الأوروبي لكنه قد يظل خاضعا لقواعد التصديق الوطنية<sup>1</sup>.

➤ **تعزيز الديمقراطية وحماية أفضل للحقوق الأساسية:** تعبر معاهدة لشبونة عن المبادئ الأساسية الثلاثة للمساواة الديمقراطية، الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية التشاركية.

لم يتم دمج ميثاق الحقوق الأساسية مباشرة في معاهدة لشبونة، ولكنه يكتسب طابعا ملزما قانونا من خلال المادة 6 (1) TEU التي تمنح الميثاق نفس القيمة القانونية للمعاهدات<sup>2</sup>.

بدأت عملية انضمام الإتحاد الأوروبي إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) عندما دخل البروتوكول الرابع عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حيز التنفيذ في 1 جوان 2010، وهذا لا يسمح للدول فحسب بل أيضا للمنظمة الدولية أي الإتحاد الأوروبي لتصبح من الموقعين على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ولا يزال الانضمام يتطلب المصادقة من جانب كافة الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فضلا عن مصادقة الإتحاد الأوروبي ذاته.

أدت المفاوضات بين مجلس أوروبا وممثلي الإتحاد الأوروبي إلى وضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاق في أبريل 2013، والذي اعتبرته محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي في رأيها 2013/2 غير متوافق مع المادة 6 من TEU وسيكون من الضروري إجراء المزيد من المفاوضات قبل أن يتم الانضمام<sup>3</sup>.

➤ **هيكل مؤسساتي جديد:**

- **أولا:** البرلمان الأوروبي: عملا بالمادة 14 (2) TEU، أصبح البرلمان الأوروبي "يتكون من ممثلين عن مواطني الإتحاد" (المادة 189 TEC). كما تمت زيادة السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال "الإجراء التشريعي العادي" الذي يحل محل إجراء إصدار القرار السابق وينطبق هذا الإجراء على أكثر من 40 مجال سياسي جديد، مما يرفع العدد الإجمالي إلى 73، كما يظل إجراء الموافقة موجود باسم "الموافقة" ويظل إجراء التشاور دون تغيير أيضا. يخلق الإجراء الجديد للموازنة تكافؤا كاملا بين البرلمان والمجلس للموافقة على الميزانية السنوية حيث يجب أن يوافق البرلمان على الإطار المالي المتعدد السنوات (الموافقة)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Petr Novak; opcit. (p.19)

<sup>4</sup> Jens-Peter Bonde; opcit. (Pp.201-213)

وينتخب البرلمان الأوروبي رئيس المفوضية بأغلبية أعضائه بناء على اقتراح من المجلس الأوروبي الذي يلتزم باختيار مرشح بالأغلبية المؤهلة، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الانتخابات الأوروبية.

تم تحديد الحد الأقصى لعدد أعضاء البرلمان الأوروبي بـ 751 وتم تخفيض الحد الأقصى لعدد المقاعد لكل دولة عضو إلى 96، وكذا زيادة الحد الأدنى للعدد إلى 6 مع احتفاظ ألمانيا بأعضاء البرلمان الأوروبي البالغ عددهم 99 حتى انتخابات 2014<sup>1</sup>.

وللاطلاع على مساهمات البرلمان في الاتفاقية الأوروبية وتأثيرها في اللجان ما بين الحكومية السابقة. وما يتعلق باللجنة ما بين الحكومية لسنة 2007 التي أدت إلى توقيع معاهدة لشبونة، أرسل البرلمان لأول مرة ثلاثة ممثلين إلى المؤتمر تحت الرئاسة البرتغالية، في فيفري 2017 وافق البرلمان على قرارين رئيسيين يهدفان إلى مراجعة الإطار الدستوري الذي حددته معاهدة لشبونة: أحدهما بشأن تحسين أداء الإتحاد الأوروبي من خلال البناء على إمكانات معاهدة لشبونة، والآخر حول التطور المحتمل للإتحاد الأوروبي وتعديلات على البنية المؤسساتية الحالية للإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

• **ثانياً:** المجلس الأوروبي: تعترف معاهدة لشبونة رسمياً بالمجلس الأوروبي باعتباره مؤسسة تابعة للإتحاد الأوروبي مسؤولة عن تزويد الإتحاد "بالزخم اللازم لتنميته" وتحديد "توجهاته وأولوياته السياسية العامة". ليس لدى المجلس الأوروبي أي وظائف تشريعية وتحل الرئاسة طويلة الأمد محل النظام السابق المتمثل في التناوب لمدة ستة أشهر كما يتم انتخاب الرئيس بأغلبية مؤهلة في المجلس الأوروبي لفترة ولاية قابلة للتجديد مدتها 30 شهراً، وهذا من شأنه أن يعمل على تحسين استمرارية وتماسك عمل المجلس الأوروبي، ويمثل الرئيس أيضاً الإتحاد على المستوى الخارجي دون المساس بواجبات الممثل الأعلى للإتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (انظر أدناه)<sup>3</sup>.

تحافظ لشبونة على مبدأ التصويت بالأغلبية المزدوجة (المواطنون والدول الأعضاء) إلا أن الترتيبات السابقة ظلت قائمة حتى نوفمبر 2014 منذ 1 نوفمبر 2014، دخلت القواعد الجديدة حيز التطبيق ولا يزال من الممكن لأي دولة عضو أن تطلب استخدام أوزان التصويت السابقة حتى 31 مارس 2017.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Petr Novak; opcit. (p.20)

<sup>3</sup> Ibid.

يتم الوصول إلى الأغلبية المؤهلة عندما يدعم 55% من أعضاء المجلس الذين يشكلون ما لا يقل عن 65% من السكان الاقتراح (المادة 16 (4) TEU). عندما لا يتصرف المجلس بناء على اقتراح من المفوضية أو نائب الرئيس تزيد الأغلبية اللازمة للدول الأعضاء إلى 72% (المادة 238 (2) TFEU)، ولمنع التشريع يتعين على أربع دول أعضاء على الأقل التصويت ضد الاقتراح. سيسمح مخطط جديد مستوحى من "تسوية يوانينا Ioannina compromise" لـ 55% (75% حتى 1 أبريل 2017) من الدول الأعضاء اللازمة للأقلية المعارضة بطلب إعادة النظر في الاقتراح خلال "فترة زمنية معقولة"<sup>1</sup>.

يجتمع المجلس علنا عندما يتداول ويصوت على مشروع قانون تشريعي وتحقيقا لهذه الغاية ينقسم كل اجتماع للمجلس إلى قسمين يتناولان على التوالي القوانين والأنشطة غير التشريعية، ويستمر التناوب على رئاسة المجلس كل ستة أشهر ولكن هناك رئاسات مجموعات لمدة 18 شهرا لثلاث دول أعضاء من أجل ضمان استمرارية أفضل للعمل، وكاستثناء يتولى نائب الرئيس/الموارد البشرية رئاسة مجلس الشؤون الخارجية بشكل مستمر<sup>2</sup>.

• **ثالثا:** نائب رئيس المفوضية/ الممثل الأعلى للإتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (VP/HR):

يتم تعيين نائب الرئيس المكلف بالموارد البشرية من قبل الأغلبية المؤهلة للمجلس الأوروبي بموافقة رئيس المفوضية، ويكون مسؤولا عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي، وله الحق في تقديم مقترحات إلى جانب رئاسة مجلس الشؤون الخارجية، ويتولى نائب الرئيس أيضا دور مساعد دائرة العمل الخارجي الأوروبية التي تضم موظفين من المجلس والمفوضية والخدمات الدبلوماسية الوطنية<sup>3</sup>.

• **رابعا:** اللجنة: وبما أن رئيس المفوضية يتم اختياره وانتخابه الآن مع الأخذ في الاعتبار نتائج الانتخابات الأوروبية، فإن الشرعية السياسية للمنصب تزداد. الرئيس مسؤول عن التنظيم الداخلي (تعيين المفوضين، توزيع الحقائق الوزارية، طلب الاستقالة في ظروف معينة).

• **خامسا:** محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي: يمتد اختصاص المحكمة ليشمل جميع أنشطة الإتحاد باستثناء CFSP، ويمكن زيادة عدد المحامين العامين من ثمانية إلى أحد عشر كما

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Jens-Peter Bonde; opcit. (Pp.214-217)

يمكن إنشاء محاكم متخصصة بموافقة البرلمان. يتم تسهيل الوصول إلى المحكمة للأفراد ولا بد من إنشاء مكتب مدعي عام أوروبي للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المصالح المالية للإتحاد ومحاكمتها وتقديمها للمحكمة<sup>1</sup>.

### ➤ صنع سياسات أكثر كفاءة وديمقراطية مع سياسات جديدة وكفاءات جديدة

تسمح العديد مما يسمى بـ "البنود المرورية" بالتغيير من اتخاذ القرار بالإجماع إلى التصويت بالأغلبية المؤهلة ومن إجراء التشاور إلى صياغة القرار (المادة 31 (3) TEU، والمواد 81 و153 و192 و312 و333 TFEU، بالإضافة إلى نوع الإجراءات المتعلقة بالتعاون القضائي في المسائل الجنائية)، وفي المجالات التي لا يتمتع فيها الإتحاد بسلطات حصرية يمكن لتسع دول أعضاء على الأقل إقامة تعاون معزز فيما بينها ويجب منح الترخيص باستخدامه من قبل المجلس بعد الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي أما ما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية والأمن المشتركة تقع تحت مبدأ الإجماع<sup>2</sup>.

تعزز معاهدة لشبونة بشكل كبير مبدأ التبعية من خلال إشراك البرلمانات الوطنية في عملية صنع القرار<sup>3</sup>، وقد تم إدخال عدد معين من السياسات الجديدة أو الموسعة في السياسة البيئية التي تشمل الآن مكافحة تغير المناخ والسياسة الطاقوية، والتي تشير إلى التضامن والأمن والترابط في الإمدادات. زيادة لذلك فإن حقوق الملكية الفكرية والرياضة والفضاء والسياحة والحماية المدنية والتعاون الإداري أصبحت الآن موضوعات محتملة لتوسيع الإطار القانوني للإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

فيما يتعلق بسياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) تقدم معاهدة لشبونة بندا للدفاع المشترك ينص على أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتقديم المساعدة إلى الدولة العضو التي تتعرض لاعتداء وينص بند التضامن على أنه يتعين على الإتحاد وكل دولة من الدول الأعضاء فيه تقديم المساعدة بكل الوسائل الممكنة إلى دولة عضو متضررة من كارثة إنسانية أو طبيعية أو من هجوم إرهابي. "التعاون المنظم الدائم" مفتوح لجميع الدول الأعضاء التي تلتزم بالمشاركة في برامج المعدات العسكرية الأوروبية وتوفير

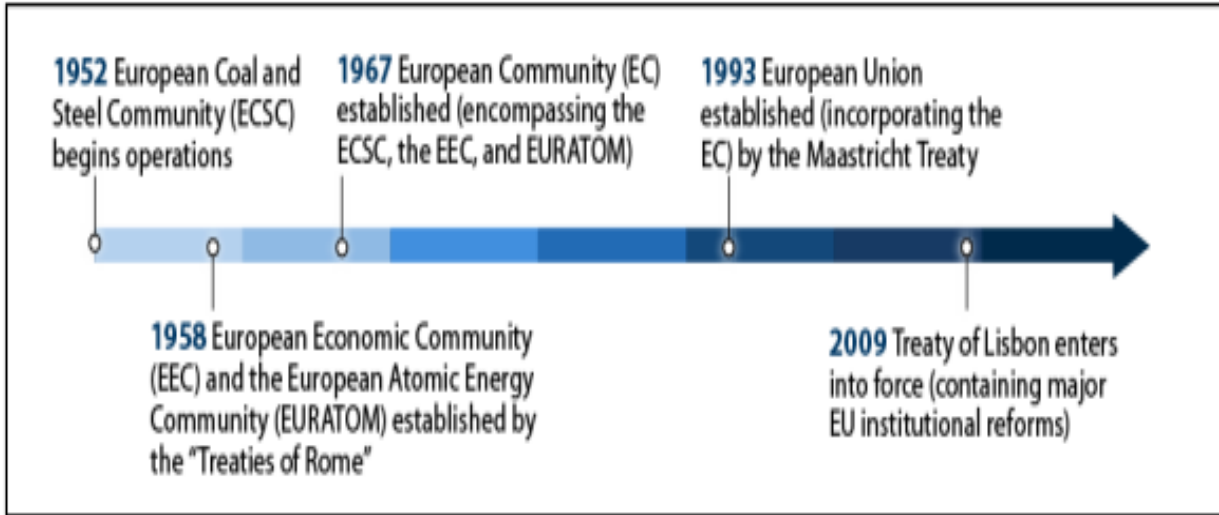
<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Petr Novak; opcit. (p.21)

<sup>3</sup> Ibid. (p.21)

الوحدات القتالية المتاحة للعمل الفوري، وإقامة مثل هذا التعاون فمن الضروري الحصول على أغلبية مؤهلة في المجلس بعد التشاور مع نائب الرئيس/الموارد البشرية<sup>1</sup>.

## الشكل 1.2 مسار التعميق الوظيفي للإتحاد الأوروبي



Source: Kristin Archick and Sarah E. Garding; "European Union Enlargement"; Congressional Research Service, RS21344; Updated August 11, 2021; (p.03)

من المبادئ الشائعة في العلاقات الدولية أن الدول تتمتع بالسيادة وبالتالي فهي مستقلة من الناحية القانونية. ومع ذلك ينبغي أن يكون واضحاً من السرد التاريخي حتى الآن أن الدول في السياق الأوروبي تعاونت مع بعضها البعض، حتى لدرجة التنازل عن بعض صلاحياتها السيادية. إن الدول التي ظلت لعقود من الزمن حبيسة العداة والشكوك المتبادلة، حافظت على السلام بينها وتحركت نحو اتحاد أوثق من أي وقت مضى كنموذج متفرد في العلاقات الدولية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> H. Spruyt and L. Lyons; "THE DEVELOPMENT OF THE EUROPEAN UNION"; opcit. (p.20)

## الجدول 1.2 نظام التصويت في مجلس الوزراء وفقا لمعاهدي نيس ولشبونة

	Nice		Lisbon	
	% of votes in the Council	Number of votes	% of EU population	Population in millions
Germany	8.4	29	16.41	82.000
France	8.4	29	12.88	64.350
United Kingdom	8.4	29	12.33	61.630
Italy	8.4	29	12.02	60.050
Spain	7.8	27	9.17	45.830
Poland	7.8	27	7.63	38.140
Romania	4.1	14	4.30	21.500
Netherlands	3.8	13	3.30	16.490
Greece	3.5	12	2.25	11.260
Belgium	3.5	12	2.15	10.750
Portugal	3.5	12	2.13	10.630
Czech Republic	3.5	12	2.09	10.470
Hungary	3.5	12	2.01	10.030
Sweden	2.9	10	1.85	9.260
Austria	2.9	10	1.67	8.360
Bulgaria	2.9	10	1.52	7.610
Denmark	2.0	7	1.10	5.510
Slovakia	2.0	7	1.08	5.410
Finland	2.0	7	1.07	5.330
Ireland	2.0	7	0.89	4.470
Lithuania	2.0	7	0.67	3.350
Latvia	1.2	4	0.45	2.260
Slovenia	1.2	4	0.41	2.030
Estonia	1.2	4	0.27	1.340
Cyprus	1.2	4	0.16	0.790
Luxembourg	1.2	4	0.10	0.490
Malta	0.9	3	0.08	0.410
EU-27 Total	100.0	345	100.00	499.750
Blocking Minority	26.4	91	35.00	174.913
Qualified majority	73.9	255	65.00	324.838

Voting after exact size starts 1 November 2014

Source: Jens-Peter Bonde; "THE LISBON TREATY: The Readable Version"; Publisher: Foundation for EU Democracy, ISBN: 87-87692-72-4, Third edition Printed at Notat Grafisk, Denmark – 2009 (p.2)

## المطلب الثاني: البنية المؤسساتية للإتحاد الأوروبي: محاولة التأسيس لنظام

### سياسي محتمل

بعد معاينة مسار التعميق الوظيفي للإتحاد الأوروبي من خلال الأطر و التنظيمات القانونية التي بلورة المسار التكاملي الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح اليوم هذا النموذج التكاملي واحد من أهم المؤسساتية الإقليمية في العالم، باعتباره التجربة التكاملية الأكثر جرأة في تاريخ التكتلات الإقليمية



ومن ثم فقد أصبح الإتحاد الأوروبي اليوم عبارة عن منظمة عبر وطنية قوامها شبكة من المؤسسات الرئيسية التي ترسم الإطار البنوي (الهيكلي) للإتحاد الأوروبي وتتمثل هذه المؤسسات في: البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي، مجلس الوزراء (مجلس الإتحاد الأوروبي)، المفوضية الأوروبية و محكمة العدل الأوروبية إضافة إلى عدد من الأجهزة الفنية و الاستشارية الأخرى<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الأول: البرلمان الأوروبي

وهو الهيئة البرلمانية للإتحاد الأوروبي، يتألف من 751 عضوا يتم انتخابهم من قبل مواطني الدول الأعضاء السبع والعشرين عن طريق الانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات، ولكل دولة من الدول الأعضاء عدد من المقاعد البرلمانية يتناسب مع عدد سكانها، بنسب تحابي الدول الأصغر حجما، وإن كان بدرجة أقل مقارنة بترجيح الأصوات في المجلس، حيث تتراوح بين تسعة وتسعين عضوا من ألمانيا، واثنين وسبعين عضوا لكل من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، وخمسين لكل من بولندا وإسبانيا، نزولا حتى ستة أعضاء لكل من قبرص وإستونيا ولوكسمبورج ومالطا<sup>2</sup>. حيث تبلغ حصة ألمانيا حاليا كأكبر دولة من دول الإتحاد، ويتمتع البرلمان بسلطة إقرار القوانين والموازنة وبصلاحيات الرقابة غير أنه لا يتمتع بحق الاقتراح (المبادرة للتشريع) في مجال تشريع القوانين، يقع مقر البرلمان في مدينة ستراسبورغ Strasbourg، وتوزع مكاتب عمله في كل من بروكسل Brussels ولوكسمبورج<sup>3</sup> Luxembourg.

يعتبر البرلمان الأوروبي مؤسسة قانونية ذات مهام وظيفية منذ معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب تحت مفهوم (الجمعية البرلمانية) التي تأسست من 87 مندوبا مكلفا من طرف البرلمانات الوطنية لأعضاء الجماعة، أين كان دورها محدود جدا في غياب صلاحيات تخول لها التأثير في إطار الجماعة الأوروبية. نصت معاهدة روما فيما بعد على إنشاء جمعية مشتركة من الجماعة الإقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، حيث تم تجميع الجمعيات الثلاث لاحقا بموجب بروتوكول ملحق بمعاهدة روما عرفت بالجمعية البرلمانية الأوروبية إلى غاية سنة 1962 أين تمت تسميتها بالبرلمان الأوروبي رغم أن ترسيم هذه التسمية قانونيا لم يحدث حتى صدور معاهدة القانون الموحد سنة 1986<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> د. صباح رمضان ياسين: "مؤسسات الإتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد الأول مارس 2016، (ص.7)

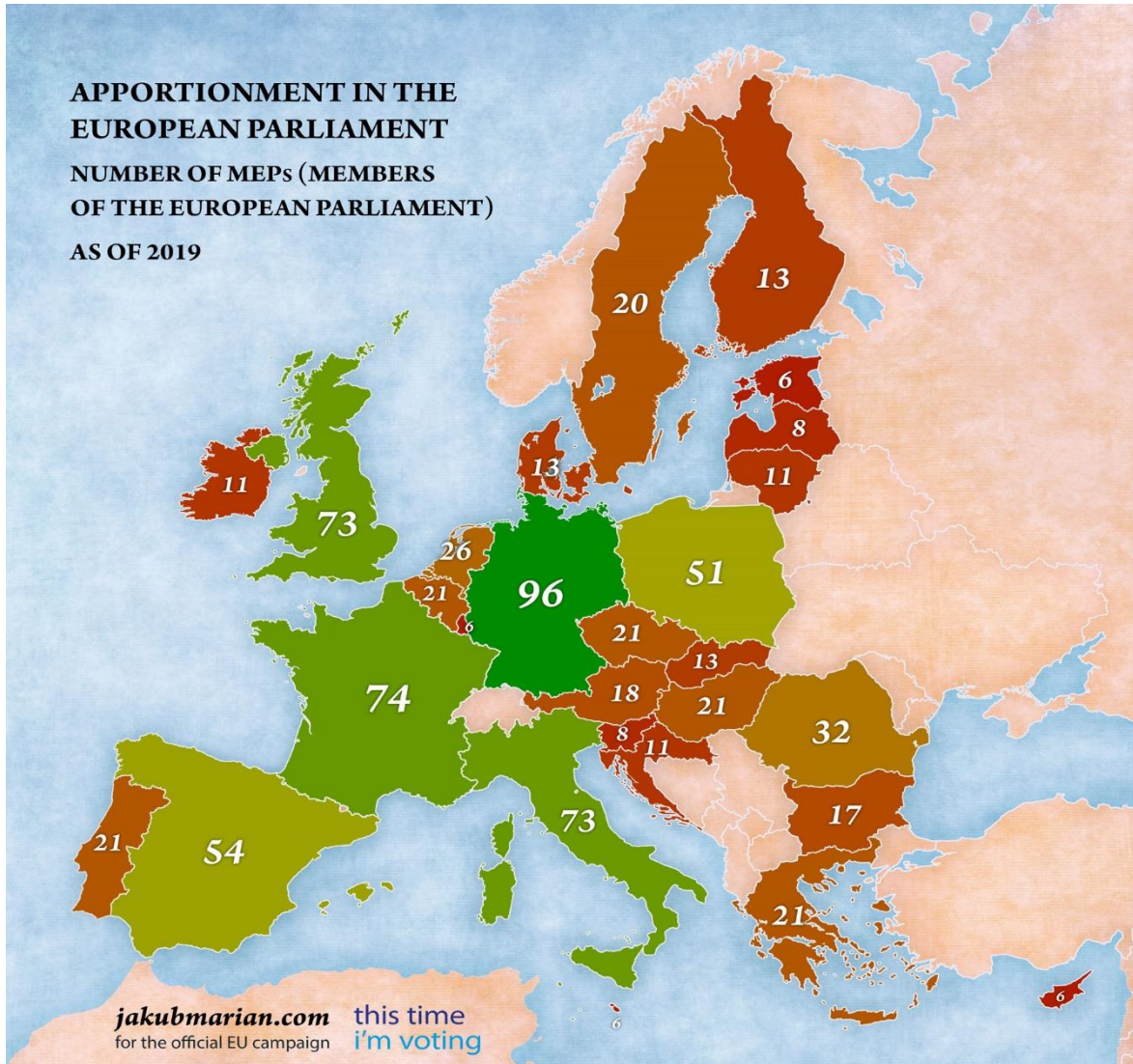
<sup>2</sup> J. Pinder and S. Usherwood; "The European Union" opcit. (pp.47-48)

<sup>3</sup> Alxey Pnferov ; « أهم المؤسسات الأوروبية ومهامها في لحظة سريعة » ; deutschland.de, 01.11.2019

<https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/mwssat-alathad-alawrwby-wmhmatha-fy-lmht-sryt>

<sup>4</sup> د. صباح رمضان ياسين: نفس المرجع، (ص.13-14)

### الخارطة 3.2 عدد أعضاء البرلمان الأوروبي من كل دولة سنة 2019



Source: by Jakub Marian; “Number of Members of the European Parliament by country in 2019”

<https://jakubmarian.com/number-of-members-of-the-european-parliament-by-country-in-2019/>

تختلف ثقافة البرلمان الأوروبي السياسية اختلافا جذريا عن ثقافة المجلس الوزاري (the Council of the EU) ، فاجتماعاته علنية والتصويت بالأغلبية البسيطة هو النظام المتبع فيه، وعادة ما يصوت أعضاؤه حسب المجموعة الحزبية التي ينتمون إليها لا حسب الدولة العضو. كان ثلاثة أرباع الأعضاء المنتخبين في جوان 2009 ينتمون إلى المجموعات الحزبية السائدة، حيث كان ينتمي 271 عضوا إلى مجموعة حزب الديمقراطيين المسيحيين وحزب الشعب الأوروبي المحافظ، و 189 عضوا إلى مجموعة حزب

• يجب عدم الخلط بين المجلس (مجلس الوزراء أو مجلس الإتحاد الأوروبي the Council of the EU) والمجلس الأوروبي The European Council، فهذا الأخير يتكون من رؤساء الدول ورؤساء حكومات الدول الأعضاء ورئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية، يحدد التوجه السياسي العام وأولويات الإتحاد الأوروبي ولا علاقة له بأي دور تشريعي.

الاشتراكيين الأوروبيين و85 عضوا من مجموعة الليبراليين والديمقراطيين والإصلاحيين الأوروبيين. أما البقية فكانوا موزعين بالتساوي على مجموعات أصغر أهمها (الخضر the Greens) مع مجموعة من المشككين في جدوى الإتحاد الأوروبي من ذوي التوجهات الأيديولوجية المختلفة<sup>1</sup>.

وفي آخر انتخابات له سنة 2019 فقدت الكتل بين اليمين الكبير والوسط في البرلمان الأوروبي أغليبتها المشتركة وسط زيادة في دعم الليبراليين والخضر والقوميين. كما لا يزال من المتوقع أن تكون الأحزاب المؤيدة للإتحاد الأوروبي في أغلبية بينما ستحتاج الكتل التقليدية إلى البحث عن تحالفات جديدة بينما كان القوميون منتصرين في إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة. بالنسبة للمشاركة فهي الأعلى لمدة 20 عاما الماضية. حيث أن أقل بقليل من 51 % من الناخبين المؤهلين في الدول الأعضاء الـ 28 أدلو بأصواتهم مقارنة بأقل من 43 % في سنة 2014.

على الرغم من أن الأطراف الشعبوية واليمينية المتطرفة اكتسبت أرضية في بعض الدول، إلا أنها كانت أقل من المكاسب المهمة التي تنبأ بها البعض ويظل حزب الشعب الأوروبي في الوسط (EPP) أكبر كتلة ويقول المطلون إنه من المحتمل أن يشكل تحالفا كبيرا مع الكتلة الاشتراكية والديمقراطيين بدعم من الليبراليين والخضر. أما في المملكة المتحدة فقد حصل حزب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي الذي تم تشكيله حديثا على انتصار كبير وأداء قوي من قبل الديمقراطيين الليبراليين وسط خسائر هائلة للمحافظين والعمال. يساعد البرلمان الأوروبي في تشكيل تشريعات الإتحاد الأوروبي وستلعب النتائج دورا كبيرا فيمن يحصل على الوظائف الرئيسية في المفوضية الأوروبية السلطة التنفيذية للإتحاد على غرار العديد من المهام الموكلة إليه وأهمها:<sup>2</sup>

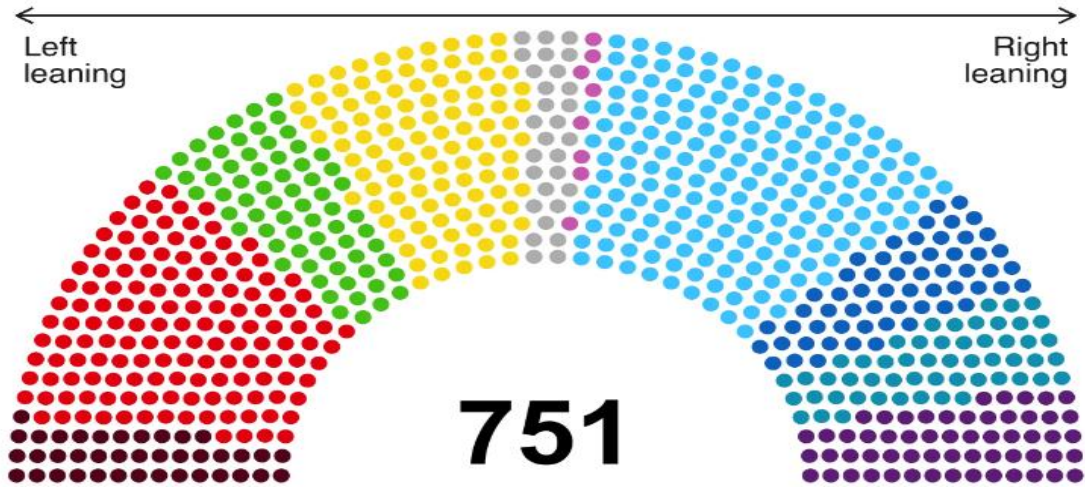
<sup>1</sup> J. Pinder and S. Usherwood; opcit. (p.48)

<sup>2</sup> BBC NEWS; "European elections 2019: Power blocs lose grip on parliament"; 27 May 2019  
<https://www.bbc.com/news/world-europe-48417744>

## الشكل 2.2 توزيع المقاعد حسب المجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي سنة 2019

### Seats by party group

● Left (GUE/NGL): 39	● Independent MEPs: 8
● Socialists and Democrats (S&D): 146	● Centre-right (EPP): 180
● Greens (G/EFA): 69	● Conservatives (ECR): 59
● Liberals (ALDE): 109	● Populists (EFD): 54
● Others: 29	● Right-wing nationalists (ENF): 58



Source: BBC NEWS <https://www.bbc.com/news/world-europe-48417744>

### ➤ المهام التشريعية:

على الرغم من امتلاكه لسلطة التشريع إلا أنه يفتقد للقدرة على المبادرة التشريعية مثل البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، فهو يشارك في عملية صنع القوانين مع المجلس (the Council of the EU) كما يملك سلطة الموافقة أو الرفض والتعديل لهذه القوانين من خلال<sup>1</sup>:

- ✓ صناعة القرار بالتشارك مع المجلس، حيث في حال رفض البرلمان المصادقة على أي إجراء فلا يمكن للمجلس اتخاذ القرار.
- ✓ تفعيل الدور الاستشاري، حيث تعتبر استشارة البرلمان إلزامية في بعض الحالات ولا يمكن اعتبار القرار قانونيا حتى يمر عبر الاستشارة البرلمانية.

<sup>1</sup> J. Pinder and S. Usherwood; opcit. (p.49)

✓ مهمة الموافقة، أين يحتاج المجلس لموافقة البرلمان قبل اتخاذ قرارات محددة، وهو إجراء نادرا ما يستخدمه البرلمان وقد شكل 17 بالمئة من مجموع التشريع في العهدة النيابية 2009-2014<sup>1</sup>.

### ➤ الرقابة والتعيينات في السلطة التنفيذية على المستوى الوحدوي

وفقا لمعاهدة لشبونة فإن البرلمان الأوروبي يمتلك سلطة رقابية واستشارية أهمها:

- ✓ بطلب من ربع أعضائه يمكنه أن يقدم على تشكيل لجنة تحقيق في حال وجود حالة لسوء الإدارة أو سوء تنفيذ قوانين الإتحاد (المادة 226).
- ✓ مساءلة المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية حول أداء مهامهم.
- ✓ مناقشة التقرير السنوي للمفوضية الأوروبية (المادة 233).
- ✓ سلطة إحالة المفوضية على الاستقالة كجهاز كامل بما فيه الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بإجماع ثلثي الأصوات في البرلمان (المادة 234).
- ✓ سلطة المصادقة على تعيين المفوضية الأوروبية أعضاء، رئيسا ونائبا الرئيس الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية<sup>2</sup>.

### ➤ سلطة المصادقة على الموازنة الإتحادية

بالتشارك مع المجلس يملك البرلمان سلطة المصادقة على الميزانية السنوية العامة للإتحاد، بما في ذلك التحديد السنوي للواردات والنفقات المتعلقة بجميع برامج الإتحاد<sup>3</sup>.

### ➤ سلطة الموافقة على الإتفاقيات الدولية

يتحتم على المجلس طلب الموافقة من البرلمان لعقد اتفاقيات دولية مع أطراف خارج الإتحاد (المادة 218) باستثناء الإتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وفقا للمجالات التالية:

- ✓ إتفاقيات الانضمام إلى المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية.
- ✓ إتفاقيات الإطار المؤسسي لتنظيم إجراءات التعاون.
- ✓ إتفاقيات الشراكة.

<sup>1</sup> European Parliament ; « Législative powers »

<https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/powers-and-procedures/legislative-powers>

<sup>2</sup> ibid.

<sup>3</sup> د. صباح رمضان ياسين: نفس المرجع، (ص.17)

✓ التطبيقات المتعلقة بالموازنة.

✓ إتفاقيات النطاق القانوني للإجراءات التشريعية الاعتيادية أو الخاصة<sup>1</sup>.

➤ دور البرلمان الأوروبي في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

على الرغم من أن معاهدة لشبونة تركت مجال السياسة الخارجية والأمنية حكرا على الدول الكبرى وخاصة ألمانيا، فرنسا وبريطانيا فإن ذلك لم يمنع من جعل البرلمان بمثابة منتدى لمناقشة القضايا الدولية:

✓ تعزيز دور البرلمان من خلال اتفاق (خدمة التحرك الخارجي الأوروبي EEAS) من خلال سلطة البرلمان على إقرار موازنته وتعيين هيئته.

✓ التعاون غير الرسمي بين البرلمان وجهاز خدمة التحرك الأوروبي الخارجي والمجلس والمفوضية الأوروبية في مجال السياسة الخارجية والأمنية.

✓ استشارة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للبرلمان بشكل منتظم (المادة 36).

✓ جلستين سنويتين للبرلمان من أجل مناقشة التقارير حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة<sup>2</sup>.

❖ الفرع الثاني: المجلس الأوروبي The European Council

أعضاء المجلس الأوروبي هم رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء الـ 27 في الإتحاد الأوروبي ورئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية. يحدد المجلس الأوروبي اتجاهات السياسة العامة وأولويات الإتحاد الأوروبي عادة من خلال اعتماد الاستنتاجات ولا يتدخل في المفاوضات أو اعتماد تشريعات للإتحاد الأوروبي.

سنة 1974 تم إنشاء المجلس الأوروبي كمنتدى غير رسمي للمناقشة بين رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. سنة 1992 منحت معاهدة ماستريخت المجلس الأوروبي صفة رسمية وأسندت إليه دور تقديم الدوافع وتحديد التوجهات السياسية العامة للإتحاد الأوروبي. سنة 2009 أصبح المجلس الأوروبي إحدى المؤسسات السبع للإتحاد الأوروبي، بعد التغييرات التي أدخلتها معاهدة لشبونة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> J. Pinder and S. Usherwood; opcit. (pp.49-51)

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> The European Council's web site; <https://www.consilium.europa.eu/en/>

### ➤ دور المجلس الأوروبي

يحدد الاتجاه السياسي العام وأولويات الإتحاد الأوروبي. يجمع المجلس الأوروبي زعماء الإتحاد الأوروبي لوضع الأجندة السياسية للإتحاد الأوروبي. وهو يمثل أعلى مستوى من التعاون السياسي بين دول الإتحاد الأوروبي، فهو يتخذ القرار بشأن التوجه العام للإتحاد الأوروبي وأولوياته السياسية ولكنه لا يقر القوانين. يتعامل مع القضايا المعقدة أو الحساسة التي لا يمكن حلها على المستويات الأدنى من التعاون ما بين الحكومي الدولتي، يحدد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي مع الأخذ في الاعتبار المصالح الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي وآثارها الدفاعية يرشح ويعين المرشحين لبعض الأدوار رفيعة المستوى على مستوى الإتحاد الأوروبي، مثل البنك المركزي الأوروبي والمفوضية<sup>1</sup>.

### ➤ عضوية المجلس الأوروبي

رؤساء دول أو حكومات دول الإتحاد الأوروبي، رئيس المجلس الأوروبي، رئيس المفوضية الأوروبية. تأسس في سنة 1974 (منتدى غير رسمي)، وفي سنة 1992 (وضع رسمي)، وفي سنة 2009 (مؤسسة رسمية للإتحاد الأوروبي)، موقع المقر الرسمي: بروكسل (بلجيكا).

المجلس الأوروبي هو أحد المؤسسات الرسمية السبع للإتحاد الأوروبي، ويتخذ شكل اجتماعات القمة (عادة ربع سنوية) بين زعماء الإتحاد الأوروبي، برئاسة رئيس دائم. يمكن للمجلس الأوروبي:

✓ مطالبة المفوضية الأوروبية بتقديم اقتراح لمعالجتها.

✓ إحالتها إلى مجلس الإتحاد الأوروبي للتعامل معها.

وينعقد ويرأسه رئيسه الذي ينتخبه المجلس الأوروبي نفسه لفترة ولاية مدتها سنتان ونصف قابلة للتجديد مرة واحدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> The European Council's web site; Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

## ➤ آليات عمل المجلس الأوروبي

عادة ما يجتمع 4 مرات في السنة كما يمكن للرئيس عقد اجتماعات إضافية لمعالجة القضايا العاجلة وعادة ما يتم البت في القضايا بالإجماع أو الأغلبية المؤهلة في بعض الحالات، ويحق لرؤساء الدول/الحكومات فقط التصويت داخل المجلس الأوروبي<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثالث: مجلس الإتحاد الأوروبي the Council of the EU

المجلس الذي يعرف باسم "المجلس الوزاري" هو أهم هيئة تشريعية في الإتحاد الأوروبي، مجلس الإتحاد الأوروبي هو الصفة الرسمية لهذه المؤسسة منذ دخول معاهدة الإتحاد الأوروبي (EU) حيز التنفيذ سنة 1992، وهو المؤسسة التي تمثل الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي كما يعد المجلس الذي يتكون من ممثلين حكوميين على المستوى الوزاري المنتمين للرئيسي للإتحاد الأوروبي، والذي تتم فيه مناقشة القضايا واتخاذ القرارات وهو أيضا جزء مهم من مثلث صنع القرار في الإتحاد الأوروبي (المفوضية والبرلمان والمجلس)، وتشمل صلاحياته مجالات السياسة المشتركة التي تغطيها المعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية، بالإضافة إلى أنه يلعب دورا رئيسيا في مجالي التعاون ما بين الحكومي الذي أنشأته معاهدة الإتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) والتعاون في مجالات العدالة والشؤون الداخلية بالتشارك مع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية<sup>2</sup>.

جرت العادة أن يتداول المجلس اجتماعاته خلف أبواب مغلقة وبشكل عام يتخذ قراراته بالإجماع. فكثيرا ما يتم مقارنته بهيئة حكومية دولانية أو حتى بمؤتمر دبلوماسي يدافع فيه ممثلو الدول الأعضاء عن مصالحهم الوطنية ويسعون إلى التوصل لحلول وسطية ضمن الإطار الإتحادي. أثناء تفاعله مع مؤسسات وهيئات الإتحاد الأخرى، يتمتع المجلس بصلاحيات اتخاذ القرار على وجه الخصوص فهو مسؤول بحد ذاته أو بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي في بعض الحالات عن ترجمة المصلحة العامة للجماعة الأوروبية على النحو الذي تقترحه المفوضية الأوروبية، لتصبح بذلك قواعد ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء. وقد تطور دوره وعمله مع الإصلاحات التي أدخلتها المعاهدات التأسيسية الموسعة التي عهدت إليه بمسؤولية أكبر وزادت من فعاليته وشفافية إجراءات عمله، ومن بين الأمثلة على هذا الاتجاه تقاسم السلطات التشريعية المتعلقة بالميزانية مع البرلمان الأوروبي، وزيادة عدد المجالات التي

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Luxembourg Centre for contemporary and digital history; "Council of the European Union"

<https://shorturl.at/ahpzT>



يتم فيها اتخاذ القرارات بأغلبية مؤهلة، والأهمية المتزايدة لدور المجلس في تنسيق التعاون الدولي. وتتمثل أهم صلاحياته فيما يلي<sup>1</sup>:

### ➤ يتفاوض ويعتمد قوانين الإتحاد الأوروبي

يعد المجلس من أهم مؤسسات صناعة القرار الأساسية في الإتحاد الأوروبي، فهو يتفاوض ويتبنى القوانين التشريعية في معظم الحالات مع البرلمان الأوروبي من خلال الإجراء التشريعي العادي المعروف أيضا باسم "القرار" الذي يتم توظيفه في المجالات السياسية التي يتمتع فيها الإتحاد الأوروبي باختصاص حصري أو مشترك مع الدول الأعضاء، وفي هذه الحالات يقوم المجلس بالتشريع على أساس المقترحات المقدمة من المفوضية الأوروبية<sup>2</sup>.

### ➤ تنسيق سياسات الدول الأعضاء

يتولى المجلس تنسيق سياسات الدول الأعضاء في مجالات محددة مثل:

✓ السياسات الاقتصادية والمالية: يقوم المجلس بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء لتعزيز الإدارة الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي، ومراقبة سياسات ميزانيتها وتعزيز الإطار المالي للإتحاد الأوروبي، ويتعامل أيضا مع الجوانب القانونية والعملية لليورو والأسواق المالية والسياسة المالية.

✓ التعليم والثقافة والشباب والرياضة: يعتمد المجلس أطر سياسات الإتحاد الأوروبي وخطط العمل في هذه المجالات التي تحدد أولويات التعاون بين الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية.

✓ سياسة التوظيف: يضع المجلس مبادئ توجيهية وتوصيات سنوية للدول الأعضاء بناء على استنتاجات المجلس الأوروبي بشأن وضع التوظيف في الإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

### ➤ تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي

يحدد المجلس وينفذ السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي على أساس المبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس الأوروبي. ويشمل ذلك المساعدات التنموية والإنسانية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي

<sup>1</sup> ibid.

<sup>2</sup> European Union web site; "European Council" <https://shorturl.at/fgIY8>

<sup>3</sup> د. صباح رمضان ياسين: "مؤسسات الإتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، نفس المرجع. (ص.13-14)

والدفاع والتجارة، وبالتعاون مع الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية يضمن المجلس وحدة واتساق وفعالية العمل الخارجي للإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

### ➤ إبرام الإتفاقيات الدولية

يمنح المجلس التفويض للمفوضية الأوروبية للتفاوض نيابة عن اتفاقيات الإتحاد الأوروبي بين الإتحاد والدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية، وفي نهاية المفاوضات يقرر المجلس التوقيع على الاتفاقية وإبرامها بناء على اقتراح اللجنة، كما يعتمد المجلس أيضا القرار النهائي لإبرام الاتفاقية بمجرد أن يمنح البرلمان موافقته (المطلوبة في المجالات الخاضعة للقرار المشترك) وتتم المصادقة عليها من قبل جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. وقد تغطي هذه الإتفاقيات مجالات واسعة مثل التجارة والتعاون والتنمية، أو قد تتناول موضوعات محددة مثل المنسوجات ومصايد الأسماك والجمارك والنقل والعلوم والتكنولوجيا وما إلى ذلك<sup>2</sup>.

### ➤ يعتمد ميزانية الإتحاد الأوروبي

يعتمد المجلس ميزانية الإتحاد الأوروبي بالتعاون مع البرلمان وتغطي فترة الميزانية سنة تقويمية، يتم اعتمادها عادة في ديسمبر وتنفذ في 1 جانفي من العام التالي<sup>3</sup>.

### ❖ الفرع الرابع: المفوضية الأوروبية

تعتبر المفوضية الأوروبية الجهاز الثاني في عملية صنع السياسة للإتحاد وكانت المفوضية في إطار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب تعرف بالسلطة العليا، حيث أطلق عليها تسمية المفوضية في معاهدة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (روما 1) ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (روما 2) وبموجب اتفاقية الإنماج سنة 1965 تم اعتمادها كجهاز تنفيذي موحد<sup>4</sup>.

### ➤ الدور العام للمفوضية الأوروبية

تقوم الهيئة بوضع الإطار القانوني والمالي والإجرائي لمشاريع التوأمة، وهي تعمل كميسر وحارس للتطبيق العادل والشفاف والمتسق لقواعد التوأمة، ويشمل ذلك إنشاء تنسيق مركزي، والتواصل بشبكة

<sup>1</sup> European Union web site; "European Council"; opcit.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> H. Spruyt and L. Lyons; "THE DEVELOPMENT OF THE EUROPEAN UNION"; opcit. (pp.6-7)

نقاط الاتصال الوطنية (NCP) وتنسيق مدخلات جميع الأطراف ذات المصلحة. وبشكل عام يشمل دور المفوضية ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ التنسيق العام بما في ذلك وضع قواعد وإجراءات التوأمة.
- ✓ البرمجة/التخطيط.
- ✓ المساعدة في تصميم ملفات المشروع.
- ✓ اعتماد أو إلغاء الهيئات المكلفة.
- ✓ الموافقة على مذكرات التوأمة.
- ✓ نشر مذكرة التوأمة لأغراض المعلوماتية قبل إطلاق المذكرة على شبكة نقاط الاتصال الوطنية (NCP) أو قانون الدول الأعضاء (MS)
- ✓ التحقق من أن مقترحات قانون الدول الأعضاء تلبى المعايير المطلوبة.
- ✓ توفير التدريب الأولي لهيئة الطرق والمواصلات في مقر المفوضية.
- ✓ رصد وتقييم مشاريع التوأمة.
- ✓ تقديم المشورة للشركاء في تصميم خطة عمل جيدة (بما في ذلك إطار خطة العمل الفورية و/أو تحديثها).
- ✓ تقييم أهداف عقدي التوأمة والموافقة على عقود التوأمة.
- ✓ المشاركة في اللجان التوجيهية لمشروع التوأمة.
- ✓ تنظيم الاجتماع السنوي لنقاط الاتصال الوطنية<sup>2</sup>.

ويعتمد النطاق/المدى الدقيق لدور المفوضية في تنفيذ مشاريع التوأمة الملموسة على نظام الإدارة (مركزي، لا مركزي أو لامركزي دون موافقة مسبقة) وهناك اختلافات بين دور المفوضية في إطار IPA

\* تعد شبكة نقاط الاتصال الوطنية (NCP) هي الهيكل الرئيسي لتوفير التوجيه والمعلومات العملية والمساعدة في جميع جوانب المشاركة في Horizon Europe (أعضاء الإتحاد الأوروبي في Horizon Europe بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، النمسا). يتم إنشاء نقاط الاتصال الوطنية أيضا في العديد من البلدان غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وغير المنتسبة (البلدان الثالثة).

<sup>1</sup> J. Pinder and S. Usherwood; "The European Union"; opcit. (p.52)

\* لكل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي قانونها ونظامها القانوني الخاص بها، يمكن أن يشمل قانون الدول الأعضاء (MS) كلا من القانون على المستوى الوطني (أو القانون الوطني، الذي يسري في أي مكان في دولة عضو معينة) والقوانين التي تنطبق فقط في منطقة أو إقليم أو مدينة معينة.

<sup>2</sup> European commission; "INSTITUTION BUILDING IN THE FRAMEWORK OF EUROPEAN UNION POLICIES COMMON TWINNING MANUAL"; REVISION 2012, UPDATE 2013-2014; (pp.20-23)

(آلية تمويل تابعة للإتحاد الأوروبي)\* وفي إطار ENPI (آلية الجوار والشراكة الأوروبية)\*. ويحدد نظام الإدارة السائد بشكل خاص المؤسسة التي ستعمل كهيئة متعاقد<sup>1</sup>.

في حالة الدول المرشحة والمرشحين المحتملين يمكن أن تكون السلطة المتعاقد هي المفوضية ممثلة بوفد الإتحاد الأوروبي (الإدارة المركزية)، أو (الإدارة اللامركزية CFCE).

بالنسبة لدول آلية الجوار والشراكة الأوروبية ENPI التي تعمل تحت الإدارة اللامركزية، فإن السلطة المتعاقد هي مكتب إدارة البرنامج، أما بالنسبة للدول التي تعمل تحت إدارة مركزية فإن السلطة المتعاقد هي المفوضية التي يمثلها وفد الإتحاد الأوروبي. وبشكل عام يجب على شركاء التوأمة الرجوع دائماً إلى السلطة المتعاقد فيما يتعلق بالمسائل المالية والتعاقدية<sup>2</sup>.

## الجدول 2.2 نظرة عامة على تمويل الإتحاد الأوروبي لبرامج التوأمة

INSTRUMENT	BENEFICIARY COUNTRIES	REGULATION	AIM
IPA	ALBANIA, BOSNIA AND HERZEGOVINA CROATIA, FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA, ICELAND, KOSOVO, MONTENEGRO, SERBIA, TURKEY	Council Regulation (EC) No 1085/2006 of 17 July 2006	Institution Building assistance to countries which strive to become MS of the European Union in enforcing the EU acquis.  Main instrument to support the Stabilisation and Association Process for potential candidates to EU Membership.
ENPI	ENP East countries ARMENIA, AZERBAIJAN, GEORGIA, MOLDOVA, UKRAINE  Other Eastern countries having signed PCAs are possibly eligible for future Twinning projects: RUSSIAN FEDERATION, BELARUS  ENP South countries: TUNISIA, JORDAN, LEBANON, MOROCCO, EGYPT, ISRAEL, ALGERIA (Countries having signed a Support programme for the implementation of the Association Agreements)  PALESTINE. It has signed an AA which is possibly eligible for a future Support to an ENP Action Plan.  SYRIA: The Association Agreement is not yet signed. LIBYA: No Association Agreement signed	ENPI: Regulation (EC) No 1638/2006 of the European Parliament and of the Council of 24 October 2006	For the period 2007-2013, EU assistance under the European Neighbourhood and Partnership Instrument shall promote enhanced cooperation and progressive economic integration between the European Union and the partner countries and, in particular, the implementation of partnership and cooperation agreements, association agreements or other existing and future agreements. It shall also encourage partner countries' efforts aimed at promoting good governance and equitable social and economic development.

Source: European commission; "INSTITUTION BUILDING IN THE FRAMEWORK OF EUROPEAN UNION POLICIES COMMON TWINNING MANUAL"; REVISION 2012, UPDATE 2013-2014; (p.13)

\* إن أداة المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام أو (IPA) هي آلية تمويل تابعة للإتحاد الأوروبي اعتباراً من سنة 2007 حلت محل البرامج السابقة مثل PHARE و ISPA و SAPARD و CARDS.

\* تم إنشاء آلية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) كخليفة لبرنامجي التعاون TACIS (لدول أوروبا الشرقية) و MEDA (لدول البحر الأبيض المتوسط)، مع أهداف موسعة وميزانية متزايدة تم تشغيله بداية من جانفي 2007 وحتى نهاية العام 2013.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

### ❖ الفرع الخامس: محكمة العدل الأوروبية\*

تعتبر سيادة القانون نقطة محورية في نجاح الإتحاد الأوروبي، ففي مجالات اختصاص الإتحاد الأوروبي هناك تصاعد مستمر لمدى التعميق الوظيفي للأطر القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء وتسري أحكامه على مواطنيها، وهو ما يرسخ مفهوم اليقين القانوني الذي يثمنه أصحاب الأعمال داخل/خارج الإتحاد لأنه يقوض عنصر المخاطرة الكبيرة في معاملاتهم. وعلى الصعيد السياسي ساعد هذا على إيجاد المناخ الجديد كلياً الذي صارت فيه الحرب بين الدول الأوروبية تُعتبر أمراً غير وارد بنسبة كبيرة<sup>1</sup>.

تتربع محكمة العدل الأوروبية على قمة النظام القانوني للإتحاد والتي تقتضي المعاهدات التأسيسية بأن تضمن مراعاة إنفاذ القانون بمعناه الواسع في سياق تفسير المعاهدات وتطبيقها.

وتضم المحكمة قاضياً من كل دولة عضو يعين لمدة ست سنوات بالتراضي العام بين الدول الأعضاء على أن يكون استقلاليته بعيدة عن مناط الشك لتفصل المحكمة نفسها في القضايا التي تتعلق بقانونية قوانين الإتحاد، أو الإجراءات التي تتخذها المفوضية الأوروبية ضد دولة عضو، أو دولة عضو ضد دولة أخرى تدّعي إخفاقها في الوفاء بالتزام تعاهدي، لكن الأغلبية العظمى من القضايا التي تستدعي فصل قانون الإتحاد فيها هي التي يرفعها أفراد أو شركات ضد أشخاص قانونيين آخرين أو حكومات وتتنظر هذه القضايا في محاكم الدول الأعضاء، ولا تحال إلى محكمة العدل إلا إذا طلبت إحدى هذه المحاكم منها تفسير إحدى النقاط القانونية<sup>2</sup>.

تستند أهم أحكام المحكمة الأوروبية التي أصدرتها منذ الستينيات إلى تصميمها على ضمان مراعاة القانون كما اقتضت المعاهدات، إذ استهدف الحكم الأول وكان بشأن أسبقية قانون الإتحاد ضمان التطبيق المتسق لهذا القانون في الدول الأعضاء كافة، لأن سيادة القانون ستتهار تدريجياً إذا طغت عليها القوانين الوطنية المتشعبة، أما النص الثاني كان معني بالإنفاذ المباشر على حق الأفراد في المطالبة بحقوقهم بموجب المعاهدات أمام محاكم الدول دون وسيط، ثم صدر سنة 1979 حكم فيما يعرف بقضية (كاسيس دو ديجون Cassis de Dijon)\* وضع حجر زاوية لبرنامج السوق الموحدة من خلال مبدأ الاعتراف المتبادل بمعايير الدول الأعضاء لسلامة المنتجات مما قلل جذرياً الحاجة إلى لائحة مفصلة على مستوى الإتحاد الأوروبي. وأصدرت المحكمة نحو تسعة آلاف حكم منذ إنشائها ولا

\* للإطلاع أكثر أنظر الرابط الرسمي لمحكمة العدل الأوروبية: [https://curia.europa.eu/jcms/jcms/j\\_6/en](https://curia.europa.eu/jcms/jcms/j_6/en)

<sup>1</sup>.د. صباح رمضان ياسين: "مؤسسات الإتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، مرجع سبق ذكره (ص.19)

<sup>2</sup> European Union web site; "Court of Justice of the European Union (CJEU)" <https://shorturl.at/O0358>

\* بشأن تفسير المادتين 30 و37 من معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية فيما يتعلق بالمادة 100 (3) من القانون الألماني بشأن احتكار المشروبات الكحولية.

تزال القضايا تعرض عليها بمعدل يتعذر معه الحد من التأخر في الفصل فيها لمدة تصل إلى عامين. أنشئت محكمتان فرعيتان للمساعدة على التعامل مع هذه المشكلة وهي: محكمة عامة التي كانت تعرف سابقا بالمحكمة الابتدائية، ومجالها معظم القضايا التي يرفعها الأفراد أو الشخصيات ذات الصفة الاعتبارية التي يتعلق أغلبها بحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، ومحكمة الخدمة المدنية تتولى الفصل في النزاعات بين مؤسسات الإتحاد وموظفيها. وتصدر محكمة العدل الأوروبية أحكاما في القضايا المعروضة عليها وأكثر الحالات شيوعا هي<sup>1</sup>:

- تفسير القانون (الأحكام الأولية) حيث يتعين على المحاكم الوطنية في دول الإتحاد الأوروبي ضمان تطبيق قانون الإتحاد الأوروبي بشكل صحيح، ولكن المحاكم في بلدان مختلفة قد تفسره بشكل مختلف<sup>2</sup>. 2- إذا كانت المحكمة الوطنية في شك بشأن تفسير أو صلاحية قانون الإتحاد الأوروبي، فيمكنها أن تطلب من المحكمة توضيحا كما يمكن استخدام نفس الآلية لتحديد ما إذا كان القانون الوطني أو الممارسة الوطنية متوافقة مع قانون الإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.
- إنفاذ القانون (إجراءات الانتهاك) أين يتم رفع هذا النوع من القضايا ضد الحكومة الوطنية لعدم امتثالها لقانون الإتحاد الأوروبي، ويمكن أن تبدأ من قبل المفوضية الأوروبية أو دولة أخرى في الإتحاد الأوروبي، وإذا تبين أن الدولة مخطئة فيتعين عليها أن تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح على الفور وإلا فإنها تخاطر برفع قضية ثانية وهو ما قد يؤدي إلى فرض غرامة<sup>4</sup>.
- إلغاء الإجراءات القانونية للإتحاد الأوروبي (دعاوى الإلغاء) فإذا كان يعتقد أن قانون الإتحاد الأوروبي ينتهك معاهدات الإتحاد الأوروبي أو الحقوق الأساسية، يمكن أن يطلب من المحكمة إبطاله من قبل حكومة الإتحاد الأوروبي أو مجلس الإتحاد الأوروبي أو المفوضية الأوروبية أو في بعض الحالات البرلمان الأوروبي. كما يمكن للأفراد أيضا أن يطلبوا من المحكمة إلغاء قانون الإتحاد الأوروبي الذي يتعلق بهم بشكل مباشر<sup>5</sup>.
- ضمان اتخاذ الإتحاد الأوروبي الإجراءات (إجراءات الفشل في التصرف) أين يجب على البرلمان والمجلس والمفوضية اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة، وإذا لم يفعلوا ذلك يمكن لحكومات الإتحاد الأوروبي أو مؤسسات الإتحاد الأوروبي الأخرى أو في ظل ظروف معينة للأفراد أو الشركات تقديم شكوى إلى المحكمة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> J. Pinder and S. Usherwood; "The European Union"; opcit. (p.57)

<sup>2</sup> European Union web site; ibid.

<sup>3</sup> European Union web site; "Court of Justice of the European Union (CJEU)"; Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid.

<sup>6</sup> Ibid.

- فرض عقوبات على مؤسسات الإتحاد الأوروبي (دعاوى للحصول على تعويضات) حيث يمكن لأي شخص أو شركة تضررت مصالحها نتيجة لإجراء أو نقاعس الإتحاد الأوروبي أو موظفيه اتخاذ إجراء ضدهم من خلال محكمة العدل الأوروبية<sup>1</sup>.

#### ❖ الفرع السادس: المؤسسات الإستشارية والتنفيذية المساعدة

##### ➤ لجنة الأقاليم

اللجنة الأوروبية للأقاليم (CoR) هي صوت المناطق والمدن في الإتحاد الأوروبي وهي تمثل السلطات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي وتقدم المشورة بشأن القوانين الجديدة التي لها تأثير على المناطق والمدن (70% من جميع تشريعات الإتحاد الأوروبي).

ومجلس النواب فيها عبارة عن جمعية سياسية تتألف من 329 عضوا و329 عضوا بديلا من جميع دول الإتحاد الأوروبي (مجموعة حسب الحزب السياسي ويرأسها الرئيس) الذين تم انتخابهم على المستوى المحلي أو الإقليمي (على سبيل المثال كرؤساء بلديات أو رؤساء مناطق)، وهم يأتون إلى بروكسل في حدود ست (6) مرات سنويا لمناقشة آرائهم حول التشريعات المقترحة والاتفاق على القرارات لمزيد من الإجراءات من قبل الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

##### ➤ البنك المركزي الأوروبي ECB

الهدف الأساسي للسياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي هو الحفاظ على استقرار الأسعار، وهذا يعني التأكد من أن التضخم المعدل الذي تتغير به أسعار السلع والخدمات بمرور الوقت يظل منخفضا ومستقرا ويمكن التنبؤ به. ولتحقيق النجاح يسعى البنك المركزي الأوروبي إلى تثبيت توقعات التضخم والتأكد من أن الظروف مناسبة تماما من خلال سياسته النقدية. ويرى مجلس المحافظين أن أفضل طريقة للحفاظ على استقرار الأسعار هي استهداف التضخم بنسبة 2% على المدى المتوسط. إن أداة السياسة النقدية الأساسية هي تحديد أسعار الفائدة للبنك المركزي الأوروبي، والتي تؤثر على ظروف التمويل والتطورات الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في إبقاء التضخم عند المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي. وتوفر استراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي إطارا شاملا يتخذ من خلاله قرارات السياسة النقدية ويبلغها للجمهور<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> The European Committee of the Regions (CoR); <https://cor.europa.eu/en/about/Pages/default.aspx>

<sup>3</sup> Peter Bondarenko; "European Central Bank"; Jan. 17, 2024 at; <https://shorturl.at/cmBR0>

يعتمد كل قرار بشأن السياسة النقدية يتخذه مجلس المحافظين على تقييم موقف السياسة النقدية ويحدد تقييم موقف السياسة النقدية ما إذا كانت السياسة النقدية تساهم في التطورات الإقتصادية والمالية والنقدية بطريقة تحافظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط، كما يتم التوصل إلى الموقف المناسب للسياسة النقدية من خلال اختيار أدوات السياسة النقدية المناسبة سواء بشكل فردي أو جماعي. وعند اتخاذ قرارات السياسة النقدية، يقوم مجلس الإدارة بشكل منهجي بتقييم مدى تناسب تدابيرها، وتشمل هذه التقييمات تحليلاً للفوائد والآثار الجانبية المحتملة لتدابير السياسة النقدية وتفاعلها وتوازنها مع مرور الوقت. كما تتولى هيئة اتخاذ القرار الرئيسية في البنك المركزي الأوروبي أو المجلس الحاكم، وضع السياسة النقدية لمنطقة اليورو ويتكون المجلس من ستة أعضاء من المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو، حيث يقومون بتقييم التطورات الإقتصادية والنقدية والمالية قبل اتخاذ قرارات السياسة النقدية ومتابعة ذلك كل ستة أسابيع. بعد أن يتخذ مجلس المحافظين قرارات السياسة النقدية فإن البنوك المركزية الوطنية هي التي تنفذها عادة وعلى سبيل المثال تقوم البنوك المركزية الوطنية بإقراض الأموال للبنوك التجارية من خلال ما يعرف بعمليات إعادة التمويل<sup>1</sup>.

للمساعدة في الحفاظ على استقرار الأسعار يحتاج البنك إلى توفر الأدوات المناسبة، لمساعدته في توجيه التضخم وأسعار الفائدة هي الأداة الأساسية التي يستخدمها لسياسته النقدية. في السنوات الأخيرة أضاف البنك المركزي الأوروبي أدوات جديدة إلى مجموعة أدواته استجابة للتغيرات الكبيرة والصدمات الكبيرة في الاقتصاد التي جعلت مهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار أكثر صعوبة. ويجب على البنك المركزي الأوروبي أيضاً دعم السياسات الإقتصادية العامة في الإتحاد الأوروبي بهدف المساهمة في تحقيق أهداف الإتحاد على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من معاهدة السياسة الإقتصادية الأوروبية حيث تشمل هذه الأهداف النمو الإقتصادي المتوازن، واقتصاد السوق الإجماعي التنافسي الذي يهدف إلى العمالة الكاملة والتقدم الإجماعي، ومستوى عال من الحماية وتحسين نوعية البيئة دون المساس بهدف استقرار الأسعار، كما تنص المعاهدة على أن البنك المركزي الأوروبي يجب أن يساهم أيضاً في الإدارة السلسة للسياسات التي تنتهجها السلطات المختصة فيما يتعلق بالإشراف على المؤسسات الائتمانية واستقرار النظام المالي. وأخيراً تنص على أن البنك المركزي الأوروبي يجب أن يتصرف وفقاً لمبدأ اقتصاد السوق المفتوح مع المنافسة الحرة في إطار تفضيل التخصيص الفعال للموارد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> European centra Bank web site; <https://www.ecb.europa.eu/mopo/intro/html/index.en.html>

<sup>2</sup> Ibid.



### ➤ البنك الأوروبي للإستثمار EIB

بنك الاستثمار الأوروبي هو ذراع الإقراض للإتحاد الأوروبي وهو أكبر مؤسسة مالية متعددة الأطراف في العالم وأحد أكبر مقدمي التمويل المالي البيئي.

✓ يقوم بتمويل مشاريع العمل المناخي والاستدامة البيئية في جميع أنحاء العالم لوضع الاقتصاد على الطريق نحو صافي الصفر إنبعاثات مضرة.

✓ بنك الاستثمار الأوروبي العالمي يستثمر في جميع أنحاء العالم لتحقيق الاستقرار وتعزيز النمو المستدام ومكافحة تغير المناخ.

✓ يساعد المجتمعات في جهودها الرامية إلى تعزيز الابتكار التكنولوجي والاستثمار في شعوبها كحل ضروري للتغلب على القضايا مثل أزمة المناخ، والشيخوخة المستمرة، وتزايد عدد السكان، وتضاؤل الموارد..

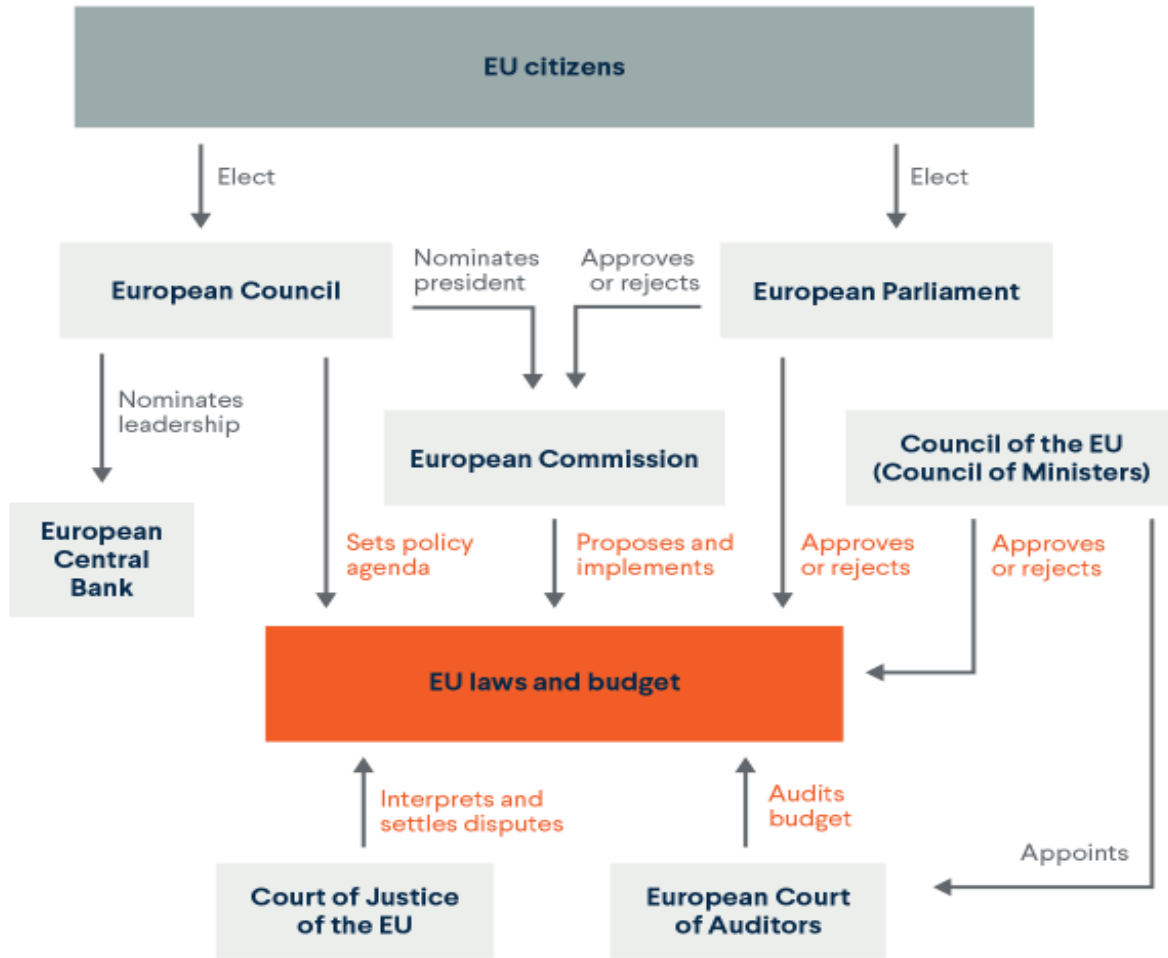
✓ لاعب رئيسي في تطوير قطاع طاقة الرياح البحرية وفي إنشاء سلاسل التوريد كما يدعم استثمارات شبكة الكهرباء للنقل والتوزيع.

✓ يدعم المشاريع التي تجعل الحياة في المناطق الحضرية أكثر استدامة كما يقوم أيضا بتعزيز النقل الحضري الآمن والميسور التكلفة والصديق للبيئة والفعال في جميع أنحاء العالم.

✓ تهدف سياسة التماسك في الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق الرخاء بين جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أين تسعى مشاريع بنك الإستثمار إلى معالجة عدم المساواة في جميع المناطق من خلال توفير فرص العمل والتعليم والوصول إلى البنية التحتية والخدمات العامة والبيئة الصحية والمستدامة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> The European Investment Bank web site; <https://www.eib.org/en/projects/index>

### الشكل 3.2 آليات عمل مؤسسات الإتحاد الأوروبي كنظام



Source: COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS: How Does the European Union Work? At: <https://www.cfr.org/backgrounder/how-does-european-union-work>

## المبحث الثالث: سياسات التوسيع الأوروبية: طموح المشروع

### السياسي وتعد المضامين

فتحت نهاية الحرب الباردة إمكانية انضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى الإتحاد الأوروبي في نفس الوقت الذي شهدت فيه جميع دول أوروبا الوسطى والشرقية الفترة الانتقالية التي عرفت بانخفاض كبير من حيث مشاركتها مع العالم النامي أي برامج للمساعدات<sup>1</sup>. ولكي تصبح أي دولة عضوا في الإتحاد الأوروبي يجب عليها أن تقبل جميع قواعد وسياسات الإتحاد الأوروبي وأن تكون قادرة على تنفيذها والمعروفة باسم (المكتسبات المجتمعية)، ومما يثير الإهتمام بشكل خاص المكتسبات التنموية المأثر عليها في المواد 177 - 181 من معاهدة الجماعة الأوروبية، حيث قيل إن الدافع الأكبر لعودة ظهورها كجهات مانحة يمكن أن يعزى إلى عضوية الإتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال تم تحديد منظور الانضمام باعتباره أحد العوامل الرئيسية في بناء نظام التعاون الإنمائي في بولندا أثناء إجراء مفاوضات الانضمام، وحصلت دول أوروبا الوسطى والشرقية على مساعدة مالية من الإتحاد الأوروبي عبر برامج PHARE\* لمساعدتها على الاستعداد لعضوية الإتحاد الأوروبي. لذلك كانت دول وسط وشرق أوروبا في وضع فريد كونها متلقية للمساعدات من الإتحاد الأوروبي بينما تستعد في الوقت نفسه لتصبح جهات مانحة<sup>2</sup>.

نتيجة لذلك ليس من المستغرب أن التوقعات المتعلقة بقدرة الدول الأعضاء الجديدة NEW MEMBER STATES (NMS) على تلبية المكتسبات لم تكن إيجابية فقد سلطت المديرية العامة للتنمية الضوء على الخصائص التالية لسياسات مساعدات الدول الأعضاء الجديدة:

- ✓ انخفاض الإلتزام الحكومي وعدم وجود جمهور كبير للتعاون الإنمائي.
- ✓ لم يعط التركيز الموضوعي الأولوية للحد من الفقر.

<sup>1</sup> M. Carbone; "The European Union and International Development"; London: Routledge, (2007); (p.47)

\* برنامج PHARE هو المبادرة التي ينفذها الإتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة المالية لشركاء دول أوروبا الوسطى والشرقية حتى يتمكنوا من تحمل الإلتزامات المتأصلة لكونهم دولة عضو في الإتحاد.

<sup>2</sup> M. Carbone; "EU Enlargement"; Development policy in: N. Nugent (Ed.); Basingstoke, UK: Palgrave pp. 242-252, 2004; (p.245)

✓ كان شح الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية وصنع السياسات التنموية يفتقر إلى المشاركة الواسعة النطاق<sup>1</sup>.

أعرب الكثيرون عن قلقهم من أن هذه البلدان ليس لديها تقاليد عظيمة في مجال المساعدات التنموية ولا توجد لديها سياسة تعاون تنموي بالمعنى الحديث، وقد تفاقمت هذه المخاوف بسبب حقيقة الإهتمام الضئيل الذي تم إيلاءه لسياسة التعاون الإنمائي أثناء عملية الانضمام، حيث زعمت بعض المنظمات غير الحكومية أن التنمية تم التعامل معها على أنها الفصل الثاني والثلاثين. ويرى سيمون لايفتوت Simon Lightfoot أنه لم ولن يعط الجانب البولندي ولا المؤسسات الأوروبية بما فيها المديرية العامة للتنمية، الأولوية لهذا الجانب من عملية الانضمام. وقد اعتبر هذا أمراً مهماً لأنه يعكس وجهة نظر مفادها أن التوسعة لن تقبل بسبب التنمية وأن التنمية لها أولوية سياسية منخفضة داخل الإتحاد الأوروبي. أدى ذلك إلى وضع لم تكن فيه بعض حكومات الدول الأعضاء الجديدة واضحة بشأن توقعات الإتحاد فيما يتعلق بسياسة التنمية، والمشكلة هي أن معظمهم كانوا مبتدئين في مجال التعاون الإنمائي الدولي وسيحتاجون إلى التوجيه<sup>2</sup>.

## المطلب الأول: سياسات التوسيع الأوروبية: المسار والمخاوف

### ❖ الفرع الأول: ديناميكيات ملف توسعة الإتحاد الأوروبي

لقد كانت عمليات التوسعة دائماً جزءاً من الحمض النووي للعملية التكاملية الأوروبية، منذ عملية التوسعة الأولى التي شملت المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك سنة 1973 بعد أن توسع من 6 إلى 27 دولة عضو عبر ست جولات مختلفة من التوسيع، لا يزال للإتحاد الأوروبي إلى الآن مجموعة أخرى من الدول الراغبة في الانضمام. لقد قطع الإتحاد التزاماً سياسياً بالتوسيع بشكل أكبر ليشمل تركيا ودول البلقان وأيسلندا، وعلى أساس المادة 49 من معاهدة الإتحاد الأوروبي يجوز لأي دولة أوروبية أخرى أن تتقدم بطلب للحصول على العضوية في الإتحاد الأوروبي وفقاً لمعايير كوبنهاجن. غير أنه منذ سنة 2005 ظلت سياسة التوسيع تواجه تحديات لا نهاية لها للحفاظ على مكانة بارزة ضمن أجندة الإتحاد الأوروبي وتحقيق المزيد من النجاحات. أصبحت عبارة "إرهاق التوسعة" Enlargement fatigue

<sup>1</sup> Simon Lightfoot; "Enlargement and the Challenge of EU Development Policy"; on European Politics and Society Vol. 9, No. 2, 128-142, June 2008; (p.130)

<sup>2</sup> S. Grimm and A. Harmer; "Diversity in Donorship: The Changing Landscape of Official Humanitarian Aid: Aid Donorship in Central Europe", London; 2005.

جملة مفاتيحية لتفسير النتائج السلبية للاستفتاءين الفرنسي والهولندي على المعاهدة الدستورية، وعلى الرغم من حقيقة أن استطلاعات الرأي في ذلك الوقت أظهرت أن الرفض لم يكن سوى رد فعل هامشي على "الانفجار الكبير للتوسيع"<sup>1</sup>، وحظي سنة 2005 "السباك البولندي" الشهير بقدر كبير من الإهتمام ولم يكن له سوى تأثير حقيقي ضئيل من حيث تشكيل الرأي بين المواطنين الأوروبيين<sup>2</sup>.

إن أكبر عملية توسيع للإتحاد الأوروبي حدثت في أوروبا الوسطى والشرقية ومالطا وقبرص، والذي شهد انضمام ما لا يقل عن 10 دول جدد سنة 2004 ثم انضمام دولتين سنة 2007 الأمر الذي ترى كل من روزا بلفور Rosa Balfour وكورينا ستراتولات Corina Stratulat أنه لم يعق الكفاءة الشاملة لقرار الإتحاد الأوروبي ولا حتى خلال السنوات الخمس التي عمل فيها على أساس معاهدة نيس والتمكن من التفاوض بشأن معاهدة لشبونة في وقت لاحق، حيث تم استيعاب التنوع الجديد داخل الإتحاد. ورغم هذا فإن "الإجهاد الناتج عن التوسعة" أصبح كبش فداء لمجموعة من المشاكل الأعمق والعثرات في الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي أعطى فهما جديدا للانقسام بين "التوسيع في مقابل التعميق" الذي ميز المناقشة التي سبقت الجولة التوسيعية سنة 2004. وينظر على نطاق واسع إلى انضمام بلغاريا ورومانيا سنة 2007 على أنه تم بسرعة كبيرة ولم يسبقه إعداد كاف خاصة فيما يتعلق بإصلاحات العدالة وسياسات مكافحة الفساد، وبعد مرور سنوات على عضويتها، لا تزال الدولتان خاضعتين لآلية التعاون والتحقق وهي أداة غير مسبوقه تم إنشاؤها كوسيلة لضمان استدامة إصلاحات محددة يقودها الإتحاد الأوروبي في كلتا الحالتين بعد الانضمام. حتى الآن تعمل المشاكل المتكررة المتعلقة بالفساد والجريمة المنظمة وعمل المؤسسات الديمقراطية في بلغاريا ورومانيا على تغذية "كآبة التوسعة" في الإتحاد الأوروبي كما تؤدي أيضا على نحو متزايد إلى انعدام الثقة بين الدول الأعضاء<sup>3</sup>.

على نحو مماثل كانت التطورات التي شهدتها الدول الأعضاء "الجديدة" الأخرى سببا في الانشغال فيما يتعلق بصحة الديمقراطية الأوروبية وبحلول سنة 2007 بدا أن بلدان مثل بولندا وسلوفاكيا والمجر وجمهورية التشيك تتخذ "منعطفًا شعوبيا"، مما أثار فجأة تساؤلات بشأن القراءة الخطية حتى الآن لعملية

<sup>1</sup> Rosa Balfour and Corina Stratulat; "The enlargement of the European Union"; European policy centre, 10-12-2012; (pp.1-2)

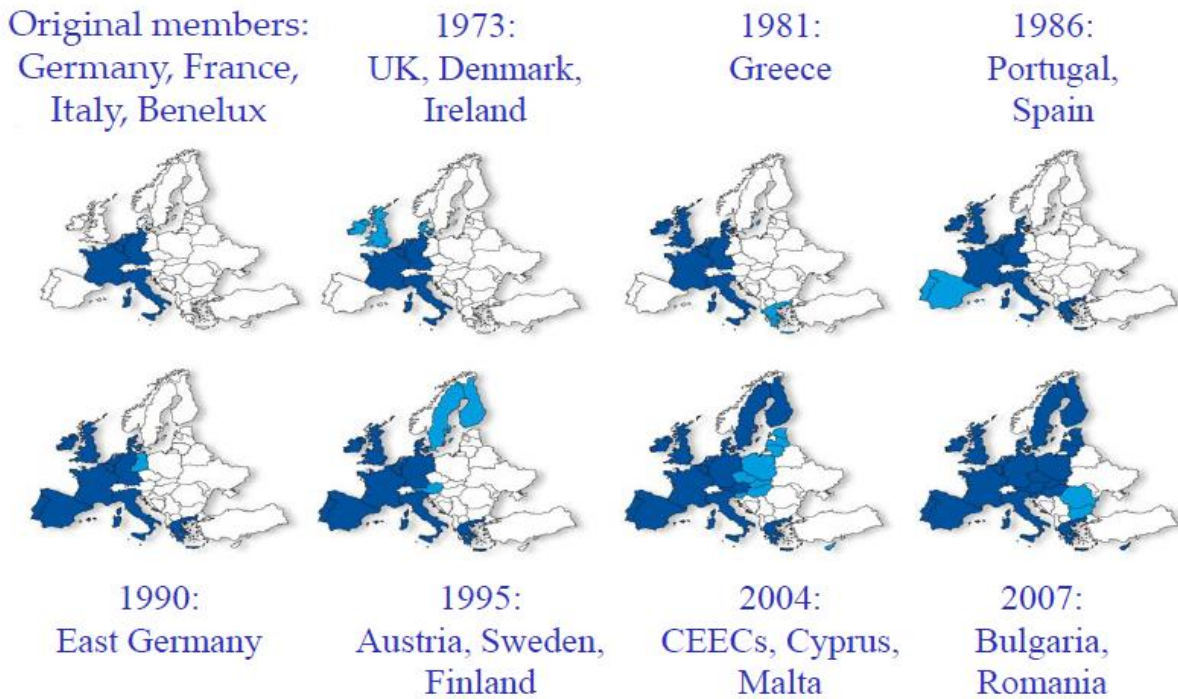
• إنه "السباك البولندي" هو شخصية أسطورية تحولت إلى لاعب رئيسي في المناقشة الدائرة في فرنسا حول دستور الاتحاد الأوروبي والتي رفضها الناخبون الفرنسيون بشدة سنة 2005 تم تصوير هذا "السباك" على أنه حيوان مفترس ينتقل إلى فرنسا ويسرق الوظائف من خلال العمل مقابل أجر أقل، وقد أصبح هذا "السباك" يجسد المخاوف الفرنسية بشأن المستقبل.

<sup>2</sup> Elaine Sciolino; "Unlikely Hero in Europe's Spat: The 'Polish Plumber"; the new work times, June 26, 2005

<sup>3</sup> Rosa Balfour and Corina Stratulat; ibid.

التحول الديمقراطي والتي تفترض تقدماً تراكمياً لا رجعة فيه لديمقراطيات أوروبا الوسطى والشرقية من مرحلة إنتقالية إلى أخرى. بالتقدم سريعاً إلى يومنا هذا وعلى خلفية الأزمة تزايدت معدلات التهديدات للمبادئ والقيم الديمقراطية في الإتحاد الأوروبي، ليس فقط في الدول الأعضاء الجديدة بل في الدول الأعضاء المؤسسة. هذه التطورات لا تحتاج إلى تفسيرها باعتبارها عواقب للتوسيع بل هي مظهر من مظاهر مجموعة أوسع بكثير من الديناميات التي لها تأثير على عملية التوسيع، وقد أدت هذه التجربة إلى تحسين الأدوات والسياسات التي يتبعها الإتحاد الأوروبي في منطقة البلقان<sup>1</sup>.

#### خارطة 4.2 مسار عمليات التوسيع في الإتحاد الأوروبي



Source: Achim Hurrelmann; "The European Union: History and Institutions"

<https://carleton.ca/ces/eulearning/wp-content/uploads/EU-History-and-Institutions.pdf>

وترتبط القضايا الأخرى التي أثرت على عملية التوسيع بالأزمة الإقتصادية المستمرة، وعلى جانب الإتحاد الأوروبي بعد أن أصبح مستقبل اليورو والإتحاد الأوروبي معلقاً للمجهول، فإن التوسيع يأتي في مرتبة أدنى بكثير ضمن قائمة الأولويات، بل إن عملية التوسيع أصبحت الآن أكثر سهولة من حيث التسييس على الساحة الوطنية للدول الأعضاء، حيث تستطيع الأحزاب ذات الخطاب الشعبي الشامل والمشكك

<sup>1</sup> Ibid.

في أوروبا والمناهض للهجرة أن تستغل السخط الاجتماعي في السياق الإقتصادي الصعب حاليا لتعزيز عدم ارتياح المواطنين الأوروبيين بشأن احتمالات التوسيع<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثاني: القلق بشأن العواقب المحتملة لمزيد من التوسيع

في البلقان تشبه القصة بقية أوروبا، لقد تضررت أغلب دول البلقان بسبب المشاكل الإقتصادية التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري والاستثماري الرئيسي للمنطقة، قبل الأزمة بلغت معدلات النمو في البلقان نحو 5% إلى 6%، في حين اقتربت سنة 2012 من 1% ومع ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض تدفقات الاستثمار الأوروبية وانخفاض التحويلات المالية وتعرض المنطقة لمتاعب اليونان والأزمة المالية، وفي ظل القطاع المصرفي المضطرب (تسيطر البنوك اليونانية والإيطالية على نصف بنوك البلقان)، فإن هدف عضوية الإتحاد الأوروبي بدأ يفقد بريقه بين الناس ويبدو أنه يولد تيارا من السياسيين الشعبويين وليسوا مؤيدين لأوروبا أو تيار الإصلاحيين في البلقان كما حدث في الانتخابات الصربية<sup>2</sup>.

بدلا من تقويض خطاب التقارب بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة البلقان فإن هذه التطورات تختبر النموذج الذي يصدره الإتحاد إلى المنطقة، كما تعمل هذه التطورات على تعزيز مشكلة صورة البلقان بين الدول الأعضاء والتي نشأت في البداية بسبب خصوصيات في المنطقة، وكانت تلعب بالفعل دورا في كبح شهية الإتحاد الأوروبي للتوسيع حتى قبل الأزمة. إن المخاوف المتعلقة بالأمن وقضايا الدولة التي لم يتم حلها والتوترات العرقية والسياسية والإقتصادية الداخلية في منطقة البلقان، هي المسؤولة جزئيا على الأقل عن نهج "الانتظار والترقب" الذي تتبعه الدول الأعضاء لمزيد من التوسيع، كما كشفت أيضا عن حدود القوة التحويلية التي يتمتع بها الإتحاد، وخلافا للمجال الإقتصادي لم يكن لدى الإتحاد الأوروبي وصفة محددة مسبقا لكيفية التعامل بفعالية مع إرث الحرب في منطقة البلقان، أين كانت القضايا الداخلية/الثنائية الشائكة سببا في إكساب الطامحين في البلقان وصف "الحالات الصعبة"، وتستمر في دفع المفوضية الأوروبية إلى اللجوء إلى قدر كبير من المراوغة من أجل الحفاظ على استمرار العملية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Attila Ágh; "The 'Populist Explosion' in the West and its Effect on the NMS The Polish and Hungarian Blind Alley of Populism Compared"; POLITOLOGICKÝ ČASOPIS / CZECH JOURNAL OF POLITICAL SCIENCE 1/2018; (p.47)

<sup>2</sup> Newsletter european; "Western Balkans and the EU Enlargement process" in 26 March 2023 <https://www.newslettereuropean.eu/western-balkans-and-the-eu-enlargement-process/>

<sup>3</sup> Rosa Balfour and Corina Stratulat; opcit.

بشكل عام فإن مجموعة من المخاوف المرتبطة من ناحية بالتطورات الداخلية للإتحاد الأوروبي في مناخ اقتصادي متزايد التعقيد، و بقضايا إقليمية وقضايا خاصة بكل بلد من ناحية أخرى، أدت إلى "التأميم الزاحف" للإتحاد الأوروبي (العودة إلى ما قبل الإتحاد الأوروبي)، ويقوم المجلس وليس المفوضية بشكل متزايد بوضع المعايير والشروط اللازمة لإحراز التقدم، في سنة 2009 على سبيل المثال قدمت ألبانيا طلبها إلى الإتحاد الأوروبي حيث أشارت ألمانيا إلى أنها ستنتظر موافقة البوندستاغ\* the Bundestag قبل أن تطلب من المفوضية صياغة رأي بشأن طلب ألبانيا. وفي ديسمبر سنة 2011 عندما كان المجلس في حاجة إلى الرد على طلب صربيا للحصول على العضوية الذي أعطته المفوضية بالفعل موافقة إيجابية وإن كانت مشروطة، قام المجلس بتأخير الرد إلى مارس، وطلب من صربيا مواصلة الوفاء بالشروط المحددة، كما يمكن القول إن قرار برلين يعكس انشغالها بالوضع في شمال كوسوفو. وفي فيفري سنة 2012 تعرض ترشح صربيا للخطر مرة أخرى بسبب مطالبة رومانيا عبر إضافة شرط جديد فيما يتعلق بأقلية الفلاش\* the Vlach minority في صربيا وهو الطلب الذي لم يحظ بالدعم بين الأعضاء الآخرين في مجلس الشؤون العامة<sup>1</sup>.

توضح هذه الأمثلة أن الدول الأعضاء تستخدم المزيد من نقاط الدخول للتحكم في عملية الانضمام الأمر الذي يجعل المبادرة برمتها غير قابلة للتنبؤ، وهذا بدوره يؤدي إلى إثارة الشكوك حول التزام الإتحاد الأوروبي بالتوسيع، وما يترتب على ذلك من عواقب على مصداقية الإتحاد الأوروبي وقدرته على ممارسة نفوذه لتعزيز الإصلاحات التي يراها ضرورية لتحويل المنطقة (قوة التحويل المعيارية)<sup>2</sup>.

في ضوء هذه التجارب الأخيرة، تعلم الإتحاد الأوروبي والمفوضية على وجه التحديد عددا من الدروس التي تم دمجها في استراتيجية التوسيع المتجددة للإتحاد الأوروبي من خلال تركيز عملية ما قبل الانضمام بشكل أقوى على معايير الحكم الرشيد، الحفاظ على سيادة القانون والسلطة القضائية المستقلة، والإدارة العامة الفعالة، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وتنمية المجتمع المدني، وحرية الإعلام. وفي حين

\* النظام السياسي الألماني هو نظام برلماني ويلعب البوندستاغ دور مركزي: فهو يمارس بالتعاون مع البوندسرات Bundesrat السلطة التشريعية والسلطة التأسيسية على المستوى الفيدرالي من خلال اعتماد القوانين الفيدرالية وتنقيحات القانون الأساسي.

\* الفلاشيون أو اليونانيون الفلاتشوفون، هم تقليديا رعاة الجبال وهناك لغتان من لغات الفلاش: اللغة ميغليبو الرومانية التي يتحدث بها السكان الذين يطلقون على أنفسهم اسم "فلاسي"، والأرومانية التي يتحدث بها أشخاص يطلقون على أنفسهم اسم أرمين. للأرومانية لهجات عديدة إحداها لغة لاتينية جديدة وهي الأرومانية المرتبطة بالرومانية.

<sup>1</sup> Eran Fraenkel; "The EU and the Western Balkans: Do They Share a Future?" Publication date:

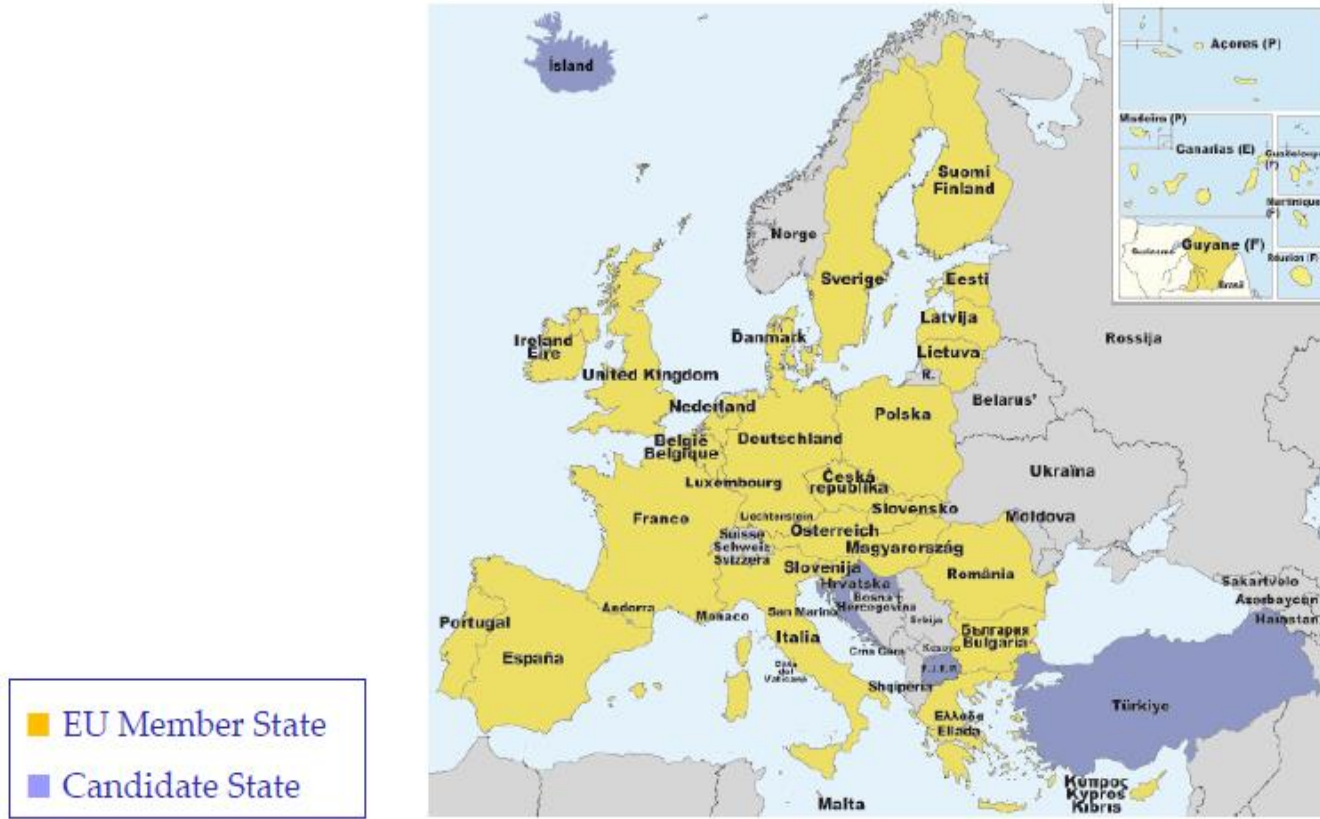
03/2016 <https://shorturl.at/uvOR4>

<sup>2</sup> Rosa Balfour and Corina Stratulat; opcit. (p.3)



لا يزال هناك مجال لتحسين السياسات في هذه الإختصاصات لضمان عملية التحول الديمقراطي العميقة فإن التحول في التركيز يمثل تغييرا في سرعات التوسيع نتيجة لمخرجات الجولات التوسيعية في الفترة 2004-2007.<sup>1</sup>

## خارطة 5.2 الدول الأعضاء والمرشحون للإضمام في الإتحاد الأوروبي



Source: Achim Hurrelmann; "The European Union: History and Institutions"

<https://carleton.ca/ces/eulearning/wp-content/uploads/EU-History-and-Institutions.pdf>

## المطلب الثاني: سياسات التوسيع الأوروبية: الإجراءات السياسية وعقدة المسار

### ❖ الفرع الأول: بناء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لسياسة التوسيع

تنتظر تسع دول حاليا في الطابور لتصبح أعضاء في الإتحاد الأوروبي. تم الاعتراف بক্রواتيا وتركيا وأيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كمرشحين للعضوية، في حين تم تعريف ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبيل الأسود وصربيا وكوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244

<sup>1</sup> Ibid.

من قبل الإتحاد الأوروبي على أنهم مرشحون محتملون، ويسترشد طريقهم نحو العضوية بأحكام المادة 49 TEU التي تنص في نسخة لشبونة على ما يلي<sup>1</sup>:

يجوز لأي دولة أوروبية تحترم القيم المشار إليها في المادة 2 وتلتزم بتعزيزها أن تتقدم بطلب لتصبح عضوا في الإتحاد، ويجب إخطار البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية بهذا الطلب. ترسل الدولة المتقدمة طلبها إلى مجلس الإتحاد الأوروبي الذي يتصرف بالإجماع بعد التشاور مع المفوضية وبعد الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي الذي يتصرف بأغلبية أعضائه، مع الإحاطة بالشروط الأهلية التي وافق عليها المجلس الأوروبي<sup>2</sup>.

يجب أن تكون شروط القبول والتعديلات على المعاهدات التأسيسية التي يستلزمها هذا القبول موضوع اتفاق بين الدول الأعضاء والدولة المرشحة. تعرض هذه الاتفاقية للمصادقة عليها من قبل جميع الدول المتعاقدة وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بكل منها، وقد تطور هذا الإجراء من خلال التنقيحات المتعاقبة للمعاهدة التي تمت صياغتها مع مراعاة احتياجات كل عملية توسيع، وتتجاوز إلى حد كبير أحكام المعاهدة. كانت الدول الأعضاء لا سيما في إطار المجلس الأوروبي وبمساعدة المفوضية الأوروبية مبدعة بشكل خاص في هذا الصدد، وعلى الأخص في التسعينيات عندما كان الإتحاد يستعد لتوسعه الطموحة ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية<sup>3</sup>.

وهكذا تم صياغة المتطلبات الإجرائية والموضوعية الجديدة بطريقة مجزأة مما أدى إلى مجموعة معقدة من قواعد وآليات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي التي تكمل المتطلبات الأساسية للمعاهدة. لقد نجح القانون والممارسة معا في صياغة سياسة بناء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والتي تحدد الدولة المؤهلة للعضوية (أ)، وكيف ينبغي لها أن تتأهل لتصبح عضوا (ب) حيث أثارت نتائج هذه العملية الإضافية تساؤلات حول مصداقية وفعالية السياسة الإتحادية (ج)<sup>4</sup>.

طالب رؤساء دول أو حكومات الإتحاد الأوروبي بأن تكون الدولة المتقدمة بالطلب دولة ديمقراطية ذات اقتصاد سوق ملتزمة بقبول مكتسبات الإتحاد الأوروبي والامتثال لها، وقد تم وضع هذه الشروط وتدوينها

<sup>1</sup> Christophe Hillion; "The Creeping Nationalisation of the EU Enlargement Policy"; Swedish Institute for European Studies; 6-2010; (p.8)

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> M. Emerson and S. Blockmans; "Next Steps for EU Enlargement – Forwards or Backwards?"; SCEEUS GUEST PLATFORM FOR EASTERN EUROPE POLICY NO.12, 23 November 2022; (p.4)

من قبل المجلس الأوروبي في اجتماعه في كوينهاجن سنة 1993، وزيادة على ما يعرف بمعايير كوينهاجن وبمساعدة المفوضية الأوروبية، قام المجلس الأوروبي في وقت لاحق بتنقيح المحتوى المعياري لشروط القبول، مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل جولة من جولات التوسيع وطبيعة المرشحين المشاركين. وبهذا أشار المجلس الأوروبي بمدريد في ديسمبر 1995 إلى الحاجة على تهيئة الظروف للتكامل التدريجي والمتناغم بين الدول المطالبة بالإنضمام، لا سيما من خلال تنمية اقتصاد السوق وتعديل هيكلها الإدارية وإنشاء مؤسسات جديدة لبيئة اقتصادية ونقدية مستقرة. وقد أكد المجلس الأوروبي على أهمية قيام المرشحين بإنشاء الهياكل الإدارية المناسبة للتعامل مع الالتزامات الراسخة للعضوية<sup>1</sup>. في أعقاب أزمة كوسوفو نهاية التسعينيات، أضاف المجلس الأوروبي ضرورة تسوية المترشحين لنزاعاتهم الثنائية، بما في ذلك إشراك محكمة العدل الدولية عند الضرورة قبل الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الثاني: ما وراء معايير كوينهاجن وتعدد المسار

إن كوينهاجن ليست المصدر الوحيد لمعايير الإتحاد الأوروبي لانضمام دول البلقان، حيث أن الشروط موجودة في المكتسبات وفي استنتاجات المجلس التي يحدد معايير أعلى ويقدم طلبات إضافية لخدقة العمليات التوسيعية أكثر في معاهدة لشبونة التي تنص على أنه يمكن للإتحاد الأوروبي وضع شروط إضافية للانضمام من خلال المجلس الأوروبي، الأمر الذي يرفع حاجز الانضمام أعلى مما كان عليه في الماضي (على الرغم من أن المكتسبات هي نتيجة لمزيد من التكامل داخل الإتحاد)، والمحتمل أن يجعل من الممكن رفع المعايير بشكل أكبر خلال ديناميكيات العملية. إن المناقشات التي دارت في بروكسل حول إمكانية تغيير معايير كوينهاجن حتى الآن لم تترجم (كإجراءات) إلى عمل سياسي. فقد رفضت الدول الأعضاء الأخرى في الإتحاد الأوروبي الحجة التي اقترحتها رومانيا بإضافة معاملة أقلية الفلاش فيما يتصل بالقضايا التي يتعين تقييمها قبل منح صربيا وضع المرشح لكن لا يمكن استبعاد احتمال عودة مثل هذه الإجراءات في المستقبل<sup>3</sup>.

إن تغيير القواعد الأساسية للعبة على النحو المنصوص عليه في معايير كوينهاجن والتي تتضمن الظروف السياسية والإقتصادية الأساسية المرتبطة بكل البلدان الساعية إلى الانضمام للإتحاد الأوروبي ليس بالأمر المستحسن، وبدلاً من ذلك كما أظهرت التجربة بالفعل فإن تحديد معايير قابلة للقياس أو

<sup>1</sup> Christophe Hillion; opcit. (p.9)

<sup>2</sup> Ibid. (p.10)

<sup>3</sup> Rosa Balfour and Corina Stratulat; "The enlargement of the European Union"; opcit. (pp.5-6)

أهداف ملموسة تراعي السياق الإقليمي أو الوطني المحدد من الممكن أن تساعد بشكل فعال في تلبية الشروط العامة التي تحدد الإطار الإتحادي في الوقت الحاضر، ومن المرجح أن تؤدي الاعتبارات المتغيرة إلى تقويض مصداقية الإتحاد الأوروبي في المنطقة، مما يغذي التكهنات بأن شروط الإنضمام أصبحت تستخدم كذريعة لإبقاء الباب مغلقا في وجه الداخلين الجدد بعد انضمام كرواتيا سنة 2013. ومن الممكن أيضا أن تجعل من الإتحاد الأوروبي هدفا متحركا بعيد المنال، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تآكل التزام الطامحين بأجندة الإصلاح على سبيل المثال في حالة تركيا التي أصبحت أقل حماسا إلى حد كبير بشأن الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بعد أن بدأت بعض الدول الأعضاء تبدي ترددا في جعل عضوية البلاد الموعودة أمرا واقعي. وعلى نحو مماثل شهدت رومانيا (وبدرجة أقل بلغاريا) تصاعدا في مشاعر الإحباط تجاه الإتحاد الأوروبي بعد رفض انضمام البلدين إلى اتفاقية شنغن على الرغم من استيفاء البلدين للمعايير الفنية المحددة رسميا للانضمام. وهناك جانبان آخران يمكن القول إنهما أكثر أهمية من المناقشة الدائرة حول مراجعة معايير كوبنهاجن، الأول يتعلق بتطوير نهج أكثر منهجية واستباقية لدعم الممارسات والقيم الديمقراطية داخل الإتحاد لإن تجربة الإتحاد الأوروبي في التوسعة من الممكن أن تشكل مصدر إلهام لابتكار مثل هذا النوع من الشروط في مرحلة ما بعد الانضمام، ولكن في نهاية المطاف إذا كان هذا النوع من الأدوات سيكون له قوة أو حتى يصبح ممكنا للتنفيذ فسوف يعتمد على الإرادة السياسية للدول الأعضاء من جديد<sup>1</sup>.

أما الجانب الثاني فيتعلق بقدرة الإتحاد الأوروبي على استيعاب المزيد من عمليات التوسيع حيث يدور التساؤل حول تمكن الإتحاد الأوروبي المتنامي من الاستمرار في عمليات التوسيع بفعالية، وكيف سيكون شكل هيكلته المؤسساتية الحالية وهيكله عمليات صنع القرار؟ للتغيير من أجل استيعاب المزيد من الأعضاء، ومن الممكن أن توفر إعادة فتح المعاهدات المحتملة في سياق إصلاح الإدارة الاقتصادية الفرصة للتفكير في المقترحات المتعلقة بهذه الإشكاليات أو حتى بداية العمل عليها، ومع ذلك إذا تباطأت وتيرة التوسيع بشكل كبير بعد كرواتيا وأيسلندا أو انهارت مع تركيا، أو إذا أدت الأزمة إلى دوائر داخلية وخارجية من الدول الأعضاء، فقد يضطر الإتحاد الأوروبي إلى القيام بذلك. من ثم يمكن تصور أشكال جديدة من الارتباط (المحيطي) للبلدان الراغبة في الانضمام<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> C. CHRISTIANSEN AND K. TANGEN; "The Shadow of the Past: Environmental Issues and Institutional Learning in EU Enlargement Processes"; Journal of Environmental Policy & Planning, J. Environ. Policy Plann. 4: 67 – 86 (2002); (p.77)

<sup>2</sup> Rosa Balfour and Corina Stratulat; opcit. (p.6)

للإجابة على هذه التساؤلات يرى كريستوف هيليون Christophe Hillion بأنه سيكون من الضروري إجراء مناقشة جادة وعقلانية حول إيجابيات وسلبيات التوسعة على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الإتحاد الأوروبي معاً، وهذا لن يساعد في التوصل إلى استراتيجية توسيع ناجحة في السنوات المقبلة فحسب بصرف النظر عن الإطار الزمني للانضمام الجديد، بل سيساعد أيضاً في تحديد شخصية الإتحاد الأوروبي ودوره في المستقبل باعتباره فاعل دولي<sup>1</sup>. ومن هذا المنظور فإن السؤال الحقيقي بالنسبة لكل من روزا بلفور Rosa Balfour وكورينا ستراتولات Corina Stratulat لا يكمن في كيفية تأثير الوضع الحالي داخل الإتحاد الأوروبي وخارجه على عمليات التوسيع، بل يكمن فيما الذي يمكن أن تفعله عمليات التوسيع لتشكيل وحل السياق الحالي بما يخدم مصلحة الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>. هذا يعني أيضاً أن التسلسل مهم وأنه سيكون من الخطأ السياسي الانتظار لحل الأزمة قبل التفكير في إجراءاتها المسبقة فمنذ سبعينيات القرن العشرين كانت توسعة الإتحاد الأوروبي مصدراً رئيسياً لديناميكية قيادة التغيير الإقتصادي والسياسي والمؤسسي في الإتحاد، لأن عمليات التوسعة يمكنها أن تكون الوسيلة الأفضل للتعامل مع أية مشاكل عالقة على عتبة الإتحاد الأوروبي، وتحقيق التحول في الدول الطامحة للانضمام. وهي أيضاً مجال سياسي يمكن أن يساعد في الحفاظ على قوة جذب الإتحاد الأوروبي في المنطقة (الفضاء السياسي الأوروبي الأوسع) ومصادقته في العالم<sup>3</sup>.

مع مراعاة الإجراءات الداعمة الأخرى مثل سياسة الجوار الأوروبية ستبدو هذه الترتيبات أكثر فعالية وانفتاحاً، حيث قد يؤدي أي إجراء تعاوني أقل من العضوية الكاملة إلى ضمان التحديث الإقتصادي والإجتماعي فضلاً عن ترسيخ الديمقراطية، وهي الأمور المطلوبة عادة من المترشحين للعضوية الكاملة<sup>4</sup>.

إلى عضوية الإتحاد الأوروبي في أوائل تسعينيات القرن العشرين كانت المثالية حول بناء أوروبا كاملة وحررة منتشرة على نطاق واسع وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتوسيع الإتحاد الأوروبي، غير أن تحويل الخطاب إلى واقع كان عملية بطيئة، وبعد توسعة سنة 2004 أصبحت الأسئلة حول الحدود النهائية للإتحاد الأوروبي (وبالتالي حدود أوروبا) موضع نقاش كبير على المستويين السياسي والإجتماعي. وكان هذا واضحاً بشكل خاص في المناقشة الدائرة حول عضوية تركيا المحتملة في المستقبل الأمر الذي جعل

<sup>1</sup> Christophe Hillion; "The Creeping Nationalisation of the EU Enlargement Policy"; opcit. (pp.19-20)

<sup>2</sup> Rosa Balfour and Corina Stratulat; opcit. (p.6)

<sup>3</sup> C. CHRISTIANSEN AND K. TANGEN; opcit. (pp.80-81)

<sup>4</sup> Roland Dannreuther; Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighborhood Policy; Eur. Foreign Aff. Rev 11. pp 183-201 (2006); (p.184)

الناس يثيرون تساؤلات حول ماهية خصائص الأوروبية وما إذا كانت ترجع إلى أسس ثقافية أو عنصرية أو دينية أو جغرافية. بعيدا عن المخاوف بشأن الحفاظ على مفاهيم جوهرية معينة للهوية الأوروبية، كانت هناك أيضا مخاوف بشأن الحاجة إلى الحفاظ على المكاسب المهمة للمشروع الأوروبي، كما كان الإجهاد الناجم عن التوسعة مصحوبا بمخاوف من أن يؤدي التوسيع الأخير (27عضوا) إلى تحويل الإتحاد الأوروبي إلى لديناصور بيروقراطي وتقويض الشرعية الديمقراطية للإتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد أصبحت الرغبة في رسم الحدود النهائية لأوروبا (الإتحاد الأوروبي) مسألة ذات أهمية وجودية بالنسبة للكثيرين في الإتحاد، معتقدين أن التوسيع المستمر لن يجعل الإتحاد غير قابل للتطبيق فحسب، بل قد يهدد في الواقع استمراريته. وبالتالي رغم أن الناس قد يختلفون حول المكان الذي ينبغي أن يتم رسم الحدود النهائية لأوروبا فيه، فإن الاعتقاد بأن الحدود النهائية لأوروبا لا بد أن تتقرر قريبا هو اعتقاد سائد على نطاق واسع. وبالتالي فإن رسم الحدود "النهائية" يضع الإتحاد الأوروبي أمام معضلة حول كيفية تعزيز الاستقرار والأمن في المناطق المجاورة له إذا لم تعد جزرة التوسعة متاحة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية (ENP): النظرية والواقع لتعزيز

#### المسارات الموازية للتوسيع

إن سياسة الجوار الأوروبية عبارة عن استراتيجية وضعتها الإتحاد الأوروبي بهدف تقاسم فوائد التوسعة مع البلدان المجاورة والتعامل بشكل مشترك مع التحديات الناجمة عن سياق ما بعد التوسيع، وعلى الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية قد تمت صياغتها في سياق السياسات الحالية التي ينتهجها الإتحاد الأوروبي تجاه الأطراف الخارجية، إلا أنها تشير إلى التوجه الجديد للإتحاد الأوروبي وانخراطه في علاقات الجوار الواسعة. إنها سياسة جديدة تهدف إلى الجمع بين التوجهات التقليدية للإتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والتكامل في إطار الجوار لأنها سياسة لتشجيع الاستقرار والأمن والازدهار خارج حدود الإتحاد الأوروبي من خلال التعاون الإقليمي من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تقدم شراكة مميزة للجيران القدامى والجدد مقابل التزامهم بالقيم المشتركة. من خلال النظر إلى الجيران باعتبارهم حلقة من الأصدقاء وليس كدول ثالثة تسعى سياسة الجوار الأوروبية إلى تعزيز الوجود الاستراتيجي للإتحاد الموسع في أوروبا الأوسع وخارجها. وباعتبارها أحدث أداة للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تظل سياسة الجوار

<sup>1</sup> C. BROWNING and P. JOENNIEMI; "Geostrategies of the European Neighbourhood Policy"; SAGE Publications and ECPR-European Consortium for Political Research, Vol. 14(3): 519-551; (p.520)

الأوروبية بمثابة حالة اختبار لتنفيذ سياسة خارجية وأمنية فعالة و متماسكة تجاه تغيير الجوار والتي سيكون لها آثار مهمة على الفاعلية الدولية للإتحاد<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الأول: الإطار العام لسياسة الجوار الأوروبية

إن سياسة الجوار الأوروبية الموسعة هي اسم مشروع طموح أطلقه رئيس المفوضية رومانو برودي Romano Prodi رسميا في مارس سنة 2003. وكان السبب الأكثر جاذبية الذي دفع الإتحاد الأوروبي إلى إطلاق سياسته في مرحلة حرجة من التحول الداخلي هو عملية التوسيع سنة 2004 كان ينظر إلى سياسة الجوار الأوروبية بشكل أساسي على أنها استراتيجية للتعامل مع تأثيرات التوسيع "الانفجار الكبير"، وبالخصوص:

✓ المشهد الجيوسياسي المتغير على الحدود الشرقية للإتحاد الأوروبي والذي يشكل تحديات أمنية جديدة.

✓ الحاجة إلى تثبيت الاستقرار في الجوار الجديد للإتحاد الأوروبي رغم أن التوسعة أثبتت أنها الأداة الأكثر نجاحا لتحقيق الاستقرار في بلدان وسط وشرق أوروبا، إلا أن الإتحاد الأوروبي لم يتمكن من التوسع إلى الأبد. إن الاستمرار في النظر إلى الجوار من منظور توسيعي لم يعد أمرا مستداما لأن أي توسع إضافي لهذه الإستراتيجية إلى ما هو أبعد من المرشحين الحاليين قد يعرض للخطر إنجازات الإتحاد الأوروبي والحاجة إلى تعزيز عملية التوسيع الجارية، وكانت المهمة الأساسية للإتحاد الأوروبي تتلخص في بناء شكل جديد من التعامل مع الدول المجاورة ومنحها علاقة جديدة لا تتجاوز العضوية الكاملة ولكنها تتجاوز مجرد الشراكة، ويمكن للسياسة الجديدة أن ترسخ الدول المجاورة في إطار شامل للعلاقات يمكن من خلاله متابعة التنمية والاستقرار.

✓ الحاجة إلى تحقيق التقارب بين الأجندة الداخلية والخارجية للإتحاد الموسع، بينما يضاف الأعضاء الجدد إلى تعقيدات نظام حكم الإتحاد الأوروبي فإنهم سيجلبون رؤى جديدة للعلاقات الخارجية للإتحاد ومن المهم أن يضع الإتحاد الموسع سياسات واضحة وموحدة في علاقاته مع جيرانه القديمة والجديدة الشرقية والجنوبية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Sevilay Kahraman; "THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY: THE EUROPEAN UNION'S NEW ENGAGEMENT TOWARDS WIDER EUROPE"; Perceptions Winter 2005; (p.2)

<sup>2</sup> Ibid.

تتمتع سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا بتقليد سياسي بدأ في السبعينيات بمجموعة من التدابير المتخذة في مجالات التجارة والتنمية، في تسعينيات القرن العشرين أدت المخاوف الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة إلى حث نهج سياسي منظم وهو الشراكة الأورومتوسطية (EMP). وفي إطار أجندة أمنية أوسع كان الإتحاد الأوروبي يهدف إلى التعاون مع 12 دولة متوسطية في مجموعة واسعة من مجالات السياسة أين كان تعزيز الديمقراطية في قلب هذا المشروع السياسي، ولكن بعد عشر سنوات من النجاح المحدود نسبيا عمد الإتحاد الأوروبي إلى محاولة تطوير هذا التوجه، وفي سنة 2005 أطلقت سياسة الجوار الأوروبية (ENP) التي تستهدف الجيران الشرقيين والجنوبيين، وتعكس سياسة الجوار الأوروبية بشكل أكثر وضوحا المخاوف الأمنية للإتحاد الأوروبي، إلا أن الترويج للديمقراطية لم يعد على رأس الأجندة على الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية إلى جانب مشروعها الأخير (الإتحاد من أجل المتوسط) تواصل تشكيل العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الإتحاد الأوروبي تفاعل بسرعة مع الاضطرابات في العالم العربي سنة 2011 وأعاد صياغة سياسته ووعده بتنفيذها على نحو أكثر فعالية وكفاءة لا سيما في مجال تعزيز الديمقراطية ما عرف بسياسة الجوار الأوروبية المنقحة<sup>1</sup>.

ومثل سابقتها تستمر سياسة الجوار الأوروبية المنقحة في اعتبار البلدان الستة عشر التي تم تدملها (الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر وإسرائيل وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وأوكرانيا ومولدوفا وبيلاروسيا) باعتبارها وحدات سياسية تشكل مساحة واحدة تتميز وفقا للإتحاد الأوروبي بقواسم مشتركة وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية مماثلة. على النقيض من استراتيجية "أوروبا الموسعة" لسنة 2003 والتي تحدثت بوضوح عن تقارب الرؤى والرفاهية والفقر باعتبارها الخصائص الثلاث التي تحدد بشكل أفضل التحديات والفرص التي تواجهها الدول الـ16 حسب المفوضية الأوروبية سنة 2003، لم تعد "الاستجابة الجديدة" التي تدعم سياسة الجوار الأوروبية المنقحة تشير إلى القرب باعتباره سمة موحدة، وبدلا من ذلك تحول التركيز على غياب "الديمقراطية العميقة والمستدامة" وفقا للمفوضية الأوروبية أيضا سنة 2011، ويضع التحديات الاجتماعية والإقتصادية في البرامج التعاونية مع تجاهلها في نفس الوقت، يأخذ هذا الانقطاع الخطابى في الاعتبار النقد السابق الذي يشير إلى عدم ملاءمة المصطلحات نظرا لمشاركة دول جنوب القوقاز في خطة سياسة الجوار الأوروبية،

<sup>1</sup> J. Castan Pinos; "The Conflicting Aims of the European Neighborhood Policy and its Secondary Effects"; Journal of Borderlands Studies, Volume 29, 2014 - Issue 2; (p.1)



والتي لا يمكن حتى القول بأن أيا منها قريب جغرافيا من الإتحاد الأوروبي أو يتشارك معه الحدود البرية الخارجية، ومن ناحية أخرى فإن اختفاء مصطلح القرب قد يعكس تغيرا خطابيا غير أنه لا يقدم وضوحا أكبر فيما يتعلق بالأساس المنطقي الجغرافي والجيوسياسي الذي تستند إليه سياسة الجوار الأوروبية المنقحة. وبمعنى آخر فإن ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية المعدلة يواصل الإتحاد الأوروبي التزام الصمت فيما يتعلق بوضع واعتماد معايير اختيار واضحة يتم بموجبها تصنيف الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على أنها (محتملة) كجيران مقربين جغرافيا أو كجيران للجيران المقربين جغرافيا. نتيجة لذلك فإن هذه الممارسة جنبا إلى جنب مع تفسير غير متماسك ذو دوافع سياسية للمادة 49 من معاهدة الوحدة الأوروبية، عززت الاتجاهات السابقة للتمسك بإعادة بناء مساحة الجوار الأوروبية المتخيلة التي تتميز بحكم الأمر الواقع بالتجزئة وعدم التجانس والمتأصلة في مفهوم مثير للجدل ثقافيا ولغويا<sup>1</sup>.

#### ❖ الفرع الثاني: سياسة الجوار الأوروبي والمساءلة النظرية

في الأدبيات الأكاديمية يقال بشكل شائع أن سياسة الجوار الأوروبية في إطارها الحالي من غير المرجح أن تقدم الإجابة على أي من هذه التحديات المذكورة على الرغم من التطلعات الإيجابية في تجاوز معضلة التكامل والأمن التي قادت نهجه تجاه دوله الحدودية في الماضي. وقد دفع هذا المعلقين إلى القول بأن سياسة الجوار الأوروبية ظلت حتى الآن مبنية على رؤية جيوسياسية إمبريالية، حيث تتصور الخارج من حيث ما يسميه "عقيدة مونرو الودية friendly Monroe doctrine" الهرمية، ومع ذلك إذا كانت الرؤية/النموذج الجيوسياسي وراء سياسة الجوار الأوروبية إمبريالية فإن هذه الإمبريالية كانت في الواقع مشبعة باستراتيجيات جيوسياسية مختلفة وبدرجات متفاوتة<sup>2</sup>.

إن الأدلة التي تشير إلى أن سياسة الجوار الأوروبية لم تكن حتى الآن قادرة على تجاوز معضلة التكامل والأمن، وعلى هذا النحو تعيد إنتاج المنطق الإمبراطوري للإتحاد الأوروبي الذي خلفته توسعة سنة 2004 كما كان ينظر إليه على أنه مصدر التهديدات التي يتعرض لها الإتحاد الأوروبي. وشددت الوثائق التي بدأت عملية صياغة سياسية أكثر وضوحا على احتياجات مثل تجنب "خطر الانتشار

<sup>1</sup> Tobias Schumacher and Dimitris Bouris; "Chapter: The 2011 Revised European Neighbourhood Policy: Continuity and Change in EU Foreign Policy"; palgrave macmillan, 09 November 2016; (pp.10-11)

<sup>2</sup> C. BROWNING and P. JOENNIEMI; "Geostrategies of the European Neighbourhood Policy"; opcit. (p.522)

السلي" مع مثل هذه "التهديدات" التي يتم تصورها عادة من خلال الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة والأمراض المعدية والمشاكل الإجتماعية المرتبطة بالفقر...

يتم النظر إلى التهديد أيضا من حيث التوسعة نفسها، حيث تم تقديم سياسة الجوار الأوروبية على وجه التحديد كسياسة لدرء التوسعات المستقبلية التي من شأنها تقويض التماسك الشامل للإتحاد الأوروبي وشرعيته وقدرته على البقاء، وفي كلتا الحالتين تم تصور الخارج على أنه شيء يجب إبقاؤه في الخارج والاحتباس منه<sup>1</sup>.

ومع ذلك من الجدير بالملاحظة أنه بدلا من مجرد رسم خط من الاستبعاد النهائي كما تمليه وجهة النظر الويستقالية الحداثية للإتحاد الأوروبي، يجب مواجهة التهديدات الخارجية من خلال محاولات الإتحاد الأوروبي لتنظيم الفضاء خارج حدوده من خلال تصدير معايير الإتحاد الأوروبي وسياساته. من وجهة نظر ديل سارتو Del Sarto كان الدافع لإنشاء "حلقة الأصدقاء" هو الإهتمام الأمني بإنشاء منطقة عازلة بين داخل الإتحاد الأوروبي وخارجه. ومن المفارقات أن يتم تحقيق ذلك عن طريق طمس الحدود الخارجية إلى حد ما مع جيرانه المباشرين في بعض المناطق، من أجل جعل هؤلاء الجيران مسؤولين عن السيطرة الفعالة على حدودهم إلى الشرق والجنوب، وبالتالي دفع التهديد الخارجي بعيدا عن حدود الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

إن إدراج الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس بالأمر الجديد على سياسة الجوار الأوروبية، فلقد أصبحت المشروطية السياسية سمة عامة للعلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي خلال التسعينيات، وخضعت جميع الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية للشروط السياسية بشكل أو بآخر في ترتيباتها المؤسسية السابقة مع الإتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن العوامل المؤسسية والعوامل الداخلية المرتكزة على الهوية تفسر في المقام الأول أصول هذا المجال السياسي في سياسة الجوار الأوروبية. وتشير الأبحاث حول استخدام وفعالية المشروطية السياسية في عملية الانضمام بقوة إلى أن الإتحاد الأوروبي اعتمد في الغالب على جاذبية العضوية لتحقيق التقدم في الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن منظور العضوية الموثوق به كان شرطا ضروريا لإحداث تأثير فعال على الإتحاد الأوروبي من حيث التغيير الداخلي. إلا أن ذلك لم يكن كافيا حتى عندما كان منظور العضوية جديرا بالمصادقية فإن التكاليف الباهظة التي

<sup>1</sup> Tobias Schumacher and Dimitris Bouris; opcit. (4-5)

<sup>2</sup> C. BROWNING and P. JOENNIEMI; opcit. (Pp.527-529)

تتحملها السلطة السياسية المحلية نتيجة للتكيف مع شروط الإتحاد الأوروبي كانت سببا في عرقلة الامتثال، وبما أن دول سياسة الجوار الأوروبية لا تتمتع بمنظور العضوية وتحكمها بشكل عام أنظمة مختلفة تكون تكاليف السلطة السياسية المترتبة على الالتزام بالقواعد الديمقراطية وقواعد حقوق الإنسان مرتفعة، وهذه النتائج تشير بقوة إلى أن سياسة الجوار الأوروبية لن يكون لها تأثير كبير على الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة ودول سياسة الجوار الأوروبية<sup>1</sup>.

في حين أن هذه الاتجاهات البحثية الأكثر عمومية تمثل الاستمرارية والتغيير، إلا أنها لم تمس إلى حد كبير بل وعززت في الواقع السمة المعرفية الشاملة التي ميزت دراسة سياسة الجوار الأوروبية لسنوات على الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية هي سياسة متعددة الأطراف، إطار شامل متعدد الأوجه ومتعدد المناطق ومتعدد القطاعات، والذي لا بد أن يستفيد تحليله بشكل كبير من المناهج متعددة التخصصات، وقد تم وضع وتحديد جدول أعمال البحث الفعلي بواسطة العلوم الإجتماعية (فرعية) التخصصية وتنفيذها لا سيما من قبل الباحثين (الغربيين) في العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية والسياسة المقارنة. ويمكن القول إن مثل هذه السيطرة تبدو مبررة في ضوء أن سياسة الجوار الأوروبية هي في المقام الأول تعبير عن السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي وبالتالي تخضع لتلك المجالات الانضباطية التي تدعي بحكم طبيعة تركيزها أنها تمتلك الأدوات البحثية الأكثر ملاءمة لتحليلها، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الظاهرة كان لها حتى الآن تداعيات على ما يعتبر أشياء بحثية مشروعة في المقام الأول، كما أنها أضفت الشرعية على بعض الأساليب وتقنيات البحث على غيرها. إن هذه العملية المتمثلة في تشكيل وإعادة تشكيل موضوعات وممارسات بحثية خاصة بسياسة الجوار الأوروبية من خلال بعض العدسات التخصصية فقط قد أنتجت العديد من الرؤى والنتائج القيمة والغنية إلى حد ما، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تكن قادرة على الاستفادة من خبرات التخصصات (الفرعية) الأخرى. بعبارة أخرى فإن هذه الفروع بالكاد تتجاوز حدود التخصصات وتتخرط في المناقشات العلمية في التخصصات الفرعية الأخرى للعلوم الإجتماعية أو المجتمعات الأكاديمية، وفي كثير من الأحيان تعاني الممارسات والتصاميم البحثية المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية من لقاءات قليلة مع الخبرات الخاصة بكل بلد أو منطقة، أو دراسة الاقتصاد السياسي، أو التاريخ المعاصر، أو علم الاجتماع، أو القانون، أو حتى علم النفس الإجتماعي، على الرغم من وجود استثناءات جديرة بالملاحظة، ويرى كل من ماتياس

<sup>1</sup> Frank Schimmelfennig; "European Neighborhood Policy: Political Conditionality and its Impact on Democracy in Non-Candidate Neighboring Countries"; Paper prepared for the EUSA Ninth Biennial International Conference Austin, March 31-April 2, 2005; (pp.2-5)

بيداو Matthias Basedau وباتريك كولنر Patrick Köllner بأن هذا هو مصدر إغراء التضحية بالأهمية الإمبريقية (على مذبح التماسك النظري on the altar of theoretical coherence) وهيمنة الدراسات التي تتبنى إما تركيزا شبه حصري على تحليل السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي أو تناقش التطورات في أجزاء من السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي ما يشبه لعبة قطارات على مسارات منفصلة تسافر من نقاط بداية مختلفة وتنتهي في وجهات مختلفة (محددة مسبقا) ويتقاطع كل منها مع الآخر أحيانا في نقطة من المسارات فقط<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Matthias Basedau and Patrick Köllner; “Area Studies and Comparative Area Studies: A Primer on Recent Debates and Methodological Challenges”; Japan aktuell 2/2007; (pp.5-8)

## الفصل الثالث:

الإتحاد الأوروبي: التحديّات

متعددة الأبعاد ونموذج التكامل

المتمايز للمسار التكاملي الأوروبي

إن الإتحاد الأوروبي عبارة عن شراكة فريدة من نوعها في العصر الحديث، حيث قامت الدول الأعضاء بتجميع السيادة في بعض المجالات السياسية وتنسيق القوانين بشأن مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والسياسية، فالإتحاد الأوروبي يعتبر المرحلة الأخيرة في العملية التكاملية الأوروبية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية من قبل ست دول في أوروبا الغربية لتعزيز السلام والأمن والتنمية الاقتصادية ليتكون الإتحاد الأوروبي حاليا من 27 دولة عضو بما في ذلك معظم الدول الشيوعية سابقا في وسط وشرق أوروبا.

ينظر إلى الإتحاد الأوروبي إلى حد كبير باعتباره حجر الزاوية في الإستقرار والازدهار الأوروبي ولكن خلال العقد الماضي واجهت العديد من دول الإتحاد الأوروبي صعوبات كبيرة، حيث ساهمت الضغوط الاقتصادية والتغيرات المجتمعية في صعود الأحزاب السياسية الشعبوية والمناهضة للمؤسساتية الإتحادية، والتي يحمل بعضها على الأقل مشاعر مناهضة للإتحاد الأوروبي أو "مشككة في أوروبا" وقد أدت مثل هذه الإتجاهات إلى تعقيد قدرة الإتحاد الأوروبي في التعامل مع العديد من التحديات الداخلية والخارجية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر كانت خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي "Brexit"، والمخاوف المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون في بعض الدول الأعضاء الجديدة الإتحاد الأوروبي، الهجرة ومخاوف الاندماج المجتمعي وتهديد النموذج الإجتماعي الأوروبي ذات الصلة، وروسيا الصاعدة وتزايد تعقيدات المفاهيم الهوياتية للمنظومة الوحودية... وفي خضم هذه القضايا المعقدة يسود التساؤل حول شكل وطبيعة الإتحاد الأوروبي في المستقبل.

يشعر أنصار الإتحاد الأوروبي بالقلق من إمكانية إيقاف أو عكس جوانب معينة من المسار التكاملية في الإتحاد الأوروبي، ويرى آخرون أن الأزمات المتعددة يمكن أن تنتج بعض الإصلاحات المفيدة وأن تحول الإتحاد الأوروبي في نهاية المطاف إلى كيان أكثر فعالية وتماسكا، أما في الأونة الأخيرة تركز قدر كبير من الإهتمام البحثي على تطوير الإتحاد الأوروبي ضمن تصور جديد قد تنتج عنه أشكال جديدة من التكامل بما يتناسب مع عمق التباين/التميز الأفقي والعمودي في الإتحاد الأوروبي كخطوة استباقية لما يمكن أن يكون سيناريو كارثي لتفكك الإتحاد الأوروبي على شكله الحالي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Kristin Archick; "The European Union: Ongoing Challenges and Future Prospects"; Congressional Research Service; December 3, 2018; (pp.01-03)

## المبحث الأول: الإختلالات الهيكلية في مواجهة الأزمات: النموذج

### البنوي للإتحاد الأوروبي تحت الإختبار

إن الإتحاد الأوروبي لم يعد خزاناً لعدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية بين الدول الأعضاء فحسب بل إن الدول الأعضاء نفسها تظهر فوارق مكانية اجتماعية واقتصادية صارخة. لقد ظهر الإستقطاب الإجتماعي والإقتصادي المكاني بين المراكز المتقدمة اقتصادياً في أوروبا والمراكز الناشئة في جميع أنحاء القارة، ولا تتغذى هذه الإختلافات المكانية على عوامل خارجية مثل العولمة أو الأزمات الاقتصادية الحادة فقط فهي أيضاً نتيجة للسياسات الاقتصادية والإقليمية السائدة على خلفية النظام الأوروبي متعدد المستويات والذي كشف عن العديد من الإختلالات الهيكلية، وعند فحص أنماط الإختلافات الإجتماعية والإقتصادية التي تتراكم في فوارق مكانية لما يفترض أن يكون فضاء سياسياً موحداً، تتضح الإختلافات الصارخة في الهيكل الاقتصادي وأسواق العمل المحلية والتنمية الإجتماعية بين مناطق النمو المركزية والمناطق الطرفية. يحدث هذا الإستقطاب بين المراكز الأكثر قوة والمناطق الطرفية اجتماعياً ومكانياً. في حين يتم دمج أقطاب النمو داخل الدول الكبرى وما حولها في سلاسل القيمة العالمية، فإن المناطق الناشئة إما تكافح مع التغيير الهيكلي أو تتميز بالتباين اقتصادياً واجتماعياً بارتفاع معدلات البطالة أو خطر الفقر أو شيخوخة المجتمع... فالتغيير الهيكلي والأزمات الاقتصادية ساهمت في زيادة عدم المساواة المكانية وتعميقه على المستوى المخرجات المؤسساتية للإتحاد الأوروبي، ومن أجل مواجهة المسار غير المتكافئ والمثقل بالأزمات للنموذج الاقتصادي المؤسساتي، الإجتماعي والتنموي الأوروبي، أصبح من الضروري تحويل النموذج الوحدوي الذي يشكل حاجزاً وقائياً أساسياً في مواجهة التحديات للتخفيف من حدة هذه الأزمات<sup>1</sup>.

## المطلب الأول: جذور التباين الهيكلي في الإتحاد الأوروبي: التعدد الوظيفي

### المؤسساتي ضمن فضاء سياسي متعدد الدوائر

من زاوية مؤسساتية كان الغرض التأسيسي للإتحاد الأوروبي هو تعزيز تواصل الشعوب إلى جانب التقارب والتنسيق بين الاقتصادات الأوروبية، وبدلاً من ذلك أسفرت عملية التكامل عن إتحاد أوروبي أكثر تنوعاً وعدم مساواة وإثارة للإنقسامات في ظل تباعد متزايد بين دول القلب والأطراف واتساع فجوة التفاوت بين الدول وتساعد حدة التنافس بين الشعوب. لقد سلطت الأزمات الاقتصادية سنة 2008

<sup>1</sup> Björn Hacker; "Unequal Europe: Tackling Regional Disparities in the EU"; FRIEDRICH-EBERT-STIFTUNG – POLITICS FOR EUROPE; (pp.4-6)

وتلك الناجمة عن جائحة فيروس كورونا 2019 (COVID-19) والحرب الروسية الأوكرانية الضوء على ضعف أوروبا الهيكلية في مواجهة الصدمات الخارجية، فضلا عن التأثيرات المتنوعة المحتملة على الدول الأعضاء. كانت المبادئ التي وجهت عملية التوحيد الأوروبية مبنية على ثلاث افتراضات بالغة الأهمية<sup>1</sup>:

- ✓ إدعاء الاقتصاد الوحدوي الذي يتجاهل المشاكل الخاصة التي تعاني منها الدول الأضعف ويؤكد أن سياسة واحدة تناسب الجميع، وفي حالة الإتحاد الأوروبي على وجه التحديد تم الافتراض بأن نظام التقشف المرتبط بمؤسسات قريبة من تلك التي يفترض أنها سائدة في الدول الأساسية من شأنه أن يخلق البيئة المناسبة للنمو في دول الأطراف<sup>2</sup>.
- ✓ المطالبة بالمنفعة المتبادلة مع التأكيد على أن العلاقات الإقتصادية بين الدول الأساسية ودول الأطراف يمكن تشكيلها بطريقة تحقق المكاسب لكليهما<sup>3</sup>.
- ✓ التحول من السلطة التقديرية إلى القواعد، أي إسناد المعرفة الموضوعية (العليا) إلى الخبرة التكنوقراطية<sup>4</sup>.

وعلى النقيض من هذه الافتراضات فإن تحليل عملية التحول في أوروبا يركز على مبدئين رئيسيين:

- **أولاً:** تداخل العلاقات بين المركز والمحيط في الزمان والمكان للمسارات المتباينة لدول أوروبا الوسطى والمحيطية من حيث الإقتصادات المترابطة ذات القدرات الإنتاجية المختلفة.
- **ثانياً:** مقياس واحد لا يناسب الجميع وتختلف آثار الأزمات والسياسات والتغير الهيكلي باختلاف مستوى التنمية، ومع أزمة تلو الأخرى أدت القدرات المختلفة للدول الطرفية على التكيف مع التغيير إلى تقاوم الإنقسام<sup>5</sup>.

كانت الإختلافات في هيكل الإنتاج بين المركز والمحيط كبيرة للغاية في بداية عملية التحول الأوروبي، وقد حذر العديد من الإقتصاديين من أن عملية فتح السوق أمام المنافسة بين الدول ذات مستويات التنمية المختلفة دون اتخاذ تدابير تعويضية كافية من شأنه أن يزيد من حدة التباعد وبغض النظر عن المشاكل الخاصة التي واجهتها الدول التي انضمت مؤخراً، فقد تم تشكيل مؤسسات الإتحاد الأوروبي

<sup>1</sup> Annamaria Simonazzi; "European Union's Structural Vulnerability in a Changing Geopolitical Environment"; Revista Crítica de Ciências Sociais 130; pp. 81-100; 1 May 2023; (p.82)

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Marianne Riddervold and others; "European Union Crisis: An Introduction"; June 2021; (p.7)

<https://www.researchgate.net/publication/352644674>



على أساس فرضية مفادها أن كافة أعضائه كانوا يتمتعون بفرص متكافئة باستثناء بعض المؤسسات "الأقل حداثة" والقيم والمواقف الفردية، وهكذا في عملية التكامل الأوروبي تعرضت دول الطرف الجنوبية لتدابير السياسة الإقتصادية الكلية والصناعية التي على الرغم من حيادها ظاهريا ولدت تأثيرات مختلفة وتزايدت التفاوتات الإقليمية سواء بين الدول الأساسية والمحيطية<sup>1</sup>.

أقرت النظرية الإقتصادية الجديدة انتقال الإقتصاد الكلي من مشروع سياسي (إدارة ميسية) للسياسة الإقتصادية على أساس التقدير إلى (إدارة غير ميسية) تعتمد على آلية القواعد مع إسناد "الهدف" وبالتالي المعرفة للخبرة التكنوقراطية، ولم تكن السمات المؤسساتية لمنطقة اليورو قادرة على دعم قدرة دول جنوب أوروبا على تحقيق مستوى كاف من التنوع والتخصص في هياكلها الإنتاجية بل وربما ساهمت في تفاقم الوضع، وفي حين كانت القوى المضادة تعمل على إبطاء وتيرة إصلاحات بناء المؤسسات المطلوبة لإكمال مسار الإتحاد فإن المؤسسات والإصلاحات القائمة بالفعل حالت دون أي سياسة بديلة.

لاحظ هادجيميكاليس hadjimicalis أنه مع سقوط الكتلة الشرقية فقدت الأطراف الجنوبية أحد المعايير السياسية المهمة في مفاوضاتها لتجنب الآثار التفكيكية. إن اندماج دول أوروبا الشرقية داخل الإتحاد الأوروبي من شأنه أن يلعب دورا في مواجهة الطرف الآخر، فوفرة العمالة الرخيصة القادمة من الشرق تعني أن الرأسماليين الألمان لن يعودوا على استعداد لتحمل تكاليف إعادة إنتاج العمالة الرخيصة في الجنوب ولذلك دعوا إلى وضع سياسات اقتصادية كلية محلية وسياسات صناعية "متوازنة" لضمان الإعتدال على الذات<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الأول: معارضة النظام النقدي الأوروبي

شارك الباحثون الذين لم ينتموا إلى مدرسة التبعية في القلق بشأن التأثيرات الإستقطابية للتكامل بين الإقتصادات ذات القدرات الإنتاجية المختلفة والإختلال الإقليمي الشديد وكان الوعي بمخاطر التكامل بين هؤلاء الشركاء غير المتكافئين واضحا إلى حد كبير في جميع أنحاء بلدان جنوب أوروبا، الأمر الذي دفع معظم الأحزاب الشيوعية في الجنوب إلى معارضة الخطوات المتعاقبة للتكامل، فقد عارض كل من الشيوعيين البرتغاليين وحزب باسوك اليوناني طلب بلديهما الإنضمام إلى عضوية المجموعة الأوروبية وعارض الحزب الشيوعي الإيطالي مشاركة إيطاليا في السوق الأوروبية المشتركة سنة 1957،

<sup>1</sup> Annamaria Simonazzi; opcit. (Pp.83-84)

<sup>2</sup> Ibid.

ومشاركة إيطاليا في النظام النقدي الأوروبي سنة 1979، كما كان انخفاض نصيب الفرد من الدخل في إيطاليا وارتفاع معدلات البطالة والبنية الصناعية الهشة كانت سببا في تفاقم المشكلة<sup>1</sup>.

كانت الاختلافات الإقليمية الملحوظة والفوارق العالية في التكاليف والأسعار التي استمرت جميعها على الرغم من الجهود المبذولة والتقدم الذي تم تحقيقه هي الأسباب التي أقيمت لويجي سبافينتا Luigi Spavinta وهو خبير اقتصادي إيطالي موثوق تم انتخابه كعضو مستقل في البرلمان عن الحزب الشيوعي الإيطالي بمعارضة شديدة لمشاركة إيطاليا في النظام النقدي الأوروبي في البرلمان الإيطالي سنة 1978. في التعبير عن المخاوف المشتركة على نطاق واسع ليس فقط داخل اليسار بل أيضا بين الإقتصاديين الكينزيين والتمويليين أشار لويجي سبافينتا Luigi Spavinta إلى مخاطر الإتحاد الألماني المتكيف مع استقرار الأسعار وانضباط السوق والإعتماد المتبادل بين الدول على مستويات مختلفة من التنمية مع الاختلافات الهيكلية التي تغذي التباعد، وبالإضافة إلى ذلك أعرب عن قلقه من أن هدف سعر الصرف الثابت قد يتعارض مع هدف العمالة الكاملة وهو قلق أصبح أكثر واقعية بسبب عولمة التمويل المتزايدة، كما أشار إلى أن أسعار الفائدة المرتفعة المطلوبة للدفاع عن البورصة ضد "الأموال الساخنة" ستعارض مع الإستثمار المطلوب للتغلب على الأزمة الهيكلية الناجمة عن نقص الاستثمار، وأخيرا يتطلب التقارب سياسة مالية تستهدف تقليص الفجوة الجغرافية وهو الأمر الذي لم يعد يؤخذ في الإعتبار بشكل كاف في مشروع النظام النقدي الأوروبي<sup>2</sup>.

مرة أخرى سنة 1980 في تقرير عن "مشاكل التنمية المتأخرة في أوروبا في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية"، يشير فوا Fuà ضمنا إلى أطروحات غيرشينكرون Gerschenkron في ملاحظته بأن بنية واتجاهات الدول الأوروبية المتأخرة كانت مختلفة عن تلك التي لوحظت خلال مراحل التنمية الأولية للمنظومة مقارنة بالدول الصناعية الأعرق، وتتعلق الاختلافات الرئيسية بالفجوة التكنولوجية وتأثير العرض على الإستهلاك والتحدي المتمثل في المنافسة من البلدان الأكثر تقدما، وترجمت هذه الاختلافات إلى فروق قوية في الإنتاجية الداخلية بين الصناعات والمناطقية "الازدواجية" وصعوبات خطيرة في توفير فرص العمل المنتظمة للعرض المحتمل من العمالة وزيادة الميل إلى عدم استقرار الأسعار والعجز العام و"هشاشة غريبة في ميزان المدفوعات"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Giuseppe Celi and others; "Crisis in the European Monetary Union A Core-Periphery Perspective"; 1st Edition, Routledge, London, 15 January 2018; (pp.3-5)

<sup>2</sup> Simonazzi Annamaria and Ginzburg Andrea; "The Interruption of Industrialization in Southern Europe: A Center-Periphery Perspective"; in Martin Baumeister and Roberto Sala (eds); "Southern Europe. Italy, Spain, Portugal and Greece from the 1950s until the Present Day"; Frankfurt/New York 2015: Campus pp 103-137; (p.108)

<sup>3</sup> Ibid.

وقد أثبتت المواجهة السياسية ومقترحات تبني سياسات الحماية عدم قدرتها على منع اختيار مسار التنمية البديلة مما أدى إلى التكامل والتحرير المبكر، فبحلول الوقت الذي تم فيه إنشاء الإتحاد النقدي الأوروبي لم تكن المعارضة موجودة إلا بين مجموعة صغيرة نسبيا من العلماء والساسة من أقصى اليسار<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثاني: انقلاب المناقشة في السبعينيات رأسا على عقب

أدت الصراعات التوزيعية (العمالة والسلع) وتشبع الأسواق الإستهلاكية والركود التضخمي إلى تغيير السياق المحلي والدولي، مما أدى إلى أزمة النظرية والسياسات الكينزية، أما الاستجابة النقدية التي استندت إلى افتراضات مفادها أن القطاع الخاص مستقر بطبيعته وأن السياسة النقدية غير قادرة على التأثير على الناتج أيضا في الأمد القريب احتلت الميدان، وفي حين أن المناقشة التي دارت في سبعينيات القرن العشرين حول مشاركة إيطاليا في نظام النقد الأوروبي كانت تجري ضمن المجال الكينزي (الجديد)، فإنه بحلول نهاية الثمانينيات كانت المناقشة حول مشاركة إيطاليا في الإتحاد النقدي الأوروبي تتم بالكامل من حيث نظرية الإقتصاد الكلي الجديدة. في ورقة بحثية من سنة 1991 تشرح سبافينتا المنعطف التالي<sup>2</sup>:

كان النقاش الإقتصادي الذي رافق إطلاق مبادرة النظام النقدي الأوروبي محتتما ولكنه كان بسيطا إلى حد ما في مصطلحاته، فمع أن الإقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد لا يزال في مهده غاب عدد من المواضيع التي أصبحت فيما بعد ذات صلة في الأدبيات... وكننتيجة طبيعية لهذه التطورات النظرية انقلبت قضية عدم التماثل رأسا على عقب، في حين اعتبرت المناقشة المبكرة أن الإفتقار إلى التماثل هو عيب كبير في النظام فإن هذا يعتبر في الأدبيات الجديدة فضيلة طالما أن الدولة رقم 1 وهو البلد الحر في وضع السياسة النقدية بشكل مستقل يسعى إلى واستقرار الأسعار وهو هدفها الرئيسي... وقد قدمت هذه النماذج لألمانيا مبررا قويا لرفض المطالب المتكررة بمزيد من التنسيق من جانب الأعضاء الآخرين في النظام<sup>3</sup>.

### ❖ الفرع الثالث: النقدية الديمقراطية كمنعطف جديد

لماذا في أوروبا فضل الزعماء السياسيون وخبراء الإقتصاد من ذوي الإقناع التقدمي والذين لم يعتبروا أنفسهم نقديين السياسات النقدية والمالية التقييدية الموجهة بقوة بالمبدأ النقدي؟ قد نتذكر أنه في السبعينيات

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Annamaria Simonazzi; "European Union's Structural Vulnerability in a Changing Geopolitical Environment"; opcit. (p.85)

<sup>3</sup> Ibid. (p.86)

كانت هناك أسس هيكلية واجتماعية وسياسية لأيديولوجية "جديدة" كترياق لوجهة النظر الكينزية لإستقلالية الحكومة في إدارة السياسة الإقتصادية<sup>1</sup>، وتكمن جاذبية النظرية النقدية في تقديم إجابات لنقضيتين مهمتين كان صناع السياسات التقدميون يميلون إلى الإستهانة بهما الأولى هي مسألة التضخم، ولم تكن النظرية النقدية هي الخطة الوحيدة القادرة على تقديم الحلول، كما أن حلولها ليست الحلول المثالية. وفقا للنظرية النقدية يعد التضخم دائما ظاهرة نقدية بحتة، وعلى هذا فقد تم تفسير تأثير دفع التكلفة مثل ارتفاع أسعار النفط بالاضطراب النقدي الكامن، وكانت الحجج المؤيدة لسياسة تثبيت الأسعار مبنية على موقف نظري غريب يفترض منحني فيليبس عموديا على المدى الطويل، ومع ذلك كانت فلسفة البنك المركزي أكثر واقعية وتشددا كما يتضح من تعليق فيليب لين على سياسة البنك المركزي الأوروبي الحالية لمكافحة التضخم، والتي تعكس بشكل جيد سياسة "استقرار الأسعار" التي اتبعتها البنك المركزي الألماني قبل اليورو، إن تثبيط الطلب من خلال تشديد السياسة النقدية يعني أن واضعي الأسعار والأجور يدركون أن الزيادات المفرطة في الأسعار والأجور لن تحدث. وتتعلق القضية الثانية باستفاد السياسات الكينزية المتطلعة إلى الداخل في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث كانت فعالية تلك السياسات التي قامت عليها سياسات الرعاية الإجتماعية تعتمد على إمكانية التحكم في المتغيرات الرئيسية من المواد الخام إلى أسعار الفائدة، إلى تحركات رأس المال، إلى الاستثمار المتجدد في التقدم التقني. إن استفاد القدرة على الهيمنة للسياسات الكينزية والعقد الإجتماعي الذي قامت عليه، لا يمكن تفسيره فقط بالهجوم النقدي ولكن يجب أن يعزى أيضا إلى الحاجة للتكيف مع التغيرات في مرحلة ما بعد الحرب بشكل عام، وهي الصورة التي جعلت هذه السياسات ممكنة سواء في التعامل مع مشكلة التضخم أو في معالجة مسألة الحاجة إلى تعديل السياسات الكينزية في اتجاه خارجي بطرق متوافقة مع الحفاظ على دولة الرفاهية فاللجوء إلى النظرية النقدية لم يكن بالتأكيد الخيار الوحيد والأمثل<sup>2</sup>.

ووفقا لتصور التأثيرات السياسية المترتبة على التكامل الإقتصادي الذي يبدو في أيامنا هذه أكثر تعقيدا فإن وظيفة العملية التكاملية الأوروبية كانت تتمثل في تخفيف وتصحيح "الردائل" الوطنية القديمة التي كانت تعتبر غير قابلة للإصلاح، وإعادة الدول المنحرفة إلى المسار الصحيح، وكان من الممكن أن تعمل أسواق رأس المال كتهديد أو كعقاب على السلوكيات المسرفة، كما كان القيد الخارجي الذي ينظر إليه على أنه "السوط" على نظام الإنتاج (ارتفاع سعر الصرف) أو "كلجام" على التوسع المفرط في الديون، من شأنه أن يفتح الطريق أمام تقدم خطي للنمو، ليكون من المتوقع أن يحقق التكامل الإقتصادي فوائد للصالح العام من خلال التقدم التلقائي والخطي ودون أي عيوب ذات صلة بالمسار ومن عجيب

<sup>1</sup> Giuseppe Celi and others; opcit. (p.11)

<sup>2</sup> Simonazzi Annamaria and Ginzburg Andrea; opcit. (pp.110-111)

المفارقات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أن محاولة استبدال القرارات السياسية الصريحة بالتكنوقراطية أدت في نهاية المطاف بعد تدابير النقشف الصارمة إلى عودة السياسة إلى الظهور تحت ستار الغوغائية "الشعبوية" وكانت دول جنوب أوروبا أضعف من أن تشارك في العملية التكاملية، ولأسباب مختلفة حظي المشروع الأوروبي بتأييد شعبي كبير في جميع دول الجنوب، أما ما يتعلق بالنمو الإقتصادي فقد كان من المعتقد أنه نظرا لهشاشتها الإقتصادية والمالية، كانت عملاتها وديونها العامة معرضة بشكل أكثر عنفا للأزمات المالية الدولية حتى لو لم يوفر الإتحاد النقدي الأوروبي الحماية كما أظهرت التجربة<sup>1</sup>.

رغم أنه لا يمكن تأجيل العديد من مشاكل دول الجنوب إلا أنه كان من الممكن معالجتها بمزيد من الخيارات السياسية المفتوحة وضمن رؤية تتأى بنفسها عن النماذج النيوليبرالية. أدى السياق الدولي (الإنتاج والتمويل العالمي) والتطورات المحلية (آثار إعادة التوزيع للتضخم وردود الفعل على الصراع التوزيعي) إلى حدوث تغيير في التحالفات السياسية، وأصبح الإنكماش ممكنا من الناحية السياسية وباتت الظروف الأفضل لبناء مؤسساتي أكثر استدامة غير قابلة للتفاوض، ولم يقتصر الأمر على أن قوة المساومة لدى دول الجنوب ضعيفة للغاية فحسب، بل إن التحول النظري في النموذج قد استحوذ أيضا على نخب الأطراف، أما الإفتقار إلى برنامج بديل جدير بالثقة والعجز عن بناء تحالفات بين الدول الطرفية فقد قام بالباقي من المهمة. إن تغيير النظام في الثمانينيات السوق الموحدة وإلغاء ضوابط رأس المال والخصخصة وتقليص تدخل الدولة وإصلاحات سوق العمل والإنضباط النقدي والمالي، أدى إلى خلق قيود كان من الصعب الهروب منها دون إصلاح شامل لنظام البناء كله. إن التسلسل الداخلي للأفعال بحيث يستدعي كل منعطف الدور التالي أدى إلى قبول النموذج النيو ليبرالي، وكان هناك مستويان من إلغاء القيود التنظيمية (العالمية والأوروبية) ونموذجان يحتذى بهما (مكافحة التضخم في ألمانيا والتحرير المالي في الولايات المتحدة الأمريكية) افتتحا عصرا جديدا من الإتحاد النقدي وقادا "الطريق الأوروبي" نحو التمويل العالمي والتكامل النقدي، وفي الأخير إما بسبب العجز أو بسبب الإفتقار إلى الإرادة لتغيير الفلسفة الأساسية فقد استمرت عملية الأوربة عن طريق التشويش أو التغييرات الجزئية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Annamaria Simonazzi; opcit. (p.87)

<sup>2</sup> Ibid. (p.88)

### ❖ الفرع الرابع: دمج العلاقات بين المركز والمحيط في الزمان والمكان

يمكن القول بأن ثلاث حلقات توضح الطبيعة المترابطة وغير المتماثلة للعلاقات بين المركز والمحيط مع مرور الوقت: الانفصال الهيكلي في السبعينيات وإنشاء محيطين داخل الإتحاد الأوروبي، والأزمة الطويلة التي مرت بالفترة 2008-2022<sup>1</sup>.

خلال "الثلاثينيات المجيدة" سجلت كل الدول الأوروبية الواقعة على أطراف أوروبا نموا مرتفعا في الدخل بقيادة الإستثمار والإستهلاك أولا ثم الصادرات، لقد ركزوا جميعا بشكل خاص على الصناعات الأساسية التي تعتبر ضرورية لإنشاء قطاع صناعي، ودعمت الدولة التراكم إما بشكل مباشر من خلال الشركات المملوكة للقطاع العام أو بشكل غير مباشر من خلال الإعانات والحوافز لرأس المال المحلي والأجنبي. ومع ذلك خلف النجاح الواضح في معدلات النمو لا يزال نمط التصنيع لدى المتأخرين يظهر العديد من نقاط الضعف (وإن كان بدرجات متفاوتة)، حيث كانت هشاشة هذه البلدان مرتبطة بقاعدتها الإنتاجية الضيقة وتتميتها الداخلية غير المتكافئة ونمط الطلب غير المستدام، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن الخارجي. كانت أزمة السبعينيات المرتبطة بتشبع السلع الإستهلاكية الكبرى في الدول المتقدمة وبداية العولمة بمثابة انقطاع حاد في تاريخ العلاقات بين قلب أوروبا وأطرافها، فقد أدى ذلك إلى تحولات عميقة في الطلب والإنتاج والمنافسة، والتي أصبحت تهيمن عليها على نحو متزايد جودة المنتجات المتميزة وليس السعر، وكان الوضع الجديد يتطلب الإبتكار في قدرة الدولة على توجيه وتسهيل إعادة توجيه الإستثمار حتى تتمكن من الإستجابة للبنية الإقتصادية سريعة الضعف، فمن ناحية خلقت الإنهيارات الهيكلية في السبعينيات قدرا كبيرا من عدم اليقين بشأن الآفاق المستقبلية للتخصص الدولي مع آثار على قرارات السياسة الصناعية، ومن ناحية أخرى كانت السياسة الصناعية في الدول الطرفية القائمة على المؤسسات المملوكة للدولة والإستثمار العام ومساعدات الدولة والقروض الميسرة وإعانات الدعم للشركات الخاصة أكثر عرضة للتدقيق من قبل ذراع المنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية، وعلى العكس من ذلك يمكن للدول الأساسية أن تعتمد على شبكة سميكة من الشركات ووكالات البحوث والمؤسسات العامة وبنوك التنمية المحلية، ويمكن أن تقصر عملها على ضمان تنسيق نظام الإنتاج، حيث تعمل سياستها الصناعية "تحت المراقبة". لقد تم تصور السياسة الصناعية الأوروبية في الغالب من حيث آليات اختيار السوق والتي تم تحقيقها من خلال فرض سياسة المنافسة في الإتحاد الأوروبي، وهكذا على وجه التحديد عندما كان ينبغي للدولة أن تتولى مهام جديدة لتسهيل عملية إعادة الهيكلة والتنوع

<sup>1</sup> Simonazzi Annamaria and Ginzburg Andrea; opcit. (p.113)

ورفع مستوى الجودة، اعتمدت هذه الدول سياسات تحرير شاملة ونفذت ما يمكن أن يسمى "التدمير البسيط" لقدراتها لخلق منتجات جديدة ومنافذ السوق والأسواق<sup>1</sup>.

وكما توقعت المدرسة البنوية فقد أثرت هذه التغييرات على الإقتصادات الأساسية والمحيطية بطرق مختلفة للغاية، في حين أدى الترابط بين الإقتصادات الأساسية والمحيطية إلى تضخيم التكاليف غير المتماثلة للتكيف، وقد أثرت إعادة هيكلة دول القلب تأثيرا عميقا على بلدان الأطراف التي كافحت في إعادة تنظيم اقتصاداتها للتكيف مع البيئة الجديدة التي يهيمن عليها تراجع التضخم والمنافسة الجيدة كما ألحق انخفاض الأسعار النسبية للسلع ذات الأسعار المرنة أضرارا أكبر باقتصاداتها وواجهت صناعاتها الأساسية ومنتجاتها "الناضجة" منافسة الدول النامية، مما دعا إلى تخفيضات جذرية في الإنتاج أين أحدثت السياسات النقدية التقييدية لدول القلب تأثيرات غير متماثلة على الأطراف بسبب اختلاف المؤسسات وتخصصها الأحادي في المنتجات السلعية (مرونة الأسعار، ومحتوى المدخلات) والعودة السريعة لرأس المال إلى الدول الآمنة أو ما يعرف ببلدان مركز الملاذ الآمن وهي ظاهرة لوحظت مرارا وتكرارا وكان آخرها في الأزمة السيادية في منطقة اليورو "التوقف المفاجئ"<sup>2</sup>.

على مدار عشرين عاما من التكامل الأوروبي بدءا من أوائل الثمانينيات، تعرضت البلدان الطرفية الجنوبية لتدابير تتعلق بالسياسة الإقتصادية الكلية والصناعية التي على الرغم من أنها محايدة ظاهريا ولدت فوارق إقليمية متزايدة سواء بين الدول الأساسية والمحيطية. كنتيجة جزئية لسياساتها تراجع النمو في دول الجنوب وفتحت الأزمة المرتبطة بإلغاء القيود التنظيمية فجوة في الطلب الكلي التي تم سدها في نهاية المطاف من خلال الإنفاق على الرعاية الإجتماعية والبناء، وهذا "التراجع المبكر عن التصنيع" يعتبر إعادة الهيكلة من دون تصنيع أدى إلى تعريض الدول الطرفية لتوقف النمو والهشاشة المستمرة في مواجهة التغييرات الخارجية حتى قبل تشكيل الإتحاد النقدي الأوروبي<sup>3</sup>.

#### ❖ الفرع الخامس: صدمتان ضمن نطاق محيطان متباينان

وفي الفترة ما بين إطلاق اليورو وأزمة سنة 2008 كانت أوروبا (وجنوب أوروبا بشكل خاص) تمثل السوق الرئيسية للصادرات الألمانية، وبعد أزمة 2008 عندما سحق النقشف الطلب المحلي في جنوب أوروبا أصبحت الصين السوق الرئيسية لألمانيا، الأمر الذي أوضح كيف أن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية (برعاية قوية من الولايات المتحدة الأمريكية) يعني أشياء مختلفة لألمانيا وجنوب أوروبا:

<sup>1</sup> Giuseppe Celi and others; "Crisis in the European Monetary Union A Core-Periphery Perspective"; opcit. (pp.15-20)

<sup>2</sup> Annamaria Simonazzi; opcit. (p.91)

<sup>3</sup> Ibid.

سوق ضخمة متوسعة لرأس المال الألماني والسلع الإستهلاكية عالية الجودة (خاصة السيارات) ومنافس هائل لألمانيا وجنوب أوروبا، وقد أدى الدور المتزايد للصين كسوق ومنافس إلى التوسيع شرقا وإعادة توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الألمانية إلى الدول الشرقية، مما أسهم في ظهور شبكة التصنيع في أوروبا الوسطى وتشكيل محيطين: الجنوب الذي يتكون من اقتصادات البحر الأبيض المتوسط، والشرق مع الدور البارز لدول فيشيغراد، وكنتيجة لذلك وقعت دول الجنوب ذات الدخل المتوسط في فخ، والفخ أنها لم تكن قادرة على المنافسة من حيث التكلفة مع الشرق الأدنى والأقصى ولا في الجودة (الابتكار) التي تنافس الشمال، وتسببت المنافسة السعرية من الشرق استنادا إلى الإعانات المالية والأجور وظروف العمل في فرض مزيد من الضغوط على الجنوب، الأمر الذي أدى جزئيا إلى مزاحمة مورديه وفرض عملية خفض قيمة العملة المحلية، كما أن التهديد بنقل العمالة إلى مكان آخر يفرض ضغوطا على الأجور الألمانية. تخلت النقابات التي كانت قوية ذات يوم (في الصناعات الهندسية والكيميائية) عن الدفاع عن النقابات الأضعف (في الخدمات)، مما سمح للأجور الحقيقية بين القطاعات بالتباعد وذلك بفضل إصلاحات هارتز أيضا، وكان انخفاض تكاليف المدخلات المستوردة والخدمات الرخيصة سببا في جعل ضغط الأجور محتملا بالنسبة لعمال التصنيع في الصناعات الأساسية، في حين زحف الإنكماش إلى بقية أوروبا، في المقابل أدت زيادة عدم المساواة والفقراء العاملين في ألمانيا إلى جانب الإتحاد الأوروبي إلى تحويل الاستهلاك من السلع المنتجة في جنوب أوروبا إلى واردات أرخص من الصين مما زاد الضغط على اقتصاداتها<sup>1</sup>.

كما أدت إعادة الهيكلة الجغرافية للإنتاج الأوروبي إلى تشكيل ترابط هرمي أصبح من خلاله المركز يعتمد في نموه على نمط التخصص داخل الإتحاد الأوروبي، حيث وفرت أسواق الجنوب منفذا لفائضها المتزايد من التصنيع، ووفرت الدول الشرقية مدخلات رخيصة لصناعاتها ويعاني الطرفان من نقاط ضعف مختلفة تتبع من اعتمادهما الإقتصادي والمالي المشترك وإن كان متنوعا في القلب. في حين أن القاعدة الصناعية الضعيفة في الجنوب قللت من قدرتها على الصمود، فإن اندماج بلدان أوروبا الشرقية في سلاسل القيمة الأساسية ينطوي على خطر التخصص المفرط في عدد قليل من القطاعات، على سبيل المثال وزن صناعة السيارات في إجمالي قيمتها المضافة والمخاطر التي أصبحت واضحة في الأزمة، ويقع هذا المزيج من التباعد الهيكلية والإعتماد الإقتصادي المتبادل وراء هشاشة الإتحاد الأوروبي فضلا عن احتمالات تفككه وإن كانت ضئيلة للغاية نظرا للتكاليف الباهظة التي قد يفرضها مثل هذا القرار على دول القلب وأطرافه. من المهم التأكيد على الإعتماد المتبادل وإن كان غير متماثل

<sup>1</sup> Ibid. (p.92)



بين المنطقتين، فمن ناحية أدى الإندماج المتزايد في اقتصاد منطقة اليورو ومؤسساتها جنبا إلى جنب مع التأثيرات الكارثية التي خلفتها سياسات التقشف إلى دفع بلدان الجنوب مرة أخرى نحو طريق مسدود، فهي أضعف من أن تتركها ومن ناحية أخرى أصبح القلب أيضا معتمدا بشكل متزايد على منطقة اليورو، بل وأكثر من ذلك مع الإنقسام المستمر للعالم إلى كتلتين، ويساعد هذا في تفسير الأسباب التي دفعت ألمانيا إلى قبول الحلول الوسط المحدودة أو حتى الترويج لها ضمنا كلما اعتبرت هذه الحلول لا غنى عنها لتجنب الكارثة<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في ظل الأزمة الإقتصادية: تهديد

### النموذج/النماذج الإجتماعية الأوروبية

إحدى السمات المميزة للنموذج التكاملية الأوروبي تتعلق بخلق بعد إجتماعي (الفضاء الإجتماعي الأوروبي) أو النموذج الإجتماعي الأوروبي (ESM)، وهو ظاهرة جديدة نسبيا مطعمة بالتركيز الإقتصادي أو الموجه نحو التجارة في الغالب من أجل التكامل. يرى أنصارها أن آلية الإستقرار الأوروبي كانت على الأقل جزئيا نتيجة لعدم الرضا عن التحول في الموقف الإقتصادي نحو أوروبا النيوليبرالية من حيث إزالة الحواجز أمام التدفقات المالية وزيادة تكامل أسواق رأس المال الأوروبية، مما أدى إلى تحول في الحوكمة العامة عبر جزء كبير من الفضاء الإقتصادي الأوروبي، وهذا ما يخلق صدعا محتملا آخر حيث تتعارض استراتيجية سوق العمل مع هذا التركيز الجديد على استراتيجية الشركات التي يحركها السوق، في حين أن مفاهيم الإجتماعية في صنع القرار في الشركات و/أو الديمقراطية الإقتصادية قد تبدو أقل احتمالا للقبول. والنتيجة من ذلك زيادة التوتر حول الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه آلية الاستقرار الأوروبي، حيث تضغط القوى التقدمية من أجل زيادة مشاركة الدولة في السياسة الإقتصادية وتعزيز تشغيل العمالة وتطوير آلية الإستقرار الأوروبي لصالح المواطنين ضد المنطق النيو ليبرالي المتمثل في السوق الداخلية الموحدة والإتحاد الإقتصادي والنقدي (EMU)، ومن ثم يمكن استكشاف التناقض المتعلق بالمعنى الدقيق لآلية الإستقرار الأوروبي وأهميتها وكيف تكمل جوانب أخرى من السياسات التي تهدف إلى تعزيز توسيع وتعميق النموذج التكاملية الأوروبي<sup>2</sup>.

صرح رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي Mario Draghi في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال في فيفري سنة 2012 أن النموذج الإجتماعي الأوروبي "قد انتهى". لقد زعم دراغي Draghi أنه

<sup>1</sup> Ibid. (pp.93-94)

<sup>2</sup> Christoph Hermann; "Crisis, Structural Reform and the Dismantling of the European Social Model(s)"; Working Paper, No. 26/2013, Hochschule für Wirtschaft und Recht Berlin, Institute for International Political Economy (IPE), Berlin; (p.02)

ربما كان هناك وقت كافي لما كانت أوروبا قادرة على حفظ النظام الشامل لحماية الرفاهة الإجتماعية، لكن مع المشاكل الإقتصادية التي تواجهها العديد من الدول الأوروبية خلال الأزمة الإقتصادية، فإن هذه الفرضية لم تعد قائمة، حيث أشار رئيس البنك المركزي الأوروبي إلى أن التقشف المقترن بالتغيير الهيكلي هو الخيار الوحيد للتجديد الإقتصادي في أوروبا. اتبعت العديد من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي نصيحة ماريو دراغي Mario Draghi وأدخلت إصلاحات مؤسساتية هيكلية كبرى مقترنة بسياسات خفض الإنفاق العام والعديد منها كان تحت ضغوط من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية و/أو صندوق النقد الدولي. في حين أن قروض صندوق النقد الدولي ترتبط تقليدياً بالتزامات التكيف الهيكلي، فإن تلك الدول التي تلقت تمويلاً من آلية الاستقرار الأوروبي وافقت على الإصلاحات الهيكلية كجزء من مذكرات التفاهم المصاحبة للأقساط بشكل غير رسمي، كما ضغط البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية على إيطاليا وإسبانيا من أجل إدخال إصلاحات لتوفير الدعم المستمر لبنوكهما، وكثفت المفوضية الأوروبية جهودها لتشجيع جميع الدول الأعضاء (وليس فقط تلك التي تعاني من ضائقة اقتصادية حادة) على الجمع بين ضبط الأوضاع المالية والإصلاحات الهيكلية بعيدة المدى بما في ذلك إصلاح أسواق العمل، ولم تكن مجاورة ماريو دراغي Mario Draghi بين نهاية النموذج الإجتماعي الأوروبي والحاجة إلى الإصلاح الهيكلي من قبيل الصدفة، ففي كثير من جوانب الإصلاحات التي اقترحتها بروكسل وفرانكفورت وواشنطن تمس قلب الأنظمة الإجتماعية الأوروبية<sup>1</sup>.

#### ❖ الفرع الأول: إبتكار النموذج الإجتماعي الأوروبي

ينسب إبتكار مصطلح النموذج الإجتماعي الأوروبي عادة إلى جاك ديلور Jacques Delors بصفته رئيساً للمفوضية الأوروبية حيث طرح جاك ديلور Jacques Delors الديمقراطي الاشتراكي فكرة النموذج الإجتماعي الأوروبي في أوائل الثمانينيات لتميز النموذج الإقتصادي لأوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا النحو كان النموذج الإجتماعي الأوروبي في البداية بمثابة تدخل سياسي وهو خيال قومي تم إطلاقه لتعزيز الهوية الأوروبية الهشة إلى حد ما، ولاقتراح بديل للرأسمالية الليبرالية المتطرفة في أمريكا وفي البصمة البريطانية منذ أواخر السبعينيات بالإضافة إلى ذلك كانت فكرة النموذج الإجتماعي الأوروبي حاسمة ومحورية للحفاظ على دعم النقابات العمالية والأحزاب اليسارية للمشروع الأوروبي، على الرغم من أن السوق المشتركة وغيرها من السياسات تهدد التوظيف الوطني والمعايير

<sup>1</sup>Interview with Mario Draghi, President of the ECB, conducted by Robert Thomson, Matt Karnitschnig, and Brian Blackstone on 22 February 2012, Published on 24 February 2012.

<https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2012/html/sp120224.en.html>

الإجتماعية الوطنية. من جهة أخرى يجادل بعض الأكاديميين أنه تم توظيف الإشارات المتكررة إلى النموذج الإجتماعي الأوروبي لإخفاء الطابع النيو ليبرالي الأساسي للعملية التكاملية الأوروبية<sup>1</sup>.

بينما تم استخدام النموذج الإجتماعي الأوروبي من الناحية السياسية كفكرة إيجابية إلا أنه لم يمض وقت طويل ليظهر نقاش أكاديمي حول مدى ملاءمة المصطلح للتوظيفات المفاهيمية، فمن الناحية التحليلية يثير مصطلح النموذج الإجتماعي الأوروبي عددا من الصعوبات، ووفقا للمؤشرات الكمية مثل الناتج المحلي الإجمالي (لنصيب الفرد) أو عدم المساواة أو البطالة، فإن الاختلافات داخل دول الإتحاد الأوروبي الـ 27 في الواقع أكبر من الاختلافات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية المؤسساتية تجمع أوروبا بين أنماط مختلفة من الرأسمالية بالإضافة إلى نماذج مختلفة لدولة الرفاهية ومنه فإن أوروبا لا تمتلك نموذجا اجتماعيا واحدا بل عدة نماذج اجتماعية متميزة. يحدد إبنجهاوس Ebbinghaus (1999) وسابير Sapir (2006) أربعة نماذج إجتماعية أوروبية: النموذج الشمالي، والأنجلوسكسوني، والقاري/الوسط، والنموذج الجنوبي/البحر الأبيض المتوسط، مع الاعتراف بأنه من وجهة نظر خارجية هناك قواسم مشتركة كبيرة بين الأنظمة الإجتماعية الأوروبية، ويؤكد بوش Bush وليندورف Lendorff وروبيرى Rubery على أن الطابع الوطني يطغى على سياسات التوظيف في الإتحاد الأوروبي والنماذج الإجتماعية الوطنية، من خلال ديناميكية التغيير الوطنية المحددة داخليا والتي استمرت على مدار الثلاثين عاما الماضية<sup>2</sup>.

في المقابل يجادل ريتشارد هايمان Richard Hyman أن السمات المشتركة في أوروبا الغربية القارية قوية بما يكفي لتمييز النموذج الإجتماعي الأوروبي عن النموذج الأمريكي لأسواق العمل غير المنظمة إلى حد كبير، والنموذج الياباني لعلاقات التوظيف في الشركات الذي يهيمن عليه المنطق الإداري، ووفقا لهايمان فإن أوروبا نموذج فريد من نوعه يتوفر على آليات كثيرة يمكن من خلالها إدارة العمل (السلطة) وتعمل هذه الآليات على تقيد استقلالية أصحاب العمل إلى درجة غير معهودة في أي مكان آخر من العالم. يتم وضع الآليات في المقام الأول من خلال تشريعات شاملة لحماية العمالة فضلا عن هياكل التفاوض الجماعي الشاملة والمركزية كما يقدم أوفي حجة مماثلة عندما يشير إلى أنه في النموذج الأوروبي "لرأسمالية الإجتماعية" تميل المعاملات الإقتصادية بما فيها تبادلات سوق العمل إلى أن تكون مدمجة مؤسساتيا وبالتالي أكثر تقييدا مما هي عليه في أجزاء أخرى من العالم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Daniel Vaughan-Whitehead; "The European Social Model in times of crisis: An overview" chapter 1 pp 1-65, in "The European Social Model in Crisis Is Europe Losing its Soul?" Edited by Daniel Vaughan-Whitehead, International Labour Office Geneva, Switzerland 2015; (p.03)

<sup>2</sup> Christoph Hermann; opcit. (Pp.2-3)

<sup>3</sup> Ibid.

يكتمل دمج الأنشطة الاقتصادية بأنظمة رعاية إجتماعية شاملة مما يضمن الحد الأدنى من الوجود بشكل مستقل عن أداء سوق العمل الفردي، ورغم ذلك يرى شاريف أن تنوع دول الرفاهية الأوروبية يمثل عقبة رئيسية أمام تطوير نموذج إجتماعي أوروبي مشترك، حيث يشير هيرمان وماهنكوبف إلى أن أنظمة الرفاهية الأوروبية الغربية شديدة التنوع لا تزال تتقاسم الجانب المشترك الوحيد وهو أن جميع المواطنين يحق لهم (بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع) الحصول على الدخل والموارد التي تضمن الحد الأدنى المحدد اجتماعيا، وينطبق هذا حتى على دولة الرفاهية الليبرالية في بريطانيا التي تعتمد على منهج اختبار الوسائل. يعرف غراهل وتيغ النموذج الإجتماعي الأوروبي بأنه "مزيج محدد من أنظمة الرعاية الإجتماعية الشاملة وأشكال العلاقات الصناعية ذات الطابع المؤسستي والمسييس بقوة في نفس الوقت"، ويعرفه مارتن وروس على أنه "ترتيبات مؤسستية تهدد دولة الرفاهية... ونظام علاقات العمل"، ويرى هيرمان وماهنكوبف Hermann and Mahenkopf أنه "إذا كان هناك جوهر للنموذج الإجتماعي الأوروبي فهو المستوى العالي نسبيا من عدم التسليح الذي توفره الأنظمة الإجتماعية الأوروبية شديدة التباين مؤسستيا وسياسيا". يتم تعزيز عملية التخلص من السلع من خلال تنظيم التوظيف على نطاق واسع وأنظمة الرعاية الإجتماعية الشاملة وقطاع عام كبير يشمل البنى التحتية العامة بالإضافة إلى الخدمات الإجتماعية، كما لا ينبع إلغاء التسليح من توفير الخدمات العامة غير السلعية فحسب بل ينبع من خلق فرص عمل مستقرة نسبيا وجيدة الأجر. تؤدي الدرجة الاستثنائية من عدم التسليح إلى درجة عالية مماثلة من المساواة وبالتالي فهي أيضا تعبير عن مستوى متقدم من التضامن مع ذلك يزدهر التضامن بشكل رئيسي داخل الحدود الوطنية ولا يمتد إلا بشكل هامشي إلى أجزاء أخرى من أوروبا الموحدة<sup>1</sup>.

ومن المهم ملاحظة أن النماذج الإجتماعية الأوروبية ليست نتيجة لتقليد مؤسستي محدد أو تبعية للمسار معين لأن النماذج الإجتماعية الأوروبية هي نتيجة للنضالات الإجتماعية والقوة النسبية للحركات العمالية الأوروبية وأحزاب الطبقة العاملة ذات الصلة بعد الحرب العالمية الثانية أو في جنوب أوروبا بعد التحول الديمقراطي، ويبقى الإعتماد على السلطة الإجتماعية والسياسية يعني أن النماذج الإجتماعية الأوروبية كانت محل نزاع دائم في الواقع، فالعديد من إصلاحات الرعاية الإجتماعية وسوق العمل التي تم إدخالها في الثمانينيات والتسعينيات في مناخ من ضعف العمالة المتزايد ترقى إلى عملية تفكيك وإعادة

<sup>1</sup> Hermann Christoph and Mahnkopf Birgit; "Still a Future for the European Social Model?"; Global Labour Journal 1 (3) (2010) pp 314-30; (p.317)

تحويلها إلى سلعة وفي هذا السياق فإن التقشف والإصلاح الهيكلي الناجم عن الأزمة ليس سوى الفصل الأخير في تفكيك النماذج الإجتماعية الأوروبية مستقبلاً<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثاني: الأزمة، إجراءات التقشف والإصلاح الهيكلي

بعيدا عن إنقاذ البنوك المفلسة استجابت الحكومات الأوروبية في مستهل الأمر للأزمة من خلال الإنفاق بالإستدانة المستوحى من أفكار جون ماينارد كينز، فمذ سنة 2009 أفسح الإنفاق بالعجز المجال أمام سياسات التقشف وتبنت الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى حزم التقشف، بعضها لعدة حزم متتالية، حيث تأثرت بشكل خاص تلك الدول التي اعتمدت على الأموال الخارجية لتجنب التخلف عن السداد، والتي أصبحت بعد ذلك تحت المراقبة الدقيقة من قبل منظمات التمويل المتعددة، وحتى تلك الدول الأعضاء التي لم تواجه مستوى حاد نسبيا من الأزمة شهدت ضغوطا متزايدة من بروكسل التي على الرغم من النمو البطيء المستمر ضغطت على الدول الأعضاء لخفض النفقات العامة، ونتيجة لذلك خفضت اليونان الإنفاق العام بما يزيد على 30 مليار يورو أو ما يعادل 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2009 و2011 مع توقع بإدخار 8 بالمئة إضافية حتى سنة 2015، ويهدف برنامج التقشف الأيرلندي أيضا إلى توفير ما يعادل 18 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة 2015، في حين تهدف إستونيا إلى توفير 13 بالمائة، والمجر 8 بالمائة، والمملكة المتحدة وإسبانيا والبرتغال إلى 7 بالمائة، كما نفذت دول أخرى أيضا برامج تقشف واسعة النطاق. بشكل عام فإن حجم التقشف الذي تم تبنيه استجابة للأزمة لم يسبق له مثل في تاريخ أوروبا ما بعد الحرب ولافت للنظر حتى في المعايير الدولية<sup>2</sup>.

وفي العديد من الحالات تم ربط إصلاح إعانات البطالة بتعزيز التزامات العمل، المجر على سبيل المثال خفضت استحقاق إعانة البطالة إلى ثلاثة أشهر بينما أدخلت في الوقت نفسه الالتزام بأداء العمل المجتمعي وفي رومانيا كان تخفيض إعانات البطالة جزءا من تخفيض عام بنسبة 15 بالمائة في الإعانات الإجتماعية. وفي دول أخرى أثرت التخفيضات بشكل رئيسي على العلاوات العائلية واستحقاقات السكن، حيث تخلت إسبانيا عن منحة الولادة الشاملة التي كانت تدفع قبل الأزمة، في حين خفضت لاتفيا وليتوانيا استحقاقات الأمومة/الأبوة، وكذا بدلات السكن في المملكة المتحدة، في اليونان والمملكة المتحدة تم استكمال التخفيضات في المزايا من خلال زيادات في رسوم القبول والمدفوعات المشتركة لخدمات الرعاية الصحية و/أو الوصول إلى التعليم العالي، ومن المهم أن نلاحظ أن أي من

<sup>1</sup> Ibid. (p.318)

<sup>2</sup> Armigeon Klaus and Lucio Baccaro; "Political Economy of Sovereign Debt Crisis: The Limits of Internal Devaluation"; Industrial Law Journal 41 (3) (2012) pp 254-275; (p.256)

الدول المتضررة من التخفيضات لم تكن تتمتع بأنظمة رعاية إجتماعية واسعة النطاق ومزايا إجتماعية سخية قبل الأزمة<sup>1</sup>.

ومع ذلك كانت تخفيضات دولة الرفاهية أكثر حدة في مجال تقديم المساعدات العينية، وهنا بلغت تخفيضات الإنفاق (بين عامي 2009 و2012) 29 بالمئة في اليونان، و19 بالمئة في البرتغال، و16 بالمئة في أيرلندا، ولا يمكن تحقيق مثل هذه التدابير دون إجراء تخفيضات حادة في تقديم الخدمات. ففي اليونان أدى خفض ميزانية المستشفيات بنسبة 40 بالمئة إلى جانب إدخال المدفوعات المشتركة وقواعد الوصول الأكثر صرامة إلى خلق أزمة صحية حقيقية، في البرتغال وأيرلندا ولاتفيا أدت التخفيضات في الإنفاق على الرعاية الصحية إلى إغلاق المستشفيات، بينما استجابت المستشفيات الإسبانية لتداعيات الميزانية بتقليص حجمها والإغلاق المؤقت، وقامت إسبانيا والمملكة المتحدة بتعزيز تسويق وخصخصة توفير الرعاية الصحية على أمل أن يؤدي ذلك إلى توفير نفقات الرعاية الصحية، أين تؤكد التخفيضات في المخصصات العينية على الطابع الهيكلي لإصلاحات الرعاية الإجتماعية التي تم اعتمادها خلال الأزمة<sup>2</sup>.

في اليونان والبرتغال وبدرجة أقل في أيرلندا وإسبانيا وإيطاليا، شمل التوحيد المالي أيضا برامج خصخصة بعيدة المدى، وقد ترجمت الخصخصة وتقليص دولة الرفاهية إلى تقليص القطاع العام وإلغاء الآلاف من وظائف القطاع العام حيث أعلنت عشرة من أصل إحدى عشرة دولة شملها هذا التحليل عن تخفيضات في وظائف القطاع العام. توجهت الحكومة اليونانية إلى خفض التوظيف في القطاع العام بنسبة 25 بالمئة وتخلت الحكومة البريطانية عن 420 ألف وظيفة بحلول سنة 2012 في طريقها لتحقيق هدفها المتمثل في خفض 10 بالمئة من القوى العاملة في القطاع العام بحلول سنة 2015. وفي حين تقوم المملكة المتحدة بتسريح العمال فإن دول أخرى تعمل على تقليص قوة العمل في المقام الأول من خلال عدم استبدال المتقاعدين أو الفصل الطوعي بعد فرض حظر مؤقت على جميع التعيينات الجديدة، وكان من المقرر أن يتم استبدال كل عشر موظفين في القطاع العام فقط في اليونان ليتم تخفيضه لاحقا إلى كل خمس، وينطبق هذا في رومانيا على كل سابع عامل، وفي إيطاليا على كل خامس عامل يترك القطاع العام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Heise Arne and Anna Lierse; "Budget Consolidation and the European Social Model. The Effects of European Austerity Programmes on Social Security Systems"; Friedrich Ebert Foundation Berlin (2011); (p.26)

<sup>2</sup> Christoph Hermann; "Crisis, Structural Reform and the Dismantling of the European Social Model(s)"; opcit. (p.06)

<sup>3</sup> Ibid. (p.07)

بينما يميل السياسيون إلى الدفاع عن تخفيضات الوظائف مع الحاجة إلى تقليص حجم الإدارات العامة المتضخمة، فإن العديد من التخفيضات أثرت في الواقع على العاملين في مجال الرعاية الصحية والتعليم في اليونان أدى نقص عدد الموظفين في المستشفيات إلى فرض ضغوط إضافية على نظام الرعاية الصحية المتوتر، وفي أيرلندا أيضا تم حفظ وظائف القطاع العام بشكل أساسي في مجالي الرعاية الصحية والتعليم مما أدى إلى مزيد من تآكل القطاع العام الصغير، مع ذلك فإن العاملين في القطاع العام لم يعانون من تخفيض الوظائف فحسب كما قامت جميع الحكومات تقريبا بتخفيض أجور القطاع العام وتجميد الأجور وقام العديد منها بتخفيض معاشات التقاعد في القطاع العام<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثالث: تآكل نطاق المفاوضة الجماعية في الإتحاد الأوروبي

كانت الدراماتيكية الأزماتية في التغييرات حول المفاوضة الجماعية التي عززت في البداية ترتيبات الشراكة الإجتماعية من خلال ما تم وصفه بـ "نقابوية الأزمة"، فالإصلاحات الهيكلية المطلوبة ترقى إلى اللامركزية العميقة وتآكل أنظمة التفاوض الجماعي. يتم فرض اللامركزية بثلاث طرق مختلفة: الأولى أن تتخلى الدول الأعضاء عن الإتفاقيات الجماعية الوطنية أو الشاملة للقطاعات (العبر قطاعية) فبينما علقت الحكومة في رومانيا الإتفاقية الجماعية الوطنية من خلال الإصلاح التشريعي انهارت في أيرلندا الشراكة الإجتماعية التي استند إليها الاتفاق الوطني بعد أن فتحت الحكومة اتفاقية قائمة وخفضت أجور القطاع العام من جانب واحد، ثانيا يمكن للدول الأعضاء أن تستأصل مبدأ الأفضلية، ويعد مبدأ الأفضلية حجر الزاوية في العديد من أنظمة المساومة حيث ينص على أنه في حالة الإتفاقيات الجماعية المتعددة تسود تلك اللوائح التي تمنح أفضل الشروط للعمال، وكننتيجة لذلك فإن اتفاقيات الشراكة لا يكون لها تأثير إلا عندما تحتوي على شروط أفضل من الإتفاقيات متعددة الأطراف (لأصحاب العمل)، وفي اليونان وإسبانيا لم يعد هذا هو الحال نظرا لأن اتفاقيات الشركات في الأزمات تطبق حتى لو كانت توفر ظروف عمل أسوأ من الإتفاقيات القطاعية أو الإقليمية. ثالثا يمكن للدول الأعضاء أن تعمل على تعزيز اللامركزية من خلال منح الاستثناءات وقبول عدم التقيد بالمعايير القطاعية الشاملة، حيث اعتمدت إيطاليا من بين دول أخرى إصلاحا يسمح بمجموعة واسعة من الإستثناءات في مسائل التفاوض الأساسية<sup>2</sup>.

وتكتمل اللامركزية بإضعاف مؤسسات التفاوض، حيث أوقفت اليونان إجراءات التمديد التي من خلالها أصبحت الإتفاقيات المبرمة بين واحدة أو أكثر من منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال ملزمة

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Hermann Christoph and Karl Hinrichs; "Die Finanzkrise und ihre Auswirkungen auf Sozialstaaten und Arbeitsbeziehungen – ein europäischer Rundblick"; Chamber of Labour, Vienna 2012; (pp.25-27)

لقطاع أو منطقة بأكملها، وفي البرتغال أيضا تم تعليق إجراءات التمديد في البداية ولكن في الوقت نفسه أدخلت الحكومة إصلاحا يقضي بموجبه بأن تمثل الأطراف الموقعة ما لا يقل عن 50 بالمائة من العاملين في القطاع لتبرير إجراء التمديد، كما تم إدخال تغييرات مماثلة في رومانيا والمجر أين تعاني أنظمة المفاوضات الجماعية أيضا من إلغاء أو تقصير "الأثر اللاحق"، ويعني "الأثر اللاحق" استمرار تطبيق اللوائح بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية، ومن خلال القيام بذلك يتم تشجيع أصحاب العمل للتفاوض على عقد جديد، ففي إستونيا تم التخلي عن "الأثر اللاحق" تماما وفي اليونان تم تخفيضه من ستة إلى ثلاثة أشهر وفي إسبانيا لا يزال التأثير يستمر لمدة عامين ولكن هذا يعد تدهورا كبيرا عن الوضع السابق، حيث استمرت الإتفاقيات في التطبيق حتى يتم التوصل إلى عقد جديد<sup>1</sup>.

إن الأزمة شجعت الحكومات على التدخل في المفاوضات الجماعية. في اليونان تم تعليق اتفاقية قائمة بين الشركاء الاجتماعيين وخفضت الحكومة الحد الأدنى الوطني للأجور بنسبة 22 بالمائة. وفي رومانيا تحدد التشريعات الجديدة مدة الإتفاقيات الجماعية بثلاث سنوات وستين على التوالي، وفي كلتا الحالتين انتقدت منظمة العمل الدولية التغييرات باعتبارها انتهاكا لمبدأ التفاوض الحر، كما استكمل تآكل أنظمة المساومة بضعف التمثيل النقابي، في اليونان على سبيل المثال أصبح من الممكن الآن توقيع اتفاقيات الشراكة من قبل ممثلي الموظفين دون الإنتماء النقابي وفي الشركات الصغيرة يمكنهم القيام بذلك على الرغم من وجود نقابيين معينين، وقد أدى الجمع بين الهيئات التفاوضية (بين الشركات والهيئات غير النقابية التي وقعت الإتفاقيات) إلى انخفاض متوسطه لمستوى 22 بالمائة في الأجور الجماعية، وأدخلت رومانيا معايير أكثر صرامة لتأهيل النقابات العمالية باعتبارها منظمات تمثيلية يمكنها التوقيع على اتفاقيات جماعية، في حين ألغت المجر المنتدى الوطني الثلاثي لمناقشة تطورات الأجور<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الرابع: من أسلوب التنسيق المفتوح إلى الحوكمة الإقتصادية

لقد تم استبعاد سياسات الرعاية الاجتماعية والتوظيف التي تشكل العناصر الأساسية للنموذج (النماذج) الاجتماعية الأوروبية لفترة طويلة من عملية التكامل الأوروبية. منذ سنة 1997 اكتسبت السياسات الاجتماعية دورا أكثر بروزا على المستوى الأوروبي، لأسباب ليس أقلها الاستجابة لأزمة البطالة التي كانت تلوح في الأفق منتصف التسعينيات في عدد من الدول الأعضاء كمثل موازن لميثاق النمو والإستقرار الذي تم اعتماده. في نفس السنة ميثاق النمو والإستقرار تضمن غرامات على الدول التي لم تلتزم بالقواعد المالية وبالتالي وضع بشكل غير مباشر حدودا للإتفاق الاجتماعي، أين تم تعديل سياسات

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.



التوظيف لتعتمد على آلية جديدة لصنع السياسات وهي طريقة للإقتصاد المفتوح، وبدلاً من إجبار الدول الأعضاء على تقديم تدابير معينة أنشأ الأسلوب المفتوح للتنسيق في الأساس عملية تقييم وتبادل وتعلم متبادل، بحيث تتبنى الدول الأعضاء طوعاً الإصلاحات المناسبة لأنظمة التوظيف لديها، وفي السنوات التالية تم توسيع الأسلوب المفتوح للتنسيق ليشمل مجالات أخرى لصنع السياسات الإجتماعية مثل الإدماج الإجتماعي والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية. في حين رحب بعض المعلقين بالطريقة المفتوحة للتنسيق باعتبارها شكلاً جديداً ومبتكراً لصنع السياسات، أشار آخرون إلى حدود نهج "القانون غير الملزم" أو "الحكم الناعم" في حل المشكلات الإجتماعية، هناك بعض الخلافات حول التأثير الفعلي للطريقة المفتوحة للتنسيق على صنع السياسات الإجتماعية للدول الأعضاء ومع ذلك فإن الإصلاحات الناتجة كانت أقل مدى مما كان يأمل صناعات السياسة في بروكسل، وفي الواقع فإن الإفتقار إلى إصلاحات أكثر شمولاً لأسواق العمل والأنظمة الإجتماعية، ينظر إليه باعتباره سبباً رئيسياً لاستمرار الأزمة في أوروبا<sup>1</sup>.

نتيجة للأزمة والإفتقار إلى الإصلاح في الدول الأعضاء شرع الإتحاد الأوروبي نفسه في إصلاح مؤسساتي كبير يوصف تقليدياً بأنه حزمة الستة، إصلاح ميثاق النمو والإستقرار وتثديد قواعد إجراءات العجز المفرط، وتضمنت التغييرات أيضاً إدخال إجراء اختلال التوازن الإقتصادي الكلي مع احتمالات الآثار المترتبة على سياسات التوظيف والسياسات الإجتماعية في الدول الأعضاء، والخلفية هي اختلالات الحساب الجاري التي نمت بشكل ملحوظ منذ إدخال عملة اليورو للإقتصاد الأوروبي. لقد تراكم لدى دول جنوب أوروبا بشكل أساسي عجز كبير في الحساب الجاري، في حين سجلت ألمانيا والدول التابعة لها فوائض متزايدة في الحساب الجاري، وينظر إلى الإختلالات على أنها عقبة رئيسية أمام التعافي الإقتصادي في أوروبا والذي ترى المفوضية الأوروبية أنه لا يمكن معالجته إلا من خلال زيادة القدرة التنافسية لبلدان العجز مثل إجراء العجز المفرط، ويفرض إجراء اختلال توازن الإقتصاد الكلي عدداً من الأهداف التي من المتوقع أن تحققها الدول الأعضاء، ومن بين المؤشرات الأحد عشر أيضاً تكاليف وحدة العمل ومعدلات البطالة<sup>2</sup>.

إن اختيار المؤشرات والدرجات المقبولة لا يخلو من الإعتبارات الأيديولوجية، ومن هنا فإن لوحة النتائج تحدد نمو تكاليف وحدة العمل بنسبة 3 بالمائة سنوياً وهو ما يكاد يكون أعلى من هدف التضخم الرسمي

<sup>1</sup> de la Porte Caroline and Philippe Pochet; "Why and How (Still) Study the Open Method of Co-ordination (OMC)?"; Journal of European Social Policy 22(3) (2012) pp 336– 349; (pp.338-340)

<sup>2</sup> Christoph Hermann; "Crisis, Structural Reform and the Dismantling of the European Social Model(s)"; opcit. (Pp.13-14)

ولكنه يسمح بمعدل بطالة يبلغ 10 بالمائة، وإذا فشلت إحدى الدول الأعضاء في تحقيق هدف واحد أو عدة أهداف فمن الممكن إطلاق إجراء رسمي يتعين على الحكومة المعنية من خلاله وضع استراتيجية حول كيفية معالجة المشاكل المتصورة، ويجب بعد ذلك موافقة اللجنة على الخطة المطروحة، فإذا فشل أحد أعضاء منطقة اليورو بشكل متكرر في اقتراح استراتيجية مقبولة أو الإلتزام بالتدابير المقترحة، يمكن فرض غرامة على الدولة تصل إلى 0.1 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي الوطني ويعد هذا خروجاً كبيراً عن مبدأ "التسمية والتشهير" الخاص بالطريقة المفتوحة للتنسيق<sup>1</sup>.

يمكن رؤية التدابير التي تضعها المفوضية الأوروبية في الإعتبار عندما تفكر في معالجة اختلالات الحساب الجاري في التوصيات الخاصة بكل دولة الصادرة كجزء من آلية التنبيه السنوية، ومن بين هذه الإصلاحات لامركزية المفاوضات الجماعية، وإلغاء ربط الأجور، واعتدال الأجور في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن زيادة التمييز في الأجور، وتظل التوصيات الأوروبية بشأن برامج الإصلاح والتقارب الوطنية موضع خلاف. إن التجارب الأولى مع الفصل الأوروبي تظهر أنها تسير بشكل أساسي في اتجاه واحد، حيث تنص على تسريع خفض العجز العام وزيادة سن التقاعد الفعلي ومرونة سوق العمل وتطورات الأجور بما يتماشى مع المكاسب الإنتاجية أو في بعض الحالات أقل منها فالمفوضية الأوروبية تحظى بالإعارة من قبل البنك المركزي الأوروبي الذي يدعو أيضاً إلى "إصلاحات هيكلية شاملة" بما في ذلك تعزيز الاتفاقيات على مستوى الشركات بحيث يمكن تصميم الأجور وظروف العمل وفقاً للإحتياجات المحددة للشركات. يمكن العثور على توصيات مماثلة أيضاً في ميثاق اليورو بلس الذي اعتمده طوعاً أعضاء منطقة اليورو وبعض الدول الأخرى، وليس من قبيل الصدفة أن الصيغ الرئيسية لمعالجة اختلالات توازن الإقتصاد الكلي وتعزيز القدرة التنافسية تشبه إلى حد كبير الإصلاحات الهيكلية التي تم تبنيها أثناء الأزمة، حيث رحبت المفوضية صراحة بإصلاحات العمل التي أدخلتها أيرلندا وغيرها من الدول التي تمر بأزمات باعتبارها خطوات مهمة لاستعادة القدرة التنافسية<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الخامس: الآثار السوسيواقتصادية لإجراءات التقشف والإصلاح الهيكلي

أدى التقشف والإصلاح الهيكلي إلى تآكل حماية الرعاية الإجتماعية وخاصة ما يتعلق بمعاشات التقاعد وتوفير الخدمات العامة، كما شجعت أشكال العمل غير النمطية مع الحد من فرص العمل والأمن الوظيفي. وقد حولت مركز التفاوض الجماعي من المستوى الوطني والإقليمي والقطاعي إلى مستوى الشركات، مما أدى إلى زيادة تجزئة ظروف العمل، وبدلاً من تعزيز الشراكة الإجتماعية أدت سياسات

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> European Commission; "Surveillance of Intra-European-Area Competitiveness and Imbalances"; European Economy 1/2010, Brussels; (p.39)

مكافحة الأزمات والتكيف الهيكلي إلى إضعاف النقابات العمالية ووساطة المصالح، ومن ثم كان للتكشف والإصلاح الهيكلي تأثير كبير على النموذج (النماذج) الإجتماعي الأوروبي، وعلى الرغم من الاختلافات الخاصة بكل دولة في برامج التكيف الهيكلي، فإن الترويج للخصخصة وانعدام الأمن والهيمنة بشكل عام أدى إلى عكس التأثيرات السلبية التي كانت سائدة في الأنظمة الإجتماعية قبل الأزمة، كما يشير شميتير إلى أن "رؤية أوروبا كموقع لشكل بديل من الرأسمالية الإجتماعية" قد تشوهت بشكل خطير بسبب الأزمة الإقتصادية<sup>1</sup>.

وخلافا لوعود ماريو دراغي Mario Draghi وآخرين فشلت الإصلاحات التقشفية والهيكلية حتى الآن في بدء انتعاش اقتصادي منهجي في أوروبا باستثناء بريطانيا التي كانت توقعات نموها هشة أيضا، لم تتمكن أي من الدول الأخرى التعويض بشكل كامل عن خسائر الناتج المحلي الإجمالي التي تكبدته منذ بداية الأزمة (بحلول نهاية سنة 2012)، وعانت اليونان من خمس سنوات متتالية للعجز المالي وانكماش إقتصادي وخسرت نحو ربع ناتجها المحلي الإجمالي بين سبلي أو النمو البطيء يكمله معدل بطالة مرتفع بشكل قياسي وهو ما يمثل أكثر من 25 بالمائة من جميع العمال في اليونان وإسبانيا وأكثر من 50 بالمائة من العمال الشباب في كلا البلدين، وليس من المستغرب أن يصاحب تزايد البطالة زيادة في الفقر والحرمان الإقتصادي، وفي أربعة من الدول المتضررة زادت نسبة أولئك الذين يعيشون بأقل من 60 بالمائة من متوسط الدخل الوطني بين عامي 2008 و2011 في أيرلندا وإسبانيا وليتوانيا ولاتفيا، فمقياس الفقر النسبي يقلل من التأثير الحقيقي على الفقر لأنه لا يأخذ في الاعتبار الانخفاض المتزامن في متوسط الأجر في الأزمة، وبسبب انخفاض الأجور المتوسطة انخفضت عتبة الفقر في جميع الدول باستثناء رومانيا، وفي ستة دول أخرى انخفضت بنسبة تزيد على 6 بالمائة (في ليتوانيا بنسبة مذهلة بلغت 17.4 بالمائة) وهذا يعني أن الناس قد لا يتم تصنيفهم كفقراء وفقا للمؤشرات على الرغم من تدهور وضع دخلهم خلال الأزمة<sup>2</sup>.

سعت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية معالجة المشكلة عن طريق حساب النمو في الفقر على أساس متوسط الدخل لسنة 2005، ونتيجة لذلك زاد الفقر بين عامي 2007 و2010 بنسبة تزيد على 5 بالمائة في اليونان وإسبانيا وأكثر من 3 بالمائة في أيرلندا، وتتأكد هذه الصورة من خلال التغيرات في نسبة السكان الذين يعانون من الحرمان الإقتصادي الشديد وأولئك الذين أفادوا بأنهم يواجهون صعوبات كبيرة في تغطية نفقاتهم، وفي كلتا الحالتين زادت النسبة في جميع الدول باستثناء ثلاثة دول كبرى،

<sup>1</sup> Christoph Hermann; opcit. (p.15)

<sup>2</sup> Ibid. (p.16)

وكانت اليونان والمجر ودول البلطيق الأكثر تضررا بشكل خاص، حيث سجلت معظم الدول زيادات في الفقر خلال سنوات الأزمة وخاصة تلك التي كانت لديها بالفعل معدلات فقر أعلى من المتوسط قبل الأزمة الاقتصادية، وبالنظر إلى إصلاحات معاشات التقاعد التي تم إدخالها خلال الأزمة فضلا عن نمو البطالة والوظائف غير القياسية ستواجه دول الأزمة مشكلة فقر حقيقية لكبار السن في المستقبل إذا لم يتم اعتماد تدابير جدية<sup>1</sup>.

ولم يؤد الركود إلى تغذية البطالة والفقر فحسب بل أدى النقشف والإصلاحات الهيكلية أيضا إلى زيادة عدم المساواة، حيث يستنتج هاين وهيرس من دراسة برامج النقشف في سبعة دول أن "معظم الدول تحقق مدخرات على حساب ذوي الدخل المنخفض، فقط عدد قليل من الحكومات تتبع استراتيجية تتضمن أيضا أصحاب الدخل الأعلى في توحيد الديون".

في سنة 1994 حددت المفوضية الأوروبية التضامن باعتباره إحدى القيم المشتركة التي تشكل أساس النموذج الاجتماعي الأوروبي، فالتضامن يعني في جوهره أن الناس يتقاسمون ثروتهم مع المحتاجين ويضعون مصالحهم الفردية في المصالح الجماعية أو لصالح الجمهور الأوسع، ولا تكمن المشكلة في أن التضامن تعرض للإضعاف من خلال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اقترحتها المفوضية وغيرها في العقود الماضية، والمشكلة أيضا أن التضامن يقتصر في الغالب على الحدود الوطنية. لقد أظهرت الأزمة بشكل لافت للنظر أن الدول الأكثر ثراء في أوروبا ليست مستعدة لتقاسم ثروتها مع الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية، وهم على استعداد لمنح تمويل طارئ لأسباب ليس أقلها إنقاذ الإستثمارات الأجنبية لبنوكهم، فقط في ظل ظروف قاسية ومع توقع الحصول على الفوائد. هناك قدر من توزيع الثروة على المستوى الأوروبي من خلال صناديق التماسك الهيكلية ولكن قياسه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا يكون هذا المبلغ هامشيا، أين أصبح أقل أهمية من خلال عمليات توسيع الإتحاد الأوروبي في وسط وشرق أوروبا<sup>2</sup>.

ووفقا لبعض الإقتصاديين فإن جذور الأزمة تكمن على وجه التحديد في إختفاء التضامن وما يرتبط به من نمو في عدم المساواة الذي حدث في العديد من الدول على مر العقود الماضية، ومن وجهة النظر هذه فإن تركيز الثروة عند قمة سلم الدخل وخاصة بين أولئك الذين يملكون أصولا كبيرة، أدى إلى تفاقم التوسيع الهائل في الأسواق المالية وتوفير القروض للأسر التي تعاني بسبب انخفاض الأجور وظروف

<sup>1</sup> Heise Arne and Anna Lierse; "Budget Consolidation and the European Social Model. The Effects of European Austerity Programmes on Social Security Systems"; (p.32)

<sup>2</sup> Hermann Christoph and Karl Hinrichs; "Die Finanzkrise und ihre Auswirkungen auf Sozialstaaten und Arbeitsbeziehungen – ein europäischer Rundblick"; opcit. (p.57)

العمل غير الآمنة التي كانوا يكافحون من أجل سدادها، وقد نجح هذا النموذج طالما كانت توقعات النمو مواتية لكن الفقاعة انفجرت بمجرد أن بدأ المستثمرون يفكرون مرتين في مدى موثوقية دائنيهم، وكان ظهور اختلالات الحساب الجاري في أوروبا يتبع منطقاً مماثلاً، فقد اقترضت بعض الدول الأعضاء أو مواطنيها على وجه التحديد أكثر مما تستطيع تحمله من دول أعضاء أخرى أو بشكل أكثر دقة من بنوكها التي تراكمت لديها فوائض ضخمة موجهة لإستثمارها<sup>1</sup>.

إذا قبل المرء عدم المساواة كسبب رئيسي للأزمة فإن المشاكل الإقتصادية والإجتماعية في أوروبا لا يمكن حلها دون إعادة توزيع حقيقية للثروة داخل الدول الأعضاء وعلى المستوى الأوروبي، ومن ثم بدلا من تقليص نطاق دولة الرفاهية فإن الحل طويل المدى للأزمة يتطلب في الواقع توسيع أنظمة الرفاهية وإضفاء الطابع الأوروبي عليها، ومع ذلك فإن التضامن لا يعني فقط تقاسم الثروة ولا بد أن يشمل أيضا تعزيز المصالح الجماعية. إن إنشاء مؤسسات لدعم التنسيق على مستوى أوروبا للمساومة على الأجور من شأنه أن يعطي المصالح الأوروبية الأسبقية على المصالح الخاصة للدول الأعضاء الفردية وعلى هذا النحو لن يكون بديلا للسياسة الحالية وعملية التجزئة وتخفيض قيمة العملة داخليا وقد يمتد ليكون أيضا خطوة أولى نحو تطوير نموذج إجتماعي حقيقي على مستوى الأوروبي بالكامل<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (Brixit): نموذج تشظي الفضاء السياسي الأوروبي

لقد شهدت المملكة المتحدة على مدى العقود الأخيرة بشكل مركز أغلب التحديات والتحولت التي تواجه الدول الأوروبية الحديثة. منذ الثمانينيات بدأت مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى دحر الدولة التدخلية لصالح الأسواق والمنافسة، وشهدت الإدارة العامة والخدمات اهتزازا في خطوط "الإدارة العامة الجديدة" مع إدخال الخصخصة والتعاقد الخارجي والمنافسة. تم تحدي مبادئ الرعاية الإجتماعية حيث أفسح مفهوم الضمان الإجتماعي المجال لنظام مزايا أكثر انتقائية مصحوبا بعقوبات جزائية، على الرغم من أن الإنفاق العام على الرعاية الإجتماعية ظل مرتفعا، كما تدهورت سياسات التنمية الإقليمية التكاملية. لقد تغير الوضع العالمي للمملكة المتحدة مع انسحابها من الإمبراطورية وتقليص دورها العالمي وانضمامها المتأخر إلى الإتحاد الأوروبي وبعد حوالي 50 عاما انسحبت مرة أخرى.

<sup>1</sup> Christoph Hermann; opcit. (p.16)

<sup>2</sup> Ibid.

### ❖ الفرع الأول: المملكة المتحدة البريطانية ونموذج تحويل الدولة

تشكل هذه التحديات الخلفية لعملية إعادة تشكيل كبرى للمملكة المتحدة كنظام سياسي إقليمي. إنه يمثل نموذجا قويا على إعادة القياس الإقليمي، وهي العملية التي من خلالها تنتقل الأنظمة الوظيفية وهويات المواطنين ومطالبهم والمجتمعات السياسية والمؤسسات الحاكمة إلى مستويات جديدة فوق وتحت وعبر إقليمية للدولة الوطنية سعيا إلى التوفيق بين التنوع الوطني والتنوع الاجتماعي. إن الأنظمة المتعاقبة للإدارة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية بدءا من تسوية الرعاية الاجتماعية بعد الحرب، مروراً بمرحلة الليبرالية الجديدة لحكومات المحافظين، إلى الديمقراطية الاجتماعية المنقحة في عصر حزب العمال الجديد تمثل إصلاحات نقل السلطة التي فشلت في السبعينيات وتم إقرارها في نهاية القرن، والتي مثلت جهدا كبيرا لتحقيق الاستقرار في الإدارة الإقليمية والسياسة، وكانت هذه الإصلاحات جزئية ولم يصاحبها برنامج أوسع للتجديد الدستوري وتركت قضايا مهمة تتعلق بطبيعة الدولة والسيادة والتماسك الإقليمي معلقة. حدث نقل السلطة خلال عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي مما وفر نظام دعم خارجي مهم للإدارة الإقليمية الجديدة، فضلا عن فتح آفاق أنماط جديدة من السياسة متعددة النطاقات في المقابل يمثل انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي إستياء من الجهود الرامية إلى إعادة اختراع الدولة القومية الوحيدة ذات السيادة، والذي لم تكن عليه المملكة المتحدة في حقيقة الأمر قط وبالتالي لم تكن كذلك أيضا منذ نهاية القرن العشرين حسب مايكل كيتنج Michael Keating، وبالتالي فهو يزعم استقرار تسوية نقل السلطة والسياسة الإقليمية في جميع أنحاء المملكة المتحدة وجزيرة أيرلندا المقسمة<sup>1</sup>.

وانعكست وجهات النظر المختلفة في حقيقة مفادها أن جميع الأحزاب القومية في الأطراف فضلت البقاء في استفتاء الإتحاد الأوروبي سنة 2016، وتراجعت هذه النزعة المؤيدة لأوروبا مع القومية البريطانية في جانب الخروج والتي افترضت وجود ديموس وحدوي unitary demos، وكان أحد التأثيرات اللافتة للإستفتاء هو أن الجانب المؤيد للمغادرة في مواجهة برلمان مؤيد للبقاء تخلى عن عقيدة السيادة البرلمانية التي شن حملته على أساسها لصالح عقيدة السيادة الشعبية، مع ذلك فإن النتيجة صوتت فيها كل من إنجلترا وويلز بفارق ضئيل (53%) لصالح المغادرة في حين فاز البقاء في إسكتلندا (62%) وأيرلندا الشمالية (56%)، وضع هذا المفهوم مسألة الديموسين thedemosin وأعاد إشعال قضايا استقلال إسكتلندا وإعادة توحيد أيرلندا فكان رد حكومة المملكة المتحدة الإصرار على أن "الشعب البريطاني قد

<sup>1</sup> Michael Keating; "Between two unions: UK devolution, European integration and Brexit"; TERRITORY, POLITICS, GOVERNANCE; 2022, VOL. 10, NO. 5, pp629-645; (pp.629-630)

صوت لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي" وأن المملكة المتحدة بأكملها ستغادر معا في صفقة Brexit باللون الأحمر والأبيض والأزرق"<sup>1</sup>. هكذا أثبت خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أنه مزعزع للإستقرار إلى حد كبير، على الرغم من أن هذا لم يحظى بتقدير كبير في الدوائر السياسية في لندن. في أعقاب استفتاء سنة 2016 مباشرة دعا الوزير الأول للحزب الوطني الإسكتلندي إلى إجراء استفتاء جديد حول الإستقلال وطالب الشين فين Sinn Féin\* بإجراء استفتاء إعادة توحيد أيرلندا. لم يسفر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي عن زيادة فورية في دعم الإستقلال الإسكتلندي، وفي الواقع تراجع الحزب الوطني الإسكتلندي في الإنتخابات العامة المبكرة في المملكة المتحدة سنة 2017 وأظهرت الدراسات الإستقصائية وجود علاقة ضئيلة بين الدعم الجماهيري للبقاء في أوروبا ودعم الإستقلال<sup>2</sup>.

ربما كان خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد أعطى القوميين حجة جديدة للإستقلال لكنه جعل الإستقلال أكثر صعوبة في الممارسة العملية لأنه مع وجود إسكتلندا داخل الإتحاد الأوروبي وبقية المملكة المتحدة خارجه، ستكون هناك حدود صعبة التعريف، ولم يؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى ارتفاع فوري في دعم إعادة توحيد أيرلندا والذي كان لعدة سنوات تفضيل الأقلية حتى بين المجتمع الكاثوليكي، ولكن على المدى الطويل تعززت قوى الطرد المركزي كحلقة وصل بين استقلال إسكتلندا ووجودها في الإتحاد الأوروبي وارتفعت نسبة التأييد للإستقلال إلى أكثر من 50% ويرجع ذلك في الغالب إلى ميول الناخبين الباقين نحو الإستقلال، كما أصبحت إعادة توحيد أيرلندا مرة أخرى الخيار المفضل داخل المجتمع الكاثوليكي، وبدأت الدوائر السياسية في دبلن تتحدث عنها باعتبارها إمكانية حقيقية ومثيرة للقلق من عدة جوانب، وحتى في ويلز التي صوتت بفارق ضئيل لصالح المغادرة كان هناك حديث عن الإستقلال أو على الأقل "فضول" متزايد بشأنه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Theresa May; "Full text of Theresa May's speech introducing her 'new Brexit deal (2019)" Brexit Central. <https://brexitcentral.com/full-text-of-theresa-mays-speech-introducing-her-new-brexit-deal/>

\* شين فين هو حزب سياسي أيرلندي موجود في كل من أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، وينظر إليه البعض على أنه الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي وتطلق التسمية على عدد من الحركات السياسية الأيرلندية خلال القرن العشرين مستوحاة من الحزب الأصلي الذي أسس سنة 1905 على يد آرثر جريفيث وتعني الكلمة أنفسنا أو نحن أنفسنا "ourselves" or "we ourselves".

<sup>2</sup> C. Prosser and E. Fieldhouse; "A Tale of Two Referendums–The 2017 Election in Scotland"; British Election Study (2017). <https://shorturl.at/vO024>

<sup>3</sup> Michael Keating; opcit. (p.637)

## ❖ الفرع الثاني: خروج المملكة المتحدة البريطانية من الإتحاد الأوروبي

خلال استفتاء 23 جوان 2016 صوت الشعب البريطاني لصالح خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي بنسبة 51.9%، حيث تم تفعيل إجراء الإنسحاب بموجب المادة 50 من معاهدة الإتحاد الأوروبي من قبل الحكومة البريطانية في 29 مارس 2017.

انخرط الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في مفاوضات تهدف إلى التحضير للخروج الفعلي للمملكة المتحدة وأسفرت هذه المحادثات عن توقيع اتفاقية تنظم الإنسحاب الفعلي للمملكة المتحدة، ومع المصادقة على اتفاقية الإنسحاب غادرت المملكة المتحدة الإتحاد بطريقة منظمة في منتصف ليل 31 جانفي 2020، وفي هذا التاريخ بدأت ما تسمى بالفترة "الانتقالية" التي انتهت في 31 ديسمبر 2020. وواصلت المملكة المتحدة التي لم تعد عضوا في الإتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة حتى 31 ديسمبر 2020، كما استخدمت هذه الفترة للتحضير لتنفيذ اتفاق الإنسحاب والتفاوض على اتفاق بشأن العلاقات المستقبلية أين أسفرت في 24 ديسمبر 2020 عن تقديم اتفاقية التجارة والتعاون بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واتفاقية تبادل المعلومات السرية واتفاقية الطاقة النووية المدنية\*. ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التطبيق المؤقت في 1 جانفي 2021 ثم بشكل نهائي في 27 أبريل 2021 بعد موافقة المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي<sup>1</sup>.

كان خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بمثابة أخطر إشارة تحذير للمسار التكاملي الأوروبي، إذ فتحت المجال لعودة الفرضية التقليدية لحماية الإتحاد الأوروبي كمشروع لـ "اليسار". وتم وصف الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي في ديسمبر من العام 2020 بأنه الفصل الأخير في ملحمة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، مع ذلك يجادل أوغور تيكينر Uğur Tekiner بأنه لا يزال هناك الكثير من الأمور غير المؤكدة بشأن مستقبل العلاقة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي وتأثير خروج بريطانيا على الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

رغم أن العالم كان يواجه ذروة جائحة كورونا 2019 غير أن عناوين الأخبار في جميع أنحاء أوروبا توجهت نحو خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. بعد انتهاء المحادثات التجارية بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2020 قام الجانبان بعملية التكيف مع حقبة ما بعد خروج بريطانيا

\* للإطلاع أكثر على تفاصيل اتفاقيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (الإطار القانوني للإتفاق) أنظر الموقع:

<https://shorturl.at/hqwGV>

<sup>1</sup> LE BREXIT, C'EST QUOI ? <https://brexit.gouv.fr/sites/brexit/accueil/le-brexit-br--cest-quoi.html>

<sup>2</sup> Uğur Tekiner; "Brexit was a warning sign for the integration process – the EU must reshape itself as a project for the -left behind"; LSE, May 21st, 2021 at: <https://shorturl.at/rvOX7>



من الإتحاد الأوروبي. ولكن بقي التساؤل يدور حول نقطة النهاية في العلاقة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي؟، فعلى الرغم من تصويره على أنه مسألة داخلية إلى حد كبير بالنسبة للمملكة المتحدة، فإن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يمثل ظاهرة أوروبية واضحة، وبينما انفصل الطرفان ظاهريا من خلال صفقة تجارية فقد اضطررا إلى البقاء على اتصال منتظم واسع النطاق<sup>1</sup>.

ويشير التاريخ إلى أن القرار البريطاني بالانسحاب من الإتحاد الأوروبي كان في أذهان سكان الجزر منذ عقود طويلة، حيث كان ذلك نتيجة للتشكيك الأساسي في أوروبا والذي سيطر في العقود القليلة الماضية على المشهد السياسي البريطاني، كما يجب الإشارة أيضا إلى أنه منذ بدايات المسار التكاملي الأوروبي كان للمملكة المتحدة مصالح خاصة خارج أوروبا لم تتوافق بالضرورة مع سياسة الجماعة الأوروبية، وبعض المؤسسات والمسلمات المشتركة لم تخدم الأغراض البريطانية. لعقود من الزمن تم بث العديد من الأساطير حول الجانب المظلم للإتحاد الأوروبي على وسائل الإعلام البريطانية ولم يتمكن القادة السياسيون من توضيح الجوانب الإيجابية للتكامل الأوروبي بشكل مناسب وفي سنة 1993 تم تأسيس حزب مشكك للغاية في أوروبا وهو حزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP) في غضون سنوات ازدهر حزب استقلال المملكة المتحدة أين حقق سنة 2004 المركز الثالث في الانتخابات الأوروبية والمركز الثاني سنة 2009، وفي سنة 2014 احتل الحزب المركز الأول بنسبة 27.5% من إجمالي الأصوات، وتم اعتبار نمو حزب استقلال المملكة المتحدة ونجاحه أحد أهم العوامل المرتبطة بدعم حملة "الخروج" في الإستفتاء بسبب الضغوط السياسية لإجراء استفتاء بشأن وضع بريطانيا في الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>. حدد رئيس الوزراء البريطاني آنذاك ديفيد كاميرون David Cameron سنة 2013 التحديات التي تواجه أوروبا وأعلن عن إعادة التفاوض بشأن عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي بشرط فوز حزب المحافظين الذي يتزعمه في الانتخابات العامة لسنة 2015 تمكن حزب المحافظين من الفوز في الانتخابات العامة بأغلبية وبعد ذلك بوقت قصير تم تقديم قانون استفتاء الخروج من الإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

في 20 فيفري 2016 أعلن ديفيد كاميرون David Cameron أن الإستفتاء سيعقد في 23 جوان 2016، حيث انطلقت حملة "الخروج" النشطة والقوية التي قادتها عدة مجموعات مشككة في الإتحاد الأوروبي

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Anna Moskal; "THE IMPACT OF BREXIT ON THE EUROPEAN UNION'S FUTURE DEVELOPMENT IN THE CONTEXT OF EUROPEAN INTEGRATION"; Torun International Studies, 2018, No. 1 (11), pp. 25-36; (p.28)

<sup>3</sup> David Cameron; "Prime Minister David Cameron discussed the future of the European Union at Bloomberg"; Published 23 January 2013 at: <https://www.gov.uk/government/speeches/eu-speech-at-bloomberg>

وكان أكثرها شعبية "صوتوا للمغادرة، غادرو Vote Leave, Leave". ادعى أنصار المغادرة أن بريطانيا العظمى ستكون في وضع أفضل خارج الإتحاد الأوروبي، وأشاروا بشكل صحيح إلى العديد من عيوب الإتحاد الأوروبي ومشاكله، ورغم أن حملتهم كانت قوية حقا إلا أن الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي كان يبدو غير واقعي. اتخذ 51.89% من المواطنين البريطانيين قرارا تاريخيا بالتصويت لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي بينما اختار 48.11% فقط البقاء، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافا كبيرا في الرأي في جميع أنحاء المملكة المتحدة حيث صوتت إسكتلندا وأيرلندا الشمالية ولندن لصالح البقاء، في حين صوتت ويلز وإنجلترا (باستثناء لندن) لصالح الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

من الصعب تقديم إجابة واحدة واضحة لماذا قرر العديد من الناس التصويت لصالح مغادرة الإتحاد الأوروبي، فهناك عدة أسباب مقبسة في الأدبيات البريطانية مثل: تقييمات المخاطر، ردود الفعل العاطفية تجاه عضوية الإتحاد الأوروبي، الإستدلال على صورة القائد، تقييمات الفوائد والتكاليف التي تركز على الإقتصاد والهجرة وأخيرا مزيج من الحسابات والعواطف والإشارات المأثرة<sup>2</sup>.

وبعد نشر نتائج الإستفتاء أعلن ديفيد كاميرون David Cameron وهو أحد أنصار مجموعة "البقاء" أنه سيستقيل بحلول أكتوبر 2016، (بي بي سي، 2016) وفي 13 جويلية 2016 أصبحت وزيرة الداخلية آنذاك تيريزا ماي Theresa May رئيسة الوزراء التالية. في جانفي 2017 قضت المحكمة العليا في المملكة المتحدة في الحكم الشهير آر (ميلر) R (Miller) ضد وزير الدولة لشؤون الخروج من الإتحاد الأوروبي بأن الحكومة بحاجة إلى موافقة برلمانية لتنفيذ المادة 50 TUE، (المحكمة العليا في المملكة المتحدة، 2017) ونتيجة لذلك صوت مجلس العموم لصالح مشروع قانون حكومي يأذن لرئيس الوزراء بتنفيذ المادة 50 TUE. في 29 مارس 2017 قامت تيريزا ماي Theresa May بتنفيذ المادة 50 TUE بهدف انسحاب بريطانيا العظمى من الإتحاد الأوروبي وتم تسليم رسالتها إلى رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك Donald Tusk ومنذ ذلك الحين بدأ العد التنازلي لفترة السنتين لإنسحاب المملكة المتحدة بعد 46 عاما من التعاون داخل هياكل الإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Anna Moskal; opcit. (p.29)

<sup>2</sup> Harold D. Clarke and others; "Why Britain Voted for Brexit: An Individual Level Analysis of the 2016 Referendum Vote"; Parliamentary Affairs (2017) 0, 1-26, 439-464.

<sup>3</sup> Anna Moskal; opcit.

إن العلاقة المتشابكة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي تضمن حدوث المزيد من التقلبات والمنعطفات في السنوات القادمة، ويورد أوغور تيكينر Uğur Tekiner ثلاثة أسباب على الأقل وراء استمرار أوروبا في كونها موضوعا رئيسيا للسياسة البريطانية<sup>1</sup>:

- **أولاً:** لا تزال أوروبا تمثل خط صدع خطير في العلاقات بين الدول الأربع المكونة للمملكة المتحدة فبعد مرور سنوات منذ استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، لم يتم التوصل حتى الآن إلى مصالحة بين أيرلندا الشمالية وإسكتلندا اللتين صوتتا لصالح البقاء في الإتحاد الأوروبي، وإنجلترا وويلز اللتين صوتتا لصالح المغادرة. تم التأكيد على الأهمية المستمرة لهذا الإنقسام مرة أخرى في انتخابات البرلمان الأسكتلندي في 6 ماي 2021، فإذا كان هناك استفتاء آخر على استقلال إسكتلندا سيكون ذلك بسبب تأثير خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى حد كبير<sup>2</sup>.
- **ثانياً:** الإنقسامات المجتمعية على طول الخطوط الطبقية والتعليمية والجيلية (بين الأجيال) والجغرافية التي ميزت استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لا تزال بعيدة عن الحل وبمرور الوقت تحولت مصطلحات البقاء والخروج إلى محددات قوية يمكن من خلالها لقطاعات مختلفة من المجتمع البريطاني التعبير عن عدم رضاها على السياسة البريطانية، وتتطلب المعاني المعقدة المرتبطة بهذه الهويات استجابة سياسية ليس فقط في سياق خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، بل أيضا في ما يتعلق بالواقع الإجتماعي والإقتصادي الذي يقوم عليها<sup>3</sup>.
- **ثالثاً:** سوف يستمر توظيف الإتحاد الأوروبي من قبل مجموعة من القوى البريطانية المشككة في أوروبا. كان التكامل الأوروبي بمثابة كبش فداء مناسب لإخفاقات النظام السياسي البريطاني منذ سبعينيات القرن الماضي، ومن غير المرجح أن يختفي إجراء إلقاء اللوم على بروكسل خاصة إذا أصبحت العواقب السلبية الناجمة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي واضحة في مجالات مثل حقوق العمال والتجارة الدولية، فالتوترات التي ظهرت بالفعل بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بلقاحات كوفيد19 على سبيل المثال تسلط الضوء على المدى الذي من المرجح أن تظل فيه الروايات المشككة في أوروبا ذات صلة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Uğur Tekiner; opcit.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

## ❖ الفرع الثالث: مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد Brexit وفكرة سيناريوهات التطوير المستقبلية

### المحتملة 1+5

لم يكن من السهل التنبؤ بآثار انسحاب إحدى الدول الأعضاء الأكثر أهمية في الإتحاد الأوروبي. في استطلاع تم إجراؤه بين ما يقرب من 10.5 ألف مواطن من الإتحاد الأوروبي في الفترة من 4 أبريل إلى 12 ماي 2016 أعلن 70% من الذين أجريت معهم مقابلات أن انسحاب المملكة المتحدة سيكون غير مناسب للإتحاد الأوروبي، وقال 51% فقط من مواطني الإتحاد الأوروبي في الدول العشر التي شملتها الدراسة (فرنسا وألمانيا واليونان والمجر وإيطاليا وهولندا وبولندا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة) إنهم يشاركون وجهة نظر إيجابية تجاه الإتحاد الأوروبي بدون بريطانيا. تقدم وسائل الإعلام العالمية مجموعة واسعة من ردود الفعل على استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بدءا من التمنيات الساخرة بالتوفيق لكل منهما إلى الدعم المرحب من الدول الأخرى غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

كان رد فعل زعماء الإتحاد الأوروبي سريعا على الأخبار وتبادلوا آرائهم حول تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على مستقبل الإتحاد، على سبيل المثال صرح رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker بشكل قاطع أن النتيجة "لن تكون بداية نهاية الإتحاد الأوروبي" في حين علق رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز Martin Schulz بهدوء قائلا "نحن نحترم النتيجة ولدينا وضوح بشأن أن تمضي المملكة المتحدة في طريقها الخاص، لقد حان الوقت لكي نتصرف بجدية ومسؤولية"، ومن الجدير بالذكر أيضا رد الفعل المعقول لرئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك Donald Tusk حيث قال رئيس الوزراء البولندي السابق "هذه ليست لحظة ردود الفعل الهستيرية، اليوم نيابة عن القادة الـ 27 أستطيع أن أقول إننا مصممون على الحفاظ على وحدتنا، وإلى أن تغادر المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي رسميا، سيستمر قانون الإتحاد الأوروبي في التطبيق على المملكة المتحدة وداخلها، وبهذا أعني الحقوق أيضا كالتزامات"<sup>2</sup>. ومع ذلك من الممكن أيضا سماع أصوات أكثر تعاطفا ونقدا للذات من الساسة الأوروبيين، وعلى سبيل المثال صرح عضو حزب اليسار الفرنسي في البرلمان الأوروبي جان لوك ميلينشون Jean-Luc Melenchon أن "هذه هي نهاية العالم الذي يبدأ بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وهذا بمثابة درس لأوروبا بأكملها فإما أن نغيره أو نتركه يستمر، هذا هو الوقت المناسب للخطة ب"، وعلى نحو مماثل حذر وزير الخارجية باولو جنتيلوني Paolo Gentiloni من أن "قرار الناخبين البريطانيين يجب أن يكون بمثابة دعوة للإستيقاظ" وشجب نوربرت روتجن Norbert

<sup>1</sup> Anna Moskal; opcit.

<sup>2</sup> BBC; "Brexit: World reaction as UK votes to leave EU" <https://www.bbc.com/news/uk-politics-eu-referendum-36614643>

Röttgen العضو البارز في حزب الإتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تتزعمه أنجيلا ميركل Angela Merkel بوصفه خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي "كأكبر كارثة في تاريخ المسار التكاملي الأوروبي"<sup>1</sup>.

بعد أشهر مليئة بالعديد من الخلافات الحيوية حول مستقبل الإتحاد الأوروبي والتي نتجت عن قرار المملكة المتحدة بالانسحاب من الإتحاد الأوروبي، أصدرت المفوضية الأوروبية في 1 مارس 2017 "الكتاب الأبيض حول مستقبل أوروبا تأملات وسيناريوهات للإتحاد الأوروبي الـ 27 بحلول عام 2025\*"، والتي تم فيها عرض خمسة سيناريوهات للتنمية المستقبلية للإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>. وفي المقدمة أوضح رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker أن الهدف الرئيسي للمنشور هو "رسم التحديات والفرص التي تنتظرنا وتقديم كيف يمكننا اختيار الإستجابة بشكل جماعي". في المقدمة أكدت المفوضية الأوروبية على جوهر التكامل الأوروبي ونموه المتواصل وشخصت ما يعتبره المواطنون عيوباً في الإتحاد الأوروبي، كما قدمت التأكيدات على أن الإتحاد الأوروبي سوف يتطور ويتكيف مع حالة عدم اليقين الحالية.

لطالما عرفت السيناريوهات الافتراضية بأنها أدوات مفيدة لتحديد المسارات المستقبلية المحتملة بهدف تحقيق الأهداف المرجوة، وبدلاً من أن تكون مجرد خطط بسيطة ومفصلة وجاهزة للإستخدام فهي عبارة عن رسوم توضيحية مثيرة للتفكير حول الإحتمالات المستقبلية، وشددت المفوضية الأوروبية بقوة على أن الرؤى الخمس المقترحة للتنمية المستقبلية للإتحاد الأوروبي لا تعتبر متناقضة بل يمكنها أن تجمع وتكمل بعضها البعض<sup>3</sup>. في 13 سبتمبر 2017 اقترح رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker في خطابه عن حالة الإتحاد لسنة 2017 فكرته البديلة والطموحة فيما يتعلق

<sup>1</sup> B. McBride and L. Dewast; "Brexit a 'Wake-up Call' and 'End of a World' for Global Leaders"; ABC News "Blog post", June 24, 2016. <https://shorturl.at/fNSU9>

\* في 1 مارس 2017 نشرت المفوضية الأوروبية كتابها الأبيض حول مستقبل أوروبا: تأملات وسيناريوهات للإتحاد الأوروبي الـ 27 بحلول عام 2025. وفي 4 أبريل 2017 أحالت المفوضية الأوروبية رسمياً الكتاب الأبيض إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC). ليتم التصويت على مشروع قرار أعدته المجموعة المخصصة للجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حول مستقبل أوروبا في الجلسة العامة للجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في جويلية 2017. في نفس الوقت سلطت المفوضية الأوروبية الضوء أيضاً على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية نيابة عن تنظيم المجتمع المدني في أوروبا في مناقشة أوسع حول الكتاب الأبيض "مناقشات مستقبل أوروبا" في جميع أنحاء الاتحاد. ونتيجة لذلك عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في شهري ماي وجوان 2017، 27 مناقشة وطنية في الدول الأعضاء للتشاور مع المجتمع المدني المنظم حول الكتاب الأبيض وحول الأفكار والسيناريوهات المختلفة الواردة فيه، وقد تم تجميع نتائج المناقشات الوطنية في هذه الوثيقة. تتضمن كل مساهمة وطنية مدرجة حسب البلد تقريراً من أعضاء وفود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تم ترشيحها وقائمة المشاركين وبرنامج الحدث.

<sup>2</sup> White Paper on the future of Europe. [https://eur-lex.europa.eu/content/news/white\\_paper.html](https://eur-lex.europa.eu/content/news/white_paper.html)

<sup>3</sup> White Paper on the future of Europe; opcit. (p.15)

بالتنمية المستقبلية للإتحاد الأوروبي من أجل "بناء أوروبا أكثر اتحادا وأقوى وأكثر ديمقراطية لعام 2025"<sup>1</sup>.

### ➤ سيناريو الإستمرارية

يمكن اعتبار السيناريو الأول المقدم بعنوان "الاستمرارية" بمثابة دعم للوضع الراهن لأنه يحافظ على طريقة العمل المستمرة للإتحاد الأوروبي، ويفترض السيناريو أن الدول الأعضاء الـ 27 المتبقية سوف تركز على تقديم أجندة إصلاح إيجابية<sup>2</sup>.

من خلال هذه النظرة المتقابلة، تقترح المفوضية الأوروبية التركيز على الوظائف والنمو والإستثمار بالإضافة إلى تكثيف النشاط في السوق الموحدة وتحديدا من خلال زيادة الإستثمار في البنية التحتية الرقمية والنقل والطاقة، كما يعمل الإتحاد الأوروبي على إلغاء القوانين التي عفا عليها الزمن والتأكيد على إشكالية أن غالبية تدابير المساعدات الحكومية تقع في أيدي السلطات خارج الإتحاد الأوروبي وتعميق التعاون في مجال الدفاع. لحسن الحظ فإن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يبسط هذه القضية الأخيرة على الأقل، فقد كانت المملكة المتحدة دائما الخصم الأكثر شراسة للسياسة الأوروبية وتمويل العمليات العسكرية من ميزانية الإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>. من ناحية أخرى فإن انسحاب أكبر مساهم مالي في الإتحاد الأوروبي يعني أن الدول الأعضاء المتبقية سوف تضطر إلى دفع المزيد في الميزانية الإتحادية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بعد 29 مارس 2019 ستغادر أهم دولة عضو تتمتع بنظام القانون العام وبالتالي يمكن تشريع بعض الإصلاحات بشكل أسرع، حيث طلبت المملكة المتحدة دائما تطبيق التدابير القانونية وفقا لمبادئها الأساسية الفريدة للقواعد القانونية. فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد افترض السيناريو رؤية مثالية تتمثل في "تحدث الإتحاد الأوروبي بصوت واحد"، وكأحد العوائق الواضحة لهذه السياسة تشير المفوضية الأوروبية إلى حقيقة مفادها أن عملية صنع القرار السلسلة والمثمرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا وافقت جميع الدول الأعضاء السبعة والعشرين بسهولة على القضايا التي تمت مناقشتها، ومع ذلك فإن هذا أمر مشكوك فيه نظرا لأن كل دولة لديها أولوياتها ووجهات نظرها الخاصة، وخاصة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أصبحت وجهات النظر المشتركة ضبابية وغير مستقرة وتركز البلدان بشكل أكبر على تفضيلاتها الوطنية. وفي ضوء أزمات الديمقراطية في بولندا والمجر فقد يكون من الصعب تحقيق موقفهما المشكك في أوروبا المتمثل في "التحدث بصوت

<sup>1</sup> Anna Moskal; opcit. (p.30)

<sup>2</sup> White Paper on the future of Europe; ibid. (p.16)

<sup>3</sup> Niklas I.M. Nováky; "Who wants to pay more? The European Union's military operations and the dispute over financial burden sharing"; EUROPEAN SECURITY, 15 February 2016; (pp.09-10)

واحد"، على الرغم من إمكانية تقييم هذا السيناريو على أنه ممكن خاصة بسبب انسحاب المملكة المتحدة إلا أنه ليس من السهل تنفيذه، كما أنه ليس فعالاً ولا واعداً حقاً على المدى الطويل وهو فضلاً عن ذلك لا يحل مشكلة الإتحاد الأوروبي المتمثلة في التعاون الخاطيء بين الدول الأعضاء ومواقفها<sup>1</sup>.

### ➤ سيناريو لا شيء سوى السوق الموحدة

ويفترض السيناريو الثاني تحويل التركيز تدريجياً نحو السوق الموحدة دون تعميق التعاون في مجالات جديدة إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء، وتحديدًا سوف يتوجه الإتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على الحريات الخمس وتحسينها دون المساس بالسيادة الوطنية، وكما تشير المفوضية الأوروبية فإن السوق الموحدة ستتحول إلى السبب الرئيسي لوجود الإتحاد الأوروبي ويفترض هذا المخطط في الأساس إعادة الإتحاد الأوروبي من الإتحاد إلى شراكة مالية<sup>2</sup>. ويبدو أنه يتعارض مع مبادئ الإتحاد الأوروبي واتجاهه التنموي. على الرغم أن هذه الرؤية قد لا تشوبها شائبة من منظور تكاملي، ليس هناك شك في أنها ستشكل خطوة كبيرة إلى الوراء فيما يتعلق بالتكامل الأوروبي وخاصة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، حيث يجب على الإتحاد الأوروبي على الأقل أن يقرر سياسة من شأنها تعزيز تكامل الدول الأعضاء بدلاً من تخفيف العلاقات التي تربطها حالياً<sup>3</sup>. أشار البروفيسور والمدير المشارك لمنتدى داريندورف Dahrendorf Forum الأستاذ إيان بيج Ian Begg إلى أن هذه الأجندة قليلة جداً ومتأخرة جداً حتى بالنسبة للمؤيدين الرئيسيين للإنسحاب من الإتحاد الأوروبي، وليس من المستغرب أن يكون رئيس المفوضية الأوروبية متحفظاً عند عرض هذا السيناريو بالتحديد مع الأخذ بعين الاعتبار جوهر التكامل الأوروبي والمرحلة الحالية من تطور الإتحاد الأوروبي أين يبدو أن هذا المخطط غير واقعي وغير موثوق إلى حد كبير<sup>4</sup>.

### ➤ سيناريو من يريد المزيد عليه تقديم المزيد

ويفترض السيناريو الثالث تعميق التعاون في سياسات مختارة فقط من قبل الدول الأعضاء المهمة بتعزيز التعاون في مجالات مثل الضرائب والمسائل الاجتماعية والدفاع والأمن الداخلي ستتاح للدول الأعضاء الراغبة في التعاون هذه الفرصة بغض النظر عن مقاومة الدول الأوروبية الأخرى<sup>5</sup>. مما لا

<sup>1</sup> Anna Moskal; opcit. (p.31)

<sup>2</sup> White Paper on the future of Europe; opcit. (p.18)

<sup>3</sup> Sophie Gaston and Sacha Hilhorst; "Nostalgia as a Cultural and Political Force in Britain, France and Germany..."; Creative Commons, published by (Demos) 2018 ISBN 978-1-911192-17-6; (pp.17-19)

<sup>4</sup> Iain Begg; "The Commission's White Paper on the Future of Europe – a case of what might have been..."; March 8th, 2017 at: <https://shorturl.at/oprS4>

<sup>5</sup> White Paper on the future of Europe; opcit. (p.20)

شك فيه أن التكامل المتمايز يعمل على تمكين التعاون بشكل أسرع وأكثر فعالية ويفتح إمكانيات جديدة وتمييزة لبعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على الأقل، ومن ناحية أخرى في هذا المخطط ستكون الاختلافات في حقوق المواطنين ملحوظة بوضوح وقد تشعر بعض الدول الأعضاء بأنها مستبعدة، ورغم أن المفوضية الأوروبية تتوقع أن هذا النموذج من التحالفات المرنة من شأنه أن يجعل من الممكن تحقيق تقدم عام في سوق موحدة أعمق، فإن الانقسام بين الدول الأعضاء الرائدة والدول الأخرى سوف يتسع حتما. إن هذه الرؤية الانتقائية للإتحاد الأوروبي هي بمثابة إجابة للمفهوم المثير للجدل المتمثل في أوروبا متعددة السرعات والذي فرضته المملكة المتحدة وفضلته لسنوات، أين حافظت المملكة المتحدة على هذا النهج حتى بعد إعلان انسحابها من الإتحاد الأوروبي. وكان ذلك واضحا بشكل خاص خلال بداية عملية التفاوض بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة<sup>1</sup>. إن فكرة أوروبا متعددة السرعات تدفع باستمرار من قبل ألمانيا وفرنسا ضد المقاومة القوية من مجموعة فيسيفراد Visegrád group والتحفز من فنلندا والنمسا، ولا شك أن هذا السيناريو واقعي وسهل التحقيق نسبيا حتى في المستقبل القريب، ولكنه يخلق خطرا واضحا بالإحباط والسخط من جانب الدول الأعضاء التي لن يتم تضمينها في بعض أشكال التعاون، وقد يشكل التضامن الانتقائي الذي يقدمه هذا المخطط أيضا تهديدا خطيرا للسلامة الأوروبية<sup>2</sup>.

### ➤ سيناريو عمل أقل بكفاءة أكبر

ويركز السيناريو الرابع على التنمية السريعة والناجحة في مجالات سياسية مختارة من قبل جميع الدول الأعضاء السبعة والعشرين المتبقية<sup>3</sup>. والعيب الواضح لهذه الإستراتيجية هو الصعوبة الشديدة في التوصل إلى اتفاق بشأن الجوانب التي ينبغي تحديد أولوياتها، فإذا تم التغلب على هذا التحدي الكبير بطريقة أو بأخرى لن تتطور السوق الموحدة في المجالات الرئيسية فحسب، بل سيعمل الإتحاد الأوروبي أيضا كسوق واحدة في التجارة الدولية، وبهذا المخطط سيتم تمويل حرس الحدود والسواحل الأوروبي واتحاد الدفاع الأوروبي بشكل جيد، كما سيكون هناك تحسن كبير في التجارة والأمن والرقمنة. من المحتمل أن يمكن هذا السيناريو من إنشاء اتحاد أوروبي متماسك وفعال يعمل بكامل طاقته، غير أن هذه الرؤية الرائعة لن تتحقق لسببين رئيسيين: أولا من غير المعقول إلى حد كبير أن تتفق جميع الدول الأعضاء السبعة والعشرين على مجالات السياسة التي ينبغي منحها الأولوية وإلى أي مدى فلكل دولة مصالحها وتفضيلاتها السياسية، ثانيا في عصر العولمة والتطور المستمر والترابط بين السياسات الجديدة يكاد

<sup>1</sup> Anna Moskal; opcit. (p.32)

<sup>2</sup> Matei Stefan; "Multi-Speed Europe – Embracing the Reality"; European Liberal Forum December 2021

<sup>3</sup> White Paper on the future of Europe; ibid. (p.22)



يكون من المستحيل فصل معظم مجالات السياسة وتوسيع بعضها فقط لتحقيق نتائج إيجابية بالكامل، وكثيرا ما تكون السياسات مدمجة ومتكاملة خاصة في مجالات مثل الإقتصاد أو التكنولوجيات الجديدة، زيادة إلى كون هذه الرؤية غير جذابة جزئيا بسبب دورها المحدود في التوظيف والسياسة الإجتماعية<sup>1</sup>.

### ➤ سيناريو بذل المزيد معا

السيناريو الأخير الذي قدمته المفوضية الأوروبية يمكن قراءته على أنه دعوة إلى اتحاد فيدرالي يفترض أن "التعاون بين جميع الدول الأعضاء يذهب إلى أبعد من أي وقت مضى في جميع المجالات" من خلال تقاسم السلطة والموارد وصنع القرار في جميع المجالات<sup>2</sup>. وفي هذا المخطط الطموح سيتم تعزيز السوق الموحدة واستقرار اليورو وسيكون للإتحاد الأوروبي نهج واحد متماسك في السياسة الخارجية، وعلى غرار السيناريو الرابع سيتم اتخاذ القرارات بشكل أسرع ولكن سيتم اتخاذ الإجراءات في جميع المجالات المشتركة. وفقا للسيناريو الخامس سيصبح الإتحاد الأوروبي رائدا عالميا في مجالات القضايا الإنسانية والبيئية، وباعتباره العيب الرئيسي في هذا المخطط أشارت المفوضية الأوروبية إلى أن مثل هذا التكامل العميق والواسع النطاق قد يعتبره بعض مواطني الإتحاد الأوروبي بمثابة تدخل غير مشروع ومفرط في شؤون السيادة الوطنية للدول الأعضاء. ورغم أن السيناريو الأخير يبدو واعدا فلا بد من تقييمه على أنه من الصعب للغاية ملاحقته وخاصة في أيامنا هذه حيث تتلقى الشعارات المشككة في أوروبا والشعبوية المزيد والمزيد من التعرض الإعلامي والدعم كما توضح حملة "الخروج" من الإتحاد الأوروبي بشكل مثالي مدى قوة هذه الرواية فضلا على أن بعض الدول الأعضاء تعرب بوضوح وصراحة عن رغبتها في تقييد عملية التكامل في الإتحاد الأوروبي بدلا من تعميقها مثل بولندا والمجر. إن هذا النهج غير الملائم إلى جانب المعضلات الدستورية المتعلقة بالموافقة على توسيع صلاحيات الإتحاد الأوروبي والتي ستنتشأ بالتأكيد في العديد من الدول الأعضاء يجعل من الصعب تحقيق هذا السيناريو في الوضع الحالي<sup>3</sup>.

### ➤ سيناريو يونكر Juncker البديل: اتحاد الحرية والمساواة والديمقراطية

في 13 سبتمبر 2017 ألقى رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker خطاب حالة الإتحاد لعام 2017" في البرلمان الأوروبي. في خطابه لم يعلن يونكر Juncker عن أولويات وإجراءات معينة في مجالات سياسية محددة فحسب، بل عرض أيضا رؤيته الطموحة "لأوروبا أكثر

<sup>1</sup> Iain Begg; "The Commission's White Paper on the Future of Europe – a case of what might have been..."; opcit.

<sup>2</sup> White Paper on the future of Europe; opcit. (p.24)

<sup>3</sup> Anna Moskal; opcit. (p.33)

اتحادا وأقوى وأكثر ديمقراطية لعام 2025". أعلن رئيس المفوضية الأوروبية أن أوروبا هي أكثر من مجرد سوق واحدة واتحاد نقدي، إنه اتحاد يقوم على القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة وسيادة القانون والتي ينبغي تطويرها وتعزيزها، ومن خلال "اتحاد الحرية" يرفع يونكر Juncker للتحرك من أي قمع أو دكتاتورية فضلا عن الإفتقار إلى الرقابة الصارمة وخاصة على وسائل الإعلام. وتتطبق المساواة على الدول الأعضاء ومواطني الإتحاد الأوروبي مع التركيز بشكل خاص على العمال والمستهلكين، أما المجال الرئيسي الأخير الذي تم ذكره هو الديمقراطية. كما أكد رئيس المفوضية الأوروبية على ضرورة احترام الدول الأعضاء لأحكام محكمة العدل الأوروبية وقضاتها<sup>1</sup>. إن السلطة القضائية المستقلة هي جوهر سيادة القانون وبالتالي ينبغي احترامها وحمايتها بشكل خاص ويعتقد أن هذه المبادئ الثلاثة هي المفتاح لتوطيد وتعزيز الإتحاد الأوروبي، وقد توجت خريطة الطريق التي وضعها يونكر Juncker من أجل "أوروبا أكثر اتحادا وأقوى وأكثر ديمقراطية" بمقترحات ملموسة حول موضوعات مثل التجارة والصناعة ومكافحة تغير المناخ والهجرة والإستثمار والأمن السيبراني، ويبدو أن هذا السيناريو يركز على ما هو أبعد من منظور الحفاظ على السلامة الأوروبية بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>. تعرضت خارطة الطريق هذه لانتقادات واسعة النطاق بسبب مسلمات يونكر Juncker السياسية مثل ما اعتبر عملية دمج لمنصبي المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والمشاركة الإلزامية تقريبا في منطقة اليورو والمشاركة الإلزامية لجميع الدول الأعضاء في منطقة شنغن وتحديد أولويات سياسة تغير المناخ وقواعد جديدة بشأن تمويل الأحزاب السياسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> European Commission; "PRESIDENT JEAN-CLAUDE JUNCKER'S State of the Union Address 2017"; 13 September 2017; (p.02-04). [https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/SPEECH\\_17\\_3165](https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/SPEECH_17_3165)

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Anna Moskal; opcit. (p.33).

## المبحث الثاني: مساءلة الكيان الهوياتي الأوروبي كنظام سياسي محتمل

### المطلب الأول: المساعي النظرية لمحاولة بناء إطار للهوية الأوروبية

تعتبر الهوية الأوروبية فكرة ذات حدود غامضة نوعا ما وهو ما أدى إلى تصورهما بطرق مختلفة ومتعددة هذا الغموض الذي أدى إلى تناقضات بين المدارس المختلفة التي تنازعت حول طبيعة تشكيل وبناء الهوية الأوروبية، إن المفاهيم السوسيوسياسية Sociopolitiques للهوية الجماعية Identité Collective والهويات الجماعية المتعددة تكمن ضمن أي تصور للهوية الأوروبية، الذي يستمد محتواه من حيث السياق الثقافي أي المشاركة المدنية أو الأساطير والقصص المشتركة، من ناحية أخرى تبقى نواتها البنيوية واحدة لكلا النمطين الأساسيين، وفقا للتصنيف الثلاثي لبروبكر رودجرز Brubaker Rogers وفريدريك كوبر Frederick Cooper للهوية الجماعية فإنه يتم تعريف الهوية الجماعية الأوروبية من خلال الإنتماء للمجموعة<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الأول: جدل الأنطولوجيا الهوياتية في أوروبا

يجادل دياز ميدرانو Diez Medrano بأن مفهوم الهويات الجماعية المتعددة، هو تعدد من هويات المجموعة التي تستطيع أن تتخذ وضعيتين هيكليتين الواحدة منها تجاه الآخرين، أفقيا لا تكون هويات حصرية وإنما تتعايش وعموديا تتفاعل بشكل خاص وحصري، وإن ادعى بعض الباحثين أن العلاقة بين الهوية الأوروبية والهويات الوطنية أفقية فإن آخرين يرون بأنها يمكن أن تكون عمودية بالتساوي ويتفق المتخصصون بأنه مهما كانت طبيعة التفاعل في العلاقة البنيوية بين الهويات الجماعية فإنها تؤثر في بعضها البعض. فالهوية الأوروبية تؤدي إلى أوروبية الهويات الوطنية " L'européanisation Des Identités Nationales" والذاكرة الجماعية عقب التضامن المتوقع من باقي الدول الأعضاء ويعتبر معظم الباحثين أن النموذج الإستوني للولاءات العاطفية والنفعية مهم لفهم قوى الهوية الأوروبية، ويقدم هذا النموذج إطارا لتصنيف الإتجاهات النظرية التي تفسر ظهور الهوية الأوروبية. هذه الإتجاهات يمكن

<sup>1</sup> Brubaker R. and Cooper F; "Beyond Identity"; Theory and Society, Kluwer Academic Publishers vol. 29, 2000; p. 1-47. (Pp.02-03).

تصنيفها على أنها بنائية عقلانية "Constructiviste Rationaliste" تعتمد مفاهيم التعلم الإجتماعي والتشئة الإجتماعية<sup>1</sup>.

ينظر الحداثيون إلى الهوية على أنها بناء ثقافي أو تاريخي، ويستكشف الباحثون أثر الحداثة والعولمة على ظاهرة تشكل الهوية الأوروبية وفقا لمنطق تشكل الهويات الوطنية لبناء هوية ما بعد وطنية للإتحاد الأوروبي وفي هذا الصدد يميز جيرار ديلنتي Gerard Delanty بين نوعين من الهويات الجماعية وفقا لعلاقتها مع الأجانب، وهذا يعني هوية النمط الحصري تستند على التوجه الرسمي للنظام السياسي "أي تتمحور حول الدولة"، وهوية النمط التشاركي التي تستند إلى عمليات التضامن<sup>2</sup>. وأظهر الحداثيون أن المشروع الأوروبي الذي تم تصميمه باعتباره فكرة عالمية أين يجب احترام النمط التشاركي، في حين أن النمط الحصري يتعين اعتباره خاصة للهوية الوطنية لا تنطبق على الهويات فوق الوطنية فنموذج المجتمع التعددي الذي اقترحه دوركايم Durkheim للتكامل الإجتماعي، يدعو إلى التماسك الإجتماعي من خلال تميظ القيم "القيم المعقدة" النابعة من إطار ثقافي مشترك. هذا التكامل غالبا ما ينظر إليه كأساس لتصور الهوية نتيجة التنظيم الحديث للمجتمع. المقاربة الحداثية للهوية الجماعية تعتبر المركب الثقافي عنصرا رئيسيا للهوية، وكذلك بالنسبة للهوية الأوروبية ينظر إليه كمشروع اجتماعي يستند بناءه على المتغير الثقافي الذي يتم توظيفه سياسيا<sup>3</sup>.

إن الأهمية التي يوليها الحداثيون للمتغير الثقافي تعارض المقاربات الأكثر نفعية وترتقي من خلال تصور جميع الرؤى الوحدوية التي تسود على الأهداف التجارية المتفاوض عليها جماعيا لضمان استقرار الولاء للهوية، ويستنتج الحداثيون أن الإتحاد الأوروبي يجب أن يكرر النمط الوطني لتشكيل الهوية، كما تعتبر أن العروض و العرقيات الإثنية ليس لها تأثير على المستوى فوق الوطني، والتركيز على قوة المعرفة الناشئة وكذا احتمال أن تولد الثقافة تقاربا بين الهويات، فالرموز والخطابات الثقافية المشتركة هي نقاط التقارب ويجب عدم إغفال أهمية التاريخ واللغة<sup>4</sup>. إذا نجح الإتحاد الأوروبي في توظيف الهوية الثقافية الأوروبية فهذا سيمكنه من النجاح في تصميم نموذج للحصول على مجتمع أوروبي<sup>5</sup>. كما يقم

<sup>1</sup> Sophie Duchesne ; « L'IDENTITÉ EUROPÉENNE, ENTRE SCIENCE POLITIQUE ET SCIENCE FICTION » ; Politique européenne 2010/1(n° 30), pages 7-16. (Pp.11-12)

<sup>2</sup> Ibid. (p.13)

<sup>3</sup> Mariam Meynert; "Structuring of Modern and Postmodern Identities with Reflections on the Pedagogical Implications in a Multicultural World"; Magisteruppsats, 10 poäng 61-80 poäng Datum: 2007-01-08; University of Lund. (pp.07-08)

<sup>4</sup> Reyhan KARABABA; "Postmodernist Identity - Construction and Consumption"; Journal of Economic Development, Environment and People, Volume 5, Issue 3, 2016. (pp.22-23).

<sup>5</sup> European commission; "Who are EU? Forging a cultural identity that reflects modern Europe"

الحداثيون أهمية التنشئة الإجتماعية للنخب حيث يرى كريس شور Cris Shore أن النخب الأوروبية بمجرد اكتسابها للهوية الأوروبية ستشجع على نشر بناء مساحة ثقافية ونزعة تكاملية أكثر. ويقدم الإشتراكيون نموذجا حداثي آخر، وفقا لهم فإن تشكيل هوية مكثفة تسند إلى التاريخ والثقافة المشتركة وهي الشرط الأساسي والرئيسي لإدامة الهوية الأوروبية الجماعية، فالروابط الجماعية والتفاعلات الإجتماعية تشكل أساسا لبناء الولاء والتضامن مع المجتمع السياسي، ومن خلالها تفتح الثقافات على الخلافات<sup>1</sup>.

يتميز البنائيون عن الإشتراكيين بقناعتهم أن الهوية المكثفة التي يصرون عليها ليست شرطا ضروريا وبالنسبة لهم هذا الشرط لتشكيل الهوية الأوروبية يكمن أكثر في زيادة التفاعلات الإجتماعية التي تسهل الفهم المتبادل. بعض البنائيين المعتدلين يرون أن الإتحاد الأوروبي بدأ فعلا في توليد هذا التفاعل من خلال برامج حرية حركة التنقل.

ما بعد الماديون Post-Matérialistes ينظرون إلى الهوية الأوروبية باعتبارها ضبط وتحديد هوياتي سياسي مع الإتحاد، ومرة أخرى ينصب التركيز على المعرفة كوسيلة للحصول على قدرات التفكير المجرد، بينما تقترض المنشورات الحداثية أن المعرفة هي أداة لزيادة الوعي لخصائص الثقافية المشتركة. الهوية الأوروبية بمعنى مجتمع سياسي فوق وطني يتم استعماله من قبل إنجلهارت Inglehart لشرح الوضعية العامة لعملية التكامل، وقد أحضر المؤلف للمدرسة البعد حداثية نظريتين أساسيتين تكملان بعضهما البعض<sup>2</sup>:

### ➤ نظرية التعبئة المعرفية

تعتمد على المزيد من الأفراد المتعلمين والقادرين على استيعاب المعلومات المجردة، وبالتالي تزيد لديهم الإحتياجات ما بعد المادية ذات الصلة بتحقيق الهوية ومنه إشباعها بالإشارة إلى الهوية الأوروبية المشتركة<sup>3</sup>.

<https://cordis.europa.eu/article/id/422376-who-are-eu-forging-a-cultural-identity-that-reflects-modern-europe>

<sup>1</sup> Cris Shore; chapter "The cultural policies of the European Union and cultural diversity"; in the book "Differing Diversities: cultural policy and cultural diversity"; cultural policy and action department, Council of European Publishing, 11/2001, pp 107-120. (pp.110-115)

<sup>2</sup> Reyhan KARABABA; (pp.23-24)

<sup>3</sup> Ronald Inglehart; "Cognitive Mobilization and European Identity"; Comparative Politics 3 (1) 1970, pp 45-70. (Pp.50-51)

## ➤ نظرية الثورة الصامتة

وتحلل العلاقة بين الهوية الأوروبية وتوجهات القيم السياسية والإقتصادية، وتشدّد على دور البيئة السوسيوإقتصادية التي تؤسس الفرد قبل مرحلة البلوغ لغرس قيم اجتماعية معينة، وبالتالي إن القيم المتعلقة بالأمن الإقتصادي ستولد بالتأكيد نوع من التفكير المادي يتناقض مع التعريف الما بعد مادي للهويات فوق الوطنية والتي أسست بطريقة مجردة "مثالية". وعلى عكس الرؤية النفعية فإن رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart يرى أن الإعتبارات الإقتصادية هي مجرد عامل تأثير على مهارات التفكير "المادي/ ما بعد مادي" وليس أساس محتمل لتشكل الهوية<sup>1</sup>.

الهوية هي فكرة تجريدية بقوة ولا يمكن تمثيلها باستخدام النماذج المعرفية ما بعد المادية التي من مضامينها النفي التام لعامل الربحية، من جهتها المدرسة النفعية تؤكد على الولاء وبالتالي الهوية الناتجة عن تقييم المنافع والأرباح المتوقعة أو الرضا عن الفاعلية السياسية، ويرى جوزيف غابيل Joseph Gabel أنه بما أن الإتحاد الأوروبي يهتم في المقام الأول بالتكامل الإقتصادي، فإن التقييمات الفردية مرتبطة بالمكاسب الإقتصادية، وبالتالي هو العامل الأصلي في تحديد مفهوم العلاقة مع الكيان الإتحادي "فوق الوطني"<sup>2</sup>.

في النظرية النفعية La Théorie Utilitariste يظهر التعليم والمعرفة كعوامل مساعدة وليست متطلبات مسبقة للتفكير المجرد La Pensée Abstraite وتكوين الهوية، فهي بالأحرى عناصر تحدد إلى أي مدى يمكن للأفراد الإستفادة من التكامل الإقتصادي، فالتحليلات التي أجريت على المستوى الوطني الفردي والإقليمي تستند إلى مفهوم الولاء النفعي Loyauté Utilitariste. ويجادل إستون Eston أن العوامل الإقتصادية لها تأثير كبير على المواقف الشعبية "العامة"<sup>3</sup>.

على الرغم من الإختلافات التي تم تحديدها، فإن جميع المساعي النظرية تسعى إلى تقديم إجابة على نفس الإشكالية المتعلقة بالهوية الأوروبية، وتتعلق أساسا بتصميم نموذج يولد شرعية للإتحاد الأوروبي مبدئيا كما يحدد دي بيوس De Beus فإن العجز الديمقراطي كسبب للإنفصال الشعبي يمكن تقليصه

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Sofiya TSveTkova ; « La formation de l'identité européenne dans les pays de l'Europe centrale et orientale au lendemain de l'adhésion à l'Union européenne ». (p.55) ; <https://shorturl.at/ouSX6>

<sup>3</sup> Stone Sweet and Thomas Brunell; "How the European Union's Legal System Works and Does Not Work: Response to Carruba, Gabel, and Hankla"; University of Texas at Dallas - Department of Political Science, October 2010. (pp.13-14)

عن طريق هوية أوروبية مشتركة، ووفقا للرؤية النفعية فإن الهوية السياسية التي تم التنظير لها من قبل ما بعد المادية هي نتيجة للتعنئة المعرفية، ما يجعل فحص الفرضية المقترحة من طرف إنجلهارت Inglehart للدول الأعضاء الجديدة في وسط وشرق أوروبا بعد الإنضمام أمرا مهما، وبشكل خاص اختبار صحة الفرضية المتعلقة بهذه البلدان سيساهم في إثراء الأدبيات الموجودة حول تشكيل الهوية الأوروبية، وسوف يعتمد هذا الإختبار على تراكم الملاحظات والتحليل النوعي المقارن على مجموعة من الدول التي لم يتم بعد فحص العملية فيها<sup>1</sup>.

### ➤ قياس فرضية الحشد المعرفي

إعتادا على الأبحاث في هذا المجال، يمكن اختبار فرضية "الحشد المعرفي" التي اقترحها إنجلهارت Inglehart من خلال تطبيقها على دول وسط وشرق أوروبا PECO بعد انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، ووفقا لهذه الفرضية يتم تشكيل الهوية الأوروبية على مرحلتين:

✓ **الحشد المعرفي:** الوعي بالإتحاد الأوروبي شرط ضروري ولكنه غير كاف لظهور روابط فوق وطنية<sup>2</sup>.

✓ **تداخل القيم:** إن المواقف تجاه الإتحاد الأوروبي تعتمد إلى حد كبير على إيصال المعلومة ومحتواها (تداخل القيم Internalisation des Valeurs) تتعامل فرضية إنجلهارت مع جوانب متعلقة بالمواقف الفردية كالتوجهات القيمية والمهارات المعرفية، لذلك فإن المقاربة السلوكية هي الأنسب بقدر ما تسمح لإختبار فرضية إنجلهارت على المستوى الفردي<sup>3</sup>.

وهذا يعني ما إذا كان الوعي/المعرفة بالإتحاد الأوروبي وتداخل القيم ضرورية و/أو شروط كافية لتشكيل الهوية الأوروبية على دول وسط وشرق أوروبا<sup>4</sup> PECO.

### ❖ الفرع الثاني: نموذج منهجية التحليل النوعي المقارن للمجموعات الضبابية Fuzzy Sets

#### Qualitative Comparative Analysis

وهي منهجية فعالة في حالة انتماء النماذج المدروسة إلى مجموعات مفاهيمية مبنية على متغيرات مستقلة (الشروط المدروسة إلى مجموعات مفاهيمية مبنية على متغيرات مستقلة) و(الشروط السببية)

<sup>1</sup> Sofiya TSveTkova; opcit. (p.57)

<sup>2</sup> Ronald Inglehart; opcit. (pp.56-57)

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Sofiya TSveTkova; opcit. (p.58)

ومتغيرات تابعة (النتائج). المعطيات الخام حول المتغيرات المحددة يتم تصنيفها وفق درجة العضوية في المجموعات المفاهيمية المعرفة نوعيا، ودرجات العضوية في هذه الحالات كذلك بالنسبة للشروط السببية التي تعطي نتيجة، يتم تحويلها من قبل البرنامج (FSQCA) في جدول الحقائق الذي يقدم نظرة عامة حول المكونات المختلفة التي تنتج النتائج المعنية والدلالة على مدى أهمية كل مجموعة في شرح النتيجة النهائية. ويستند هذا التحليل النوعي على جدول الحقائق سواء من حيث النموذج العام للشروط الضرورية والكافية وغير ذات الصلة بالنتيجة، وللحالات الإستثنائية المنحرفة عن الإتجاهات الكلية "العالمية Globales". ومن أجل اختبار كلا الجانبين في نظرية إنجلهارت، يتم تعريف ثنائي متغيرات<sup>1</sup>:

- ✓ المعرفة المتصورة للإتحاد الأوروبي.
- ✓ الثقة في الإتحاد الأوروبي.
- ✓ دعم اليورو "العملة الموحدة".
- ✓ دعم السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة.
- ✓ الثقة في الحكومة الوطنية.
- ✓ الخسارة المتصورة للهوية الثقافية بعد التطورات في الإتحاد الأوروبي.
- ✓ فهم الإتحاد الأوروبي كمجال لحرية للحركة.
- ✓ دعم العضوية في الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

باستخدام مجموعات ضبابية مقابلة للمتغيرات الثمانية، يمكن تحليل كيف أن العضوية في مجموعات من الشروط السببية تؤثر عضوية الحالات "القضايا"، على مجموعة النتائج "النتيجة الكلية". بعبارة أخرى دعم العضوية في الإتحاد الأوروبي مثلا والذي يستخدم كمتغير لقياس تشكيل الهوية "تكوين الهوية"، يبرر استخدام دعم العضوية والانضمام باعتباره قيمة نسبية لتكوين الهوية الأوروبية في وسط وشرق أوروبا الذي تيرره الحجة المحددة في الأدبيات المتعلقة بالسياسات ما بعد الشيوعية، وطبقا لكون رعايا دول وسط وشرق أوروبا ينظرون لأنفسهم على أنهم أوروبيون كتأكيد واعتراف رسمي بالهوية الوطنية<sup>3</sup>.

المجموعات الضبابية يتم بناءها بواسطة تحديد متغيرات تسمح بقياس درجات العضوية للحالات الفردية بين (0) و (1)، ومعاينة المتغيرات توضح التحول في درجات الغموض للبيانات الخام المتاحة حول

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Verdery Katherine; "What was Socialism, and what comes next?" NJ, US: Princeton UP 1996; Schoplin, George 2000, Nations. Identity. Power, London, UK: Hurst & Co. (pp.124-126)



هذه المتغيرات لكل حالة تنتمي إليها المجموعة بعد تحديد ثلاثة نقاط ربط نوعية، يعتمد اختيارها على المعرفة النظرية للحالات من أجل السماح بتقدير موضوعي.

نقاط الربط النوعية الثلاث المستخدمة من طرف البرنامج لحساب درجات العضوية لمجموعة من البيانات الخام على النحو التالي:

- ✓ نقطة التقاطع عند (0,5) " الحد الأقصى من الغموض تجاه العضوية في مجموعة ضبابية".
- ✓ عتبة مجموع العضوية في مجموعة.
- ✓ عتبة مجموع عدم العضوية في مجموعة.

تتوافق العتبات مع القيم المختلفة للبيانات الخام الخاصة بالمتغيرات المختلفة التي يتم تمييز اختيارها من خلال المعرفة الموضوعية للخصائص التي تؤثر على الإنتماء الى مجموعة معينة. إن اختيار نقاط الربط النوعية لتحديد درجات العضوية للمجموعة، يضمن التقليل من الذاتية وغموض النتائج، كما يتم تجنب الإنتقادات المحتملة بأن المعاينة مصطنعة من خلال النظر في الإختلافات بين أعضاء مجموعة معينة باعتبارها غير ذات صلة<sup>1</sup>.

### ➤ جمع البيانات

يتم استخراج البيانات الخام عن المتغيرات التي تم إنشائها "يتم التعبير عنها بالنسبة المئوية" حتى الإجابات على الأسئلة المحددة، ويتم استخدام نفس الأسئلة للحصول على البيانات على مر السنوات. يستخدم متوسط النسب المئوية المعنوية كقيمة خام للمتغيرات لضمان دقة البيانات، وفي كل سنة تعتبر دولة معينة كحالة خاصة للحفاظ على تناسق البيانات. على سبيل المثال تتفحص الدراسة سنة 2004 انضمام المجموعة الأولى من بلدان وسط وشرق أوروبا PECO إلى سنة 2009 "آخر نشر بيانات Eurobaromètre" من أجل تقييم حالة تشكل الهوية في بلدان وسط وشرق أوروبا PECO بعد الإنضمام<sup>2</sup>.

### ➤ تحليل البيانات والإستنتاجات: نظرة عامة على النتائج

بهدف تحليل الشروط السببية لتشكيل الهوية الأوروبية في بلدان وسط وشرق أوروبا لا ينحصر التحليل في الإرتباطات العلانقية، بقدر ما يركز على العلاقات التماثلية المحددة مما يعني التفاعلات التي يمكن

<sup>1</sup> Sofiya TSveTkova; opcit. (p.59).

<sup>2</sup> Ibid.

أن تكون غير نظامية/غير نمطية تتبع الإستراتيجية المعتمدة من خوارزمية جداول الحقيقة الذي حصلت عليه منهجية التحليل النوعي المقارن للمجموعات الضبابية FSQDA وتستند الإستنتاجات المتعلقة بالطبيعة الضرورية و/أو النافية للشروط، للتكوينات السببية على تحليل الحالات التي تولد النتائج التي من خلالها يتم تأسيس مجموعات فرعية/تقاطع التفاعلات بين النتائج والأسباب<sup>1</sup>.

ويبين جدول الحقيقة في النموذج الذي تم الحصول عليه أن تشكيل الهوية الأوروبية يتم تحديده من خلال شرط ضروري وهو: عامل الثقة في الإتحاد الأوروبي، وتتبع ضرورة هذا الشرط من حقيقة أنه لا توجد حالة أعطت نتيجة إيجابية في غياب هذا الشرط، حيث هناك فرق بين أن يكون الشرط السببي ضروريا أو كافيا، لذلك فإن تشكل الهوية هو نتاج من الشروط الضرورية ولكن إن كانت ليست كافية فبدون تأثيرها التكميلي في الشروط تبقى النتيجة مستحيلة التحقيق. ويحدد التقييم المقارن لقيم العضوية في مجموعات من الشروط السببية والنتائج ثلاث معطيات يمكن أن تؤسس لبناء الهوية الأوروبية:

✓ الثقة في الإتحاد الأوروبي مرتبطة بدعم سياسات الأمن والدفاع المشتركة ودعم الفضاء الأوروبي كفضاء لحرية الحركة.

✓ الثقة في الإتحاد الأوروبي مقترنة جنبا إلى جنب مع المعرفة التصورية للإتحاد الأوروبي كحالة تصورية لسياسات الأمن والدفاع المشتركة، وكحالة تصورية لحرية الحركة والتنقل.

✓ تحليل استنتاجات مستويات التعبئة المعرفية (المعرفة التصورية) أين ترتبط الثقة ارتباطا وثيقا بالمعرفة، وهي جزء من الدائرة المعرفية<sup>2</sup>.

يجادل هاردين روسل Hardin Russel أن الثقة الممنوحة لممثل سياسي معين تعادل افتراض المعرفة حوله، فالثقة السياسية لا تظهر إلا بعد تعميم المعرفة المكتسبة، لذلك ليست المعرفة الحقيقية بدرجة كبيرة هي التي تؤثر على المواقف العامة. لكن مفهوم المعرفة المعنية في دراسات Eurobaromètre (EB) هو "المعرفة الذاتية" لتحليل تشكل الهوية على المستوى الفردي وتدرس أيضا هذا النمط من المعرفة الذاتية<sup>3</sup>. مع مرور الوقت كانت المعرفة التصورية "الإدراك" منخفضة إلى حد ما في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي بشكل عام لا تتجاوز 65 بالمائة، وبالمقارنة بين الدول المؤسسة ودول وسط وشرق أوروبا (PECO) تظهر المعرفة الذاتية أعلى نسبيا في الدول جديدة العضوية، ومن المثير للإهتمام أن الفرق

<sup>1</sup> Ibid. (p.60)

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Hardin Russel; "Trust in Government: in Trust and Governance"; ed. Braith Waithe, Valerie et Levi, Margaret, New York, US: Russel Sage Foundation 1998. (pp.476-479)

في النسبة المئوية لصالح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مقارنة بدول من الأعضاء المؤسسات التي يتوقع أن تكون المعرفة التصورية حتى والمعرفة الفعلية فيها أعلى بكثير. غير أن الاختلافات في البيانات الأولية تكشف عن خصوصية أخرى في بلدان (PECO) التي انضمت سنة 2004، حيث انخفضت المعرفة التصورية مباشرة بعد سنة واحدة من الإنضمام (2005)، على أنها بدأت لاحقا في الزيادة تدريجيا، وقد تزامن هذا التطور مع تقلب في معطيات دعم العضوية ويظهر العلاقة بين مستويات المعرفة التصورية ودعم العضوية<sup>1</sup>.

في الحالتين البلغارية والرومانية مثلا لم يسجل انخفاضا في مستويات المعرفة الذاتية في السنوات التالية للعضوية ولم يسجل هناك انخفاض في دعم العضوية بالموازات مع ذلك، ويبدو أن التباين في مستويات الثقة يتبع التقلبات في مستويات دعم العضوية لذلك ترتبط هذه المتغيرات الثلاثة:

✓ المعرفة التصورية والثقة ودعم العضوية تختلف وفقا لنموذج المطابقة، وهذا ما يؤكد حقيقة أن هناك علاقات واضحة بين شروط الثقة والمعرفة التصورية في التكوينات السببية أين يبرز كلا المتغيرين.

✓ بما أن الثقة شرط ضروري ولكنه غير كافي فإن المعرفة التصورية تزيد من تأثيرها وبالتالي إعطاء نتيجة أعمق.

✓ إن المكونات التي تنكي المعرفة التصورية هي التغطية الإعلامية ومواقع القوى السياسية الوطنية ويؤثر محتواها على المواقف تجاه الإتحاد الأوروبي، وبالتالي العلاقة بين المعرفة التصورية من جهة وحالة دعم العضوية من جهة، أي ليس فقط كمية المعلومات ولكن أيضا جودتها وتأثيراتها الذاتية تلعب دورا مهما، فجميع أنماط المعلومة التي لا تغذي وتزيد في المعرفة التصورية لا تستطيع أن تحدد عملية تكثيف حالة دعم العضوية والثقة<sup>2</sup>.

إن تصميم الإتحاد الأوروبي بطريقة إيجابية من حيث "المنافع" يزيد من حالة دعم العضوية، في حين تصوره بطريقة سلبية على سبيل المثال من حيث حالات الصراع قد قلل من الحماس نحو اعتماد الأورو حيث فشلت وسائل الإعلام في دول وسط وشرق أوروبا في إثارة النقاش وتحسين القضايا الأوروبية. وكما يبدو أن طريقة التغطية الإعلامية غير الكافية لتؤثر على مستوى المعرفة التصورية بطريقة سلبية،

<sup>1</sup> Sofiya TSveTkova; ibid. (p.61)

<sup>2</sup> Ibid.

كما تؤدي الإختلافات البارزة بين طرح اللجنة الأوروبية لطبيعة الإشكالات في أوروبا، وبين طرح وسائل الإعلام الوطنية الى إضعاف شرعية الإتحاد الأوروبي، وبالتالي التأثير على الآراء والتقديرات الفردية التي تنعكس على المعرفة الذاتية بالسلب. حيث يمكن للتغطية الإعلامية المشوهة سلبا لقضية دعم العضوية أن تفسر الإنخفاض في الوعي والمعرفة التصورية سنة 2005 لدعم عضوية دول منتدى التعاون الإقتصادي الأوروبي في موجة الإنضمام سنة 2004، كما يمكن أيضا أن تشرح لنا أهمية المحتوى الإعلامي في بعض الحالات الإستثنائية التي لم تقترن فيها زيادة المعرفة الذاتية بزيادة دعم العضوية والثقة في الإتحاد الأوروبي " لاتفيا وهنغاريا سنة 2005"، ويفسر أيضا الحالات التي لا يتبع فيها انخفاض في مستوى المعرفة الذاتية إضعاف مؤشر دعم العضوية "جمهورية تشيك وبولندا سنة 2005"، حيث تشير إلى أن مستويات دعم العضوية في بعض الأحيان راكدة تماما وليست منخفضة نتيجة لإنخفاض المعرفة التصورية<sup>1</sup>.

تم تسجيل إجماع النخب السياسية والمتقنين الوطنيين الذين يعتبرون الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي كأولوية في جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية باستثناء بولندا، حيث تم إلقاء اللوم على الإصلاحات الإقتصادية التي لا تحظى بشعبية من خلال صعود الإتحاد الأوروبي. غياب عوائق حقيقية لحتمية العضوية قد أوجد إطارا استدلالي متباين قبل الإنضمام، حيث كان التركيز على التطلع الى العضوية يمنع النقاش حول قضايا سياسية محددة، ولم يتم تحليل الآثار المترتبة على العضوية من قبل سواء من خلال وسائل الإعلام أو النسق السياسي قبل أن تظهر في النهاية من خلال حقائق العضوية<sup>2</sup>.

إن حقيقة إدراك المواطنين لنقص المعرفة الحقيقية بآثار العضوية يمكن أن يفسر انخفاض الدعم في سنة 2005، حيث تمحورت المعرفة قبل الإنضمام إلى الإتحاد حول مفاهيم الرموز الثقافية والسياسية كما كان الجانب العملي يتركز فقط حول مفاهيم الرموز الثقافية والسياسية، كما كان الجانب العملي يتركز فقط حول نظرة عامة وضئيلة لميكانيزمات وآليات الأبعاد السياسية والإقتصادية للإتحاد. كما يمكن تفسير ظهور بعض الشكوك بعد الإنضمام من خلال بروز خطاب جذري راديكالي مناهض

<sup>1</sup> Rens Vliegthart and others; "NEWS COVERAGE AND SUPPORT FOR EUROPEAN INTEGRATION, 1990–2006"; International Journal of Public Opinion Research Vol. 20 No. 4, 2008. (pp.417-418)

<sup>2</sup> Bijmans Patrick and Altides Christina; "Bridging the Gap' Between EU Politics and Citizens? he European Commission, National Media and EU Affairs in the Public Sphere" Journal of European Integration; 29.3, 2007, pp 323-340. (pp.335-337)

للإتحاد الأوروبي في نهايات الطيف السياسي، ففي بلغاريا على سبيل المثال اللاتماثل الخطابية كان عرضة لظهور الخطاب البديل المتطرف "الراديكالي" على حساب خطاب دعم العضوية<sup>1</sup>.

❖ الفرع الثالث: عامل الثقة والتسوية المعرفية التداخل/التفاعل و/أو الإستيعاب لقيم الثقة في

### الإتحاد الأوروبي

يعتبر عامل الثقة في الإتحاد الأوروبي شرطا ضروريا ولكنه ليس كاف لبناء الهوية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. مقارنة مع غيره من العوامل والشروط السببية فإن عامل الثقة لديه أقوى العلاقات الواضحة بالنتائج مباشرة، وتشير هذه الإستنتاجات أن تحديد الهوية مع الإتحاد الأوروبي لا يحدث إلا في حالة الثقة التأسيسية والثقة في الإتحاد، فالإتحاد الأوروبي تم تصميمه كمجتمع للإستقرار السياسي والديمقراطية الليبرالية وهذا مرتبط بشكل طبيعي بمتغير الثقة<sup>2</sup>.

في وسط وشرق أوروبا أدى الإستياء "في بعض الدول" والسخط على الأنظمة الشيوعية إلى نفاذ صبر المواطنين في العودة الى التجربة الديمقراطية، كما أنه باستثناء جمهورية التشيك لم تكن هناك تجارب ديمقراطية سابقة ناجحة لدول أوروبا الوسطى والشرقية، فالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي بالنسبة لهذه المنطقة لا يعني العودة إلى أوروبا فقط ولكن أيضا فرصة للحصول على نمط الإستقرار السياسي الذي من شأنه منع عودة أي نظام شيوعي أو استبدادي" سلوفاكيا على سبيل المثال كانت قريبة جدا من الحكم الاستبدادي لماسيار Merciar"، هذا هو الدور الذي لعبه الإتحاد الأوروبي من قبل مثلا مع إنضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال، والذي كان دورا مهما للإستقرار المنطقة لاحقا<sup>3</sup>.

إن رفض الإطار ما بين الحكومي الليبرالي المحض يجادل فيه فرانك شيملفنغ F. Schimmelfennig بأن التمديد باتجاه الشرق يكشفه بوضوح، عن جهد واعي من مجموعة الخمسة عشر" الدول الأعضاء قبل عمليات التوسيع نحو الشرق" لدمج البلدان ما بعد الشيوعية في منظومة الدول الليبرالية، وهو توجه مبدول حتى في حالة التناقض مع منطق الحسابات الإستراتيجية الجيدة<sup>4</sup>.

قبل اندماج بلدان أوروبا الوسطى الشرقية جادل الإتحاد الأوروبي بإنشاء إصلاحات من خلال تأسيس المشروعية Conditionnalité من أجل الإستجابة للتغيرات الحاصلة ما بعد الشيوعية، وتلبية توقعات

<sup>1</sup> Sofiya TSveTkova; opcit. (p.62).

<sup>2</sup> Frank Schimmelfennig; "The Community Trap: Liberal Norms, Rhetorical Action, and the Eastern Enlargement of the European Union"; International Organization, February 2003, pp 47-80; (pp.51-52)

<sup>3</sup> Ibid. (p.53)

<sup>4</sup> Ibid. (p.54)

دول وسط وشرق أوروبا تجنباً لخيبة الأمل بعد الخروج من المعسكر الشيوعي. حيث تجلت السلطة المعتدلة للإتحاد الأوروبي من خلال ظاهرة ما يسمى "بالأوروبية Européanisation"، ومنذ أن تم تنفيذ معظم الإصلاحات خلال فترة ما قبل الإنضمام، يمكن تفسير الثقة في الإتحاد الأوروبي في أعقاب هذا الإنضمام بحقيقة أن هذا الإتحاد يتم فهمه باعتباره ضامناً لإستمرارية عمليات الإصلاح التي أدركها الجمهور على أنها ضرورية ومرحب بها<sup>1</sup>. هذه وجهة نظر الإتحاد الأوروبي التي يفسر من خلالها سبب انحصار متغير دعم الهوية حتى في حالة تكون الثقة في الحكومات الوطنية شبه غائبة إلى أن طول عملية الإنضمام أدت إلى خيبة أمل قبل أن تبرز الفوائد الحقيقية للعضوية، والتي ولدت موقف أكثر تطرفاً وانتقاداً للتعاون الإقتصادي الأوروبي. إن تراجع مستوى دعم العضوية مع اقتراب الإنضمام للإتحاد الأوروبي هو أقوى دليل أمبريقي على هذه المواقف، وفي هذا الصدد تم انتقاد التزام الإتحاد الأوروبي بعملية ضم دول وسط وشرق أوروبا بطرق عديدة غير متجانسة (التوسيع بسرعات متفاوتة)<sup>2</sup>.

واحد من ضمن هذه الإنتقادات يسلط الضوء على غياب اتفاقيات التحديد الكلي للمبادلات التجارية مع الدول المرشحة، مما كان سيؤدي إلى تحجيم وتذليل عدد كبير من إشكالاتها الإقتصادية. كما انتقد آخرون التوظيف المتحيز للمشروطية بطريقة ما من خلال المفاوضات مع بلدان وسط وشرق أوروبا، حيث أعطيت الأولوية للمسائل ذات الأهمية للدول الأعضاء "النواة التأسيسية"، وتظهر هذه الإنتقادات أن موقف الإتحاد الأوروبي تجاه دول منطقة وسط وشرق أوروبا يمكن أن يؤثر بقوة على عامل الثقة الجماهيرية في الإتحاد مع ذلك وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها فترة ما قبل الإنضمام، فإن استنتاجات لدراسات كثيرة تظهر أن الثقة في الإتحاد الأوروبي لم تنبثق كما هي، بل برزت أيضاً كعامل مهم في تشكيل الهوية<sup>3</sup>.

حيث يتأكد حجم هذه الثقة من خلال زيادة مستوى دعم الإنضمام في بلدان وسط وشرق أوروبا بعد سنة 2005 والقيم النمطية لأكثر من 50 بالمئة، إضافة إلى ذلك لم يكن هناك انخفاض في مستوى دعم العضوية العام سنة 2007 عند انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الإتحاد. وقد لوحظت الآثار العملية لهذه الثقة في مناسبات مختلفة عندما رحب الجمهور بالإجراءات التي اتخذها الإتحاد الأوروبي في كثير من الحالات التي يخرج فيها الفاعلون السياسيون في المستوى الوطني عن المعايير الأوروبية العامة. وافق

<sup>1</sup> Nadège Ragaru ; « La rivière et les petits cailloux. Elargissement européen et européanisation en Europe centrale et orientale » ; (pp.04-05) ; <https://sciencespo.hal.science/hal-00972802>

<sup>2</sup> Sofiya TSveTkova; opcit. (p.63).

<sup>3</sup> Ibid. (p.64)

مواطنو دول شرق ووسط أوروبا على عمليات تجميد الأموال، وكذا تقارير اللجنة الحاسمة في إجراءات الإنتهاك كجزء مقيد من نظام مراقبة ما بعد الإنضمام، أين يفسر بوضوح عامل الثقة في الإتحاد الأوروبي كيف لا ينظر الى مثل هذه الشروط للإتحاد الأوروبي بشأن الإصلاحات الوطنية على أنها تدخل مفرط أو مبالغ فيه في الشأن الداخلي لدولة، وإنما كشكل من أشكال المساعدة الخيرة لتوجيه النخب الوطنية في الإتجاه الصحيح. إن فرض بعض الإجراءات التأديبية أحيانا من قبل الإتحاد الأوروبي لم يؤثر على ثقة ودعم الإتحاد في دول أوروبا الوسطى والشرقية، من ناحية أخرى في دول النواة منع الرأي العام ورفض التقييمات السلبية المفرطة ومعاينة أعمال المفوضية الأوروبية<sup>1</sup>. كما يمكن لمستويات الثقة "الجهود" المنخفضة في الحكومات الوطنية المسجلة في أوروبا الوسطى والشرقية أن تفسر حقيقة أن الإتحاد الأوروبي يتمتع بشرعية أكبر عندما يدعي حماية المصالح الأوروبية والوطنية المشتركة بفرض عقوبات، وتعد أيضا قائمة الاندماجات الناجحة والنمو الإقتصادي من جانب الإتحاد مصدرا آخر للثقة في الإتحاد الأوروبي لدى دول أوروبا الوسطى والشرقية. وبما أنه قد تزامن الفصل الإقتصادي في أوروبا الغربية مع العزلة السياسية خلال المرحلة الشيوعية بالنسبة للشرق الأوروبي، فإن العضوية في الإتحاد الأوروبي مهمة بشكل خاص للتنمية الإقتصادية وخلق تدفقات التجارة في أوروبا الوسطى والشرقية. تجد هذه الفكرة حجتها في إجابات تساءل Eurobaromètre حول الفوائد المتصورة للعضوية والتي تضع المساهمة في النمو الإقتصادي للبلاد بين الخيارات الثلاثة الأولى<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: الهوية السياسية والشرعية في الإتحاد الأوروبي: مراجعة حدود المفاهيم التصورية

ينصب التحليل على دراسة العلاقة بين الشرعية والهوية السياسية مع محاولة إسقاط هذه العلاقة التفاعلية بين المتغيرين على النظرية السياسية التي تركز حدودها التصورية في فضاء الإتحاد الأوروبي أين يعتبر متغير الهوية مصدرا للإرباك والمراوغة النظرية.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Luehiste Kadri; « Explaining Trust in Political Institutions: Some Illustrations from the Baltic States »; Communist and Post-Communist Studies 39.4, 2006, pp 475-496; (pp.486-489)

### ❖ الفرع الأول: الهوية السياسية political Identity

عند توظيف الهوية السياسية كأداة مفاهيمية مرتبطة بالشرعية "legitimacy" فإن هذا الربط سيقدم فوائد معرفية لفهم ما يجري في الإتحاد الأوروبي، شريطة إعادة إنتاج لغة تحليل مضبوطة بشكل جيد لتمكننا من تجاوز أربع توظيفات شائعة حول العلاقة المعرفية بين الهوية السياسية والشرعية<sup>1</sup>.

• **أولاً:** الهوية السياسية ليست كل ما يتعلق بالإتحاد الأوروبي باعتباره (مؤسسة)، ولكنها فقط ما يراه المواطنون الأوروبيون ونخبهم كقضية مشتركة. ربما هناك تصور استثنائي حول هذه الفكرة يتعلق بالهوية الدفاعية الأوروبية "European defence Identity" التي تم تذييتها من خلال الوحدات العسكرية والقيادة المشتركة وتوفر مفاهيمها نموذجاً لإعادة تصور الهوية الأوروبية، فالسياسات والمؤسسات ليست نمطاً هوياتي بحد ذاتها، إنما بقدر ما ينظر إليها من قبل الفاعلين الذاتيين "individual actors" على حد تعبير الأستاذ فيريو سروتتي Furio Ceruté على أنها شيء يحمل المعنى الكافي لوصفهم الذاتي كأوروبيين، ومن جهة أخرى ما يرغبون في أن يصفهم به الآخرون<sup>2</sup>.

**ثانياً:** عند الحديث عن الهوية السياسية فنحن لا نفترض بالضرورة هيمنة "معيارية الماضي" على ما يجب أن يكون عليه الحاضر والمستقبل واعتباره امتداداً علائقي لا مفر منه. يجادل الأستاذ فيريو Furio أن التراث الثقافي مهم ولكن الأهم هو عملية إعادة اختبار المعطيات التراثية التي تبعث من خلالها مشاريع المستقبل، كما أن متغيرات التراث الثقافي في عصر العولمة تتعرض لديناميكيات التحول بشكل أصبح ينتج أنماطاً جديدة للحياة تؤدي إلى ارتسام بؤر و/أو جيوب اجتماعية "cosiale glacial" مستوحاة غالباً من النموذج الأمريكي وليس الأوروبي<sup>3</sup>.

• **ثالثاً:** لا تستند الهوية السياسية على الإقصاء، حيث يفند الأستاذ فيريو Furio الطرح الذي يقدمه الأستاذ صاموئيل هنتنغتون S. Huntington حين إدعى بأننا "نعرف من نكون حين نعرف نحن ضد من" "We know who we are when we know who we are against" ويرى بأن مثل هذا الادعاء هو تبسيط زائف لمفهوم الهوية ولا يعني سوى اتخاذ وضعية مرضية اتجاه المفهوم، وأن الهويات الإثنوقومية تعتبر وضعاً طبيعياً جداً لمفهوم الهوية بحد ذاته وتستلزم في

<sup>1</sup> Furio Ceruté; « Why legitimacy and political Identity are connected to each other: especially in the case of the European union »; ECPK joint session of workshops, Nicosia, N°17 April 2006 (p-1).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Furio Ceruté; "How not to (mis)understand political identity in the European Union"; chapter in the book "Debating Political Identity and Legitimacy in the European Union"; Edited by Sonia Lucarelli, Furio Cerutti and Vivien A. Schmidt, first published 2011 by Routledge; (p.03-04)



طياتها نمط الإقصاء. ومع ذلك لا يمكن إنكار أن الهوية الليبرالية غالبا ما تحمل قيما وأهداف يقترن فيها التمييز بين (نحن) و (الآخر) لتقييد انتشار الآخر في مجال الهوية الليبرالية، فالهوية الجماعية تقوم على خطوتين أساسيتين:

- ✓ المرأة العاكسة لسمات وخصائص المجموعة التي تعيد إنتاجها وتحديدها.
- ✓ الجدران التي تبنيها المجموعات (أمة، حزب سياسي، مجتمع معين...) لصورتها المستقلة والتي تلعب دورا حاسما في تحديد علاقاتها مع المجموعات الأخرى<sup>1</sup>.

الهوية الأوروبية ما بعد القومية ليست هوية عالمية، وهي تعاني على المستوى الأوروبي من خلال عجز المواطنين عن تعريف أنفسهم بأنهم مواطنون ضمن نظام سياسي معين أي يفتقدون للهوية السياسية المحددة للمجموعة.

- **رابعا:** نمط الهوية الذي يلعب دورا حاسما عند مساءلة الشرعية هو الهوية السياسية و ليس الهوية الثقافية، أبستمولوجيا و أنطولوجيا المجتمع القاعدي (الحاضنة الثقافية) مختلف تماما عن النسق السياسي، فالنسق السياسي لا يكون مجرد نتاج ديناميكيات المجتمع القاعدي كما يروج بعض الماركسيين و السوسيولوجيين لأن النسق السياسي له مميزاته المحددة له مثل القدرة على اتخاذ القرار في إطار العمل للفاعل الوحدوي ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار الإتحاد الأوروبي نظاما سياسيا، لأنه في أفضل حالاته مجرد نظام سياسي محتمل، أما الإطار المعياري وهو عادة الدستور و السلطة التشريعية والأخلاقيات السياسية و الالتزامات المدنية... هي التي تنتج تفضيلات و مشاريع المجموعات الإجتماعية المختلفة وتصنفها في ترتيب هرمي و/أو تتفاعل مع بعضها في نمط خطي. فالهوية السياسية مشروع يدمج بشكل معياري كل أعضاء وأنماط التفاعل في النسق السياسي، بمعنى أنها مجموعة القيم والمبادئ التي يعترف بها الجميع ويصفون أنفسهم من خلالها ب "نحن"<sup>2</sup>.

إذا الهوية السياسية هي عملية التحديد الذاتي عن طريق الاعتراف الذاتي ( Self-identification by Self-recognition) التي يدرك من خلالها المواطنون أنهم ينتمون معا لأنهم يتشاركونها معا، مع تعديل وإعادة تفسير تلك القيم و المبادئ في إطار يسعون من خلاله إلى تحقيق اهتماماتهم أهدافهم المشتركة

<sup>1</sup> Furio Ceruté; « Why legitimacy and political Identity are connected to each other: especially in the case of the European union »; opcit.

<sup>2</sup> VIVIEN A. SCHMIDT; "The problems of identity and legitimacy in the European Union: is more politics the answer?"; chapter in the book "Debating Political Identity and Legitimacy in the European Union"; Edited by Sonia Lucarelli, Furio Cerutti and Vivien A. Schmidt, first published 2011 by Routledge; (p.32-33)

وهو الأمر الذي لا يحتاج بالضرورة إلى التجانس التام في الثقافة السياسية وتقارب كل المعالم الثقافية (اللغة، الدين، الأخلاق، تصور العالم أشكال الحياة اليومية...) لذلك يرى الأستاذ فيريو Furio بأنه من المعيب التحدث بالجملة "الهوية الثقافية والسياسية الأوروبية"، و يجادل بأنها الجملة المسؤولة عن حرمان الأوروبيين من أي فرصة لتحقيق وعي سياسي لأنفسهم كمجموعة. إن المشاكل المطروحة للتصميم السياسي في أوروبا حول ما إذا كان قادرا على احتواء التنوع الثقافي و المجتمعي و ما وراء العلاقات الوظيفية التي تمليها السوق المشتركة مع مدى قدرته على تحقيق إجماع حولها لتحقيق الاستقرار المؤسسي على الصعيدين المحلي و الإقليمي، وفقا للتصميم الحالي يرى الأستاذ فيريو Furio أنه عاجز عن تحقيق خطوة إلى الأمام حول ذلك، فظهور عملية تعريف الذات الأوروبية يعتمد على التطورات السياسية في النموذج أكثر من المعطيات الثقافية المسبقة، وهذا يعتمد بدوره على كمية تجلط المصالح الوطنية والجماعية في أوروبا الموحدة<sup>1</sup>.

#### ❖ الفرع الثاني: الشرعية Legitimacy

يدور مناظ الشرعية حول السلطة السياسية، وعند الحديث عن السلطة السياسية فنحن نقصد شرعية المؤسسات السياسية (الشرعية المؤسساتية) والتي تتمحور حول الإتحاد الأوروبي بذاته، ثم شرعية مؤسسات الإتحاد الأوروبي كسياسات مؤسساتية تشمل النخب السياسية التي تقودها، وعند هذا المستوى يبدو أن مفهوم الشرعية هو الآخر يتميز بنمط من المراوغة والهلامية في حالة الإتحاد الأوروبي، وليس بتلك البساطة المفاهيمية التي تعتمدها الممارسات غالبا<sup>2</sup>:

- **أولا:** لا يمكن اختزال الشرعية السياسية ضمن حالة من الإجماع حول "الرأي"، لأن الإجماع يعتبر حالة ظرفية مؤقتة لا ترقى لاعتمادها كمرجعية نموذجية قوية حول مفهوم الشرعية<sup>3</sup>.
- **ثانيا:** الإستناد إلى الشرعية القانونية المستمدة من المعاهدات التأسيسية والإتفاقيات التنظيمية يعتبر اختزالا لمفهوم الهوية في سياق الكلية والشمولية<sup>4</sup>.
- **ثالثا:** الشرعية الكلية (Output legitimacy) لا تعتبر نتيجة من نتائج الأداء المؤسسي في الإتحاد الأوروبي كدولة رفاه لمواطنيه، لأنها حسب الأستاذ فيريو Furio عنصر ثانوي يتم

<sup>1</sup> Furio Ceruté; « Why legitimacy and political Identity are connected to each other: especially in the case of the European union »; opcit. (p.2)

<sup>2</sup> VIVIEN A. SCHMIDT; opcit. (Pp.28-29).

<sup>3</sup> JOS DE BEUS and JEANNETTE MAK; "Gaining European legitimacy and identity through unlocking the public spheres of nation states: the case of the Netherlands"; chapter in the book "Debating Political Identity and Legitimacy in the European Union"; Edited by Sonia Lucarelli, Furio Cerutti and Vivien A. Schmidt, first published 2011 by Routledge; (pp.134-135).

<sup>4</sup> Furio Ceruté; ibid.

التعامل معه على أنه المتغير الحاسم والحصري "تقليدياً" مما يجعلنا أمام حالة من الإختزال التقني للعملية التكاملية الأوروبية.

فالمسار التكاملية أبعد من مرحلة السوق المشتركة التي تدفع الفاعلين فيها إلى العمل على المصالح الوطنية المحددة سلفاً، حيث يجب أن تتعاون هذه الفواعل أيضاً لإعطاء إجابات حول أسئلة السياسات الإجتماعية وقيم العدالة ليس داخل الإتحاد فقط ولكن تجاه الشعوب الأخرى كذلك<sup>1</sup>.

• **رابعاً:** إن الشرعية النابعة عن الأداء الموضوعي للإتحاد الأوروبي غير كافية ولا بد أن تقترن مع شرعية إتحادية من خلال المطابقة الواقعية لنموذج الحكم الراشد الذي يتم تصوره في أذهان الأوروبيين، وهو النموذج الذي تتم الإشارة إليه بطريقة عاطفية استطرادياً من خلال تجسيد القيم والمبادئ والأهداف التي يؤمن بها مواطنو الإتحاد كأعضاء في النظام السياسي الشامل، أي محاولة بعث ما يصطلح عليه بالشرعية الويرانية (Wéberien legitimacy) بمعنى التوافق مع نمط ديمقراطي فرعي شبه فدرالي عقلاني كنوع من السلطة القانونية البيروقراطية<sup>2</sup>. فالواقع الأوروبي اليوم يعاني من عمليات تسويق هذه النماذج للشرعية بدرجات متفاوتة لكل منها، حيث أصبحت تشكل مجتمعة نوعاً من الشرعية المرقعة للإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

الأهم من ذلك لا يمكن لمجموعة شبكية من الأداءات والتوافقات مع نموذج مدخلات ومخرجات الشرعية أن تؤدي مهمة إضفاء الشرعية على مؤسسات الإتحاد الأوروبي أو سياساته، بل يجب ربطها بالدوافع الإقتصادية والإجتماعية الجيدة (الإرتياح بنتائج سياسات الإتحاد السابقة والتوقعات المستقبلية الإيجابية) مع قبول المنظومة السياسية الإتحادية على أنها ديمقراطية، أين تكون مؤسساتها مرتبطة ببعضها لتشكيل مركب لا يتجزأ من الإعتقاد المشترك بأنها "حكومة لكل الأوروبيين"، كما تتمكن من تجسيد ذاكرة جماعية لتاريخ أوروبا المثير للجدل أصلاً، وتتمكن هذه المنظومة من مخاطبة الأوروبيين عبر مجموعة من الرموز المقبولة والمفهومة على نطاق واسع<sup>4</sup>.

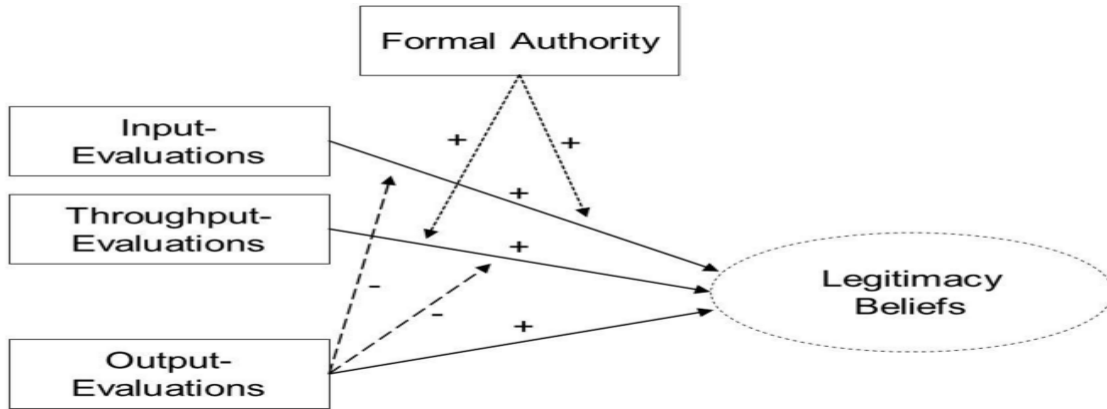
<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> David Beetham; "Max Weber and the Legitimacy of the Modern State"; From the journal *Analyse & Kritik*, Volume 13 Issue 1, Published by De Gruyter Oldenburg May 12, 2016. (pp.41-42).

<sup>3</sup> <sup>3</sup> Furio Ceruté; « Why legitimacy and political Identity are connected to each other: especially in the case of the European union »; *opcit.* (p.03)

<sup>4</sup> MICHAEL ANDREA STREBEL and others; "The importance of input and output legitimacy in democratic governance: Evidence from a population-based survey experiment in four West European countries"; *European Journal of Political Research* 2018; (pp.03-05).

### الشكل 3.1 المدخلات-المخرجات والشرعية في النظم الديمقراطية



Source: MICHAEL ANDREA STREBEL and others; “The importance of input and output legitimacy in democratic governance: Evidence from a population-based survey experiment in four West European countries”; European Journal of Political Research 2018. (p.03).

كل ما سبق يبرر الدوافع المنطقية لإسقاط المعاهدة الدستورية التي جعلت الدستور الأوروبي بحد ذاته يعاني أزمة وزنه المعياري الذي انعكس على تقليص شرعية الأداء والعجز الافتراضي للإتحاد في حماية بعض الدول والطبقات المجتمعية من آثار العولمة جراء النقص الكبير في النفوذ العاطفي والرمزي لدى المواطنين الأوروبيين تجاه المؤسسات والنخب السياسية الأوروبية. إن المسار التكاملي الأوروبي هو عملية أكثر تعقيدا من الأعمال التجارية وأكبر من وعي الكثير من السياسيين والتكنوقراطيين وحتى المحللين المهووسين بالنماذج الإقتصادية للمأسسة، لذلك فإن الشرعية الجوهرية ليست عملية كمية تجريبية بقدر ما هي مخزون ضخم من المعاني والحجج والرموز التي لا بد من تفعيلها، ولحظة معينة ومناسبة من المواجهات السياسية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الشرعية وترجمتها إلى توافق واستقرار الآراء حول المؤسسات التمثيلية<sup>1</sup>.

لقد نجح مؤسسوا معاهدة ماستريخت في هذا المشروع حيث استقطبوا في الوقت المناسب بحث الأوروبيين عن دور جديد في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، والوعد الإقتصادي الرمزي للعملة الموحدة. على النقيض من ذلك ومن أجل الدفع بالمشروع التكاملي السياسي، اختار مؤسسوا المشروع الدستوري الدستور الخاطئ في التوقيت الخاطئ (الانتعاش البطيء للإقتصاد الأوروبي) وبأدوات خاطئة، كلها معطيات تمكنت من تحريك البحث الشعبي عن كبش فداء تم العثور عليه في بروكسل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Furio Ceruté; “How not to (mis)understand political identity in the European Union”; opcit. (Pp.09-10).

<sup>2</sup> Furio Ceruté; « Why legitimacy and political Identity are connected to each other: especially in the case of the European union »; opcit. (p.3)

لا يمكن صياغة العلاقة بين الشرعية والهوية السياسية في الإتحاد الأوروبي إلا كإشكالية محورها الأساسي بحث الإتحاد الأوروبي عن شرعية لسلوكياته، فالشرعية المرقعة التي ناقشناها الا يمكنها أن تؤسس في أفضل الأحوال سوى شعور نمطي "أن أحدهم من السكان الأوروبيين"، في حين كلما كان الأساس القانوني أفضل كلما زادت كفاءة الإتحاد الأوروبي في امتلاك المزيد من الدوافع التي تجعل الأوروبيين ملتزمين به، لأن ضرورة إنتاج السلع العامة وحدها لا يكفي لخلق معنى وحدوي، فلا بد من توفر الشعور العام لدى المواطنين بتوافق التصور الوحدوي مع رفاهية الأوضاع وملائمة ذلك مع تصورهم للحياة الجماعية وهو أكبر الموارد أهمية في عالم ما بعد الحداثة<sup>1</sup>.

إن إدراك مدى تعقد الرابط بين الهوية السياسية والشرعية في ظل الإدراك الغريب لنموذج الإتحاد الأوروبي يبرز قوة الإفتقار لأدوات مفاهيمية ضرورية لتركيز الإنتباه على التغييرات السياسية التي تتضمن أزمات الشرعية في أغلبها، ويرى فيريو Furio أن اتخاذ موقف الإجماع والتوافق حول مفهوم الشرعية اليوم على ما هو عليه سيدفع نحو التخلي عنه لاحقا ومنه التخلي عن الديمقراطية الليبرالية لصالح النزعات الشعبوية<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الثالث: تعقد المفاهيم وإشكالية المخرجات المؤسساتية

في حالة النموذج التكاملية الأوروبي تعتبر إشكاليات الشرعية المحيطة بالبناء المؤسساتي ومخرجاتها السياسية معقدة للغاية، وهو الأمر الذي يدفع إلى طرح الكثير من التساؤلات المتعلقة بالمادة الإجتماعية، الإقتصادية والقانونية للقضايا الأوروبية الموجهة للطبقة السياسية التي تدعو إلى تبريرات مؤسساتية وسياسية باسم كل الأوروبيين<sup>3</sup>. إذا أردنا ألا تكون السياسات الأوروبية أقل ديمقراطية من سياسات الدول الأعضاء فلا بد من إيجاد مسارات لتحديد ما قد تعنيه الشرعية الديمقراطية على المستوى الإتحادي وإعطاء ضوابط شرعية ومحفزات تشكيل الهوية السياسية في الإطار المؤسساتي للإتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن هذا السياق يعبر عن قضايا معيارية في إطار غير معياري<sup>4</sup>.

بمقاربة نظرية/مفاهيمية نحاول ترك العلاقات بين فئات العمل السياسي في الإتحاد الأوروبي على ماهي عليه، مع محاولة فتح المجال لفهم أعمق من خلال المجادلة لفهم أوسع لمفهوم الشرعية مقابل التركيز على شرعية الإنتاج كما هي العادة، وبعيدا عن التفضيل الديمقراطي لأن التحمس لصالح الديمقراطية

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> ibid. (p.4)

<sup>3</sup> VIVIEN A. SCHMIDT; "The problems of identity and legitimacy in the European Union: is more politics the answer?"; (pp.29-30).

<sup>4</sup> Ibid.

سيكون بمثابة غض الطرف على عيوبها وأوجه القصور فيها عند توظيفها "كمسار سياسي". وبغض النظر عن التفضيلات المعيارية المتعاطفة مع نمط الشرعية النقية القائمة على الأداء، يجب إدراك أن العملية التكاملية قد طالت لفترة أبعد من المستوى الذي تكون فيه شرعية الإتحاد والمجلس الأوروبي قائمة على ما تم تحقيقه اقتصاديا لحد الآن، وبذلك اكتسبت و/أو ادعت إمتلاكها للمادة السياسية التي لم تكن طبيعتها ومداهها محل نقاش على الإطلاق، حيث تم إطلاق العنان لتوقعات ديمقراطية عديمة الوضوح وإجراءات ديمقراطية على المستوى ما بعد الوطني التي لا تحمل الخصائص الإتحادية على الإطلاق<sup>1</sup>.

فجذور الفوضى البارزة اليوم لا يمكن أن تتلخص في الأناية القومية أو الأزمة الإقتصادية أو التأثير الجانبي للأحادية الأمريكية على مستوى النظام الدولي، ولكنه نمط ثقافة سياسية مرتبكة لا ترقى إلى مستوى تطلعات السياسة الحدائنية الأوروبية، مما يثب حلقة متكاملة من فشل المعاهدة الدستورية الأمر الذي يدعو إلى المساعدة في إعادة صياغة المفاهيم المعاد تعريفها والتخلص من آثار المفاهيم التي صاغة مرحلة معينة من خلال ما يلي<sup>2</sup>:

➤ توظيف المفاهيم والأفكار ما بعد الحدائنية للشرعية والهوية السياسية للمساعدة على فهم أفضل لطبيعة الإشكال في الإتحاد الأوروبي لأن المفهومين أداتين لدراسة مدى إمكانية اعتبار الإتحاد الأوروبي نظاما سياسيا<sup>3</sup>.

➤ ضرورة فهم المدى الذي يمكن أن يصل إليه نظام الحكم ما بعد الوطني الذي يستند إلى أنماط الهوية السياسية والشرعية التي تختلف عن تلك المفاهيم الخاصة بالدولة القومية، إذا ظلت المفاهيم عالقة في الأنماط الوطنية وساد الاعتقاد بأن نفس النسق يجب أن يوضع لآليات العمل الإتحادية من أجل الهوية الأوروبية للحفاظ على كل الإلتماءات الأوروبية لجعل السلطة الإتحادية شرعية بنظر الأوروبيين. فالإتحاد هنا محكوم عليه بفقدان القدرة على المنافسة مع الدول الوطنية وستظل بروكسل شريطا من البيروقراطيين التقنيين على الرغم من الادعاء بأنها "موطن كل الأوروبيين"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Furio Ceruté; ibid. (p.5).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Sanja Ivic and others; "European identity: between modernity and postmodernity"; Innovation the European Journal of Social Science Research Vol. 24, No. 4, December 2011, 395-407; (p.401).

<sup>4</sup> Soetkin Verhaegen; "The relationship between national and European identification, and trust in EU institutions"; CERGU'S WORKING PAPER SERIES 2018:4; (pp.07-08).

ومنه لن يتم إعطاء فرصة لتطوير الهوية الأوروبية إلا إذا تم تصورهما كهوية سياسية في الأساس بعيدا عن التنافس مع الهويات الوطنية على نفس المستوى كونها هويات فرعية للنظام التكاملية، أي ليست ذات أبعاد سياسية ثقافية وليست بديلا للهويات الوطنية أو محاولة لتسويتها، كما أنها ليست نمطا ثقافيا في الخطابات السياسية الشعبوية. إعادة تركيز الإنتباه على فهم أكثر دقة لإشكالية الشرعية والهوية السياسية يكون التوازي مع خطوتين معرفيتين:

✓ أن يتحول الإهتمام الرئيسي من تحليل السياسات والمؤسسات الرسمية إلى ما كان يعرف بالجانب الذاتي أو النشاط للتاريخ في الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، أي معالجة درجة المعنوية المعيارية للإتحاد الأوروبي في أذهان المواطنين والنخب القومية الأوروبية، والدوافع التي يشعرون بها ويدركون من خلالها طريقة التصرف تجاه سياسات الإتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة أخرى درجة المشاركة الناتجة عنها في تفاعلها مع السياسات الوطنية. وإقحام المعجم الفلسفي سيرقى هذا المسار إلى تصميم نهج ظاهري (Phenomenological) لمسائل الهوية والشرعية، عند هذا المستوى تلعب البيانات التجريبية دورا مهما أيضا.

✓ تفسير وإعادة تصميم تلك البيانات بما يتفق مع نهج الدولة المفتوح في تحليل الهوية، كما يجب صقل الأسئلة من أجل تجنب التتابع مع افتراض واحد لما يمكن أن تكون عليه الشرعية والهوية السياسية في الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: العجز الهوياتي في الإتحاد الأوروبي وتعدد الإشكاليات

#### ❖ الفرع الأول: تصاعد الشعبوية في الإتحاد الأوروبي وأزمة المنظومة الليبرالية

خلال الخمسة والعشرون سنة الماضية كان مواطنو ما يعرف بالديمقراطيات الغربية يواجهون ويعبرون عن عدم ثقتهم في المؤسسات الدستورية والسياسية التي تدير ديمقراطياتهم الوطنية، مع شعور متزايد بالتهميش الإجتماعي والإقصاء والمشاكل الإقتصادية... وتتفق مضامين الخطاب الشعبوي مع جميع أشكال النزعة الأوروبية Eurocepticism أو الأوروفوبيا Europhobia التي تشهدها العديد من دول الإتحاد الأوروبي، فالشعبوية Populism ليست مجرد مصطلح وسرد توظفه النخب السياسية بتهكم لإقصاء مصطلح الشعب، الأمر الذي يطابق الواقع التاريخي والمعاصر والمعطيات العامة التي يدركها الأوروبيون<sup>2</sup>. تعكس الشعبوية اليوم حالة تموضع للنخبة سواء كانت سياسية، اقتصادية، فكرية أو إعلامية

<sup>1</sup> Furio Ceruté; « Why legitimacy and political Identity are connected to each other: especially in the case of the European union »; opcit. (p.6).

<sup>2</sup> Rosa Balfour; “The (Resistable) Rise of Populism in Europe and its Impact on European and International Cooperation”; IE Med Mediterranean Yearbook 2017. <https://shorturl.at/iwFJZ>

تصفهم بأنهم سارقوا قوة وإرادة الشعوب في أوروبا باعتبارهم القاعدة الشرعية الأولى للسلطة في الأنظمة الديمقراطية، ففي الخطابات الشعبوية يتم تعريف الناس إما على أساس قومي أو اجتماعي مع الإشارة إلى مجموعات اجتماعية معينة، وفي كلتا الحالتين هناك نحو التطرف ومفاجمة الاختلافات المجتمعية. ومن وجهة نظر أخلاقية يتم تعريفها على أن الشعبويين محاربون للفساد، أما من وجهة نظر سياسية فإن الشعبوية تنطوي على اتهام تقليدي للنخب، أما من منظور عرقي فهناك حالة من التعبئة للكراهية ضد الأجانب، وكلها تعمل على إيصال رسالة واحدة مفادها إحياء الشعور بانعدام وجود تمثيل معياري للهوية. حيث يتساءل الأستاذ تيري شوبن Thierry Chopin هل الذين يقولون بأنهم مرشحو الشعب الحقيقي في فرنسا مثلا لا ينتمون للنخب التي ينتقدونها؟ وحتى التسليم بذلك لا يعني أن النخب المعنية بالنقد ليست مسؤولة للنظر في مخاوف الأوروبيين والاستجابة لإنشغالاتهم، لا سيما الطبقات المهمشة والمتوسطة التي تتخوف من انحدار مستواها الاجتماعي أكثر، كما لا يعني أيضا أنه ليس من حق الأوروبيين أن يسألوا من يقرر نيابة عنهم.<sup>1</sup>

إن إحياء الشعبوية والتطرف هو عرض قوي لأزمة الهوية التي تعصف بالعديد من دول الإتحاد الأوروبي من الدنمارك إلى إيطاليا والنمسا وفرنسا وهولندا، تؤكد الانتخابات الوطنية قوة التيارات الشعبوية وتساعد خطاب أقصى اليمين في قضايا الجدل العام الذي يشمل الحمائية الاقتصادية والثقافية فضلا عن أزمة الهوية، حيث تبدو مسألة الهوية نقطة مشتركة بين الكثير من الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة في أرجاء الإتحاد الأوروبي، ويعمد أغلبهم إلى طرح التساؤل: ما الذي يربط بين المجتمعات التي تواجهها الأزمات وتحديات العولمة؟ فعلى الرغم من أن الإتحاد الأوروبي لا يعتبر شرطا مفسرا لوجود أنماط متعددة للشعبوية في أوروبا، غير أنه يؤدي دورا في تقاوم المواضيع التي تروج لها الخطابات الشعبوية ويزيد من حدة القلق بشأن مفهوم الهوية وكذا علاقات التوتر بعد عمليات التوسيع الأخيرة بين نمطين مجتمعيين (مجتمع مفتوح وآخر مغلق) وكل منهما يمكن ملاحظته بسهولة في العديد من الدول الأوروبية. على غرار ذلك بقي الإتحاد الأوروبي صامتا دون فعل بشأن قضية الهوية، وبما أن الطبيعة لا تحتمل الفراغ فإن الشعبوية والتطرف يملئان هذا الفضاء الخطابي الذي بقي إلى الآن شاغرا، وكجزء من مشروع التكامل الأوروبي تحمل الدول الأعضاء هويات ثقافية وتاريخية مركزة ومحددة، في الوقت الذي يشير فيه الإتحاد الأوروبي إلى درجة متدنية من التماسك والهوية المشتركة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Thierry Chopin; "the populist moment: towards a post liberal Europe"; European issue n°414, Robert Schuman foundation, 19 mars 2018.

<sup>2</sup> Thierry Chopin; "Europe and the identity challenge: who are we"; European issue n°466, Robert Schuman foundation, 19 mars 2018.



### ❖ الفرع الثاني: الهوية الجغرافية والفضاء السياسي المبهم

في رحلة دون دليل للبحث عن الهوية الجغرافية الأوروبية المبهمة لمحاولة توظيفها ضمن فراغ الهوية الوسيط Intermediary Identity بين المستوى الوطني والمستوى الإتحادي، حيث يشمل مصطلح "أوروبي" عوامل جغرافية وتاريخية وثقافية تسهم بدرجات متفاوتة في صياغة جدال الهوية الأوروبية استنادا إلى روابط وأفكار وقيم تاريخية مشتركة دون إلغاء الهويات الوطنية. إن أوروبا محاطة بالبحار شمالا وغربا وجنوبا، غير أنها تقتقد إلى حدود جغرافية واضحة المعلم للمشروع الأوروبي شرقا، حيث كانت جميع مشاريع التكتل أو السلام في أوروبا خلال القرن الثامن عشر جزءا من المنطق الكوسموبوليتيكي cosmopolitical rational الذي أبقى الهوية الجغرافية لأوروبا محاطة بمفاهيم وعبارات عامة (منظمة الأمن والسلام في أوروبا OSCE تضم 57 دولة من فانكوفر Vancouver إلى فلاديفوستوك Vladivostok، المجلس الأوروبي يضم 47 عضوا بما في ذلك روسيا وتركيا، السوق الداخلية المشتركة 27 عضوا بعد خروج بريطانيا Brexit، الإتحاد الإقتصادي والنقدي EMU 19 عضوا، منطقة شينغن Schengen Area 22 دولة عضو وأربع دول منتسبة)<sup>1</sup>.

فالتوسيع المستمر للإتحاد الأوروبي يبدو أشبه بعملية تمديد غير محددة الأجل لتوفير قاعدة مفاهيمية لتعريف الإطار الإقليمي الذي يعتبر مطلبا حيويا من أجل تطوير مفهوم للهوية الجماعية الأوروبية وفي هذا السياق تجب الإشارة إلى عدم وجود مصطلح "إقليمي Territory" في جميع النصوص القانونية التأسيسية للإتحاد الأوروبي أو قانونه الأساسي حيث يرتبط مفهوم الإقليم بالدول التي يضمها الإتحاد الأوروبي فقط وعلى عكس مصطلح "إقليم" نجد مصطلح "المنطقة Area" موجود بشكل ملحوظ في القانون الأساسي والثانوي للإتحاد الأوروبي: ففي ديباجة معاهدة الإتحاد الأوروبي (TEU) في أهداف الإتحاد تم ذكر "تأسيس منطقة للحرية والأمن والعدالة من دون أي حدود داخلية، An Area of Freedom, Security and justice without any internal borders"<sup>2</sup>.

فضلا عن بناء السوق الداخلية التي تضم منطقة بلا حدود داخلية، كما أنه خارج أراضي الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تبدوا مناطق ذات وضائف محدودة مثل: التجارة الحرة، المال، الأمن... فهذا التجاور و/أو التداخل بين المجالات الوظيفية يؤدي إلى أنواع مختلفة من التكامل الذي يؤدي بدوره إلى مناطقية مجزأة و/أو "متغيرة هندسيا Geometrically variable Area" وهذا التمايز لا يؤدي إلى درجة

<sup>1</sup> Thierry Chopin; "Europe and the identity challenge: who are we"; opcit.

<sup>2</sup> JOANNE SCOTT; "Extraterritoriality and Territorial Extension"; THE AMERICAN JOURNAL OF COMPARATIVE LAW Vol.62, 19-DEC-13. (pp.92-94).

من التعقيد القانوني والمفاهيمي فقط، بل يؤدي إلى مساءلة الإطار العام للشرعية السياسية في نظر الأوروبيين<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثالث: أوروبا القيم وتعدد النماذج المعياري

اعتمدت ديناميات التوسيع الأوروبية على نشر المبادئ الديمقراطية وحكم القانون وكذا كل ما يتعلق بالمنظومة الديمقراطية والدستورية التي تدعمها وتعززها شروط العضوية المنصوص عليها في المعاهدات، ويقوم الإتحاد الأوروبي على مجموعة من القيم الليبرالية العامة المنصوص عليها في المعاهدات، كاحترام الحقوق الإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون ... كلها قيم تعتبر مشتركة بين الدول الأعضاء في مجتمع تتجسد فيه التعددية وعدم التمييز العنصري والتسامح والعدالة والتضامن ومضامين المساواة بين الجنسين وغيرها من المنظومة المعيارية الأوروبية، غير أنه من الطبيعي أن الدول الوطنية لها هويات وتاريخ وطني، و"أوروبا القيم" لا تعني إلغاء المنظومة الوطنية حيث توصلت العديد من الدراسات الإستقصائية التي تم إجراءها في الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1989 المعروفة "باستطلاعات الرأي الأوروبية" إلى تمييز أربع دوائر معيارية داخل أوروبا القيم على الأقل الأمر الذي يوضح أن مفهوم الأمة Nation لدى الأوروبيين لا يزال في الإطار الحيوي للمؤشرات السياسية<sup>2</sup>.

من الممكن الحديث عن جوهر القيم الأوروبية التي تجمع بين أجزاء أوروبا وتشكل أساس للهوية المشتركة الأوروبية على الرغم من الطبيعة المحددة لهذه القيم والمعايير الأخرى المرتبطة بالثقافة السياسية والوطنية لدولة بعينها، وعلى سبيل المثال فإن معيار العلمانية والحرية الدينية المحددة لعلاقة الكنيسة بالدولة تختلف من دولة لأخرى، حيث تعتبر فرنسا الدولة الوحيدة في الإتحاد الأوروبي التي أدرجت العلمانية في دستورها كنموذج أصلي وحيد، بينما يبقى الفصل بين الكنيسة والدولة في الدول الأوروبية الأخرى على نحو غير صارم قانونيا، رغم ذلك فالمجتمعات الأوروبية تميز نفسها بدرجة عالية من العلمانية مع اعترافها بالمكانة الهامة التي يحتلها الدين في الحياة العامة<sup>3</sup>.

نفس هذا الإختلاف حول معيار العلمانية يساعد في توفير زاوية استيعاب لاختلافات تناول وسائل الإعلام لهجمات باريس في جانفي سنة 2015 وكذلك قضية الرسوم الكاريكاتورية في أوروبا

<sup>1</sup> Thierry Chopin; *ibid*.

<sup>2</sup> Rens Vliegthart and others; "NEWS COVERAGE AND SUPPORT FOR EUROPEAN INTEGRATION, 1990–2006"; *opcit.* (pp.418-421).

<sup>3</sup> Thierry Chopin; "Democracy, secularity and religious freedom: which balance is there in France and Europe?"; *European issue n°470*, Robert Schuman foundation, 17th April 2018.

الأنجلوسكسونية كما يمكن توسيع نطاق التحليل من خلال تسليط الضوء على اختلاف التفضيلات بين الأوروبيين والأمريكيين مثلا في علاقتهم بالعنف وتسليح الأفراد، كما تمثل عقوبة الإعدام في بعض الولايات الأمريكية خط التمييز بين جانبي الأطلسي في العالم الغربي<sup>1</sup>.

رغم هذه الخصائص المحددة هوياتيا من حيث القيم تبقى غير كافية ومجردة غالبا بحيث لا توفر إجابات كافية لتأسيس هوية معينة يمكن إدراكها بمعنى الشعور بالانتماء إلى مجموعة مميزة تمكن أعضائها من التعبير عن أنفسهم بـ "نحن" بناء على فرضية أصل الهوية "الأنا"<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الرابع: الهوية الثقافية الأوروبية والتعددية الوطنية

بعد العصر اليوناني والروماني أصبحت أوروبا حقيقة تاريخية موضوعية نشأت عند انهيار الإمبراطورية الرومانية حول عدد من العناصر مثل الكنيسة والمحاكم الإقطاعية والمدينة والأوامر الدينية وكذلك الجامعات على غرار جامعة بولونيا وبراغ وأكسفورد وباريس التي وفرت وحدة رمزية للثقافة الأوروبية، في نفس الوقت كانت هناك ازدواجية في قلب الهوية الثقافية الأوروبية بين الثقافة المشتركة والتشتت السياسي الذي صاحبها حيث يمكن ملاحظة هذه الإزدواجية في كل مرحلة من مراحل عمليات تنمية الروح الأوروبية. من جهة أخرى هناك عامل المجتمع الذي يزود أوروبا بإطارها الوحدوي من النهضة والإصلاح والثورة العلمية والهلال الباروكي Baroque Crescent من روما إلى براغ، والفن الكلاسيكي وجمهورية الآداب وعصر التنوير إلى غير ذلك من المؤشرات<sup>3</sup>. ومن هذا المنطق حسب مونتيسكيو Montesquieu فإن أوروبا هي أمة تضم التعدد لكن من ناحية أخرى هناك عوامل الخصوصية مثل إنشاء الأمم المتحدة في فرنسا وبريطانيا والثورات الوطنية 1830-1848 والإتحاد الإيطالي الألماني... كلها عوامل للتعددية الوطنية أدت إلى المنافسة التي شكلت جوهر الديناميكية الأوروبية بعد تقسيم إمبراطورية شارلمان Charlemagne's Empire ورغبة كل ملك في أن يكون إمبراطورا لمملكته<sup>4</sup>.

لقد استثمرت أوروبا نمودجا سياسيا تجسد في نموذج الدولة القومية الذي ألغى نموذجي المدينة في أثنا والإمبراطورية في روما، وأخذت هذه المنافسة أشكالا مختلفة من المحاكاة إلى تأسيس الديناميكية الأوروبية للتنافس والصراع وهو ما يفسر مأساة الحروب عبر تاريخ أوروبا<sup>5</sup>. ربما في هذا الرابط بين

<sup>1</sup> Thierry Chopin; "Europe and the identity challenge: who are we"; opcit.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Marguerite Ronin ; « Le monde romain et l'histoire environnementale. Perspectives et enjeux face à une crise écologique globale ». <https://journals.openedition.org/framespa/12915>

<sup>4</sup> Roberto M. Dainotto; "EUROPE IN THEORY"; Duke University Press, Printed in the United States of America 2007. (pp.60-64).

<sup>5</sup> Marguerite Ronin; ibid.

عنصري الوحدة الثقافية والخصوصية الوطنية يكمن جزء من الإجابة التي يسوقها الإتحاد الأوروبي لتسوية قضية الهوية في عالم العولمة مضمونها أن الهوية الأوروبية هي بالأساس ذات طبيعة وسطية على (صعيد إقتصادي) ومن وجهة نظر إنسانية لا بد من تقبل جزء من تبعات العولمة كما يجب أن تنضم الدول القومية التي تحتفظ بهويتها منفصلة بهذا السياق العولمي<sup>1</sup>.

من خلال ذلك فإن الدور الأوروبي يحدد هوية أوروبا والعكس صحيح (تفاعل الدور والهوية)، وينطوي ذلك على إيجاد نهج وسطي بين المستويين الكلي والمحلي لتجنب مواجهة الترابط العالمي الكلي وكذا تجنب العزلة العمياء ومعادات الآخر<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الخامس: الهوية، التاريخ والحدود: مضامين الإستجابة للعجز الهوياتي

أبعد من السياسة العامة التي يجب تطويرها يرى تيموثي جارتون Timothy Garton أن "قلب المشكلة الديمقراطية في أوروبا يكمن في كونها نموذج بابلي" والحركة التي يجب أن تستجيب لعجز الهوية الأوروبية تتضمن أولاً استراتيجية تزويد المواطنين الأوروبيين بنقاط مرجعية في الزمان والمكان، وهذا يعني تدريس التاريخ الأوروبي الحقيقي دون استبدال الروايات الوطنية التي تبقى عاملاً حيوياً مسار التعليم التاريخي، وإنما يتم استكمالها وصلها بسرد أوروبي يتعلم من خلاله الشباب أن كل ظاهرة تاريخية وطنية فهي أوروبية في المقام الأول، ويعتمد هذا على تعليم الأوروبيين الحدود المشتركة للذاكرة دون حذف الأشياء التي مزقتها أوروبا وأخطائها لتفادي بناء ذاكرة مزورة ولو عن طريق الخطأ أو السهو والإغفال، وإنما من خلال إظهار كيف يمكن بناء إرادة مشتركة لمستقبل أفضل في أوروبا إنطلاقاً من آفات الماضي في الذاكرة المشتركة كمفهوم سياسي حقيقي من أجل بناء الهوية الأوروبية<sup>3</sup>.

من خلال ذلك تبرز قضية الحدود كقضية مركزية والتي تتم مناقشتها بحدة خاصة حين تشعر بعض الدول بأنها مهددة (دول البلطيق وشرق أوروبا في علاقاتها مع روسيا تعتبرها تهديداً وجودياً لأمنها) وتشكك في قدرة الإتحاد الأوروبي على حمايتها، مما يؤدي إلى المزيد من الإنفاق العسكري الوطني (مثل بولندا) أو استراتيجية التكامل المعززة اقتصادياً وعسكرياً (مع اعتماد الأورو ينظر إلى دول البلطيق كضمانة لدفع عمليات التضامن)، ويطرح السؤال الحيوي والمركزي عند هذا المستوى إذا قامت روسيا بسياسة عدائية وتوسعية كما هو الحال في أوكرانيا ضد دولة عضو، ماذا سيفعل الإتحاد الأوروبي؟

<sup>1</sup> Max Haller and Regina Ressler; "National and European identity: A study of their meanings and interrelationships"; la Revue française sociologie, Vol 47-4, 2006, pp 817-850. (pp.818-819)

<sup>2</sup> Thierry Chopin; "Europe and the identity challenge: who are we"; opcit.

<sup>3</sup> Ibid.

سيكون ذلك بمثابة اختبار حقيقي لمفاهيم الحدود والهوية الأوروبية، فهل سيشارك الأوروبيون بالوسائل وسيتحملون مخاطر ذلك لحماية حدودهم الجماعية؟<sup>1</sup>.

أبعد من هذا الجانب الأمني فإن مسألة الحدود تنتج جانبا من الهوية، فالأمر الذي يربط بين شعوب الإتحاد الأوروبي هو نفسه ما يميزهم عن الآخرين، وهذا التمييز بين الداخل Within والخارج Without هو أساس الشعور بالانتماء الهوياتي، وبالتالي ارتباط الحدود بهوية الإتحاد الأوروبي السياسية والجيوسياسية وتتطوي على وحدة جماعية متعددة الجنسيات، مع التأكيد على الإسهامات الجيوسياسية التي حققتها عمليات التوسيع للمسار التكاملية الأوروبي من حيث التوافق والإستقرار في ربوع القارة الأوروبية، فعلى الرغم من التطورات السلبية في أوروبا الوسطى لا يمكن إنكار أن عمليات التوسيع التي حدثت منذ سنة 2004 تزامنت مع تساؤلات ليست فقط ذات أبعاد سياسية ومؤسسية و سوسيواقتصادية وإنما ذات أبعاد هوياتية في الكثير من الآراء الوطنية العامة في فرنسا وهولندا وحتى ألمانيا والنمسا أيضا<sup>2</sup>.

ما وراء المخاوف الاقتصادية من الإغراق الإجتماعي والضريبي الذي ضخته الأزمة الاقتصادية والدوافع السياسية من خلال الشعور بفقدان النفوذ، فإن مسألة الهوية الأوروبية ترتبط بالفجوة الجيوسياسية الناتجة عن سقوط جدار برلين<sup>3</sup>، كما تتغذى أزمة الهوية الأوروبية من الشعور بالتمديد غير المحدود لما يعرف "بأوروبا لا حدود لها"، والتي رغم أهميتها وثقلها لم تتمكن من معالجة قضية الإقليم بشكل جدي من حدود الأمن وتعريف المجتمع كإطار للانتماء وتحديد الهوية. ومن ناحية أخرى هناك عامل الانقسام الجيوسياسي الذي تم إقحامه عقب انهيار الإتحاد السوفياتي والذي تمكن من تعرية عامل أساسي يكمن في حدود الإتصال مع محيط القارة الأوروبية الذي يبدو أنه بحاجة إلى توضيح فيما يتعلق بالحدود الإقليمية للإتحاد الأوروبي وفي هذا السياق من الضروري البدء في التفكير سياسيا حول حدود الإتحاد الأوروبي وهو السؤال الذي يتم تجنبه لزمنا طويلا بدعوى أنه تساؤل يقسم وحدة الأوروبيين خاصة عندما يتعلق الأمر بالموقف التركي والأوكراني<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Frank Schimmelfennig; "Rebordering Europe: external boundaries and integration in the European Union"; JOURNAL OF European PUBLIC POLICY 2021, VOL 28 NO 3, pp 311–330. (pp.312-313).

<sup>2</sup> Ibid. (pp.322-323).

<sup>3</sup> James McBride and Jeanne Park; "After the Berlin Wall: Europe's Struggle to Overcome Its Divisions"; January 06, 2022. <https://www.cfr.org/article/after-berlin-wall-europes-struggle-overcome-its-divisions>

<sup>4</sup> Thierry Chopin; "Europe and the identity challenge: who are we"; ibid.

### ❖ الفرع السادس: بناء "تحن الأمنية" ضد تهديدات الآخر

جاءت الهجمات المتتالية في مختلف الدول الأوروبية لتعيد التأكيد على ضرورة إحياء المبادئ التأسيسية لنظام الحرية وإعادة تأكيدها باعتبارها مسألة ملحة، حيث يبدو أن الأوروبيين يعيدون اكتشاف الحرية كأداة قوية للروابط الإجتماعية بعد هجمات باريس سنة 2015<sup>1</sup>.

أصبح يشعر الكثير من الأوروبيين بالتهديد لحياتهم وأمنهم، وقد تكون هذه التحيات التي طرأت على الأمن الداخلي والخارجي الأوروبي عاملا لتعزيز الشعور بالإنتماء المشترك والوحدة، فعلى الرغم من أن العملية التكاملية الأوروبية حررت الدول الأوروبية من مبررات الصراع المستمر على السلطة غير أنها لم تحررها من القيود الأمنية الخارجية، في نفس الوقت الذي لا تواجه الكيانات الإقليمية المنافسة الأخرى نفس المشكلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على نزعة وطنية قوية للدفاع عن قيادتها العالمية ومصالحها المحددة بشكل جيد، كما تعتمد الصين على التوازن الذي توفره التقاليد الكونفوشيوسية والدولة الشيوعية والإستراتيجية التجارية المرنة، فالوطنية في قلب البناء الهوياتي الذي يمكن من العمل التكاملية وكذلك الوعي بالمصالح الجماعية وهي الحالة التي تبدو مفقودة بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في واحدة من صور اللاتماثل الأوروبي<sup>2</sup>.

بالنسبة للإتحاد الأوروبي فإن الجانب الحيوي والأكثر حسما هو الديناميكيات الداخلية وقدرتها على التكيف دون خيانة الابتكار الودوي لمناقشة التعاون مع باقي الوحدات دون أن تفقد هويتها، فهناك عجز للزخم الحيوي والثقة والطموح وكذا الوعي بحالة الوحدة، لأن الأوروبيين ليسوا متحمسين للتعاطف مع نموذجهم التكاملية كما لا يبدو أنه مشروعهم المشترك في كثير من القضايا والأحداث أين تكون مشاعرهم في الغالب دفاعية أو سلبية باستثناء القضايا الأمنية الداخلية، الأمر الذي يعطي زخما لنحن الأمنية التي يمكن من خلالها دفع الطموح الأوروبي أو إعادة إحياءه، الأمر الذي لا يمكن أن تحققه دولة منفردة والذي يجب أن يتم فتحه أمام الأمم الأوروبية بمفهومها الواسع وكذلك محيطها الذي لا يمكنها أن تتعزل عنه أمنيا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Aude MAZOUÉ ; "L'inflation des lois antiterroristes françaises depuis les attentats du 13-Novembre"; France 24; Publié le: 05/09/2021; <https://www.france24.com/fr/france/20210905-l-inflation-des-lois-antiterroristes-fran%C3%A7aises-depuis-les-attentats-du-13-novembre>

<sup>2</sup> Mario Esteban and Miguel Otero Iglesias; "Europe in the Face of US-China Rivalry". A Report by the European Think-tank Network on China (ETNC) January 2020; (pp.15-16).

<sup>3</sup> Bruno Hellendorff; "THE EU'S REACTIVE APPROACH TO RISING TENSION BETWEEN THE US AND CHINA"; chapter in A Report; "Europe in the Face of US-China Rivalry" by the European Think-tank Network on China (ETNC) January 2020; (pp.181-182).

إن عملية بناء نحن الأمنية تستدعي إعادة إحياء الكبرياء الأوروبي والثقة من خلال إعادة تأكيد المبادئ التأسيسية للجوهر الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى امتلاك الجرأة لمساءلة الهدف من مشروع توحيد أوروبا ما إذا كان مشروعاً للسلام أم مشروع للقوة. كجزء من مشروع السلام يمكن اعتبار الإتحاد الأوروبي ابتكاراً أخلاقياً متميزاً مدعومة بالنزعة المثالية والرغبة في المصالحة، أما كمشروع للقوة فإن الإتحاد الأوروبي جهد سياسي ينطوي على إعادة تعريف مصالح الدول الأعضاء وفي الحالة الأولى يجب أن يفقد المواطنون الأوروبيون جنسياتهم الوطنية كمستهلكين غير سياسيين (Depoliticised Consumers)، أما في الحالة الثانية فلا يجب على الأوروبيين أن يتخلوا على جنسياتهم الوطنية بل يكونون ملتزمين وفخورين بها أيضاً<sup>1</sup>.

بعبارة أخرى يتطلب مشروع السلام تضحية الهويات الوطنية لصالح القيم الوحدوية، بينما يتطلب مشروع القوة تطوير الهوية الأوروبية كداعم للهويات الوطنية، فعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تنتمي لتقاليد وتاريخ وطني متباين إلى أنها تتشارك القيم والمبادئ والإهتمامات التي تشكل جوهر هويتها التي تميزها عن باقي القوى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا. لذلك فإن مقارنة نحن الأمنية لمواجهة التهديدات المشتركة تمنح للإتحاد الأوروبي فرصة لتكييف سلوكياته وسياساته بما يتماشى مع مبادئه الموحدة ليتمكن من إقناع الأوروبيين بشكل أكثر عمقا بخياراته وشرعيته في مواجهة التحديات المشتركة<sup>2</sup>.

يبدو أن إشكالية الهوية بالنسبة للإتحاد الأوروبي تكمن في تموضعه على خط الطيف بين الدولة القومية والمنظمة الدولية، الدولة الحديثة (القومية) بمساعدة مؤسسات مثل المدارس ووسائل الإعلام فإنها تروج لفكرة أن مواطنيها يشكلون مجتمعا متميزا (أمة) يشترك في تاريخ ومصير مشترك ومميز و/أو لغة و/أو ثقافة و/أو دين. ومن الناحية المثالية تعتمد الدولة الوطنية على هوية مشتركة لمواطنيها الذين يعتبرونها ويدعمونها باعتبارها الشكل السياسي لمجتمعهم، وعلى النقيض من ذلك لا تتمتع المنظمات الدولية بهوية أو أسس ثقافية قوية فهي تتألف من دول تمثل مجتمعات وطنية متعددة ذات ثقافات متنوعة ولا تقيم علاقات ولاء سياسي مباشرة مع مواطني هذه الدول، وبالتالي فإن شرعيتها تعتمد في الغالب على الكفاءة وإنتاج الفوائد التي لا تستطيع الدولة القومية توفيرها بشكل مستقل. بينما تعتبر مصادر الدعم التي يقدمها الإتحاد الأوروبي أكثر نموذجية بالنسبة لمنظمة دولية لأن الهوية الأوروبية ضعيفة ووفقا لاستطلاعات يوروباروميتر Eurobarometer فإن أقل من 10 بالمئة من المشاركين في الإستطلاع

<sup>1</sup> Thierry Chopin; "Europe and the identity challenge: who are we"; opcit.

<sup>2</sup> Ibid.

يعرفون أنفسهم في المقام الأول على أنهم أوروبيون. هذا النمط من الهوية الوطنية لديه قدرة على الإستقرارها إلى حد كبير لأن الموارد والمؤسسات الحاسمة لبناء الأمة تظل مرتبطة بالدولة القومية: وسائل الإعلام والتعليم واللغة والدين... ومن ناحية أخرى فإن أساس هوية الإتحاد الأوروبي أقوى من أساس أغلب المنظمات الدولية فهي تمتلك هوية إقليمية وثقافية أوروبية، وحقيقة أن الدول الأعضاء فيها هي ديمقراطيات ليبرالية حصرية تخلق مجتمعا من القيم والأعراف السياسية، في حين لا يستطيع الإتحاد الأوروبي الإعتماد على هوية وطنية "كثيفة" كمصدر منتشر للولاء، فإنه يستفيد على الأقل من هوية مدنية "رفيعة" تعتمد على قيم عابرة للحدود المجردة<sup>1</sup>.

من المؤكد أن وصف ويليام والاس William Wallace (1983) للجماعة الأوروبية بأنها "أقل من اتحاد فيدرالي وأكثر من نظام سياسي" لا يزال قائما ولكنه يرقى إلى تعريف سلبي، فهو ينبئنا بما لا يمثل الإتحاد الأوروبي وليس ما يمثله. بالإضافة إلى ذلك أظهر التحليل أن الإتحاد الأوروبي لا ينتهي به الأمر بشكل موحد على طول خط الطيف بسبب التباين الأفقي سواء على مستوى المنظمة الدولية أو على جانب الدولة من الطيف، فهو ليست مجرد منظمة دولية قوية أو دولة ضعيفة، ولكنه يشبه الدولة في بعض الجوانب والمنظمة دولية في جوانب أخرى. في حين أن أسسه الدستورية (عضوية الدولة والسيادة) وشرعيته الإجتماعية (ضعف المواطنة والهوية) تعتبر نموذجية بالنسبة لمنظمة دولية، فإن إقليمية الإتحاد الأوروبي ونطاق القضايا وعملية صنع السياسات (الفصل بين السلطات وتصويت الأغلبية وإنفاذ القانون) تشبه تلك الخاصة بالدولة الوطنية، ومن السمات البارزة الأخرى التعايش بين التكامل القانوني القوي وصنع السياسات التنظيمية من ناحية، وقدرات الحوكمة الضعيفة (الإدارية والقسرية والمالية) وصنع سياسات إعادة التوزيع من ناحية أخرى<sup>2</sup>.

إذا ما كان الإتحاد الأوروبي سيظل أشبه بمنظمة دولية أو يصبح أشبه بدولة؟ ولماذا؟ يظل سؤالاً جوهرياً تقليدياً في مناقشات نظريات التكامل، حيث تزعم النزعة فوق القومية أن الزخم الناتج عن الخطوات الأولية الصغيرة للتكامل قد يؤدي إلى توسيع مهام المجتمع وكفاءته وقدراته وأخيراً إلى تحول في هوية المواطنين وولائهم بعيداً عن الدولة القومية نحو المركز الجديد (دعم الشرعية السياسية)، وعلى النقيض من ذلك تزعم النظرية ما بين الحكومية الدولانية أن حكومات الدول الأعضاء سوف تظل

<sup>1</sup> F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; «Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union» opcit (p.7)

<sup>2</sup> Ibid.



مسيطرة على المسار التكاملية الأوروبي وتحرس سيادتها النهائية، وبالإضافة إلى ذلك سيظل الضعف في القدرات والهوية يشكل عقبة بنيوية تعيق مسار الإتحاد الأوروبي نحو تحقيق نظام سياسي واضح<sup>1</sup>.

## المبحث الثالث: الإتحاد الأوروبي كنظام للتكامل المتميز: الترابط البنيوي -

### العمليات السياسية والتميز

ركزت نظرية وأبحاث المسار التكاملية الأوروبي في الغالب على عمليات توسيع مهام الإتحاد الأوروبي وكفاءاته وعضويته، وركزت المناقشات الكبيرة في نظرية التكامل الأوروبي بين الإصدارات المختلفة للوظيفية الجديدة وما بين الحكومية الدولانية بشكل تجريبي على القرارات الكبيرة لمسار التعميق (أنظر الفصل الأول) مثل إنشاء المجتمع الأوروبي أو السوق الموحدة أو السوق الاقتصادية والنقدية والإتحاد النقدي الأوروبي (EMU). في الآونة الأخيرة تم تطبيق الأساليب الفكرية على نفس نقاط التحول وكذلك على عمليات توسيع الإتحاد الأوروبي، في كل هذه الدراسات كانت القضية تتلخص في الأسباب التي تجعل الإتحاد الأوروبي يتعمق و/أو يتوسع وتحت أي ظروف، وما الذي ينبئنا به هذا عن طبيعته. في هذا السياق فإن حالات التمايز مثل الانسحاب من الإتحاد النقدي الأوروبي أو الترتيبات الإنتقالية للدول الأعضاء الجديدة أو رابطة الدول غير الأعضاء كان ينظر إليها بشكل أساسي على أنها آثار جانبية (مؤقتة أو هامشية) للمفاوضات بشأن المساومة حول المزيد من التكامل<sup>2</sup>.

في هذا المبحث يتم اقتراح وضع تصور للإتحاد الأوروبي باعتباره "نظاما للتكامل المتميز" وبدلا من قصر التمايز على سمة مؤقتة أو عرضية أو غير منهجية للتكامل الأوروبي، فإننا نفترض أن التمايز يشكل سمة أساسية دائمة للإتحاد الأوروبي، حيث كان التمايز مصاحبا للتعميق (عموديا) والتوسيع (أفقيا) واكتسب أهمية مع مسار الإتحاد وتعدد تحدياته، ويتعلق التمايز الأفقي بالبعد الإقليمي حيث يشير إلى حقيقة مفادها أن العديد من السياسات التكاملية ليست صالحة بشكل موحد أو حصري لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، في حين أن العديد من الدول الأعضاء لا تشارك في جميع سياسات الإتحاد الأوروبي (التمايز الأفقي الداخلي) فإن بعض الدول غير الأعضاء تشارك في سياسات منتقاة للإتحاد الأوروبي (التمايز الأفقي الخارجي)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Frank Schimmelfennig; « The European Union as a system of differentiated integration: interdependence, politicization and differentiation?»; Journal of European Public Policy, 16 Mar 2015; (p.02)

<sup>3</sup> Ibid.

من هذه النقطة المفاهيمية ننتقل إلى عملية المسح التفسيرية. هناك عاملان رئيسيان للتكامل تم استخلاصهما من النظريات الكلاسيكية للتكامل الأوروبي: الإعتماد المتبادل والعمليات السياسية، فبينما يعتبر الإعتماد المتبادل هو محرك المسار التكاملي فإن العمليات السياسية تشكل عقبات للمسار، ومن خلال التخمينات حول كيفية قيام مجموعات مختلفة من التماثلات والعمليات السياسية بتوليد تمايز عمودي وأفقي في نظام الإتحاد الأوروبي للتكامل المتباين، فإن التمايز العمودي ينتج بشكل رئيسي عن الاختلاف في الإعتماد المتبادل (الإختلالات الهيكلية) في حين أن التمايز الأفقي ينجم عن العمليات السياسية. وينتج التمايز الداخلي من خلال الخيارات الوطنية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عن طريق المستوى فوق الوطني في ظل ديناميكيات الترابط السياسي العالي والعمليات السياسية الغير متماثلة بين الدول الأعضاء. وينتج التمايز الخارجي إذا اختارت الدول غير الأعضاء الغير قادرة على الإنضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي (العضوية الخاضعة للعمليات السياسية بشكل أساسي) الإنضمام بشكل انتقائي في مجالات سياسية شديدة الترابط ولكنها مسيسة بدرجة أقل<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: خصائص التمايز السياسي وديناميكيات المسار التكاملي في الإتحاد الأوروبي

تعود التساؤلات المتعلقة بديناميكيات وحدود المسار التكاملي الأوروبي إلى أصول المجموعة الإقتصادية الأوروبية في الخمسينيات من القرن الماضي عندما كانت وجهة نظر حكومة حزب العمال البريطاني في الأساس أنه غير مرغوب فيها. في ستينيات القرن العشرين وجد ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann أن حدود التكامل الأوروبي يمكن تمييزها من خلال التمييز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا. في السبعينيات أدى مزيج التضخم والركود الإقتصادي إلى الحديث عن "الركود التضخمي" و"التصلب الأوروبي" الأكثر خطورة والمخاوف من الإنهيار، حيث استكشف بول تايلور Paul Taylor حدود التكامل الأوروبي على خلفية الأحداث في مجلد يحمل اسمه سنة 1983<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الأول: نظام التكامل المتميز للسياسات: التشكيلات ثلاثية الأبعاد للسلطة

من خلال التكوينين الكلاسيكيين للنظام الدولي: الدولة القومية والمنظمة الدولية، فإن الدولة القومية يتم فيها تحديد جميع السياسات على نفس المستوى (المركزي) وتغطي نفس المنطقة الجغرافية (المحدودة)، بالإضافة إلى ذلك تتمتع الدولة الحديثة بأقصى نطاق وظيفي فهي تغطي جميع مجالات السياسة، وعلى

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Finn Laursen; "On the Study of EU Treaty Reforms: Where are we after the Debacle of the Constitutional Treaty?"; Dalhousie EUCE Occasional Paper No. 5 (2008); (pp.03-04).

النقيض من ذلك فإن المنظمات الدولية عادة ما تكون لا مركزية ومحددة المهام ولكنها تغطي عددا كبيرا من الأقاليم<sup>1</sup>.

➤ **الأنظمة السياسية:** التي تحتكر القرارات السلطوية في المركز تتمتع بأقصى مستوى من المركزية في حين أن سلطة اتخاذ القرار الموزعة عبر العديد من الجهات الفاعلة تشير إلى مستوى منخفض من المركزية.

➤ **تنوع النطاق الوظيفي:** بين السلطات على قضية واحدة والسلطات على مجموعة السياسات الكلية.

➤ **الامتداد الإقليمي:** يمكن أن تقتصر سلطة النظام السياسي جغرافيا على إقليم سياسي واحد أو قد تشمل عدة أقاليم حتى السيطرة الدولية<sup>2</sup>.

تختلف الولايات الفيدرالية عن الدولة الوحيدة في أن مجالات السياسة تخضع لمستويات مختلفة من المركزية أو تخضع للحكم المشترك من قبل السلطات دون الوطنية والوطنية، ومع ذلك فإن الامتداد الإقليمي والنطاق الوظيفي للدولة الفيدرالية هو من نفس ترتيب الدول الوطنية، لأنه يتعامل مع جميع مجالات السياسة داخل منطقة مغلقة (لاحظ أن امتداد الإتحاد الفيدرالي ينمو مع عدد الوحدات الفرعية التي يتكون منها)، وهذا أيضا هو النموذج الأساسي للمفاهيم الفيدرالية للعملية التكاملية الأوروبية التي تقترض مجموعة من الدول الأعضاء تشكل اتحادا وتخصص السلطة على قطاعات السياسة لنفسها أو للإتحاد أو كاختصاصات مختلطة. على النقيض من المفهوم الفيدرالي قد يختلف مستوى المركزية والامتداد الإقليمي حسب السياسة أو المهمة، لدى الإتحاد الأوروبي حدود وأعضاء مختلفون بالنسبة لمنطقة اليورو أو شنغلاند أو السوق الموحدة، وفي نفس الوقت يختلف الإتحاد الأوروبي عن تكتل المنظمات الدولية المتخصصة وظيفيا والمتداخلة جزئيا ولكنها مستقلة رسميا والتي تميز النظام الدولي ويتم النقاشها في رؤى بديلة للحكومات التنافسية لأوروبا أو السيادة المشتركة. تتجاهل مثل هذه المفاهيم مدى تطوير الإتحاد الأوروبي لنواة أو مركز مؤسستي يصل إلى قطاعات السياسة في الإتحاد الأوروبي مع اختلافها في المركزية والنطاق الإقليمي، ويتشكل هذا الجوهر المؤسستي أولا من خلال معاهدة الإتحاد الأوروبي، ثانيا من خلال مؤسسات الإتحاد الأوروبي وتحديد المجلس الأوروبي الذي يعطي توجيهات عامة لجميع قطاعات السياسة في الإتحاد الأوروبي ولمراجعة المعاهدات، زيادة للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية الحاضرون ولو بدرجات متفاوتة وباختصاصات

<sup>1</sup> Liesbet Hooghe and Gary Marks; "Differentiation Lies in the European Union and beyond"; European Union Politics, pp 1-11, 2022; (pp.03-04).

<sup>2</sup> Ibid.

متفاوتة في كافة مجالات أنشطة الإتحاد الأوروبي وفي مختلف المناطق التي تصل إليها العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، أخيرا هناك مجموعة أساسية من الدول الأعضاء وهي المجموعة الأوروبية الستة الأصلية وأغلب أعضاء منطقة اليورو التي تشارك في كل أنشطة الإتحاد الأوروبي على أعلى مستوى من المركزية. إن الإتحاد الأوروبي ليس عبارة عن "أوروبا متعددة" ذات ولايات قضائية محددة المهام ولكل منها منظماتها الخاصة، بل أوروبا واحدة ذات نواة تنظيمية واحدة ودولة عضو وامتداد إقليمي يختلف حسب الوظيفة، هذه هي الطريقة التي نحدد بها "نظام التكامل المتمايز في الإتحاد الأوروبي"<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثاني: التكامل المتمايز في الإتحاد الأوروبي: النظرية والواقع

خلال هذه الفترة لم يكن التوسيع قضية بارزة ولم يحدث ذلك إلا بعد استقالة ديغول de Gaulle من منصب الرئيس الفرنسي سنة 1969 وإنهاء حق النقض الفرنسي على عضوية المملكة المتحدة، وعندما انضمت المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمرك سنة 1973، توسع الإتحاد الأوروبي إلى حدوده العملية تقريبا. كان تجمع الأعضاء المحتملين محدودا بسبب الأنظمة الديكتاتورية في جنوبها وشرقها فضلا عن القيود التي فرضها الحياد أثناء الحرب الباردة على السويد وفنلندا والنمسا، كما رفضت النرويج العضوية عن طريق الإستفتاء ولم تكن هذه القضية مدرجة على جدول الأعمال في سويسرا وأيسلندا<sup>2</sup>.

هذا يعني أن التطورات الداخلية شكلت التفكير النظري حول العملية التكاملية الأوروبية أين كان السؤال المركزي يتلخص في كيفية ترسيخ وتعزيز سلطة وقدرة مؤسسات الجماعة الأوروبية، وتركز جزء كبير من هذه المناقشة على القوى الدافعة ومعايير التكامل، وكان يعتقد أن تأثيرها على المستوى الوطني يعكس قوة ووضوح السياسات المشتركة، وإذا كانت السياسة غير دقيقة أو تقتصر إلى آليات التنفيذ فسيعتبر التكامل ضعيفا وتأثيره المحتمل على السياسة الوطنية محدود. بمعنى آخر كان من المفترض أن يكون تأثير العملية التكاملية متقاربا إلى حد ما عبر جميع الدول الأعضاء على الرغم من أنه يمكن أن يختلف عبر القطاعات السياسية المختلفة وفقا لمحتوى نظام السياسة المشتركة. غير أنه بدأت بعض الدراسات في ربط التباين/التمايز عبر القطاعات السياسية بالإختلافات في مؤسسات الدول الأعضاء وقدراتها حتى قبل صدور القانون الأوروبي الموحد. ولقد أدى الإتفاق على القانون الأوروبي الموحد سنة 1986 إلى إعادة فتح المناقشة بين الوظيفيين الجدد والواقعيين والتي تمت تسويتها بشكل أو بآخر لصالح

<sup>1</sup> Ibid. (pp.05-06).

<sup>2</sup> Nicoletta Pirozzi and Matteo Bonomi; "Governing Differentiation and Integration in the European Union: Patterns, Effectiveness and Legitimacy"; The International Spectator, Italian Journal of International Affairs, VOL. 57, NO. 1, pp 1–17 (2022), (pp.04-05).

الواقعيين في العقد السابق. لقد أظهرت السبعينيات أن المصلحة الوطنية لها الأسبقية على السياسات المشتركة في وقت الأزمات ويمثل القانون الأوروبي الموحد (SEA) نقطة تحول ليس فقط بسبب الإلتحاق على إنشاء سوق أوروبية موحدة، بل لأنه تصور استخداما أكبر لتصويت الأغلبية المؤهلة في المجلس الأوروبي وبالتالي المزيد من اتخاذ القرارات فوق الوطنية، ومن هنا جاء التأكيد الواقعي على أن القرارات المهمة لا تزال قائمة بيد سيطرة الدول الأعضاء تحت ستار ما بين الحكومية الليبرالية المورافسكية بينما سعى آخرون إلى إحياء الوظيفة الجديدة، وتضمنت المناقشة أيضا المقاربات النظرية المختلطة لإقتراحات كيوهان وهوفمان Keohane and Hoffmann سنة 1991 وبيترسون Peterson سنة 1995 بأن عملية صنع القرار فوق الوطني تعمل بين القرارات ما بين الحكومية الدولاتية الرئيسية. ومع ذلك فإن هذه المناقشة المتجددة لم تؤثر بشكل كبير على المفهوم الأساسي للتكامل ناهيك عن معالجة تأثيره على الدول الأعضاء<sup>1</sup>.

بحلول معاهدة ماستريخت سنة 1991 كان الإتحاد الأوروبي يتغير جذريا على ثلاثة أبعاد في وقت واحد لقد أدى انهيار الشيوعية إلى كسر ما كان يعتبر حتى ذلك الحين الحدود "الطبيعية" تقريبا للإتحاد الأوروبي ولم تصبح المسألة ما إذا كان سيتم مضاعفة عدد أعضاء الإتحاد الأوروبي بل متى سيتم ذلك، إن تنفيذ القانون الأوروبي الموحد يعني تعميقا كبيرا فيما يتعلق باتخاذ قرارات تتجاوز الحدود الوطنية، ووسعت ماستريخت نطاق التكامل الإقتصادي والسياسي ليشمل مجالات جديدة، حيث كانت النتيجة المباشرة والواضحة بالنسبة لدارسي الإتحاد الأوروبي هي الحاجة إلى التعامل مع التنوع عبر القطاعات السياسية للإتحاد الأوروبي وخاصة الركائز الثلاث (الخارجية-الدفاع-العدالة)، ومع انتشار دراسات السياسة التي تركز على القطاعات الفردية برزت مسألة كيفية تأثير الدول الأعضاء بالمنظومة السياسية للإتحاد الأوروبي وتكيفها معها<sup>2</sup>. أثارت معاهدة ماستريخت تساؤلات جديدة حول ما إذا كان المسار التكاملي الأوروبي قد قطع شوطا كافيا وأبرز هذه التساؤلات كانت من جانب الناخبين الدنماركيين. إن الموافقة المشروطة للمحكمة الدستورية الألمانية على اتفاقية ماستريخت جعلت المزيد من التكامل يعتمد على المزيد السلطة للبرلمان، وكان توحيد ألمانيا واستجابات الدول الأخرى لزيادة

• افتتح المؤتمر الحكومي الدولي الأول برئاسة إيطاليا في 9 سبتمبر 1985 وتوج باعتماد القانون الأوروبي الموحد في 28 فيفري 1986 في بروكسل.

<sup>1</sup> Svein Andersen and Nick Sitter; "Differentiated Integration: What is it and How Much Can the EU Accommodate?"; Journal of European Integration, Vol. 28, No. 4, pp 313-330, September 2006. (p.316).

<sup>2</sup> Ben Rosamond; "European Integration Theory, EU Studies and the Sociology of Knowledge"; paper presented to the 8<sup>th</sup> biennial conference of the European Union Studies Association, Nashville TN 27-29 March 2003, (pp.14-16).

أسعار الفائدة وأزمة العملة التي تلتها بمثابة صدمة شديدة للجهود الرامية إلى إنشاء الإتحاد النقدي الأوروبي، لذا ليس من المستغرب في هذا السياق أن يضيف دارسو الإتحاد الأوروبي مسألة الخصائص الشبيهة بالدولة في الإتحاد الأوروبي وما يقابلها من عجز ديمقراطي إلى القائمة المتزايدة من الأسئلة البحثية، فمن المؤكد أن فكرة أن الإتحاد الأوروبي أكثر من مجرد نظام دولي ولكنه أقل من كونها دولة أو نظام سياسي. وبحلول منتصف التسعينيات تمت دراسة الإتحاد الأوروبي بشكل متزايد كنظام سياسي، وكان نقاش ساخن حول آفاق طبيعة هذا النظام حتى أن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك مشيرين إلى أن الإتحاد الأوروبي ينطوي على "اندماج" بين وفوق وطني أو نظام جديد تقريبا لنموذج الحكم متعدد المستويات، وعلى الرغم من أن العديد من هذه المقترحات تم طرحها كبداية لنقاط النهاية للتكامل الأوروبي للواقعيين والوظيفيين الجدد، ربما كان التأثير الأكثر أهمية هو تحويل التركيز نحو سياسات الإتحاد الأوروبي والعلاقة بين الإتحاد الأوروبي كنظام المستوى عبر الوطني والدول الأعضاء المكونة له ويشمل ذلك تأثير العملية التكاملية الأوروبية على مؤسسات وسياسات الدول الأعضاء<sup>1</sup>. خلال العقد الذي أعقب القانون الأوروبي الموحد خضعت أجندة أبحاث الإتحاد الأوروبي إلى التحول من التركيز الضيق على نظرية التكامل والاندماج إلى مجموعة أوسع بكثير من القضايا التي يتم طرحها في إطار العلوم الاجتماعية (المقاربات عبر تخصصية)، ويمكن اعتبار ذلك استجابة لوتيرة ونطاق التطورات في الإتحاد الأوروبي والتي تجاوزت إلى حد ما المناقشات النظرية التقليدية، حيث أن هناك تطوران لهما أهمية خاصة بالنسبة لهذه المادة: التطور الأول يتلخص في التحول من التكامل إلى عملية التحويل الأوروبية التي ركزت فيها كل من الواقعية والوظيفية الجديدة على آليات خلق التكامل وهذا ينطبق أيضا على النزعة ما بين الحكومية الدولية الليبرالية لمورافسيك<sup>2</sup> Moravcsik. تؤكد نظريات التكامل على عملية من أعلى إلى أسفل حيث تشكل مؤسسات الإتحاد الأوروبي وعواصم الدول الوطنية المحرك الرئيسي، ويمثل مفهوم "الأوروبية" تحولا نحو التركيز على تأثير التكامل، كما تم تعريف الأوربة بعدة طرق مختلفة بما في ذلك الإتحاد الأوروبي كمشروع سياسي والتغييرات في حدوده وتطويره المؤسسي وتصديره للمنظمات السياسية واختراقه لأنظمة الحكم الوطنية، والتي لخصها جويتز وهيكس Goetz and Hix على أنها "عمليات تغيير في السياسة الوطنية والمؤسسية التي ترجع إلى العملية التكاملية الأوروبية"<sup>3</sup>. بعبارة أخرى أصبحت كيفية تكيف الدول مع المسار التكاملية الأوروبي موضوعا رئيسيا، ويتم التعامل مع التكامل بشكل متزايد باعتباره متغيرا مستقلا للدراسة<sup>4</sup>. لقد أفسحت المناقشات حول

<sup>1</sup> Svein Andersen and Nick Sitter; opcit. (p.317).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Nicolò Conti; « Introduction »; Perspectives on European Politics and Society, Vol 11, No.2, pp 133–145, June2010; (pp.137-138).

<sup>4</sup> Svein Andersen and Nick Sitter; opcit. (p.317).

التقارب والتباعد المجال أمام الدراسات التي تستكشف وفرة التمايز والتباين في النموذج التكاملي الأوروبي، وعادة ما توفر هذه التفسيرات أطر مفاهيمية خاصة بحالة معينة أو بقطاع محدد، كما ساهمت عمليات التوسيع شرقا إلى زيادة كبيرة في حالة عدم التجانس، ما يجعل عملية أوروبا الموحدة أكثر تعقيدا<sup>1</sup>.

التطور الثاني هو ما يعرف بالتحول المؤسسي في دراسات الإتحاد الأوروبي، ويتراوح هذا من مقاربات الخيار العقلاني مرورا بالمؤسسية التاريخية إلى المؤسسية الاجتماعية (أنظر الفصل الأول) وتستخدم هذه المقاربات لدراسة أجندة دائمة التوسيع، وتكمن النقطة المركزية في أن الحجج المؤسسية تستخدم بشكل متزايد لشرح ديناميكيات التحويل الأوروبي أي تأثير التكامل على الدول الأعضاء، حيث دفع هذا إلى إجراء مجموعة كبيرة من الدراسات حول التغيير المؤسسي والسياسي على المستوى الوطني، والتي أظهرت التنوع في أنماط تكيف الدول مع المسار التكاملي الأوروبي كما أن الكثير من الأدبيات المؤسسية تتناول عمليات أو جوانب جزئية من سياسة الإتحاد الأوروبي وتميل الدراسات التي تشرح حالات محددة من الأوربة إلى عدم تناول العلاقة بين الأوربة وتحديات العملية التكاملية، وهذا أمر نموذجي بالنسبة للعديد من الدراسات السياسية، ونادرا ما تعالج الجهود الرامية إلى تطوير النظرية المؤسسية واستكشاف الآليات التي تعمل بها عملية التحويل الأوروبية مكانة هذه العمليات في صورة الإتحاد الأوروبي الكلية<sup>2</sup>.

بالتالي فإن كلا من الأدبيات المتعلقة بالأوربة والتحول المؤسسي يمثلان إضافات قيمة وتطويرا لفهمنا لماهية الإتحاد الأوروبي وكيف يعمل وما يفترض أن يكون، فهي تتحدى وجهة نظر منظري التكامل التقليدي للإتحاد الأوروبي دون تقديم صورة متماسكة بنفس القدر لعملية التكامل وعواقبها أو الإجابة على تساؤلات مثل: هل يؤدي مزيد من التكامل والتوسيع السريع للإتحاد الأوروبي إلى ظهور مجموعة جديدة من التحديات؟ هل من الممكن يشكل هذا نوعا جديدا مما يعرف "بفخ التكامل" بقدر ما قد يؤدي إلى "تجويف" رؤية أوروبا المتكاملة؟ تعتمد الإجابة جزئيا على الأقل على إعادة مساءلة مقاصد العملية التكاملية بناء على الأفكار التي تم تطويرها بدلا من العودة إلى مناقشات التكامل "الأكثر مقابل الأقل" لتحديد إطار أكثر ديناميكية يسمح بتنوع كبير ومرن لأنماط تكاملية متعددة، والتي قد توفر مخرجا منهجيا لتجنب سيناريو التفكك كحالة أو كظاهرة مدمرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid. (p.318).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Nicoletta Pirozzi and Matteo Bonomi; "Governing Differentiation and Integration in the European Union: Patterns, Effectiveness and Legitimacy"; opcit. (pp.12-13).

## المطلب الثاني: العمليات السياسية المتمايزة: تعقد مضامين حوكمة المنظومة السياسية الأوروبية

يشهد استفتاء سنة 2017 حول عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي ودورها المركزي في الانتخابات العامة في المملكة المتحدة لسنة 2015 على خمس خصائص أساسية لنموذج التكامل الأوروبي والسياسات الوطنية للدول الأعضاء:

- **أولاً:** تولد الأسئلة المتعلقة بالحوكمة الأوروبية جدلاً أساسياً بين مواطني الإتحاد الأوروبي في المناقشات الإعلامية وفي المنافسة السياسية الحزبية على المستوى المحلي والأوروبي<sup>1</sup>.
- **ثانياً:** تتعلق هذه الأسئلة بقضايا دستورية مثل ما إذا كانت دولة معينة تريد أن تكون عضواً في الإتحاد الأوروبي، وما هي السلطات التي ينبغي أن تتمتع بها المؤسسات الاتحادية الأوروبية ومسائل أخرى سياسية أكثر منها وظيفية، مثل الحق في حرية التنقل داخل منطقة شنغن<sup>2</sup>.
- **ثالثاً:** تختلف درجة وطبيعة هذا الجدل عبر الزمان والمكان والإعدادات، حيث لا تتضمن الدول الأعضاء الأخرى مثل هذا الاستفتاء، وهو أول استفتاء على الإتحاد الأوروبي داخل المملكة المتحدة منذ سنة 1975. يجادل الكثيرون بأن المناخ السياسي الذي يتجلى فيه التكامل الأوروبي منذ أوائل التسعينيات لم يعد من الممكن وصفه بأنه "إجماع متساهل فيه" يسمح فيه المواطنين للنخب بتشكيل طبيعة التكامل واتجاهه وسرعته، ويتحدى آخرون ما إذا كان هناك بالفعل انفصال جوهري عن الفترة التي سبقت التسعينيات<sup>3</sup>.
- **رابعاً:** في حين أن الاستفتاءات تعمل بشكل واضح كمحفزات للجدل الجوهري والإنساني، فإن الأسباب الأعمق تفسر الوجودية الأكثر ديمومة وتجذراً وانتشاراً لمثل هذا الجدل<sup>4</sup>.
- **خامساً:** يؤدي احتمال إجراء مثل هذه الإختبارات القاسية للشرعية السياسية العامة للإتحاد الأوروبي إلى إعادة التفاوض على شروط العملية التكاملية الأوروبية، وتحتمل نتائج هذه الإختبارات عواقب قد تكون وخيمة على الإتحاد الأوروبي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> de Wilde Pieter and others; Introduction: "the differentiated politicisation of European governance"; Posted at the Zurich Open Repository and Archive, University of Zurich 2016; (p.04).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Nicoletta Pirozzi and Matteo Bonomi; ibid. (pp.08-10).



توجد مفاهيم مختلفة لما تستلزمه وتشمله العمليات السياسية\* بالضبط، وتعتمد إلى حد ما على الخلفية الأكاديمية التي تهيم عليها السياسات المقارنة وعلم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، علاوة على ذلك فإن ما يفهم على أنه عمليات سياسية يعتمد على نطاق التركيز المعرفي لدراسة معينة<sup>1</sup>. يؤدي التركيز على السياسات الحزبية أو الرأي العام أو التغطية الإعلامية واستخدام مصادر البيانات إلى فهم متباين للعمليات السياسية، ومع ذلك فإن المقاربات العبر تخصصية في السنوات الأخيرة يشير معظمها إلى أن العمليات السياسية عنصر ذي أهمية من خلال "اعتبار الفواعل المجتمعية قضايا الإتحاد الأوروبي أكثر أهمية لمصالحها و/أو قيمها"، ومكونا سلوكيا حيث "تنفق الفواعل المجتمعية المزيد من الموارد في التنافس على قضايا الإتحاد الأوروبي أو التأثير عليها"، ومكون للتفضيلات والتمايز من خلال "تباين الآراء حول ما يجب أن يكون عليه الإتحاد الأوروبي وما يجب أن يفعله"، وعنصر للتنشئة الاجتماعية حين "تصبح المزيد من الفواعل المجتمعية مهتمة و/أو تشارك في شؤون الإتحاد الأوروبي". وتظهر هذه المكونات البروز المتزايد للتمايز في نظام الحوكمة الأوروبي، من خلال تعدد الفواعل المشاركة في مراقبة المسار التكاملي في الإتحاد الأوروبي. إذا كان التكامل الأوروبي محل نزاع دائم بين الساسة التنفيذيين والبيروقراطيين، فإن التغييرات الناجمة عن العمليات السياسية لا يمكن تصورها من دون الصدى الأوسع لقضايا الإتحاد الأوروبي في المجال العام<sup>2</sup>.

#### ❖ الفرع الأول: أبعاد التباين في العمليات السياسية

كان ينظر إلى العملية التكاملية الأوروبية على أنها من صلاحيات البيروقراطيين والمسؤولين التنفيذيين في الدول الأعضاء، ويزعم السرد الإجماعي المتساهل أن القرارات الأولية الكبرى التي حركت العملية التكاملية كانت تتخذ في دوائر مغلقة خارج دائرة التدقيق العام، حيث لم تهتم الغالبية العظمى من المواطنين بالعملية التكاملية الأوروبية رغم تقديمهم للدعم الكامل بداية المسار. والواقع أن المسار التاريخي للعملية التكاملية الأوروبية أكثر تعقيدا، وكان من الممكن ملاحظة أول حلقة من العمليات السياسية سنة 1954 أثناء فشل المصادقة على مجموعة الدفاع الأوروبية في البرلمان الفرنسي. تظهر التحليلات طويلة المدى التي أجراها غراندي وهوتر Grande and Hutter وهوجلينجر Hoeglenger وشميدتك Schmidtke سنة 2015 أن العمليات السياسية للحكم الأوروبي ليست سمة جديدة لفترة ما

\* تم اعتماد مصطلح العمليات السياسية بغرض الشمولية لتعدد الأبعاد المعنية ومخرجاتها السياسية، حيث يتم اعتماد المصطلح politicisation باللغة الإنجليزية والذي يعني "التسييس" بالترجمة الحرفية.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Simon Persico et Sabine Saurugger ; « Sauver l'Europe ? Elections, citoyens et gouvernance européenne par gros temps » ; Publié aux éditions Dalloz, Avril 2019. (Pp.05-06).

بعد ماستريخت، بل تبدو أنها تتبع مسارات دورية طول المسار التكاملية، والتي اشتدت على مدى العقود الماضية، من الممكن أيضا تتبع هذه الدورات في الأدبيات العلمية التي تشرح منطق العملية التكاملية الأوروبية. اعتبر المفكرون الأوائل مثل هاس Haas وشميتتر Schmitter العمليات السياسية كقوة مهمة، ومع ذلك فإن العديد من خلفائهم الوظيفيون الجدد وما بين الحكوماتيين الدولتين لم ينسبوا تأثيرا كبيرا إلى الفواعل المجتمعية مثل الأحزاب السياسية أو وسائل الإعلام أو المواطنين وتنظيماتهم المدنية. فقد توقع شميتتر سنة 1969 أنه في يوم من الأيام في المستقبل سوف يرتفع "الجدل حول اتخاذ القرار المشترك في أوروبا" وسيؤدي بدوره إلى "توسيع نطاق الجمهور أو الوكلاء المهتمين والنشطين ضمن المسار التكاملية"، حيث جرد المفهوم بأبعاده الأساسية الثلاثة وهي: البروز-الإستقطاب وتعدد الفواعل. بعد رفض المعاهدة الدستورية في فرنسا وهولندا سنة 2005، وبمراجعة الأدبيات المبكرة للتكامل الأوروبي<sup>1</sup>. يسلط دي وايلد De Wilde الضوء على المجالات العامة ك نطاق أساسي للعمليات السياسية، ويعرفها بأنها "زيادة في استقطاب الآراء أو المصالح أو القيم ومدى تقدمها علنا نحو عملية صياغة السياسات داخل الإتحاد الأوروبي". ويعني هذا الفهم أن العديد من الفواعل تتعامل مع قضايا الحكم في الإتحاد الأوروبي من خلال المشاركة المباشرة أو النقاش العام أو الإحتجاج والضغط. إن مظاهر المشاركة هذه محددة بالزمان والمكان، وتؤدي إلى أنماط مختلفة من العمليات السياسية فيما يتعلق بالقوة النسبية للبروز والإستقطاب في بيئات مختلفة، وكوكبة محددة من الفواعل والجمهير والمظاهر السلوكية للعمليات السياسية ومحتواها الموضوعي. وخلافا لتوقعات شميتتر Schmitter بأن البروز الأكبر للنموذج التكاملية الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الدعم، فقد أظهرت الأبحاث الأخيرة أن البروز المتزايد لا يؤدي إلى دعم ثابت بالضرورة للحكم في الإتحاد الأوروبي، ويشير ارتفاع مستويات التشكيك في أوروبا الموحدة كما يتجلى في النجاح الإنتخابي للأحزاب اليمينية الشعبوية، والإنتقادات العامة المتزايدة الصادرة عن مجموعة متزايدة من الفواعل إلى أن العمليات السياسية يحركها في المقام الأول أولئك الذين ينتقدون العملية التكاملية الأوروبية، وليس أولئك الذين يؤيدون المشروع التكاملية. كل ذلك يدل على احتلال مواقف أكثر تطرفا إما لصالح أو ضد جوانب مختلفة من إدارة الإتحاد الأوروبي و/أو استنفاد المواقف المحايدة أو المتناقضة أو اللامبالاة. فسيناريو الإستقطاب النهائي قد يزيد من إنتاج تحالفات متعارضة تماما بين مجموعات مجتمعية في مواقف متطرفة مع استبعاد الأصوات المحايدة، أي مزيد من التمايز الحاد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> de Wilde Pieter and others; opcit. (pp.06-07).

<sup>2</sup> Ibid.

### ❖ الفرع الثاني: إعدادات العمليات السياسية وتكريس التمايز العمودي

تعتمد أنماط العمليات السياسية والتطورات بمرور الوقت على الإعدادات التي تحدث فيها العمليات السياسية وتشكل الإعدادات أطرا أو بيئات يصبح فيها التمايز واضحا بشكل علني، يمكن التمييز بين ثلاثة سياقات سياسية مركزية ذات أهمية خاصة للعمليات السياسية: البرلمانات، المجالات العامة للرأي العام. في حين تشير الأدبيات المتنامية إلى أن العمليات السياسية القوية للبرلمان الأوروبي كإطار وحدوي والانتخابات المعنية به، قد تساعد في تخفيف العجز الديمقراطي في الإتحاد الأوروبي إلا أن العمليات السياسية العابرة للحدود الوطنية لا تزال نسبية، حتى أحداث الإحتجاج على أزمة اليورو ظلت محصورة إلى حد كبير في الحدود الوطنية<sup>1</sup>، ولا تزال انتخابات البرلمان الأوروبي ذات أهمية ثانوية بالنسبة للناخبين. تماشيا مع هذه النتائج فإن العمليات السياسية للحكم في الإتحاد الأوروبي يتم بشكل رئيسي ضمن جيوب جماهيرية مجزأة على المستوى الوطني بدلا من المساحات المتكاملة عبر الوطنية، ويبدو أن الأسباب الرئيسية لهذا التقسيم هي الإختلالات الهيكلية مثل أنظمة الإعلام المهيكلة على المستوى الوطني<sup>2</sup>.

غالبا ما تعتبر البرلمانات الوطنية في قلب النظام السياسي الأوروبي، وتفهم على أنها نظام من المؤسسات المترابطة من خلال علاقات التفويض والمساءلة، وعلى أساس مبادئ الديمقراطية التمثيلية تظهر الدراسات الحديثة حول العمليات السياسية في المناقشات البرلمانية أن الحوكمة الأوروبية أصبحت بالفعل أكثر بروزا وإثارة للجدل بين البرلمانيين، وفي العديد من البرلمانات الوطنية انتهى عصر الإجماع المتساهل هذا إن كان موجودا في الأصل، وتهدف هذه البرلمانات إلى الإضطلاع بدور أكثر أهمية في السياسة الأوروبية منذ أزمة اليورو، على الرغم من أن مشاركة البرلمانات في الحوكمة الأوروبية لا تزال انتقائية ومشروطة بالعوامل المؤسسية وبروز القضايا والسياسات الحزبية يبدو أن هناك اتجاها أكثر عمومية للعمليات السياسية، ويتضح هذا التطور بالنسبة للوندستاغ Bundestag الألماني خلال أزمة اليورو، ومن خلال وظيفته الرئيسية المترابطة بين السياسيين والمواطنين. يربط المجال العام (الوساطة الجماهيرية) عمليات صنع القرار السياسي بتشكيل التقضيات والتعبير والتجميع بين المواطنين<sup>3</sup>. ويشكل الإطار الجامع للصحفيين وممثلو الأحزاب ومجموعات المصالح وعدد متزايد من غير المتخصصين المهتمين بمنظومة الحكم الأوروبية، حزام نقل بين المؤسسات الأوروبية والمواطنين. وتظهر الأبحاث

<sup>1</sup> Pianta Mario; "Democracy Lost: The Financial Crisis in Europe and the Role of Civil Society"; Journal of Civil Society, 9:2(2013), pp 148-61. (p.157).

<sup>2</sup> de Wilde Pieter and others; *ibid.* (p.10).

<sup>3</sup> Castells Manuel; "The New Public Sphere: Global Civil Society, Communication Networks, and Global Governance"; The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 616:1, 2008, pp 78-93. (p.78).

المعنية أن مجموعة واسعة من الفواعل تعبر عن مواقفها بشأن الحوكمة الأوروبية في وسائل الإعلام، وبالتالي غالبا ما ينظر إلى هذا الإعداد على أنه يلعب دورا حاسما في العمليات السياسية. وتعتبر الكثير من الأدبيات وسائل الإعلام بمثابة الإطار الأساسي للسياسة الديمقراطية بسبب وظائفها التواصلية والربطية، ويعتبره آخرون مصدرا للبيانات لتحليل العمليات السياسية بشكل عام. تشير الكثير من المساهمات إلى تمايز كبير في أنماط العمليات السياسية للحكم الأوروبي في المناقشات الإعلامية، ويقدم شميدتك Schmidtke أدلة تدعم العمليات السياسية المتزايد للحكم الأوروبي في وسائل الإعلام مع مرور الوقت. وتظهر الدراسة التي أجراها غراندي وهوتر Grande and Hutter أن مستويات العمليات السياسية الخاصة بكل بلد تتشكل إلى حد كبير من خلال الأحداث السياسية المتعلقة بنقل السلطة إلى الإتحاد الأوروبي، مثل مسألة عضوية الإتحاد الأوروبي أو ما إذا كان سيتم إجراء استفتاء حول ذلك. ومع ذلك يحذر هوجلينجر Hoeglenger من المبالغة في تقدير مستوى العمليات السياسية، ويوضح تحليله أن الحملات الانتخابية الوطنية لسياسة أوروبا الغربية لا تزال تهيمن عليها قضايا أخرى غير الحوكمة الأوروبية، وفي حين أن المناقشات الإعلامية حول الحوكمة الأوروبية قد تكون في ارتفاع بشكل عام، فإن الإهتمام ينقلب بقوة في الدورات ويختلف من دولة إلى أخرى وغالبا ما يتمايز عن قضايا أخرى<sup>1</sup>.

#### ❖ الفرع الثالث: دوافع العمليات السياسية وشروط التمايز

في أعقاب نظرية شميتتر Schmitter سنة 1969 الأولية، يجادل دي وايلد De Wilde أن تسييس الحكم الأوروبي موجود ليبقى طالما بقيت قوته الدافعة (السلطة المتزايدة للإتحاد الأوروبي نفسه). تعتمد فرضية نقل السلطة على افتراضين أساسيين: الأول من المتوقع أن يهتم المواطنون الفواعل السياسية الجماعية بمن يقرر ظروفهم المعيشية، الثاني يفترض أنهم قادرون على تحديد المؤسسات السياسية التي تتخذ القرارات المهمة التي تخصهم، وبناء على ذلك فإن سياسات أوروبا الغربية يفترض أن توجه مطالبها واعتراضاتها إلى هذه المؤسسات. توضح المساهمات الأكاديمية بعد عملية التوسيع الأخيرة أن فرضية نقل السلطة تحتاج إلى تعديل: من حيث أنماط نقل السلطة والعمليات السياسية التي أصبحت لا تماثل إلى حد كبير<sup>2</sup>. وزادت سلطة الإتحاد الأوروبي بشكل مطرد مع مرور الوقت وأصبحت قوية بشكل خاص في الدول الأعضاء الأساسية كاملة العضوية في منطقة اليورو ومنطقة شنغن ومنطقة الحرية والعدالة والسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، وتختلف مستويات العمليات السياسية حسب البلد والخطوة

<sup>1</sup> de Wilde Pieter and others; ibid. (p.11).

<sup>2</sup> Ibid. (p.14).

التكاملية، في نفس الوقت يتضح أن سلطة الإتحاد الأوروبي هي إحدى أدوات العمليات السياسية المهيمنة. إن ما يثير القلق البالغ حول المسار التكاملي الأوروبي هو مسألة العضوية، هل ستكون الوحدات المرشحة عضوا في الإتحاد الأوروبي و/أو ستقوم منطقة اليورو بتعبئة الرأي العام لما هو أبعد بكثير من مراجعات المعاهدات أو انضمام الدول الأخرى حيث يبدو من خلال ذلك أن الممارسة اليومية للسلطة الرسمية تحفز العمليات السياسية بنمط متباين بشكل عام، وتشير هذه الملاحظة إلى أنه لا ينبغي الإستهانة بالقوة التفسيرية للمتغيرات الوسيطة. إن نقل السلطة لا يترجم تلقائيا إلى أنماط موحدة من العمليات السياسية في كافة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ولفهم الأنماط المختلفة لها نحتاج إلى إعادة النظر في العلاقة التفاعلية بين نقل السلطة والعلاقات الخاصة بكل دولة مع الإتحاد الأوروبي، والأنظمة السياسية والإقتصادية المختلفة والفرص المختلفة في شكل انتخابات واستفتاءات، وتبادل فرضية المنافسة الإستراتيجية بأن العمليات السياسية يقودها إلى حد كبير مسؤولون حزبيون متنافسون استراتيجيا. على الرغم من أن الدراسات التجريبية تظهر أن الأحزاب السياسية هي بالفعل جهات فاعلة مركزية في تشكيل أنماط العمليات السياسية، وأن الرأي العام يتم تشكيله من خلال توجيه النخب في اتجاه من أعلى إلى أسفل (عموديا)، إلا أن الأحزاب تعمل بنسبة أقل استراتيجيا مما كان متوقعا<sup>1</sup>. وبدلا من ذلك تسلط مساهمة هوجلينجر Hoeglenger سنة 2015 الضوء على أن الأحزاب السياسية المتنافسة على المناصب تميل إلى الابتعاد عن التسييس القوي للإتحاد الأوروبي، لأن الطبيعة المعقدة للتكامل الأوروبي لا تسمح باتخاذ مواقف بسيطة بغض النظر عن أيديولوجية الحزب، وتظهر في سياقات مختلفة أن المنافسة الحزبية مقيدة بالأيديولوجية، كما ينظر إلى هذه التفضيلات الفكرية للدوائر الإنتخابية على أنها تتشكل من خلال العمليات الكلية مثل العولمة والهجرة والسياسات السائدة التي سنها الإتحاد الأوروبي، أي صنع السوق النيوليبرالية حتى أوائل التسعينيات وما تلاها من تفضيلات تنظيم السوق<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى ذلك تقول فرضية عدم التوافق (التباين) المؤسساتي أنه كلما زاد التناقض بين النظام الإقتصادي والسياسي الوطني ونظام الإتحاد الأوروبي، زادت احتمالية العمليات السياسية بقوة، وقدمت ليبولد Leupold سنة 2015 أدلة جديدة تدعم هذه الفرضية، وإن كانت تؤهل آلية كيفية حدوث العمليات السياسية في المجال العام في ظل حالة عدم التوافق المؤسساتي (الإختلال المؤسساتي) ولأن الإتحاد الأوروبي يؤثر على مجموعة من السياسات الوطنية المختلفة، فإن الدول التي تعاني من عدم التوافق المؤسساتي إلى حد كبير، والتي تسعى إلى تغيير القواعد الأوروبية، من المرجح أن تستخدم استراتيجيات

<sup>1</sup> Schmidtke Henning; "The Differentiated Politicisation of European Tax Governance"; West European Politics, 39:1, 2016, pp 64-83. (pp.68-70).

<sup>2</sup> Hoeglenger Dominic; "The Politicisation of European Integration in Domestic Election Campaigns: A Glass Half Full or Half Empty?"; West European Politics, 39:1, 2016, pp 44-63. (pp.46-47).

الضغط الداخلي الأكثر حساسية على المستوى الدبلوماسي. نتيجة لهذا فإن مستوى تسييس الإتحاد الأوروبي المرئي بشكل علني يكون أعلى في الدول التي تتمتع بملاءمة مؤسساتية جيدة، والتي تميل إلى الدفاع عن الوضع الراهن<sup>1</sup>.

تنص فرضية الوكيل على أن مواطني الإتحاد الأوروبي يستخدمون معايير تقييم أخرى لتكوين آرائهم حول الإتحاد الأوروبي، ويحلل كريترزنجر Kritzinger الدعم العام للتكامل الأوروبي فيما يتعلق بتقييم الأفراد للأداء السياسي والإقتصادي الوطني من خلال ذلك، حيث نجد أن "المواطنين يستخدمون الحقائق المحلية كوكلاء لمواقفهم تجاه الإتحاد الأوروبي". في بعض الدول يرتبط التقييم السلبي للسياسات الوطنية بموقف إيجابي تجاه التكامل الأوروبي لأن المواطنين يعتبرون الإتحاد الأوروبي بمثابة عوامة نجاة لحمايتهم من عدم كفاءة السياسيين الوطنيين، ففي ألمانيا وإيطاليا على سبيل المثال يتمتع المواطنون الذين يكرهون السياسة الوطنية بسبب الفساد أو النزعة العسكرية التاريخية بموقف إيجابي تجاه التكامل الأوروبي. في المقابل أصبح المواطنون الفرنسيون أكثر إيجابية تجاه التكامل الأوروبي مع تحسن تقييمهم للأداء الإقتصادي الوطني، بالنسبة لهم يعتبر الإتحاد الأوروبي امتدادا للدولة القومية وليس بديلا عنها. ويعالج باليوني وهوريلمان Baglioni and Hurrelmann مسألة إسناد المسؤولية للمواطنين في أزمة اليورو، حيث تشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن الإتحاد الأوروبي لا يعتبر مسؤولا عن الأزمة بالضرورة، بل ما زال المواطنون يوجهون مطالبهم إلى المستوى الوطني، وبشكل عام فإن النتائج التي توصلت إليها الفرضيات البديلة حتى الآن تدحض آلية تحويل اللوم من المستوى الوطني إلى مستوى الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

عموما يبدو أن العمليات السياسية والتميز ينتج عن تفاعل معقد بين أنواع مختلفة من عمليات وآليات نقل السلطة ومجموعة من شروط السياقية، فالعلاقة بين نقل السلطة والعمليات السياسية ليست علاقة ثابتة بين السبب والنتيجة، بل إن أنماط التسييس تتشكل إلى حد كبير حسب الظروف المؤسساتية والإقتصادية والثقافية الخاصة بكل دولة عضو، وغالبا ما تحمل هذه العوامل الخاصة بالسياق صلاحيات تفسيرية أكبر من نقل السلطة الأساسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Leupold Anna; "A Structural Approach to Politicisation in the Euro Crisis"; West European Politics, 39:1, 2016, pp 84-103. (pp.99-100).

<sup>2</sup> de Wilde Pieter and others; opcit. (p.16).

<sup>3</sup> Ibid.

## المطلب الثالث: مخارج المسار التكاملي الأوروبي: بين الإحتماء المؤسساتي وضغوط التمايز الدولاتية

إن المناقشات حول مفهوم التكامل المتميز (المتباين) في الإتحاد الأوروبي أصبحت من بين طقوس العملية التكاملية الأوروبية، كلما دخل الإتحاد الأوروبي في مرحلة حرجة يشير السياسيون والمراقبون والأكاديميون إلى خيارات "السرعات المتعددة أو الدوائر متعددة المركز..."، ومصطلحات أخرى ذات صلة للإستجابة من خلالها لحتمية دفع بعض الدول الأعضاء للمضي قدما نحو تكامل أوثق عبر تجاوز مساهمات دول أخرى<sup>1</sup>.

أثارت طبيعة استجابة الإتحاد الأوروبي لأزمة الديون السيادية سنة 2008 وموضوع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي جدلا واسعا حول مدى الرغبة في بناء نموذج للتكامل المتميز، مما أثار تساؤلا أكبر حول مستقبل المسار التكاملي الأوروبي بشكل عام. وصدرت العديد من الأدبيات الداعية إلى نموذج التكامل المتميز أو متعدد السرعات أو حتى إلى سيناريو التفكك، وتعتمد هذه الأدبيات على افتراض نقل التكامل المتميز من حالة ميزت المسار التكاملي الأوروبي إلى نموذج معرفي مدروس لتوظيفه كمخرج آمن للمسار التكاملي، أي التأسيس لتفكيك ممنهج يجنب الإتحاد الأوروبي سيناريو التفكك كحالة قد تكون نتائجها وخيمة على أوروبا بمفهومها الواسع<sup>2</sup>.

واعتمادا على النموذج الذي يتم الترويج له، فإن الدول الأعضاء لا تشارك بالضرورة في جميع المجالات السياسية والمشاريع التكاملية و/أو أنها ستعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها بسرعات متباينة، أو حتى بعض السلطات الممنوحة لمؤسسات الإتحاد الأوروبي تتم إعادتها للدول الأعضاء على مستوى وطني، ويبدو أن جميع هذه النماذج باختلاف المصطلحات المستعملة فهي تشترك وتتفق حول فرضية أساسية مفادها: "أن الأنماط الناشئة للتجزئة الجغرافية و/أو عدم التجانس الإقتصادي-الإجتماعي-الهيكلية داخل الإتحاد الأوروبي، هي أنماط تتطلب هندسة مغايرة لإعادة ترتيب الأجزاء المكونة للعملية التكاملية، أو تكاملا انتقائيا في ديناميكيات المسار التكاملي"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Svein Andersen and Nick Sitter; "Differentiated Integration: What is it and How Much Can the EU Accommodate?"; opcit. (pp.326-327).

<sup>2</sup> Nicoletta Pirozzi and Matteo Bonomi; "Governing Differentiation and Integration in the European Union: Patterns, Effectiveness and Legitimacy"; opcit. (p.07).

<sup>3</sup> Menelaos Markakis; "Differentiated Integration and Disintegration in the EU: Brexit, the Eurozone Crisis, and Other Troubles"; Journal of International Economic Law, 2020, 23, pp 489-507. (pp.506-507).

من خلال المسح التاريخي للمسار التكاملي الأوروبي، يميز دانيال ثيم Daniel thym بين ثلاثة نماذج أو أنماط مثالية تدفع الجدول القائم حول التكامل المتمايز:

✓ أوروبا السرعات المتعددة.

✓ أوروبا الفدرالية المركزية.

✓ أوروبا المرونة الإنتقائية.

يتمركز اختلاف النماذج الثلاث أساسا حول المسار التكاملي الأوروبي والنموذج النهائي الذي يجب أن يكون عليه المشروع التكاملي الأوروبي، من وجهة نظر مينيلوس ماركاكيس Markakis Menelaos إن هذه النماذج لا يقصي بعضها بعضا عند توظيفها لأغراض تحليلية حيث تجمع الدراسات المختلفة بين عناصر هذه النماذج ضمن نهج واحد<sup>1</sup>.

#### ❖ الفرع الأول: نموذج السرعات المتعددة

إن تحقيق الإجماع ليس بالأمر السهل، وخاصة في المجالات الأكثر حساسية، مثل القانون أو الأمن أو السياسة الخارجية، ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق هو الهجرة، حيث تنتشر التصورات المختلفة للمسؤوليات المشتركة والتحديات والتهديدات مما يمنع ويعرقل التعاون في مجالات سياسية أخرى. ومن بين الأساليب التي تحظى بالإهتمام لمعالجة هذه الإختلافات فكرة أوروبا "متعددة السرعات" والتي تسمح للدول الأعضاء بالمزيد من الإختيار بشأن السياسات التي تتبناها وبأي سرعة، حيث يشير النموذج ضمنا إلى أن جميع الأعضاء ملزمون بالهدف النهائي على المستوى الإتحادي، إلى أن التنفيذ يكون تدريجيا بسرعات متباينة بين الدول الأعضاء، أي أن النموذج يتميز بتصور السرعات المتباينة كظاهرة انتقالية لتجاوز إشكاليات التمايز الموضوعية بين الأعضاء<sup>2</sup>.

أنشأت معاهدة أمستردام سنة 1999 للإتحاد الأوروبي إجراء "التعاون المعزز" الذي يسمح لتسع دول على الأقل بالتعاون في مسائل متنوعة، مثل براءات الإختراع وقانون الطلاق... قدمت معاهدة لشبونة سنة 2009 إمكانية التعاون المنظم الدائم (بيسكو PESCO) في المسائل العسكرية<sup>3</sup>. إن أنماط التعاون المرنة تسمح للسياسات الأوروبية بالتطور بشكل أكبر، مما يمنع عدم رغبة بعض الدول في احتجاز

<sup>1</sup> Daniel Thym; "Competing models for understanding differentiated integration"; chapter in book; "Between Flexibility and Disintegration: The State of EU Law Today"; edited by; Bruno de Witte, Andrea Ott and Ellen Vos, Elgar 2017. (p.29).

<sup>2</sup> Daniel Thym; "Legal Solution vs. Discursive Othering: The (Dis)Integrative Effects of Supranational Differentiation"; Brexit Institute, WORKING PAPER N. 7-2018. (p.02).

<sup>3</sup> Milan Cibul'a; "Would a «multi-speed» EU be a solution?"; Visegrad Journal on Human Rights, (volume 1) 2019; (p.15).



تكامل دول أخرى. ويمكن تقسيم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى ثلاث مجموعات بناء على تصورها لأوروبا متعددة السرعات<sup>1</sup>:

- **أولاً:** الدول الأعضاء الأكثر تفضيلاً هي نواة الأعضاء الأصليين: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا ودول البنلوكس، تتفق بشكل عام على أوروبا متعددة السرعات. وعلى وجه التحديد يعتبر الرئيس الفرنسي ماكرون مؤيداً قوياً لأوروبا متعددة السرعات، وهو ما أعرب عنه عدة مرات من خلال الإشارة إلى ضرورة المضي قدماً بدلاً من التوقف، وتنتظر الدول المؤيدة إلى الإقتراح باعتباره وسيلة مرنة نحو مستقبل أوروبا، حيث سيكون من الأسهل التعامل معها للاستجابة للتحديات الفورية والطويلة الأجل<sup>2</sup>.
  - **ثانياً:** الدول الأعضاء التي تعارض هذا النهج هي دول البلقان (رومانيا وبلغاريا وكرواتيا واليونان) ومجموعة فيشجراد (بولندا والمجر وسلوفاكيا والتشيك). فهم يشعرون بالقلق إزاء بقائهم على هامش الإتحاد الأوروبي، وبالتالي استبعادهم يوماً ما من العملية التكاملية، وتعارض النمسا والسويد وقبرص الفكرة أيضاً، حيث وقال رئيس النمسا عن أوروبا متعددة السرعات إن "الذي أمامه لا يسمع من خلفه، ولكن إذا كنت تسير بجانبنا يمكننا التواصل وتبادل الآراء"<sup>3</sup>.
  - **ثالثاً:** البلدان المترددة بشأن هذه القضية هي: فنلندا والدنمرك والبرتغال وإستونيا، لم تشكل هذه الدول موقفاً واضحاً بشأن النموذج، وعلى الرغم من أنهم أكثر عرضة لعدم الموافقة على هذا المفهوم، إلا أنهم يميلون إلى انتظار التوجه النهائي للأغلبية<sup>4</sup>.
- إن الطريقة التي يعمل بها الإتحاد الأوروبي اليوم تتضمن بالفعل التعاون المرن، ليس فقط من خلال التعاون المعزز ولكن أيضاً مع اليورو ومنطقة شنغن وسياسة الدفاع والأمن المشتركة والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. توضح هذه الأمثلة كيف يمكن لأوروبا متعددة السرعات أن تعمل وكيف يمكن للدول الأعضاء الإستفادة منها، ويسمح هذا النهج للإتحاد الأوروبي بالتغلب على الشلل عندما يكون هناك نقص في الموافقة المشتركة، وهو ما يؤدي إلى تعاون أكثر مرونة وقدرة على الصمود<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Daniel Thym; "Competing models for understanding differentiated integration"; opcit. (pp.30-31).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Daniel Thym; "Legal Solution vs. Discursive Othering: The (Dis)Integrative Effects of Supranational Differentiation"; opcit. (pp.03-04).

يعتبر مؤيدو هذا المفهوم بأنه الطريقة الواحدة لأوروبا للمضي قدما من خلال الحجج التالية<sup>1</sup>:

- العديد من الدول الأعضاء غير راغبة أو ببساطة غير قادرة على المضي قدما في مجالات معينة من السياسات المشتركة (حجم واحد لا يناسب الجميع)، وفيما يتعلق بحقيقة أن الإتحاد الأوروبي يتكون من دول متنوعة، فإن المفهوم المقترح من شأنه أن يقدم طريقة أكثر مرونة للإستجابة للتحديات المحددة التي تواجهها الدول الأعضاء.
- من شأن المفهوم في حد ذاته أن يجلب المزيد من المرونة للإتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بالتحديات المباشرة وغير المتوقعة، يستغرق الإتحاد الأوروبي وقتا طويلا في المفاوضات للإتفاق على استجابة مشتركة (كوفيد 19 وأزمة الهجرة)، فالتعاون المرن يمكن أن يحل هذه المشكلة.
- هناك توجهات بديلة لأوروبا فاعلة ومتعددة السرعات (دوائر متحدة المركز، وأوروبا من الأندية، والنموذج الهجين، وما إلى ذلك)، ولكنها جميعها تشترك في السمة الأكثر أهمية وهي أن التعاون المرن يجب أن يضمن نفس الفرص لجميع الدول الأعضاء المشاركة<sup>2</sup>.

مع ذلك لا تزال بعض الدول الأعضاء غير متأكدة، هناك اختلافات وعدم مساواة فيما بينها، وهي الاختلافات بين الشرق والغرب كما أن هناك مخاوف من أن المزيد من المرونة يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التفكك ويعني الخروج عن اتحاد متماسك، من جهة أخرى يعتبر الإطار الحالي للتكامل الأوروبي قد وصل للتو إلى حدوده القصوى. إن عدم التجانس المتزايد التعقيد بين الدول الأعضاء يؤدي إلى ركود داخلي ويشكل عقبة أمام تعميق المسار التكاملي، كما أن هناك مخاوف أخرى تتمثل في أن أوروبا متعددة السرعات قد تؤدي إلى هيمنة الدول الكبرى على النموذج التكاملي<sup>3</sup>.

وللتغلب على هذا القلق فلا بد من تصميم الإقتراح بعناية، حيث يضمن نفس الحقوق والالتزامات لجميع الدول الأعضاء، واستنادا إلى أهداف الإتحاد الأوروبي تظل السوق الموحدة والتعاون الإقتصادي هي السياسة الأساسية للإتحاد، والتي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء، كما يجب أن تشارك في المستقبل دعما للدائرة المتكاملة التي تتحد حولها هذه الدول<sup>4</sup>.

في النهاية يتعلق الأمر كله بالمبادرة التي ترغب الدول الأعضاء في اتخاذها من أجل التقدم، ولهذا السبب يظل من غير الواضح ما إذا كانت الدول الأعضاء المؤيدة قادرة على إقناع بقية الأعضاء

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Kinga Brudzińska; "Multi-speed Concept is in the European Union's DNA"; GLOBSEC is a global think-tank committed to enhancing security, prosperity and sustainability in Europe and throughout the world, 09/2018.

<sup>3</sup> Daniel Thym; ibid. (pp.12-13).

<sup>4</sup> Kinga Brudzińska; ibid.

بتحقيق هذا التغيير في العملية التكاملية، أما ما يتعلق بالمبادئ التوجيهية السياسية التي قدمتها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين Ursula von der Leyen، يحتاج الإتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على قدرته التنافسية ومرونته من أجل الحفاظ على مكانته في النظام الدولي وفي ساحة العلاقات الدولية دائمة التغيير، فإن تقديم أوروبا المتعددة السرعات يعني تعاوناً أقوى حيث يتم الحفاظ على الوحدة بينما يتوفر المزيد من الشراكة لأولئك الذين يريدون ذلك<sup>1</sup>.

### ❖ الفرع الثاني: نموذج أوروبا الفدرالية المركزية

"وقد يؤدي التكامل المتميز من هذا النوع إلى خلق انقسامات جديدة، ولكن ألمانيا ليست وحدها في الدفع باتجاه المزيد من أوروبا". المستشار الألماني أولاف شولتز Olaf Scholz

وفي ظل التحديات الجيوسياسية غير المسبوقة التي تواجهها أوروبا والانتقال السياسي في الدول الرئيسية، هل يمكن أن يعمل الإتحاد الأوروبي بشكل جماعي كاتحاد في طور التشكل؟

ينظر البعض إلى الإتحاد الأوروبي على أنه يتجه نحو نظام أكثر اتحادية. بداية من مؤشرات مثل سندات اليورو (السندات التي أصدرتها المفوضية الأوروبية لتمويل المنح والقروض للحكومات الأعضاء من أجل التعافي "الأخضر" في مرحلة ما بعد الوباء) والمدفوعات التحويلية. اتخذ الإتحاد الأوروبي أيضاً مبادرات لشراء اللقاحات نيابة عن الأعضاء وإنشاء "بطاقة خضراء" صالحة عبر الكتلة، ويزعم كثيرون أن فيروس كورونا والضغط الروسية على أوكرانيا والتضخم وارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل التوريد بسبب تغير المناخ والثورة الرقمية، تجعل من الضروري أن يتصرف الإتحاد الأوروبي ككيان واحد<sup>2</sup>.

ومع ظهور حكومة ألمانية جديدة يبدو أن الإتحاد الأوروبي يعمل على بناء فرصة نحو جولة من الفيدرالية، حيث نص اتفاق الحكومة الائتلافية الألمانية على أن مؤتمر مستقبل أوروبا الذي لم يحظى بتغطية إعلامية كبيرة "لا بد أن يفتح الطريق أمام جمعية دستورية تؤدي إلى تطوير دولة أوروبية فيدرالية"، ويتصور المستشار الألماني أولاف شولتز Olaf Scholz وشركاؤه في الائتلاف إدخال تغييرات على معاهدات الإتحاد الأوروبي التي كانت حتى الآن هاجس خوف من الرفض في الإستفتاءات الوطنية،

<sup>1</sup> Raymond Todd; "Multi-Speed Europe Future of Eurozone. The term European Commission's Glossary: "Multi-speed" Europe is the term used to describe the idea of a method."

<https://slideplayer.com/slide/5702868/>

<sup>2</sup> Daniel Thym; "Competing models for understanding differentiated integration"; opcit. (p.32).

مبدياً رغبته في قوائم انتخابية للبرلمان الأوروبي تشمل كافة أنحاء الإتحاد الأوروبي، بدلاً من إجراء انتخابات وطنية منفصلة ونظام "المرشح الرئيسي" الملزم لإختيار رئيس المفوضية الأوروبية<sup>1</sup>.

### ➤ الإتحاد الأوروبي كنظام فيدرالي ناشئ

تؤدي الفيدرالية وظيفتين رئيسيتين:

- ✓ الفصل العمودي للسلطات من خلال تقسيم المسؤوليات بين مستويين من الحكومة. عادة ما يتم من خلاله تحديد الوحدات المكونة للإتحاد بالإضافة إلى الإتحاد جغرافياً، على الرغم من أن "الفيدرالية المجتمعية" تعتبر الوحدات غير الإقليمية بمثابة مكونات للإتحاد الفيدرالي.
- ✓ تكامل المجتمعات غير المتجانسة مع الحفاظ على استقلالها الثقافي و/أو السياسي.

وتشير كلتا الوظيفتين إلى أن الوحدات المكونة والإتحاد يتمتعان بصلاحيات اتخاذ القرار المستقلة التي يمكنهم ممارستها بشكل مستقل عن بعضهم البعض، ومن ثم فإن السيادة مشتركة أو منقسمة وليست مركزية على مستوى واحد. حتى في غياب الإحتكار الشرعي للقوة فقد اكتسب الإتحاد الأوروبي بعض الصفات الفيدرالية الأساسية، حيث يتمتع الإتحاد الأوروبي بحقوق سيادية في مجموعة واسعة من قطاعات السياسة بدءاً من الولاية القضائية الحصرية في منطقة الإتحاد الإقتصادي والنقدي إلى صلاحيات تنظيمية بعيدة المدى في قطاعات مثل النقل والطاقة والبيئة وحماية المستهلك والصحة والضمان الإجتماعي، وبشكل متزايد اختراق حتى جوهر مسؤوليات الدولة التقليدية مثل الأمن الداخلي (شنغن-اليوروبول) والسياسة الخارجية والأمنية وإن كانت بدرجة أقل، وفي معظم مجالات السياسة لا يتفوق قانون المجموعة على القانون الوطني فحسب بل يمكن أن ينشر أيضاً تأثير مباشر يمنح المواطنين الحق في رفع دعوى قضائية ضد ولاياتهم لإنتهاك حقوقهم التي يمنحها لهم قانون المجتمع وهذا جزء من تطور ثان تم معالجته مؤخراً. يقوم الإتحاد الأوروبي بتحويل نفسه إلى مجتمع سياسي داخل منطقة محددة ومع مواطنيه الذين تم منحهم (بعض) الحقوق الأساسية بموجب المعاهدات الأوروبية واختصاص محكمة العدل الأوروبية. تم تصور الجماعة الأوروبية على أنها منظمة محددة وظيفياً للتكامل الإقتصادي بدون حدود إقليمية ثابتة ولا علاقة مباشرة بين مؤسساتها والمواطنين الأوروبيين،

<sup>1</sup> Ibid. (p.33).

ولكن مع معاهدتي ماستريخت وأمستردام أصبحت السوق الموحدة جزءا لا يتجزأ من اتحاد سياسي له حدود خارجية ناشئة ومواطنة واحدة<sup>1</sup>.

لم يتطور الإتحاد الأوروبي إلى مجتمع سياسي يتمتع بسلطات تنظيمية شاملة وآلية مناسبة للإستبعاد والشمول المحدد إقليميا (مواطنة الإتحاد) فقط<sup>2</sup>. فهو يشترك في معظم سمات ما تعرفه الأدبيات باسم الإتحاد من خلال ما يلي<sup>3</sup>:

- ✓ الإتحاد الأوروبي هو نظام حكم يشتمل على نظامين من الحكم على الأقل، كل منهما قائم بموجب حقه الخاص ويمارس تأثيرا مباشرا على القاعدة الشعبية.
- ✓ تخصص المعاهدات الأوروبية الولاية القضائية والموارد لهذين النظامين الحكوميين الرئيسيين.
- ✓ هناك أحكام بشأن "الحكومة المشتركة" في المناطق التي تتداخل فيها اختصاصات الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.
- ✓ يتمتع قانون المجتمع بالسيادة على القانون الوطني فهو قانون البلاد.
- ✓ يتم وضع التشريعات الأوروبية بشكل متزايد من خلال قرار الأغلبية الذي يلزم الدول الأعضاء الفردية ضد إرادتها.
- ✓ في نفس الوقت لا يعتمد تكوين وإجراءات المؤسسات الأوروبية على مبادئ تمثيل الأغلبية فحسب بل يضمن تمثيل آراء "الأقلية".
- ✓ تعمل محكمة العدل الأوروبية كحكم للفصل في النزاعات بين المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء.
- ✓ لدى الإتحاد الأوروبي برلمان منتخب مباشرة منذ سنة 1979.

يفتقر الإتحاد الأوروبي إلى سمتين مهمتين فقط من سمات الإتحاد الفيدرالي:

- **أولا:** تظل الدول الأعضاء هي "سادة" المعاهدات، أي أنها تتمتع بالسلطة الحصرية لتعديل أو تغيير المعاهدات التأسيسية للإتحاد الأوروبي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Jacques DELORS; "THE FEDERAL APPROACH TO THE EUROPEAN UNION OR THE QUEST FOR AN UNPRECEDENTED EUROPEAN FEDERALISM"; Translation to English by Mme Chamouni STONE; Research and Policy Paper n° 14 July 2001; (pp.03-04).

<sup>2</sup> MICHAEL LEIGH; "The European Union's federal dilemma". <https://www.gisreportsonline.com/r/federal-eu/>

<sup>3</sup> Academy of European Law online; "The European Union as an Emerging Federal System"; European University Institute. <https://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/00/00f0101-04.html>

<sup>4</sup> Ibid.

- **ثانياً:** يفتقر الإتحاد الأوروبي إلى القدرة الحقيقية على "الضرائب والإنفاق" أو بعبارة أخرى لا توجد فيدرالية مالية، ولكن بخلاف ذلك فإن الإتحاد الأوروبي اليوم يبدو وكأنه نظام فيدرالي فهو يعمل بطريقة مماثلة للنظام الفيدرالي<sup>1</sup>.

إذا قبلنا أن الإتحاد الأوروبي يتطور إلى نظام فيدرالي حيث يتم تقسيم وتقاسم السيادة الرسمية والمادية، فإن الفيدرالية تقدم بدائل مختلفة لتنظيم توزيع السلطة عمودياً، أي بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وأفقياً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية<sup>2</sup>. من حيث المبدأ يمكننا التمييز بين نموذجين فيدراليين يختلفان بحسب توزيع الصلاحيات بين المستويين (مشترك مقابل مقسم)، وتمثيل الولايات على المستوى الفيدرالي (قوي مقابل ضعيف)، والنظام المالي (مشترك مقابل ضعيف). تقوم الفيدرالية التعاونية أو الفيدرالية داخل الدولة، والتي تكاد تكون ألمانيا نموذجاً أولياً لها على التقسيم الوظيفي للعمل بين المستويات المختلفة للحكومة، وبينما يقوم الإتحاد بوضع القوانين فإن الولايات مسؤولة عن تنفيذها فالغالبية العظمى من الكفاءات مشتركة، ويتطلب هذا التقسيم الوظيفي للعمل تمثيلاً قوياً للولايات على المستوى الفيدرالي، ليس فقط لضمان التنفيذ الفعال للسياسات الفيدرالية ولكن أيضاً لمنع اختزال الولايات إلى مجرد وحدات إدارية، كما يتم تعويض انخفاض قدرة الولايات على تقرير المصير من خلال مشاركتها القوية في صنع القرار الفيدرالي من خلال المجلس الثاني للهيئة التشريعية الوطنية. تتطلب المبادرات السياسية الرئيسية دائماً موافقة الإتحاد وأغلبية الولايات ويتم تنظيم غرفة التمثيل الإقليمي وفقاً لمبدأ البوندسرات (المجلس الإتحادي): يتم تمثيل الولايات من قبل حكوماتها فيما يتعلق بعدد سكانها، وعادة ما تتمتع الولايات الأصغر بتمثيل زائد. يتم دعم تقاسم صلاحيات السياسة من حيث التوزيع الوظيفي للعمال من خلال تقاسم الإيرادات الضريبية في نظام ضريبي مشترك، والذي عادة ما يكمله المساواة المالية، ويتقاسم الإتحاد والولايات الضرائب الأكثر أهمية كما يسمح تخصيص الإيرادات الضريبية المشتركة بإعادة توزيع الموارد المالية بين الدول ذات القوة الشرائية الأقوى والأضعف. إن الترابط الوظيفي والمالي بين مستويي الحكومة لا يؤدي فقط إلى ظهور فيدرالية تعاونية وسياسات متشابكة وصنع قرار مشترك، بل إنه يأسس لنظام صنع السياسات حيث يتم صياغة السياسات وتنفيذها من قبل الحكومة، ويوازن هذه الفيدرالية التنفيذية نظام حزبي قوي ومتكامل عمودياً، يوفر تمثيلاً فعالاً للمصالح (الوظيفية) غير الإقليمية على المستوى الفيدرالي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Jacques DELORS ; opcit. (Pp.18-20).

وتؤكد الفيدرالية المزدوجة أو بين الولايات، والتي تتوافق معها الولايات المتحدة بشكل وثيق على الإستقلال المؤسساتي لمختلف مستويات الحكومة، وتهدف إلى الفصل العمودي الواضح بين السلطات (الضوابط والتوازنات). يجب أن يكون لكل مستوى مجال مستقل من المسؤوليات، ويتم إسناد الاختصاصات وفقا لقطاعات السياسة بدلا من الوظائف السياسية لكل قطاع، يتمتع أحد مستويي الحكومة بسلطات تشريعية وتنفيذية، ونتيجة لذلك تميل آلية الحكومة بأكملها إلى الإزدواجية لأن كل مستوى يجب أن يدير شؤونه الخاصة بشكل مستقل، ويكتمل التخصيص القطاعي أو المزدوج للصلاحيات السياسية بتمثيل ضعيف إلى حد ما للولايات على المستوى الفيدرالي. عادة ما يتم تنظيم المجلس الثاني للهيئة التشريعية الفيدرالية وفقا لمبدأ مجلس الشيوخ. يتم تمثيل الولايات من قبل عدد متساو من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين مباشرة، بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها، ونتيجة لهذا فإن مجلس الشيوخ لا يمثل مصالح المسؤولين التنفيذيين في الولايات، كما يفعل المجلس الإتحادي (البوندسرات)، بل يمثل مصالح الناخبين أو الأحزاب داخل هذه الولايات. تعبر الدول عن مصالحها من خلال التعاون الطوعي مع الدولة المركزية عادة في المؤتمرات الحكومية الدولية. وبالتالي ليست هناك حاجة لنظام حزبي قوي ومتكامل عموديا يعزز تمثيل المصالح الوظيفية من أجل موازنة الهيمنة التنفيذية<sup>1</sup>. من خلال ذلك يمكن تمييز النموذج الأوروبي من خلال:

- **فأولا:** تتطلب السيادة المقسمة أن يتم تفكيك أغلب التشريعات ذات الطابع الأوروبي في المجالات التي يتعين على الإتحاد الأوروبي أن يتولى اختصاصاتها الحصرية، في مقابل تلك التي تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية عنها وحدها وهي مهمة تكاد تكون مستحيلة، لأن الإتحاد الأوروبي الحالي يقوم على الكفاءات المشتركة. ومن المرجح أيضا أن يواجه هذا المشروع مقاومة من الدول الأصغر حجما ذات القدرات المؤسساتية والإقتصادية المنخفضة<sup>2</sup>.
- **ثانيا:** يتعين على الدول الأعضاء أن تتخلى عن تمثيلها القوي على المستوى الأوروبي من أجل منح الإتحاد الأوروبي الإستقلال في ممارسة صلاحياته المقيدة إلى حد كبير بحلول ذلك الوقت، سيتم استبدال المجلس الأوروبي ومجلس الإتحاد الأوروبي بمجلس شيوخ يمثل المواطنين بدلا من حكومات الدول الأعضاء الفردية، وسوف تتحول المفوضية الأوروبية برئيس منتخب مباشرة

<sup>1</sup> Ibid. (pp.09-11).

<sup>2</sup> Daniel Thym; "Legal Solution vs. Discursive Othering: The (Dis)Integrative Effects of Supranational Differentiation"; opcit. (p.06).

إلى بيروقراطية فيدرالية حقيقية، ولكن بعد ذلك لابد من تعزيزها إلى حد كبير (بما في ذلك الخدمات الميدانية في الدول الأعضاء) من أجل تنفيذ السياسات الأوروبية بفعالية<sup>1</sup>.

- **ثالثاً:** ونظراً لعدم التجانس الإجتماعي والإقتصادي القوي بين الدول الأعضاء ومع توسعته فإن الإتحاد الأوروبي سوف يحتاج إلى الحد الأدنى من القدرة على إعادة التوزيع. إن مثال الإتحاد الأمريكي الذي بدأ مع عدم وجود أي قدرة على فرض الضرائب والإنفاق هو مثال مفيد إلى حد ما. ويبدو أن الإتحاد الأوروبي عالق بين المطرقة والسندان، ولا يخلو أي من النموذجين الفيدراليين من العيوب، كما يتطلب تطبيق أي منهما إجراء إصلاحات مؤسسية عميقة، وهي أكثر طلباً بكثير من إعادة توزيع سلطات التصويت في المجلس أو إعادة تخصيص المناصب الوطنية في اللجنة كما يجري النظر فيها حالياً في المؤتمر الحكومي الدولي<sup>2</sup>. ولكن كما يشير دانيال فيشر Daniel Fischer إن مثل هذه الإصلاحات لا غنى عنها إذا كان من المفترض أن تظل الإدارة الأوروبية فعالة في ضوء عمليات التوسيع<sup>3</sup>.

#### ❖ الفرع الثالث: نموذج أوروبا المرنة الإنتقائية

لقد كانت المرونة والتكامل المتميز داخل الإتحاد الأوروبي موضوع بحث منذ أوائل التسعينيات، أي منذ أن تم استكمال النمط الكلاسيكي للتكامل الموحد (السوق) بخطط التعاون التي لم تشمل جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و/أو المعنية بالدول غير الأعضاء، وركزت معظم الأعمال المبكرة على فهم وتصنيف الطرق المختلفة التي تتحقق بها هذه المرونة. اهتم المؤلفون بالبعد المعياري بطرح أسئلة من قبيل: هل التكامل المتميز أمر "جيد" أم "سيئ"؟ هل توفر المرونة المخرج للتعامل مع عدم التجانس المتزايد، أم أنها نقطة انطلاق نحو التفكك<sup>4</sup>؟

لقد أثرت هذه الأسئلة منذ منتصف التسعينيات، ولكن من الواضح أنها اكتسبت أهمية بسبب أزمة منطقة اليورو وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي والتصاعد العام للتشكيك في أوروبا والإنقسامات الواضحة (بين الشرق والغرب والشمال والجنوب) بين الدول الأعضاء على عدد من القضايا السياسية بما في ذلك القضايا الأساسية مثل سيادة القانون<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ENRICO COLOMBATTO; "The Crisis of Europe's Centralized Federalism"; The Independent Review, IV, n 4, Spring 2000, pp 533-553. (Pp.538-539).

<sup>2</sup> Jacques DELORS ; opcit. (Pp.17-18).

<sup>3</sup> Daniel Fisher Membre du conseil scientifique de L'UEF France : « Europe Fédérale / La puissance du collectif européen » ; Sur YouTube ; <https://www.youtube.com/watch?v=cef0cJa4uSA>

<sup>4</sup> Daniel Thym; ibid. (pp.06-07).

<sup>5</sup> Ibid.



يجادل تييري بلزاق Thierry Balzacq وأميليّا هادفيلد Amelia Hadfield في كتابهما "التمايز والثقة: التقليد"، أن الإتحاد الأوروبي كان دائما مرنا، وعندما دعت الحاجة إليه حقا تم السماح للدول الأعضاء باختيار عدم المشاركة في عمليات تكاملية محددة، ومن أجل الحفاظ على مظهر الوحدة لم يتم الإعلان عن هذه الممارسة على نطاق واسع باستثناء سيناريوهات يونكر 2017 لمستقبل الإتحاد<sup>1</sup>.

أما المفوضية الأوروبية في الكتاب الأبيض حول مستقبل أوروبا... تعترف صراحة بالتكامل المتمايز كخيار قابل للتطبيق للتنمية المستقبلية للإتحاد الأوروبي، رغم أن الكتاب الأبيض يقدم التكامل المتمايز بطريقة محدودة وإيجابية، حيث أن "أولئك الذين يريدون المزيد يفعلون المزيد"، أي كإضافة "لتحالفات الراغبين" في سيناريو "الإستمرار"، مع ذلك فإن التكامل المتمايز حقيقة يتعلق في كثير من الأحيان بالدول الأعضاء التي تريد أقل وتريد أن يتم استبعادها<sup>2</sup>.

### ➤ الهندسة المرنة وبنود التمكين

يتم تعريفه على أنه نمط من التكامل المرن الذي يعترف باختلافات لا يمكن التوفيق بينها داخل الهيكل التكاملي الرئيسي من خلال السماح بفصل دائم أو لا رجعة فيه بين مجموعة أساسية من البلدان والوحدات التكاملية الأقل نمواً، والمتغير المقابل لهذين المصطلحين هو الفضاء. إن أوروبا التي تتميز باختلاف المساحة تذهب إلى أبعد من ذلك في إضفاء الطابع المؤسسي على التنوع مقارنة بالتكامل الذي يختلف باختلاف الزمن، في حين أن التكامل والحياة القانونية التي تختلف حسب الزمن تحدد وتحافظ على مجموعة واسعة من الأهداف والغايات المشتركة، فإن التكامل الذي يختلف حسب المكان يأخذ وجهة نظر تتجاوز الأهداف المشتركة، ووفقا لوجهة النظر هذه فإن أوروبا بكل تنوعها لا بد وأن تنظم نفسها دائما حول عدد كبير من الوحدات التكاملية والتركيز على التساؤل: من يختار ماذا؟ فهناك العديد من الأمثلة على الهندسة المتغيرة خارج نطاق الإتحاد ولكنها داخل إطار المعاهدة، داخل أوروبا ولكن خارج الإتحاد، تعد ترتيبات ما قبل أمستردام الخاصة باتفاقيات شنغن مثلا لتكتل الدول التي تسعى إلى تحقيق تكامل أعمق داخل وحدة تكاملية منفصلة، هذه الاختلافات ليست شكلا من أشكال التكامل متعدد السرعات لأنها ليست جزءا من الأهداف المشتركة المنصوص عليها في المعاهدات، كما لا يمكن اعتبارها أمثلة على التكامل الإنتقائي لأنها في المقام الأول شكل من أشكال اختيار المشاركة وليس اختيار عدم المشاركة<sup>3</sup>. كانت الهندسة المتغيرة موجودة داخل إطار المعاهدة في شكل غير مؤسسي

<sup>1</sup> Thierry Balzacq and Amelia Hadfield; "Differentiation and trust: Prüm and the institutional design of EU internal security"; Cooperation and Conflict 47(4), 2012, pp 539–561. (p.544).

<sup>2</sup> Armin Cuyvers; "Five Scenarios for Europe – Understanding the EU Commission's White Paper on the Future of Europe"; 10 April 2017. <https://shorturl.at/hnYZ7>

<sup>3</sup> Thierry Balzacq and Amelia Hadfield; ibid. (pp.544-545).

قبل معاهدة أمستردام. تشير المادة 306 على سبيل المثال إلى تعاون البنلوكس الموجود مسبقاً. وفي جوهر الأمر تعد المادة 306 شكلاً من أشكال الهندسة المتغيرة لأنها تسمح لمجموعة محددة من الدول الأعضاء بالسعي إلى التكامل في مجال السياسة العامة وفي هذه الحالة خارج إطار المعاهدة<sup>1</sup>.

### ➤ المرونة الإنتقائية كل حالة على حدة

المفهوم الرئيسي للتمايز هو الإنتقاء والإختيار، وبحكم التعريف فإن استعارة الطبخ لأوروبا الإنتقائية تسمح لكل دولة عضو بالإنتقاء والإختيار من القائمة في مجال السياسة الذي ترغب في المشاركة فيه مع الحفاظ على الحد الأدنى من الأهداف المشتركة، كما يركز هذا النهج على مسائل ومجالات سياسية محددة، والمسألة هنا هي ما تختار الدولة العضو عدم الإشتراك فيه، وهذا يتناقض بشكل صارخ مع كل من أوروبا متعددة السرعات التي تحدد الأهداف المشتركة التي تسعى الدول الأعضاء لتحقيقها (في الوقت المناسب) وفقاً للقدرة والفدرالية التي تضيء طابعاً مؤسستياً على التمايز بين الدول الأعضاء من أجل خلق مساحة بين مختلف الوحدات التكاملية أو أشكال التكامل. ويتوافق التكامل الإنتقائي مع مرونة كل حالة على حدة والمرونة المحددة مسبقاً. يمكن العثور على المثال الكلاسيكي للمرونة الإنتقائية في الإستثناء البريطاني من الفصل الإجتماعي، ينص البروتوكول 14 على أن "...المملكة المتحدة... لن تشارك في المداورات وفي اعتماد... المقترحات المقدمة على أساس هذا البروتوكول الإجتماعي...". باختصار كانت القائمة الإنتقائية مثلها مثل متغيرات السرعات المتعددة والفدرالية، جزء من عملية المجتمع منذ البداية. ربما لم يكن هذا هو الشكل المفضل للمرونة دائماً ولكنه ساعد المجتمع في التغلب على ازدحام السجلات<sup>2</sup>.

من المسلم به أن تحليل المجالات التي يمكن وينبغي فيها استخدام التعاون الوثيق هو ممارسة تأملية يرى بعض المؤيدين أن التعاون الوثيق هو بمثابة خطة طوارئ يتم نشرها للتغلب على الإنسداد فطبيعة تلك العوائق ستحدد إلى حد كبير درجة ونوع المرونة التي يتعين تطبيقها. قرار الدنمارك مثلاً بعدم الإنضمام إلى اليورو يعني أن الإتحاد الأوروبي سوف يحتاج إلى مجموعتين من الترتيبات للتعاون الإقتصادي لعقود قادمة، وإذا انتخبت حكومة محافظة متشككة في أوروبا تعارض أي مزيد من التكامل، فربما يتعين استخدام التعاون الوثيق في مجالات عديدة غير الاقتصاد هنا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid. (p.546).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

إن المساحة التي يمكن فيها استخدام التعاون الوثيق ضيقة ولا يمكن نشرها إلا لأهداف السياسة التي تغطيها المعاهدات، وهناك في المقابل مساحات كبيرة من المعاهدات مستبعدة من التعاون الوثيق، إما من حيث المبدأ لأنها تتعلق بالسوق الموحدة، أو من الناحية العملية لأنها تخضع بالفعل لتصويت الأغلبية المؤهلة (وفي هذه الحالة ربما لا يكون هناك أي جدوى من استخدام التعاون الوثيق). في تلك المجالات حيث يمكن استخدام التعاون الوثيق، فإن الدول التي تمضي قدما سوف يكون لزاما عليها دائما أن تفكر فيما إذا كان ذلك في مصلحتها حقا، لأنها قد تمنح البلدان التي لا تشارك ميزة تنافسية<sup>1</sup>.

يمكن القول إن الإحداثيات الرئيسية للتمايز هي القوة والمصلحة والثقة والسيادة. إذا كانت الحجج المطروحة في هذا الفصل قادرة على تقديم مساهمة أخرى، فهي أن الإتحاد الأوروبي يفتقر حاليا إلى عدد كاف من الأعضاء الذين يتبنون نهجا متطرفا في التعامل مع نموده التكاملي. فحقيقة أن الإتحاد الأوروبي تهيمن عليه وجهات نظر متوسطة المدى، والعملية التكاملية لا تبدو إيجابية بالنسبة للإلتزام جاد تجاه هدف "اتحاد أوثق من أي وقت مضى". كما أنه من المهم عدم المبالغة في أي استنتاجات، لا ينبغي التقليل من أهميتها أيضا بالنسبة لوجود الإتحاد الأوروبي كنموذج واقعي.

فأولا: يمثل التكامل الأوروبي من الناحية المفاهيمية والعملية نطاقا واسعا من المعاني لما ينبغي للإتحاد الأوروبي أن يفعله وما ينبغي أن يكون عليه.

ثانيا: العملية التكاملية ليست نتاج رؤية واحدة ثابتة أو حتى متطورة، بل إنها كشفت في سلسلة من المفاوضات والمناورات الإستراتيجية والمضامين الشبكية والمبادرات التي تحركها العمليات السياسية داخل قطاعات منفصلة، وعمليات استيعاب القوى الجيوسياسية الجديدة.

ثالثا: غالبا ما يكون انعدام الثقة هو الآلية الأساسية التي تؤكد قرار بعض الدول الأعضاء إنشاء مجموعة منفصلة، ومع ذلك فإن المجموعة التي تم إنشاؤها على هذا النحو متماسكة بفضل مستوى الثقة بين أعضائها. لذلك فإن اقتران الثقة وعدم الثقة هو الذي يحدد من سيتم قبوله ومن سيبقى خارج الإلتفاق.

رابعا: غالبا ما تستخدم الإختلافات الوظيفية والزمنية كأداة للسماح للمجموعة بتطوير واختبار معايير جديدة للتعاون في مجال معين، في ظل الظروف التي ناقشناها أعلاه، على الأقل من المتوقع ألا تكون هذه الترتيبات المعزولة دائمة، وبالتالي فإن المبادرين إلى خطة التكامل المتميز كمخرج منهجي ربما يتقون في الأعضاء الجدد إذا تلقوا ما يكفي من الأدلة التي تثبت مصداقية التزاماتهم، ويتم التحقق من

<sup>1</sup> Ibid. (p.547).

هذه المصداقية في الممارسة العملية، حيث يتم فحص النوايا والقدرات مقابل السلوكيات إضافة إلى ذلك تعتمد مصداقية الأعضاء الجدد على الهياكل المؤسسية التي يندمجون فيها.

أما إذا لم يكن التكامل كعملية مسار نسقية ثابتا وبقيت المصالح الوطنية دائمة التأثير، فإن التمايز سعيًا إلى تعزيز الوحدة سيكون مطلبًا بديهيًا، ويمكن العثور على دليل على ذلك في سياسات التسعينيات التي حاولت زيادة المأسسة العمودية بالموازاة مع تأييد التوسيع، وكانت الإستجابة الرئيسية هي زيادة مضامين التكامل المرنة لحل الصعوبات التي تنطوي عليها هذه الأهداف المزدوجة.

خاتمه

في خمسينيات القرن العشرين بدأ المشروع التكاملي الأوروبي بإنشاء ست دول أوروبية مجتمعاً اقتصادياً لتنسيق إنتاج وتوزيع الفحم والصلب، والذي تلاه بعد سنوات قليلة إنشاء سوق مشتركة. منذ ذلك الحين مرت الجماعة الأوروبية بعدة عمليات للتوسيع إلى غاية الترسيم القانوني والمؤسستي لما عرف بالإتحاد الأوروبي، واستمرت عمليات التوسيع للنموذج الوحدوي ليشمل 28 دولة عضواً (بوجود بريطانيا) بحلول سنة 2013، كما كانت عمليات التعميق الوظيفي مستمرة لتغطي معظم مجالات النظم السياسية الحديثة بشكل أكثر أو أقل إحكاماً. في بدايات المسار التكاملي كانت معظم السياسات منسقة بشكل فضفاض وحذر، ومع مرور الوقت أصبحت أكثر جماعية بشكل تدريجي من خلال زيادة صلاحيات الفواعل فوق الوطنية مثل المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية، ومن خلال تخفيف سلطات الدول الأعضاء لصالح الإتحاد. تمثل المسعى البحثي لهذه الدراسة في متابعة سياقية لديناميكتين اللتين ميزتا العملية التكاملية في الإتحاد الأوروبي أفقياً وعمودياً. أين يشير التكامل الأفقي إلى الإمتداد الإقليمي والانتشار المؤسستي للمنظومة السياسية للإتحاد الأوروبي، ويجسد التكامل العمودي العمق الوظيفي و/أو مركزية عملية صنع القرار على المستوى فوق الوطني في المجالات السياسية المختلفة، كما تابعت الدراسة حيوية المسار التكاملي الأوروبي باعتباره مساراً قائم على التغذية الممارساتية التي توفرها مختلف التحديات منذ بداية المشروع. من خلال التوليف النظري كفرصة لجعل التقدم النظري ضمن المسار أمراً ممكناً رغم أن هناك نقاشاً مستمر حول جدوى وفائدة التوليف النظري لدراسة المسار التكاملي الأوروبي، حاولنا في الفصل الأول تقديم بعض الأفكار الرئيسية حول كيفية تجميع نظريات التكامل في الإتحاد الأوروبي كنوع من الإيقاع المعرفي للدراسة. وملامسة إمكانيات الجمع بين النهج البنائي والعقلاني وما بعد الحدائي لمحاولة تحديد شروط النطاق المحتملة التي يجب أن تؤدي نظريات معينة في ظلها أفضل أداء أو أن تقدم أفضل الفروض القياسية، حيث تم إسقاط كل مسعى نظري من التوليفة على موضوع الدراسة من خلال إسهاماته النظرية في العملية التكاملية الأوروبية، وهي تلك الشروط التي تحدد متى يكون من المرجح أن تصمد الافتراضات والفرضيات المختلفة حول تفضيلات توجه المسار التكاملي عند مواجهة تحدياته المتعددة، للكشف عن الظروف التي تكون فيها الفواعل فوق الوطنية أقوى وأكثر فاعلية، وما هي التفضيلات الأكثر أهمية من خلال عملية بناء سياقية في نظرية التكامل لكل مرحلة من مراحل المسار التكاملي الأوروبي.

حيث تناول الفصل الثاني من الأطروحة الديناميكيات التأسيسية للنموذج باعتباره نتاج رهان تاريخي اعتمد على تدارك التحديات المختلفة كدافع لإنتاج الإطار المؤسستي والقانوني للإتحاد الأوروبي. إلى غاية التحول الأنطولوجي في المسار التكاملي أين تزايدت طموحات المشروع الأوروبي بشكل مطرد منذ

صدور القانون الأوروبي الموحد، وفي نفس الوقت أدى التوسيع الشرقي (2004-2007) إلى زيادة كبيرة في الإختلال وعدم تجانس الإتحاد الأوروبي، وأصبح السؤال الأساسي يدور حول حجم التباين والإختلال الذي يمكن للإتحاد الأوروبي استيعابه وفقا لشكله الحالي. إن العلاقة السببية بين العملية التكاملية كعملية لصنع القرار والسلطة والكفاءة القانونية فوق الوطنية من ناحية، وتأثير السياسات الوطنية للدول الأعضاء بما في ذلك العمليات السياسية الضاغطة على مستوى محلي موجهة نحو المستوى فوق الوطني من ناحية أخرى، هي أكثر تعقيدا مما يفترض عادة في نظريات التكامل. يتم رسم مفهوم التكامل النسقي كمسار حيوي للتمايز لإستكشاف طبيعة التكامل الأوروبي وتأثيره وحدوده. جاء الفصل الثالث معددا لبعض المضامين الكبرى التي اعترها الإختلال والتباين، والتي يمكن اعتبارها أكبر تهديدات الإتحاد الأوروبي بعد عمليات التوسيع (2004-2007) في سياق نسقي دولي متحول ومضطرب. حيث كشفت الدراسة عمق الإشكال القائم من خلال تحليل العلاقة بين التحديات السوسيواقتصادية والإختلال الهيكلي في الإتحاد الأوروبي، ومنه إلى مخرجات عملية انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كنتيجة لسياقية متميزة ومضطربة للمسار التكامل الأوروبي، وكذا وزن طقوس التمايز هذه على أهم متغير ذو طابع إشكالي في المشروع وهو العجز الهوياتي في الإتحاد الأوروبي.

لقد كشف المسعى البحثي في شكله العام بالرجوع إلى مخرجات الفصول الثلاث على صحة الفروض القياسية محل الإختبار. مسار خلصنا به الى نتائج نظرية وتأكيدات تجريبية نقدمها كآلاتي:

### ➤ على المستوى النظري

تفسر المقاربات ما بين الحكومية الدولالية المسار التكامل الأوروبي كمسار للتمايز من خلال مجموعة من الفرضيات التي تستهدف قطاعات ترى بأنها مركزية في العملية التكاملية:

✓ بالنظر إلى أن قضايا الأمن الداخلي هي سمة أساسية للدولة، فإن المنظمات الحكومية الدولية تتوقع ترددا تجاه التكامل في هذا المجال، وإذا كان التكامل حتميا فلا بد وأن يكون مدفوعا بالترابط القوي، مما يؤدي إلى تقارب التفضيلات الوطنية، وبالتالي فإن التهديدات المشتركة للإستقلال الوطني أو الأمن أو الرفاهية الوطنية يمكن أن تحفز الفواعل الوطنية على الإلتفاق للعمل معا بشكل أوثق. ومن وجهة النظر هذه فإن نقل الإختصاصات إلى المستوى الأوروبي سيكون وسيلة لضمان إنفاذ مثل هذه السياسات الحساسة، ولكن لا يزال يتعين على الحكومات أن تسعى إلى البقاء مسيطرة على هذه السياسات والحد من التفويض إلى المنظمات فوق الوطنية، أما من الناحية الموضوعية يجب أن تعكس نتائج هذه السياسات تفضيلات الدولة أو مجموعات الدول الأقوى في المجموعة.

✓ تحدد تفضيلات الدولة وقوتها التفاوضية الأنماط الأفقية للتكامل، ويمكن أن يعزى اختلاف التفضيلات إما إلى الحوافز الهيكلية المتباينة (الإعتماد المتبادل غير المتكافئ هو متغير تفسيري رئيسي) أو إلى الظروف المحلية المختلفة. على سبيل المثال يمكن لعقبات المصادقة الكبيرة أن تحد من مشاركة الدول في سياسات الدفاع المشتركة.

✓ يمكن تفسير التمايز العمودي بين السياسات المختلفة من خلال مستويات متفاوتة من الإعتماد المتبادل ولا تجانس التفضيلات ومشاكل الإمتثال وعدم اليقين والدعم المحلي.

بالنسبة للمقاربات عبر الوطنية فإن التبادلات العابرة للحدود الوطنية هي القوة الدافعة الرئيسية للمسار التكاملي. تستجيب الجهات الحكومية لمطالب "أسفل" المجتمع (العابر للحدود الوطنية) ومن "فوق" الفواعل فوق الوطنية، وبمجرد وضع العملية التكاملية موضع التنفيذ في النطاق السياسي، يمكن لكثافة القواعد أن تغذي المزيد من ديناميكيات التكامل. بالإضافة إلى ذلك فإن الروابط الوظيفية بين مجالات السياسة المختلفة يمكن أن تؤدي إلى آثار غير مباشرة في المجالات ذات الصلة، وهي الحجة التي طرحتها في البداية الوظيفية الجديدة.

✓ إن التقدم في العملية التكاملية في مجال العدالة والشؤون الداخلية خلال الثمانينيات والتسعينيات هو نتيجة وظيفية للتكامل السابق في القطاعات الأخرى (الإمتداد الوظيفي). وينبغي لمجموعات المصالح وشبكات السياسات العابرة للحدود الوطنية جنبا إلى جنب مع قيادة الأعمال السياسية الفعالة للفواعل فوق الوطنية أن تلعب دورا مهما في العملية التكاملية. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تعكس السياسات الموضوعية للعدالة والشؤون الداخلية مصالح وقدرات المجموعات الإجتماعية والإقتصادية العابرة للحدود الوطنية والفواعل فوق الوطنية.

✓ بالنسبة إلى أنصار ما فوق القومية، يجب أن يعكس التمايز الأفقي والرأسي التباين في التبادلات العابرة للحدود الوطنية عبر البلدان وعبر السياسات. ويجب أن تختلف حوافز التعاون والتكامل بين الدول والسياسات المختلفة وفقاً لذلك.

✓ انخفاض التمايز الأفقي والعمودي مع مرور الوقت يتطلب دفع الأطراف الخارجية نحو مشاركة أوثق، وينبغي للسياسات المتأخرة مثل التعاون بين الشرطة والقضاء في المسائل الجنائية أن تتبع الأنماط التكاملية للسياسات المتجاورة وظيفياً ومؤسساتياً.

تقدم البنائية بدائل نظرية للتفسيرات العقلانية التي طرحتها كل من المقاربات فوق الوطنية وما بين الحكومية الدولاتية. فهي تقدم منظورا أوسع حول ما يحفز الفواعل، والأهم من ذلك أن البنائيين يشككون في أهمية تعظيم المنفعة، وبدلاً من ذلك يؤكدون على أهمية القيم والأفكار والهويات لتفسير السلوك



الإجتماعي. ويرى البنائيون أن التفاعلات الإجتماعية يمكن أن يكون لها تأثير تحويلي على أفكار الفاعلين وتفضيلاتهم وهوياتهم من خلال التعلم والإقناع والتنشئة الإجتماعية.

- ✓ إن ظهور العدالة والشؤون الداخلية وتطورها هو الدافع وراء الأفكار والهويات المشتركة. في البداية قامت المجتمعات المعرفية ذات التوجه الأمني الداخلي بصياغة أفكار حول أفضل السبل لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وفي وقت لاحق دفعت فكرة الهوية الأوروبية وهدف أوروبا الموحدة المؤيدين لأوروبا إلى مصاحبة الحريات الأربع بإلغاء الضوابط على الحدود، وأخيرا أدى خطاب الأمانة ومأسسة هذه السياسات بمرور الوقت إلى تعزيز التكامل الأعمق.
  - ✓ يمكن للهويات الوطنية المختلفة أن تفسر بشكل أفضل التمايز الأفقي الداخلي، فمن المرجح أن تدعم الدول ذات الهويات المؤيدة لأوروبا سياسات مشتركة أكثر من الدول المتشككة في أوروبا، وبما أنه من المفترض عادة أن يكون لدى النخب تفضيلات أقوى للخيار التكامل مع الإتحاد الأوروبي، فإن الرأي العام المقيد هو الأكثر أهمية في الدول التي يستخدم فيها نمط الإستفتاءات.
  - ✓ ينشأ التمايز العمودي من درجات مختلفة للدعم الفكري لمختلف السياسات الأوروبية، وينبغي للسياسات ذات الروابط الأقوى بالهويات الوطنية أن تتخلف عن تلك السياسات الأكثر وظيفية في طبيعتها. ومنه يجب أن ينخفض التمايز مع مرور الوقت بسبب التنشئة الإجتماعية والتعلم.
- أما بالعودة إلى التيارات ما بعد الحداثية من خلال تأطير المسار التكامل الأوروبي بمقاربة الإنعتاق الإبستمولوجي يمكن إدراج عدة نتائج منها:

- ✓ تشير النتائج مجتمعة إلى أن فكرة "تسييس المنظومة الوجودية الأوروبية" لا يمكن الدفاع عنها. إن الإتحاد الأوروبي يواجه أشكالاً ودرجات ومظاهر مختلفة للعمليات السياسية اعتماداً على الزمان والمكان الذي يتم إنتاجها فيه.
- ✓ مؤسسات الإتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تواجه بشكل جماعي صعوبة في الإستجابة للمطالب التي يتم التعبير عنها في العمليات السياسية.
- ✓ أوروبا المختلفة تتطلب خطاباً سياسياً ومفاهيم تكاملية مختلفة من قبل أشخاص مختلفين وفي بيئات مختلفة، وبالتالي فإن القضية الخاصة تعني ضمناً أن البحوث المستقبلية لا بد أن تركز بقوة أكبر على بعض المتغيرات الوسيطة الرئيسية، التي تشكل مضامين العملية التكاملية على أرض الواقع، وأحد هذه المتغيرات هو تأثير أي دولة على سياسة الإتحاد الأوروبي، فكلما أدركت أي دولة أنها قادرة على تشكيل وتوجيه مخرجات الإتحاد الأوروبي كلما زادت احتمالية الإختلال والتمايز ومطالب التفكك في مسائل أخرى لا تقتصر على قضايا العضوية.

✓ تصور الإختيار والشعور بالفعالية السياسية يشكلان شرطين أساسيين للمنظومة التكاملية وبالتالي يتم تعزيزها بهما.

✓ الدولة التي ترى نفسها عاجزة عن إدارة الإتحاد الأوروبي من غير المرجح أن تلجأ إلى تعقيد العمليات السياسية باستثناء مسألة العضوية النهائية، وبالتالي فإن التسييس ذي الطبيعة اليسارية واليمينية والذي يعرض فيه الإختيار السياسي بين الحرية الفردية أو المساواة الجماعية أو التضامن، أمر أكثر ترجيحاً في الدول الأعضاء الكبرى في قلب أوروبا مثل فرنسا وألمانيا. وعلى النقيض من ذلك فإن الدول الهامشية الصغيرة أقل ميلاً إلى إظهار التنافس بين اليسار واليمين حول سياسات الإتحاد الأوروبي.

✓ تتميز الدول الهامشية بالصراعات حول النظام السياسي للإتحاد الأوروبي وعضويته، وينبغي النظر في هذا السياق إلى حقيقة مفادها أن دولاً مثل سويسرا لم تشارك كأعضاء كاملي العضوية في إدارة الإتحاد الأوروبي، وذلك لأن سلطة الإتحاد الأوروبي تشكل قضية مثيرة للجدل ومثيرة للتعنت على المستوى المحلي، حيث تعتبر الورقة الفاعلة في انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

✓ الإختلال ليس بالضرورة نتيجة لعملية نقل السلطة فقط لكنه قد يكون سبب محوري في ذلك فعملية نقل السلطة باستخدام تصميمات ديناميكية التمايز والتشظي يمكنها أن تؤثر على مفاهيم نقل السلطة بين الماضي وفقاً لسياق معين، وخطط النقل المحتملة في المستقبل حالة استمرار التوسيع. الأمر الذي يدفع نحو تحديد جغرافي للإتحاد الأوروبي لتجنب العمليات السياسية التي تنتجها الجغرافيا المبهمة، وأثر ذلك في سيناريو التفكك كحالة مدمرة.

### ➤ على المستوى التجريبي

✓ يتعين على الإتحاد الأوروبي أن يكون أكثر مرونة إذا كان عليه أن يستوعب التطلعات المختلفة لأعضائه، ومن المرجح أن يتمكن من فعل ذلك بعدة طرق.

✓ من الممكن إدراج المزيد من التمايز المنهجي في الأطر القانونية للإتحاد الأوروبي حتى يتسنى لبعض الدول الأعضاء الجديدة على سبيل المثال أن تختار الإنسحاب طوعاً من بعض ترتيبات الإتحاد الأوروبي، حيث قد تكون هناك فترات انتقالية طويلة جداً وإن كانت محدودة زمنياً للأعضاء الجدد.

✓ قد تختار الدول الأعضاء الأكبر حجماً العمل معاً على أساس مخصص خارج المعاهدات كما فعلت في مجموعة الإتصال، وقد ترغب بعض الدول الأعضاء في المضي قدماً على المستوى الثنائي من خلال بناء مؤسساتها الخاصة خارج المعاهدات التأسيسية.

- ✓ لعل التعاون الوثيق على نموذج المرونة الإنتقائية هو الشكل الأكثر اتزاناً من أشكال المرونة لأنه من شأنه أن يجعل الإتحاد الأوروبي أكثر مرونة دون أن يدفعه إلى نقطة الإنهيار، وهو مصمم لإحتواء التكامل داخل الإتحاد الأوروبي، وأي مبادرة ستشرف عليها مؤسسات الإتحاد الأوروبي ستخضع لسيادة القانون، وهذا من شأنه أن يساعد في حماية مصالح كافة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وإبقاء المبادرات مفتوحة أمام أولئك الذين يرغبون في الإنضمام إليه في مرحلة لاحقة.
- ✓ تم استخدام مصطلح "التكامل المتمايز" للتعبير عن التباين التجريبي، وتكون هذه الإختلافات نتاج ترتيبات رسمية أو غير رسمية، وقد تكون إما عواقب مقصودة أو غير مقصودة. ومن ثم يتم توسيع مصطلح "التكامل المتمايز" ليشمل الترتيبات الرسمية وعواقبها المقصودة، أي أبعد من مجرد الإشارة إلى تكامل الإتحاد الأوروبي كنموذج متعدد السرعات، ومنه يعد التكامل المتمايز ظاهرة طبيعية.
- ✓ كان الإهتمام الرئيسي خلال العقود الأولى للمسار التكاملي مرتبطاً بسلطة مؤسسات الإتحاد الأوروبي وقدراتها، ويرتبط اليوم بدرجة أعلى من عدم التجانس وبعض التفاوت والتباين في وثيرة المسار التكاملي.
- ✓ القلق القديم يتمثل في أن المشروع قد يتعرض للركود ويفقد زخمه، ويبدو اليوم أن هذا القلق قد يمضي أبعد من ذلك، هذه على الأقل هي الرسالة التي يرسلها الناخبون الفرنسيون والهولنديون.
- ✓ يوجد في ثنايا المسار التكاملي الأوروبي ما يعرف "بفخ التكامل"، حيث أن القليل من التكامل يعرض زخم المشروع للخطر، في حين أن الكثير من التكامل قد يؤدي إلى "تفريغ" المشروع التكاملي بأكمله ويدفعه نحو التفكك.
- ✓ على الرغم من الجهود الحثيثة التي يبذلها المعسكر المتطرف في أوروبا، إلا أن نمط التكامل المرن يمثل الآن أسلوباً يتمتع بالمصداقية الكاملة لتدارك المسار التكاملي الأوروبي في مرحلة ما بعد التوسعة. وتعد استراتيجياته المتعددة بشكل جماعي حلاً للتدابير الضرورية لتسهيل عمل المؤسسات وضمان فعاليتها تحت ضغط مخرجات التوسيع.
- ✓ بالنسبة للمعسكر المعتدل يظل التكامل المتأصل في التعاون ما بين الحكومي الدولاتي المرن من المحرمات، غير أن أساليبه تقدم للمقاربات الدولاتية أدوات استراتيجية للإحتفاظ بالجوانب الرئيسية للدولة الوطنية، وموطئ قدم في مكتسبات مفاهيمية معدلة إلى حد ما. وبالنسبة للمعتدلين الواسطين فإن التكامل المرن يعمل على تسوية مطالب المعسكرين الآخرين (المتطرفين أنطولوجياً) بالبيضة والدجاجة فيما يتعلق بالتعميق والتوسيع.

ويطرح تحليلنا ثلاث تنبؤات واسعة النطاق في الوضع الحالي ووفقا للمعطيات الحالية:

- **أولاً:** تشير الإعتبارات النظرية والأدلة التجريبية إلى أن الأزمة لن تؤدي إلى التفكك القريب على الأقل. كل هذه التحديات من شأنها أن تشكل تطورا جديدا في تاريخ التكامل الأوروبي الذي اتسم حتى الآن بتكامل أعمق وأوسع من أي وقت مضى، وهذا ما ميز المسار التكاملي الأوروبي منذ بداياته. من الناحية النظرية فإن التكاليف الباهظة للعملية للتكاملية والمخاطر العالية للآثار غير المباشرة، أي التداخيات السلبية في مجالات السياسة الأخرى والعلاقات الدولية الأوروبية بشكل عام، تقودنا إلى توقع أن أعضاء الإتحاد الأوروبي سوف يقومون بكل ما في وسعهم لإنقاذ الإتحاد الأوروبي.
- **ثانياً:** أيا كان ما قد يفعله أعضاء الإتحاد الأوروبي لإنقاذ المسار التكاملي وحل مشاكل التكامل الأوروبي، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الإضطراب وتعقد العمليات السياسية. ومن المرجح أن يكون لكل خطوة جديدة من خطوات التكامل حتى لو بدت وكأنها تملبها ضرورات الوضع تكاليف باهظة على السيادة والهوية الوطنية، وأن تؤدي إلى التسييس والتعبئة المحلية (تصاعد الشعبوية)، وحتى لو نتج عن هذه العملية مزيد من التكامل، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى توليد نمط تمايز جديد أو تعميق التشظي الموجود بالفعل.
- **ثالثاً:** إن الأزمات المتعددة بعد عمليات التوسيع، تؤكد على الحاجة إلى نظرية التكامل وتطويرها بشكل أكثر منهجية. فهي توضح الأهمية العملية للفهم النظري لآليات التكامل الإقليمي. إن التنظير للتكامل ليس فنا أكاديميا، بل هو شرط مهم لنجاح تشكيل تصورات التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين المضطرب.

# قائمة المصادر والمراجع

## باللغة العربية

### ✓ . فئة المقالات في الدوريات المحكمة:

- 1- د. صباح رمضان ياسين: "مؤسسات الإتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد الأول مارس 2016.

### ✓ . فئة الرسائل الجامعية:

- 1- عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه العلوم، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2009/2008

### ✓ . روابط الويب:

- 1- ألكسي بانفيروف: "أهم المؤسسات الأوروبية ومهامها في لحظة سريعة". deutschland.de, 01.11.2019

## باللغة الأجنبية

### **1- In English :**

#### ✓ . Books and Books Chapters :

- 1- Alan S. Milward: "The Reconstruction of Western Europe, 1945-51"; 1st Edition 1984; Published by Routledge, London, 19 June 2004.  
2- Alexander WENDT; « Social Theory of International Politics »; (Cambridge: Cambridge University Press; 1999.

- 3- B. Rosamond; « Theories of European Integration »; St. Martin's Press, Scholarly and Reference Division, 175 Fifth Avenue, New York, N.Y. 10010, First published in the United States of America in 2000.
- 4- Bruno Hellendorff; “THE EU’S REACTIVE APPROACH TO RISING TENSION BETWEEN THE US AND CHINA”; chapter in A Report;” Europe in the Face of US-China Rivalry” by the European Think-tank Network on China (ETNC) January 2020.
- 5- Charles P. Kindleberger; “Marshall Plan Days”; published in 2010 by Routledge, 2Park square Milton Park, Abingdon, Oxon OX144RN.
- 6- Cris Shore; chapter “The cultural policies of the European Union and cultural diversity”; in the book “Differing Diversities: cultural policy and cultural diversity”; cultural policy and action department, Council of European Publishing, 11/2001.
- 7- Daniel Thym; “Competing models for understanding differentiated integration”; chapter in book; “Between Flexibility and Disintegration: The State of EU Law Today”; edited by; Bruno de Witte, Andrea Ott and Ellen Vos, Elgar 2017.
- 8- Daniel Vaughan-Whitehead; “The European Social Model in times of crisis: An overview” chapter1 pp 1-65, in “The European Social Model in Crisis Is Europe Losing its Soul?” Edited by Daniel Vaughan-Whitehead, International Labour Office Geneva, Switzerland 2015.
- 9- F. Schimmelfennig, D. Leuffen and others; «Differentiated Integration Explaining Variation in the European Union»; Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin’s Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010 ;2013.
- 10- Furio Ceruté; “How not to (mis)understand political identity in the European Union”; chapter in the book “Debating Political Identity and Legitimacy in the European Union”; Edited by Sonia Lucarelli, Furio Cerutti and Vivien A. Schmidt, first published 2011 by Routledge.
- 11- G. Schneider and A. Ershova; « Rational Choice Institutionalism and European Integration »; Oxford Research Encyclopedia of Politics / Thompson, William R. (Hrsg.). - Oxford: Oxford University Press, 2018.
- 12- Giuseppe Celi and others; “Crisis in the European Monetary Union A Core-Periphery Perspective”; 1st Edition, Routledge, London, 15 January 2018.
- 13- Hardin Russel; “Trust in Government: in Trust and Governance”; ed. Braith Waithe, Valerie and Levi Margaret, New York, US: Russel Sage Foundation 1998.
- 14- J. Pinder and S. Usherwood; “The European Union”; Oxford University Press, published in 2001.
- 15- Jens-Peter Bonde; “THE LISBON TREATY: The Readable Version”; Publisher: Foundation for EU Democracy, ISBN: 87-87692-72-4, Third edition Printed at Notat Grafisk, Denmark – 2009.
- 16- Joerg Monar; “Democratic control of Justice and Home Affairs: The European Parliament and the National Parliaments”; in Roland Bieber and Joerg Monar (Eds.); Justice and Home Affairs in the European Union. The Development of the Third Pillar, European Interuniversity Press, 1995 pp 243-257.
- 17- JOS DE BEUS and JEANNETTE MAK; “Gaining European legitimacy and identity through unlocking the public spheres of nation states: the case of the Netherlands”; chapter in the book “Debating Political Identity and Legitimacy in the European Union”; Edited by Sonia Lucarelli, Furio Cerutti and Vivien A. Schmidt, first published 2011 by Routledge.

- 18- Lene Hansen and Ole Wæver; "European Integration and National Identity"; The New International Relations Edited by Barry Buzan and Richard Little; First published 2002 by Routledge 11 New Fetter Lane, London EC4P 4EE.
- 19- Maja zehfuss; « constructivism in international relations the politics of reality »; Cambridge studies in international relations 2004.
- 20- Mario Esteban and Miguel Otero Iglesias;" Europe in the Face of US-China Rivalry"; A Report by the European Think-tank Network on China (ETNC) January 2020.
- 21- Martin Griffiths; « International Relations Theory for the Twenty-First Century »; First published 2007 by Routledge, Milton Park, Abingdon.
- 22- Nicholas Rescher; «Process metaphysics»; published bey state university of New York press 1996.
- 23- Roberto M. Dainotto; "EUROPE IN THEORY"; Duke University Press, Printed in the United States of America 2007.
- 24- S. Saurugger; « Theoretical Approaches to European Integration »; Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC, 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010. (2014).
- 25- Simonazzi Annamaria and Ginzburg Andrea; "The Interruption of Industrialization in Southern Europe: A Center-Periphery Perspective"; in Martin Baumeister and Roberto Sala (eds); "Southern Europe. Italy, Spain, Portugal and Greece from the 1950s until the Present Day"; Frankfurt/New York: Campus.
- 26- Sophie Gaston and Sacha Hilhorst; "Nostalgia as a Cultural and Political Force in Britain, France and Germany..."; Creative Commons, published by (Demos) 2018 ISBN 978-1-911192-17-6.
- 27- Verdery Katherine; "What was Socialism, and what comes next?" NJ, US: Princeton UP 1996; Schoplin, George 2000, Nations. Identity. Power, London, UK: Hurst & Co.
- 28- VIVIEN A. SCHMIDT; "The problems of identity and legitimacy in the European Union: is more politics the answer?"; chapter in the book "Debating Political Identity and Legitimacy in the European Union"; Edited by Sonia Lucarelli, Furio Cerutti and Vivien A. Schmidt, first published 2011 by Routledge.
- 29- Wulf Reiners and Ebru Turhan; « EU-Turkey Relations Theories, Institutions, and Policies »; Palgrave Macmillan ISBN 978-3-030-70890-0 ;2021.
- 30- yousef lapid; "Identities, Borders, Orders: Nudging International Relations Theory in a New Direction"; EDITORS MATHIAS ALBERT, DAVID JACOBSON, AND YOSEF LAPID; Published by the University of Minnesota Press 111 Third Avenue South, Suite 290 Minneapolis, MN 55401-2520.

### ✓ . Reports :

- 1- EUROPEAN COUNCIL; « C O N C L U S I O N S / SN 2740/1/85 »; MILAN, 28-29 June 1985.
- 2- European commission; "INSTITUTION BUILDING IN THE FRAMEWORK OF EUROPEAN UNION POLICIES COMMON TWINNING MANUAL"; REVISION 2012, UPDATE 2013-2014.
- 3- Elaine Sciolino; "Unlikely Hero in Europe's Spat: The 'Polish Plumber"; the new work times, June 26, 2005.



- 4- European Commission; “Surveillance of Intra-European-Area Competitiveness and Imbalances”; European Economy 1/2010, Brussels.

### ✓ . Review Articles :

- 1- A. Moravcsik; « The Choice for Europe SOCIAL PURPOSE AND STATE POWER FROM MESSINA TO MAASTRICHT: Theorizing European Integration pp 1-17 » Published in the UK in 1999 by Routledge.
- 2- Alexander Wendt; « Anarchy Is What States Make of It »; International Organization 46, No. 2, 1992, pp 391-425.
- 3- Anna Moskal; “THE IMPACT OF BREXIT ON THE EUROPEAN UNION’S FUTURE DEVELOPMENT IN THE CONTEXT OF EUROPEAN INTEGRATION”; Torun International Studies, 2018, No. 1 (11), pp. 25–36.
- 4- Annamaria Simonazzi; “European Union’s Structural Vulnerability in a Changing Geopolitical Environment”; Revista Crítica de Ciências Sociais 130; pp. 81-100; 1 May 2023.
- 5- Armigeon Klaus and Lucio Baccaro; “Political Economy of Sovereign Debt Crisis: The Limits of Internal Devaluation”; Industrial Law Journal 41 (3) (2012) pp 254-275.
- 6- Attila Ágh; “The ‘Populist Explosion’ in the West and its Effect on the NMS The Polish and Hungarian Blind Alley of Populism Compared”; POLITOLOGICKÝ ČASOPIS / CZECH JOURNAL OF POLITICAL SCIENCE 1/2018.
- 7- Ben Rosamond; “European Integration Theory, EU Studies and the Sociology of Knowledge”; paper presented to the 8<sup>th</sup> biennial conference of the European Union Studies Association, Nashville TN 27-29 March 2003.
- 8- Bijsmans Patrick and Altides Christina; “Bridging the Gap’ Between EU Politics and Citizens? He European Commission, National Media and EU Affairs in the Public Sphere” Journal of European Integration; 29.3, 2007, pp 323-340.
- 9- Björn Hacker; “Unequal Europe: Tackling Regional Disparities in the EU”; FRIEDRICH-EBERT-STIFTUNG – POLITICS FOR EUROPE.
- 10- Brubaker R. and Cooper F; “Beyond Identity”; Theory and Society, Kluwer Academic Publishers vol. 29, 2000; p. 1-47.
- 11- C. BROWNING and P. JOENNIEMI; “Geostrategies of the European Neighbourhood Policy”; SAGE Publications and ECPR-European Consortium for Political Research, Vol. 14(3): 519–551.
- 12- C. Browning; “The constitutive power of outsiders: The European neighbourhood policy”; Political Geography, (2010). 109-118.
- 13- C. CHRISTIANSEN AND K. TANGEN; “The Shadow of the Past: Environmental Issues and Institutional Learning in EU Enlargement Processes”; Journal of Environmental Policy & Planning, J. Environ. Policy Plann. 4: 67 – 86 (2002).

- 14- Castells Manuel; “The New Public Sphere: Global Civil Society, Communication Networks, and Global Governance”; *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 616:1, 2008, pp 78–93.
- 15- Christoph Hermann; “Crisis, Structural Reform and the Dismantling of the European Social Model(s)”; Working Paper, No. 26/2013, Hochschule für Wirtschaft und Recht Berlin, Institute for International Political Economy (IPE), Berlin.
- 16- Christophe Hillion; “The Creeping Nationalisation of the EU Enlargement Policy”; Swedish Institute for European Studies; 6-2010.
- 17- Craig. Parsons; « Showing Ideas as Causes: The Origins of the European Union »; *International Organization* 56, 1, Winter 2002, pp. 47– 84.
- 18- Daniel Thym; “Legal Solution vs. Discursive Othering: The (Dis)Integrative Effects of Supranational Differentiation”; Brixit Institute, WORKING PAPER N. 7-2018.
- 19- David Beetham; “Max Weber and the Legitimacy of the Modern State”; From the journal *Analyse & Kritik*, Volume 13 Issue 1, Published by De Gruyter Oldenburg May 12, 2016.
- 20- de la Porte Caroline and Philippe Pochet; “Why and How (Still) Study the Open Method of Co-ordination (OMC)?”; *Journal of European Social Policy* 22(3) (2012) pp 336– 349.
- 21- de Wilde Pieter and others; Introduction: “the differentiated politicisation of European governance”; Posted at the Zurich Open Repository and Archive, University of Zurich 2016.
- 22- ENRICO COLOMBATTO; “The Crisis of Europe’s Centralized Federalism”; *The Independent Review*, IV, n 4, Spring 2000, pp 533–553.
- 23- Erik Ringmar; *The recognition game: Soviet Russia and the west. Cooperation and Conflict*, (2002), pp115-136. (pp.125-128).
- 24- Ernst B. Haas; « International Integration: The European and the Universal Process »; *International Organization*, Vol 15, N°3, 1961 pp 366-392.
- 25- Ernst B. Haas; « Turbulent elds and the theory of regional Integration »; *International Organization*, Volume 30, Issue 02, March 1976, pp 173 – 212.
- 26- Fernandes, S; “Studying European margins in the illiberal turn: a spacio-normative approach”; *JOURNAL OF CONTEMPORARY EUROPEAN STUDIES* (2019) , 389-393.
- 27- Finn Laursen; “On the Study of EU Treaty Reforms: Where are we after the Debacle of the Constitutional Treaty?”; Dalhousie EUCE Occasional Paper No. 5 (2008).
- 28- Frances M. B. Lynch; “Resolving the Paradox of the Monnet Plan: National and International Planning in French Reconstruction”; *The Economic History Review*, Vol. 37, No. 2 (May, 1984), pp. 229-243.
- 29- Frank Schimmelfennig; “European Neighborhood Policy: Political Conditionality and its Impact on Democracy in Non-Candidate Neighboring Countries”; Paper prepared for the EUSA Ninth Biennial International Conference Austin, March 31- April 2, 2005.

- 30- Frank Schimmelfennig; “Rebordering Europe: external boundaries and integration in the European Union”; JOURNAL OF European PUBLIC POLICY 2021, VOL 28 NO 3, pp 311–330.
- 31- Frank Schimmelfennig; “The Community Trap: Liberal Norms, Rhetorical Action, and the Eastern Enlargement of the European Union”; International Organization, February 2003, pp 47-80.
- 32- Frank Schimmelfennig; « Europeanization beyond Europe »; Living Reviews in European Governance, Vol. 4, (2009), No. 3.
- 33- Frank Schimmelfennig; « The European Union as a system of differentiated integration: interdependence, politicization and differentiation”; Journal of European Public Policy, 16 Mar 2015.
- 34- Franklin Dehousse; “THE TREATY OF NICE: A WATERSHED IN THE HISTORY OF EUROPEAN INTEGRATION”; Studia Diplomatica, Vol. 53, No. 6 (2000), pp. 19-42; Published by Egmont Institute.
- 35- Furio Ceruté, « Why legitimacy and political Identity are connected to each other: especially in the case of the European union »; ECPK joint session of workshops, Nicosia, N°17 April 2006.
- 36- Grieco, Joseph M; « State Interests and International Rule Trajectories: A Neorealist Interpretation of the Maastricht Treaty and European Economic and Monetary Union », Security Studies 5(3): 261–306.
- 37- H. Spruyt and L. Lyons; “THE DEVELOPMENT OF THE EUROPEAN UNION”; Columbia International Affairs Online, Arizona State University.
- 38- Harold D. Clarke and others; “Why Britain Voted for Brexit: An Individual Level Analysis of the 2016 Referendum Vote”; Parliamentary Affairs (2017) 0, 1–26, 439–464.
- 39- Heise Arne and Anna Lierse; “Budget Consolidation and the European Social Model. The Effects of European Austerity Programmes on Social Security Systems”; Friedrich Ebert Foundation Berlin (2011).
- 40- Hermann Christoph and Mahnkopf Birgit; “Still a Future for the European Social Model?”; Global Labour Journal 1 (3) (2010) pp 314-330.
- 41- Hoeglinger Dominic; “The Politicisation of European Integration in Domestic Election Campaigns: A Glass Half Full or Half Empty?”; West European Politics, 39:1, 2016, pp 44-63.
- 42- J. Castan Pinos; “The Conflicting Aims of the European Neighborhood Policy and its Secondary Effects”; Journal of Borderlands Studies, Volume 29, 2014 - Issue 2.
- 43- Jacques DELORS; “THE FEDERAL APPROACH TO THE EUROPEAN UNION OR THE QUEST FOR AN UNPRECEDENTED EUROPEAN FEDERALISM”; Translation to English by Mme Chamouni STONE; Research and Policy Paper n° 14 July 2001.
- 44- James Anderson; « The shifting stage of politics: new medieval and postmodern territorialities? »; Environment and Planning I: Society and Space 1996, volume 14, pp 133-153.
- 45- JOANNE SCOTT; “Extraterritoriality and Territorial Extension”; THE AMERICAN JOURNAL OF COMPARATIVE LAW Vol.62, 19-DEC-13.

- 46- Kenneth W. Abbott and Duncan. Snidal; « Why States Act through Formal International Organizations »; *Journal of Conflict Resolution* 1998 N°42,3; Published by: SAGA.
- 47- Kinga Brudzińska; “Multi-speed Concept is in the European Union’s DNA”; GLOBSEC is a global think-tank committed to enhancing security, prosperity and sustainability in Europe and throughout the world, 09/2018.
- 48- Kristin Archick; “The European Union: Ongoing Challenges and Future Prospects”; Congressional Research Service; December 3, 2018.
- 49- Leupold Anna; “A Structural Approach to Politicisation in the Euro Crisis”; *West European Politics*, 39:1, 2016, pp 84-103.
- 50- Liesbet Hooghe and Gary Marks; “Differentiation in the European Union and beyond”; *European Union Politics*, pp 1–11, 2022.
- 51- Luehiste Kadri; « Explaining Trust in Political Institutions: Some Illustrations from the Baltic States »; *Communist and Post-Communist Studies* 39.4, 2006, pp 475-496.
- 52- M. Carbone; “EU Enlargement “; *Development policy in: N. Nugent (Ed.); Basingstoke, UK: Palgrave pp. 242-252, 2004.*
- 53- M. Carbone; “The European Union and International Development”; London: Routledge, (2007).
- 54- M. Emerson and S. Blockmans; “Next Steps for EU Enlargement – Forwards or Backwards?”; *SCEEUS GUEST PLATFORM FOR EASTERN EUROPE POLICY NO.12, 23 November 2022.*
- 55- Maja Zehfuss and others; “The Political Import of Deconstruction—Derrida’s Limits? A Forum on Jacques Derrida’s Specters of Marx after 25 Years, Part I”; *Contexto Internacional vol. 41(3) Sep/Dec 2019.*
- 56- Mariam Meynert; “Structuring of Modern and Postmodern Identities with Reflections on the Pedagogical Implications in a Multicultural World”; *Magisteruppsats, 10 poäng 61-80 poäng Datum: 2007-01-08; University of Lund.*
- 57- Matthias Basedau and Patrick Köllner; “Area Studies and Comparative Area Studies: A Primer on Recent Debates and Methodological Challenges”; *Japan aktuell 2/2007.*
- 58- Max Haller and Regina Ressler; “National and European identity: A study of their meanings and interrelationships”; *la Revue francaise sociologie, Vol 47-4, 2006, pp 817-850.*
- 59- Menelaos Markakis; “Differentiated Integration and Disintegration in the EU: Brexit, the Eurozone Crisis, and Other Troubles”; *Journal of International Economic Law, 2020, 23, pp 489–507.*
- 60- Meynaud. Jean ; « Hoffmann (Stanley) Ed. - Contemporary theory in international relations » ; *Revue française de science politique, Année 1961 N° 11-3, pp. 737-739.*
- 61- MICHAEL ANDREA STREBEL and others; “The importance of input and output legitimacy in democratic governance: Evidence from a population-based survey experiment in four West European countries”; *European Journal of Political Research* 2018.

- 62- Michael Keating; “Between two unions: UK devolution, European integration and Brexit”; *TERRITORY, POLITICS, GOVERNANCE*; 2022, VOL. 10, NO. 5, pp629–645.
- 63- Milan Cibul’a; “Would a «multi-speed» EU be a solution?»; *Visegrad Journal on Human Rights*, (volume 1) 2019.
- 64- Nicoletta Pirozzi and Matteo Bonomi; “Governing Differentiation and Integration in the European Union: Patterns, Effectiveness and Legitimacy”; *The International Spectator, Italian Journal of International Affairs*, VOL. 57, NO. 1, pp 1–17 (2022).
- 65- Nicolò Conti; « Introduction »; *Perspectives on European Politics and Society*, Vol 11, No.2, pp 133–145, June2010.
- 66- Niklas I.M. Nováky; “Who wants to pay more? The European Union’s military operations and the dispute over financial burden sharing”; *EUROPEAN SECURITY*, 15 February 2016.
- 67- Nisreen Mansour; « Neofunctionalism and European Integration: Is it Still a Case of Spillover? »; *E-International Relations* ISSN 2053-8626; AUG 3 2011.
- 68- Noel Parker; “A Theoretical Introduction: Space, Centers, and Margins»; New York: PALGRAVE MACMILLAN 2008.
- 69- P. Pierson; « The Path to European Integration: A Historical Institutional Perspective »; *Program for the Study of Germany and Europe Working Paper No. 5.2* (October 25, 1994).
- 70- Peter Van Ham; « Europe's Postmodern Identity: A Critical Appraisal »; *International Politics* 38: 229-252, June 2001.
- 71- Pianta Mario; “Democracy Lost: The Financial Crisis in Europe and the Role of Civil Society”; *Journal of Civil Society*, 9:2(2013), pp 148–61.
- 72- R. Pacheco Pardo; « Robert O. Keohane’s After Hegemony »; Copyright 2017 by Macat International Ltd24 :13 Coda Centre, 189 Munster Road, London SW6 6AW.
- 73- Rens Vliegthart and others; “NEWS COVERAGE AND SUPPORT FOR EUROPEAN INTEGRATION, 1990–2006”; *International Journal of Public Opinion Research* Vol. 20 No. 4, 2008.
- 74- Reyhan KARABABA; “Postmodernist Identity - Construction and Consumption”; *Journal of Economic Development, Environment and People*, Volume 5, Issue 3, 2016.
- 75- Roland Dannreuther; “Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighborhood Policy”; *Eur. Foreign Aff. Rev* 11. pp 183-201 2006.
- 76- Ronald Inglehart; “Cognitive Mobilization and European Identity”; *Comparative Politics* 3 (1) 1970, pp 45-70.
- 77- Rosa Balfour and Corina Stratulat; “The enlargement of the European Union”; *European policy centre*, 10-12-2012.
- 78- S. ANDERSEN and N. SITTER; “Differentiated Integration: What is it and How Much Can the EU Accommodate?»; *The Norwegian School of Management* Published online: 23 Aug 2006.
- 79- S. Grimm and A. Harmer; “Diversity in Donorship: The Changing Landscape of Official Humanitarian Aid: Aid Donorship in Central Europe”, London; 2005.
- 80- Sanja Ivic and others; “European identity: between modernity and postmodernity”; *Innovation the European Journal of Social Science Research* Vol. 24, No. 4, December 2011, 395-407.

- 81- Schimmelfennig Frank and Andrew Moravcsik; « Liberal Intergovernmentalism in European Integration Theory »; ed. Antje Wiener and Thomas Diez; Oxford University Press 67–87.
- 82- Schmidtke Henning; “The Differentiated Politicisation of European Tax Governance”; *West European Politics*, 39:1, 2016, pp 64-83.
- 83- Sevilay Kahraman; “THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY: THE EUROPEAN UNION'S NEW ENGAGEMENT TOWARDS WIDER EUROPE”; *Perceptions* Winter 2005.
- 84- Sharon Derry; « Cognitive schema theory in the constructivist debate »; Article in *Educational Psychologist* N°31, pp 163-174 · June 1996.
- 85- Simon Lightfoot; “Enlargement and the Challenge of EU Development Policy”; on *European Politics and Society* Vol. 9, No. 2, 128–142, June 2008.
- 86- Soetkin Verhaegen; “The relationship between national and European identification, and trust in EU institutions”; *CERGU’S WORKING PAPER SERIES* 2018:4.
- 87- Svein Andersen and Nick Sitter; “Differentiated Integration: What is it and How Much Can the EU Accommodate?”; *Journal of European Integration*, Vol. 28, No. 4, pp 313–330, September 2006.
- 88- Thierry Balzacq and Amelia Hadfield; “Differentiation and trust: Prüm and the institutional design of EU internal security”; *Cooperation and Conflict* 47(4), 2012, pp 539–561.
- 89- Thierry Chopin; “Democracy, secularity and religious freedom: which balance is there in France and Europe?”; *European issue n°470*, Robert Schuman foundation, 17th April 2018.
- 90- Thierry Chopin; “Europe and the identity challenge: who are we”; *European issue n°466*, Robert Schuman foundation, 19 mars 2018.
- 91- Thierry Chopin; “the populist moment: towards a post liberal Europe”; *European issue n°414*, Robert Schuman foundation, 19 mars 2018.
- 92- Thomas Christiansen and others; “The social construction of Europe”; *Journal of European Public Policy* 6:4 Special Issue 1999: 528-544.
- 93- Tobias Schumacher and Dimitris Bouris; “Chapter: The 2011 Revised European Neighbourhood Policy: Continuity and Change in EU Foreign Policy”; *palgrave macmillan*, 09 November 2016.
- 94- Tobias Schumacher and Dimitris Bouris; “Chapter: The 2011 Revised European Neighbourhood Policy: Continuity and Change in EU Foreign Policy”; *palgrave macmillan*, 09 November 2016.
- 95- Valerie Marcel; « The Constructivist Debate; Bringing Hermeneutics (Properly) In »; Paper presented at the 2001 ISA conference, 21 February 2001 - Panel WD18; *Institut d'études politiques de Paris*.
- 96- W. Sandholtz and A. Stone Sweet; « Neo-functionalism and Supranational Governance »; *the Oxford Handbook of the European Union (OUP)*.
- 97- Walter Mattli; « The politics and economics of international institutional standards setting: an introduction »; *Journal of European Public Policy*, 1-1-2001, pp 328-344.

✓ . Web Links :

- 1- CVCE. European NAVigator. Étienne Deschamps; « The 'empty chair' policy »; 08/07/2016. <https://shorturl.at/dkuLW>
- 2- Martin Dedman; “The Schuman Plan (1950) and the European Coal and Steel Community (1951)”; <https://shorturl.at/ptTV7>
- 3- Search on EUREKA, the catalogue of the Council Libraries! <https://shorturl.at/otA03>
- 4- ACT CONCERNING THE ELECTION OF THE MEMBERS OF THE EUROPEAN PARLIAMENT BY DIRECT UNIVERSAL SUFFRAGE. [https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/206078/A1\\_HR.pdf](https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/206078/A1_HR.pdf)
- 5- The Davignon proposals; <https://shorturl.at/prRXZ>
- 6- Written by CFI Team; “What is the European Monetary System (EMS)?” <https://shorturl.at/jmvAG>
- 7- European Parliament; “Treaty on European Union (TEU) / Maastricht Treaty” <https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/in-the-past/the-parliament-and-the-treaties/maastricht-treaty>
- 8- Service for Foreign Policy Instruments in the European commission; “Common foreign and security policy”; [https://fpi.ec.europa.eu/what-we-do/common-foreign-and-security-policy\\_en](https://fpi.ec.europa.eu/what-we-do/common-foreign-and-security-policy_en)
- 9- Wil. James; “Treaty of Amsterdam”; CIVITAS Institute for the study of civil society; Rachel Maclean, 07/2015. <https://www.civitas.org.uk/content/files/TR.4.Treaty-of-Amsterdam.pdf>
- 10- The Nice Treaty of 26 February 2001; <https://shorturl.at/bfiGQ>
- 11- Official Journal of the European Union, C 326 -26.10.2012; “CONSOLIDATED VERSION OF THE TREATY ON EUROPEAN UNION”; (pp.43-44) <https://shorturl.at/bCEG8>
- 12- Achim Hurrelmann; “The European Union: History and Institutions” <https://carleton.ca/ces/elearning/wp-content/uploads/EU-History-and-Institutions.pdf>
- 13- by Jakub Marian; “Number of Members of the European Parliament by country in 2019” <https://jakubmarian.com/number-of-members-of-the-european-parliament-by-country-in-2019/>
- 14- BBC NEWS; “European elections 2019: Power blocs lose grip on parliament”; 27 May 2019 <https://www.bbc.com/news/world-europe-48417744>
- 15- European Parliament ; « Législative powers » <https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/powers-and-procedures/legislative-powers>

- 16- The European Council; <https://www.consilium.europa.eu/en/>
- 17- Luxembourg Centre for contemporary and digital history; “Council of the European Union”  
<https://shorturl.at/ahpzT>
- 18- European commission: « Funding & tender opportunities Single Electronic Data Interchange Area (SEDIA); <https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/portal/screen/home>
- 19- European Union web site; “European Council” <https://shorturl.at/fgIY8>
- 20- European Union web site; “Court of Justice of the European Union (CJEU)”  
<https://shorturl.at/O0358>
- 21- The European Committee of the Regions (CoR);  
<https://cor.europa.eu/en/about/Pages/default.aspx>
- 22- Peter Bondarenko; “European Central Bank”; Jan. 17, 2024 at;  
<https://shorturl.at/cmBR0>
- 23- European central Bank web site;  
<https://www.ecb.europa.eu/mopo/intro/html/index.en.html>
- 24- The European Investment Bank web site; <https://www.eib.org/en/projects/index>
- 25- COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS: How Does the European Union Work? At:  
<https://www.cfr.org/backgrounder/how-does-european-union-work>
- 26- Eran Fraenkel; “The EU and the Western Balkans: Do They Share a Future?”  
Publication date: 03/2016 <https://shorturl.at/uvOR4>
- 27- Newsletter european; “Western Balkans and the EU Enlargement process” in 26 March 2023  
<https://www.newslettereuropean.eu/western-balkans-and-the-eu-enlargement-process/>
- 28- Marianne Riddervold and others; “European Union Crisis: An Introduction”; June 2021;  
<https://www.researchgate.net/publication/352644674>
- 29- Interview with Mario Draghi, President of the ECB, conducted by Robert Thomson, Matt Karnitschnig, and Brian Blackstone on 22 February 2012, Published on 24 February 2012.  
<https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2012/html/sp120224.en.html>
- 30- Uğur Tekiner; “Brexit was a warning sign for the integration process – the EU must reshape itself as a project for the -left behind”; LSE, May 21st, 2021 at:  
<https://shorturl.at/rvOX7>
- 31- Theresa May; “Full text of Theresa May’s speech introducing her ‘new Brexit deal (2019)’” Brexit Central.  
<https://brexitcentral.com/full-text-of-theresa-mays-speech-introducing-her-new-brexit-deal/>
- 32- C. Prosser and E. Fieldhouse; “A Tale of Two Referendums–The 2017 Election in Scotland”; British Election Study (2017). <https://shorturl.at/vO024>
- 33- David Cameron; “Prime Minister David Cameron discussed the future of the European Union at Bloomberg”; Published 23 January 2013 at:  
<https://www.gov.uk/government/speeches/eu-speech-at-bloomberg>



- 34- BBC; “Brexit: World reaction as UK votes to leave EU”  
<https://www.bbc.com/news/uk-politics-eu-referendum-36614643>
- 35- B. McBride and L. Dewast; “Brexit a ‘Wake-up Call’ and ‘End of a World’ for Global Leaders”; ABC News “Blog post”, June 24, 2016. <https://shorturl.at/fNSU9>
- 36- White Paper on the future of Europe. [https://eur-lex.europa.eu/content/news/white\\_paper.html](https://eur-lex.europa.eu/content/news/white_paper.html)
- 37- Iain Begg; “The Commission’s White Paper on the Future of Europe – a case of what might have been...”; March 8th, 2017 at: <https://shorturl.at/oprsU>
- 38- European commission; “Who are EU? Forging a cultural identity that reflects modern Europe”  
<https://cordis.europa.eu/article/id/422376-who-are-eu-forging-a-cultural-identity-that-reflects-modern-europe>
- 39- Rosa Balfour; “The (Resistable) Rise of Populism in Europe and its Impact on European and International Cooperation”; IE Med Mediterranean Yearbook 2017.  
<https://shorturl.at/iwFJZ>
- 40- James McBride and Jeanne Park; “After the Berlin Wall: Europe’s Struggle to Overcome Its Divisions”; January 06, 2022. <https://www.cfr.org/article/after-berlin-wall-europes-struggle-overcome-its-divisions>
- 41- Raymond Todd; “Multi-Speed Europe Future of Eurozone. The term European Commission’s Glossary: “Multi-speed” Europe is the term used to describe the idea of a method.” <https://slideplayer.com/slide/5702868/>
- 42- MICHAEL LEIGH; “The European Union’s federal dilemma”.  
<https://www.gisreportsonline.com/r/federal-eu/>
- 43- Academy of European Law online; “The European Union as an Emerging Federal System”; European University Institute.  
<https://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/00/00f0101-04.html>
- 44- Armin Cuyvers; “Five Scenarios for Europe – Understanding the EU Commission’s White Paper on the Future of Europe”; 10 April 2017. <https://shorturl.at/hnYZ7>

## 2- En français :

### ✓ . Livres et Chapitres de livres :

- 1- Simon Persico et Sabine Saurugger ; « Sauver l’Europe ? Elections, citoyens et gouvernance européenne par gros temps » ; Publié aux éditions Dalloz, Avril 2019.

### ✓ . Thèses :

- 1- A. Le Manh-Béna ; « Le processus de normalisation comptable par l'IASB : le cas du résultat » ; THESE Pour " l'obtention du titre de DOCTEUR EN SCIENCES DE GESTION, Soutenue publiquement le 10 décembre 2009, CONSERVATOIRE NATIONAL DES ARTS ET METIERS Groupe de recherche en économie et gestion EA 2430 Centre de recherche en comptabilité.

#### ✓ . Périodiques :

- 1- Audie Klotz et Cecelia Lynch ; « Le constructivisme dans la théorie des relations internationales » ; Critique internationale, N°2(2) ; Publication le 1999-04-01.
- 2- Malejacq, R ; « Bertrand Badie, penseur des relations internationales. Un penseur « à la française » ? Études internationales (2019, 11 02), (pp.199-202).
- 3- Sophie Duchesne ; « L'IDENTITÉ EUROPÉENNE, ENTRE SCIENCE POLITIQUE ET SCIENCE FICTION » ; Politique européenne 2010/1(n° 30), pages 7-16.

#### ✓ . Sites Web :

- 1- Aude MAZOUÉ ; «L'inflation des lois antiterroristes françaises depuis les attentats du 13-Novembre» ; France 24 ; Publié le : 05/09/2021 ; <https://www.france24.com/fr/france/20210905-l-inflation-des-lois-antiterroristes-fran%C3%A7aises-depuis-les-attentats-du-13-novembre>
- 2- Daniel Fisher Membre du conseil scientifique de L'UEF France : « Europe Fédérale / La puissance du collectif européen » ; Sur YouTube ; <https://www.youtube.com/watch?v=cef0cJa4uSA>
- 3- LE BREXIT, C'EST QUOI ? <https://brexit.gouv.fr/sites/brexit/accueil/le-brexit-br--cest-quoi.html>
- 4- Marguerite Rônin ; « Le monde romain et l'histoire environnementale. Perspectives et enjeux face à une crise écologique globale ». <https://journals.openedition.org/framespa/12915>
- 5- Nadège Ragaru ; « La rivière et les petits cailloux. Elargissement européen et européanisation en Europe centrale et orientale » ; (pp.04-05) ; <https://sciencespo.hal.science/hal-00972802>
- 6- Sofiya TSveTkova ; « La formation de l'identité européenne dans les pays de l'Europe centrale et orientale au lendemain de l'adhésion à l'Union européenne » ; <https://shorturl.at/ouSX6>

## 4– Auf Deutsch :

### ✓ . Rezensierte Artikel

- 1– Hermann Christoph and Karl Hinrichs; “Die Finanzkrise und ihre Auswirkungen auf Sozialstaaten und Arbeitsbeziehungen – ein europäischer Rundblick”; Chamber of Labour, Vienna 2012.

# فهرس المحتويات

02		<u>مقدمة</u>
20	التأطير النظري لمسار التكامل الأوروبي: من التأسيسيات الوضعية إلى التفكيكات ما بعد الحداثية	<b>الفصل الأول</b>
25	البرادايماات الحداثية للتكامل: الأبتمولوجيا الوضعية وتعدد المفاهيم الأنطولوجية	<u>المبحث الأول</u>
25	من الواقعية إلى ما بين الحكومية الليبرالية	<b>المطلب الأول</b>
27	المؤسسااتية العقلانية: التعاون الدولي والخيار العقلاني	<b>الفرع الأول</b>
29	المقتربات التفسيرية: النظرية الوظيفية للمؤسساات، نظرية التجارة الداخلية نظرية المساومة ونظرية النادي	<b>الفرع الثاني</b>
29	النظرية الوظيفية المؤسسااتية	<b>أولا</b>
30	نظرية التجارة الداخلية	<b>ثانيا</b>
30	نظرية المساومة	<b>ثالثا</b>
31	نظرية النادي	<b>رابعا</b>
32	ما بين الحكومية الدولاتية: الإفتراضات الأساسية للعملية التكاملية الأوروبية	<b>المطلب الثاني</b>
32	التفضيلات الوطنية	<b>الفرع الأول</b>
34	المساومات بين الحكومية الدولاتية	<b>الفرع الثاني</b>
35	الخيار المؤسسااتي والمخرج المنهجي	<b>الفرع الثالث</b>
36	الوظيفية الجديدة ودفن المساعي عبر الوطنية	<b>المطلب الثالث</b>
38	المؤسسااتية التاريخية: الفواعل العقلانية وعملية إضفاء الطابع المؤسسااتي	<b>الفرع الأول</b>
41	المقاربات التفسيرية للديناميكيات التكاملية	<b>الفرع الثاني</b>
42	مقاربة التعددية	<b>أولا</b>
43	المقاربة التحويلية	<b>ثانيا</b>
43	مقاربة الوكيل الأساسي والعقود غير المكتملة	<b>ثالثا</b>
44	المساعي البحثية عبر الوطنية والإفتراضات الأساسية للعملية التكاملية الأوروبية	<b>المطلب الرابع</b>
44	ميزة الإنتشار (الإمتداد)	<b>الفرع الأول</b>

47	إضفاء الطابع المؤسساتي والإعتماد على منطق المسار في التكامل الأوروبي	الفرع الثاني
49	النظرية البنائية: نحو مراجعة معرفية للمفاهيم المؤسساتية	المبحث الثاني
49	منطق النقاش البنائي والمراجعات الأنطولوجية المعرفية	المطلب الأول
55	المساعي البنائية التفسيرية: المجتمع المؤسساتي- المحاجة والعمليات المجتمعية الدولاتية	المطلب الثاني
56	المقاربة الفكرية أو المجتمع المؤسساتي	الفرع الأول
57	مقاربة المحاجة ومنطق الجدلية	الفرع الثاني
57	العمليات المجتمعية الدولاتية	الفرع الثالث
58	النظرية البنائية والإفترضات الأساسية للعمليات التكاملية الأوروبية	المطلب الثالث
59	الأفكار وتفضيلات العملية التكاملية	الفرع الأول
61	المفاوضات في بيئة مجتمعية	الفرع الثاني
63	مسار التكامل والعمليات الإجتماعية	الفرع الثالث
65	نظرية التكامل الأوروبي والإنعاق الإبستيمولوجي: نحو التفكيكات ما بعد الحدائية	المبحث الثالث
65	مراجعة المفاهيم السياسية التفكيكية في العلاقات الدولية: الخطاب، الحدود والهوية	المطلب الأول
66	جاك دريدا والدعوة لقراءة ما بعد انغلاق حدود المعرفة	الفرع الأول
68	إسهام يوسف لبيد وإثراء مجموعة الأدوات الإبستيمية	الفرع الثاني
71	قراءة معيارية للفضاء السياسي الأوروبي على ضوء تحول المفاهيم مركز/هامش: التفكيك البنيوي عند نويل باركر	المطلب الثاني
72	التذاتانية والتفاعل في هندسة الفضاء السياسي	الفرع الأول
75	استراتيجيات التأثير الهامشية	الفرع الثاني
77	الديناميكيات الجديدة للعلاقة بين المركز والهوامش	الفرع الثالث
80	نحو مراجعة عمودية-أفقية للعملية لتكاملية: تحويل خصائص التمايز لمخرج منهجي (نموذج النظرية التنظيمية)	المطلب الثالث
81	إعادة العملية التكاملية إلى السياق النسقي	الفرع الأول
83	التكامل المتمايز كزاوية نظرية للنموذج الأوروبي	الفرع الثاني

87	المسار التكاملي والإبتكار الإتحادي: من سياسات التعميق الوظيفي-البنوي إلى عمليات التوسيع	الفصل الثاني
89	المساعي المؤسساتية المبكرة: إخراج أوروبا من تحت الأنقاض	المبحث الأول
89	الواقع الأوروبي قبل الخيار المؤسساتي	المطلب الأول
94	إطلاق المساعي التكاملية الأولى: البحث عن فضاء للسلام الدائم	المطلب الثاني
99	التجسيد المؤسساتي لأوروبا الموحدة: إطلاق مسار التعميق الوظيفي	المطلب الثالث
105	بناء نموذج الإتحاد الأوروبي: الترسيم القانوني والمؤسساتي	المبحث الثاني
105	الإطار القانوني لما أصبح يعرف بالإتحاد الأوروبي: معاهدات التأسيس الموسعة	المطلب الأول
105	معاهدة ماستريخت	الفرع الأول
107	معاهدة أمستردام	الفرع الثاني
110	معاهدة نيس	الفرع الثالث
110	الأهداف	أولا
110	الخلفية	ثانيا
111	المحتوى	ثالثا
115	معاهدة لشبونة	الفرع الرابع
116	الأهداف والمبادئ القانونية	أولا
118	تعزيز الديمقراطية وحماية أفضل للحقوق الأساسية	ثانيا
118	هيكل مؤسساتي جديد	ثالثا
121	صنع سياسات أكثر كفاءة وديمقراطية مع سياسات جديدة وكفاءات جديدة	رابعا
124	البنية المؤسساتية للإتحاد الأوروبي: محاولات التأسيس لنظام سياسي محتمل	المطلب الثاني
124	البرلمان الأوروبي	الفرع الأول
127	المهام التشريعية	أولا
128	الرقابة والتعيينات في السلطة التنفيذية على المستوى الودوي	ثانيا

128	سلطة المصادقة على الموازنة الاتحادية	ثالثا
128	سلطة الموافقة على الإتفاقيات الدولية	رابعا
129	دور البرلمان الأوروبي في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة	خامسا
129	المجلس الأوروبي	الفرع الثاني
130	دور المجلس الأوروبي	أولا
130	عضوية المجلس الأوروبي	ثانيا
131	آليات عمل المجلس الأوروبي	ثالثا
131	مجلس الإتحاد الأوروبي	الفرع الثالث
132	التفاوض واعتماد قوانين الإتحاد الأوروبي	أولا
132	تنسيق سياسات الدول الأعضاء	ثانيا
132	تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي	ثالثا
133	إبرام الإتفاقيات الدولية	رابعا
133	اعتماد ميزانية الإتحاد الأوروبي	خامسا
133	المفوضية الأوروبية	الفرع الرابع
136	محكمة العدل الأوروبية	الفرع الخامس
138	المؤسسات الإستشارية والتنفيذية المساعدة	الفرع السادس
138	لجنة الأقاليم	أولا
138	البنك المركزي الأوروبي ECB	ثانيا
140	البنك الأوروبي للإستثمار EIB	ثالثا
142	سياسات التوسيع الأوروبية: طموح المشروع السياسي وتعقد المضامين	<u>المبحث الثالث</u>
143	سياسات التوسيع الأوروبية: المسار والمخاوف	المطلب الأول
143	ديناميكيات ملف توسعة الإتحاد الأوروبي	الفرع الأول
146	القلق بشأن العواقب المحتملة لمزيد من التوسيع	الفرع الثاني
149	سياسات التوسيع الأوروبية: الإجراءات السياسية وتعقد المسار	المطلب الثاني
149	بناء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لسياسة التوسيع	الفرع الأول
150	ما وراء معايير كونهاجن وتعقد المسار	الفرع الثاني
154	سياسة الجوار الأوروبية (ENP): النظرية والواقع لتعزيز المسارات الموازية للتوسيع	المطلب الثالث



154	الإطار العام لسياسة الجوار الأوروبية	الفرع الأول
157	سياسة الجوار الأوروبية والمساءلة النظرية	الفرع الثاني
160	الإتحاد الأوروبي: التحديات متعددة الأبعاد ونموذج التكامل المتمايز للمسار التكاملية الأوروبي	الفصل الثالث
162	الإختلالات الهيكلية في مواجهة الأزمات: النموذج البنوي للإتحاد الأوروبي تحت الإختبار	المبحث الأول
162	جنور التباين الهيكلية في الإتحاد الأوروبي: التتعقذ الوظيفي المؤسساتية ضمن فضاء سياسي متعدد الدوائر	المطلب الأول
164	معارضة النظام النقدي الأوروبي	الفرع الأول
166	انقلاب المناقشة في السبعينيات رأسا على عقب	الفرع الثاني
166	النقدية الديمقراطية كمنعطف جديد	الفرع الثالث
169	دمج العلاقات بين المركز والمحيط في الزمان والمكان	الفرع الرابع
170	صدمتان ضمن نطاق محيطان متمايزان	الفرع الخامس
172	الإختلالات الهيكلية في ظل الأزمة الاقتصادية: تهديد النموذج/النماذج الاجتماعية الأوروبية	المطلب الثاني
173	إبتكار النموذج الاجتماعي الأوروبي	الفرع الأول
176	الأزمة-إجراءات التقشف والإصلاح الهيكلية	الفرع الثاني
178	تآكل نطاق المفاوضات الجماعية في الإتحاد الأوروبي	الفرع الثالث
180	من أسلوب التنسيق المفتوح إلى الحوكمة	الفرع الرابع
182	الآثار السوسيواقتصادية لإجراءات التقشف والإصلاح الهيكلية	الفرع الخامس
185	خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (Brixit): نموذج تشظي الفضاء السياسي الأوروبي	المطلب الثالث
185	المملكة المتحدة البريطانية ونموذج تحويل الدولة	الفرع الأول
187	خروج المملكة المتحدة البريطانية من الإتحاد الأوروبي	الفرع الثاني
191	مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد Brixit وفكرة سيناريوهات التطوير المستقبلية المحتملة 1+5	الفرع الثالث

193	سيناريو الإستمرارية	أولا
194	سيناريو لا شيء سوى السوق الموحدة	ثانيا
195	سيناريو من يريد المزيد عليه تقديم المزيد	ثالثا
195	سيناريو عمل أقل بكفاءة أكبر	رابعا
196	سيناريو بذل المزيد معا	خامسا
197	سيناريو يونكر Juncker البديل: اتحاد الحرية والمساواة والديمقراطية	سادسا
198	مسألة الكيان الهوياتي الأوروبي كنظام سياسي محتمل	المبحث الثاني
198	المساعي النظرية لمحاولة بناء إطار للهوية الأوروبية	المطلب الأول
198	جدل الأنطولوجيا الهوياتية في أوروبا	الفرع الأول
201	نظرية التعبئة المعرفية	أولا
201	نظرية الثورة الصامتة	ثانيا
202	قياس فرضية الحشد المعرفي	ثالثا
203	نموذج منهجية التحليل النوعي المقارن للمجموعات الضبابية	الفرع الثاني
208	عامل الثقة والتسوية المعرفية: التداخل/التفاعل و/أو الإستيعاب لقيم الثقة في الإتحاد الأوروبي	الفرع الثالث
211	الهوية السياسية والشرعية في الإتحاد الأوروبي: مراجعة حدود المفاهيم التصورية	المطلب الثاني
211	الهوية السياسية	الفرع الأول
214	الشرعية السياسية	الفرع الثاني
217	تعقد المفاهيم وإشكالية المخرجات المؤسساتية	الفرع الثالث
219	العجز الهوياتي في الإتحاد الأوروبي وتعدد الإشكاليات	المطلب الثالث
219	تصاعد الشعبوية في الإتحاد الأوروبي وأزمة المنظومة الليبرالية	الفرع الأول
220	الهوية الجغرافية والفضاء السياسي المفتوح	الفرع الثاني
221	أوروبا القيم وتعقد النموذج المعياري	الفرع الثالث
223	الهوية الثقافية والتعددية الوطنية	الفرع الرابع
224	الهوية، التاريخ والحدود: مضامين العجز الهوياتي	الفرع الخامس
225	بناء "نحن الأمنية" كخيار ضد تهديد الآخر	الفرع السادس

229	الإتحاد الأوروبي كنظام للتكامل المتمايز: تفاعل الترابط البنوي- العمليات السياسية والتمايز	المبحث الثالث
230	خصائص التمايز السياسي وديناميكيات المسار التكامل في الإتحاد الأوروبي	المطلب الأول
230	نظام التكامل المتمايز للسياسات: التشكيلات ثلاثية الأبعاد للسلطة	الفرع الأول
232	التكامل المتمايز في الإتحاد الأوروبي: النظرية والواقع	الفرع الثاني
236	العمليات السياسية المتميزة: تعقد مضامين حوكمة المنظومة السياسية الأوروبية	المطلب الثاني
237	أبعاد التباين في العمليات السياسية	الفرع الأول
239	إعدادات العمليات السياسية وتكريس التمايز العمودي	الفرع الثاني
240	دوافع العمليات السياسية وشروط التمايز	الفرع الثالث
243	المخارج المنهجية المحتملة للمسار التكامل: بين الإحتماء المؤسسي وضغوط التمايز الدولائية	المطلب الثالث
244	نموذج أوروبا السرعات المتعددة	الفرع الأول
247	نموذج أوروبا الفدرالية المركزية	الفرع الثاني
252	نموذج أوروبا المرنة الإنتقائية	الفرع الثالث
257		<u>الخاتمة</u>
265		قائمة المراجع
280		فهرس المحتويات
288		فهرس الأشكال-الخرائط- الجدول
		الملخص

الصفحة	العنوان	الرقم
24	التطورات في العملية التكاملية الأوروبية ونظريات التكامل	1.1
27	الإفتراضات الأساسية للمقاربات ما بين الحكومية	2.1
38	الإفتراضات الأساسية للمقاربات عبر الوطنية	3.1
47	نمط التفاعل المتمركز حول المأسسة فوق الوطنية	4.1
55	الموقع الأنطولوجي-الإبستيمولوجي للنظرية البنائية	5.1
58	الإفتراضات الأساسية للسوسيولوجية المؤسسية	6.1
64	التموضع النظري البنائي ضمن الثالث المعاصر	7.1
71	تفاعل الحدود- الهوية- النظام	8.1
85	أربعة أنواع محتملة من التكامل الأوروبي	9.1
122	مسار التعميق الوظيفي للإتحاد الأوروبي	1.2
127	توزيع المقاعد حسب المجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي سنة 2019	2.2
141	آليات عمل مؤسسات الإتحاد الأوروبي كنظام	3.2
215	المدخلات-المخرجات والشرعية في النظم الديمقراطية	3.1

❖ فهرس الأشكال:

❖ فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
123	نظام التصويت في مجلس الوزراء وفقا لمعاهدتي نيس ولشبونة	1.2
135	نظرة عامة على تمويل الإتحاد الأوروبي لبرامج التوأمة	2.2

❖ فهرس الخرائط:

الصفحة	العنوان	الرقم
90	خارطة ألمانيا سنة 1923	1.2
99	المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC	2.2
125	عدد أعضاء البرلمان الأوروبي من كل دولة سنة 2019	3.2
145	مسار عمليات التوسيع في الإتحاد الأوروبي	4.2
148	الدول الأعضاء والمرشحون للإنضمام في الإتحاد الأوروبي	5.2

## ❖ ملخص:

كتأصيل مفاهيمي-نظري-إجرائي، تعالج الأطروحة إشكالية البناء المفاهيمي النظري للنسق التكاملي الأوروبي على طول المسار التكاملي، والذي يأخذ شكل العدسة التحليلية للعلاقة بين مفهومين خلافيين الأمر الذي يدعو بجدية إلى مراجعة الأطر التقليدية في نظريات التكامل، وإعادة تفكيك مساعيها البحثية ضمن خارطة نظرية شبكية فرضتها تحولات السياق ما بعد الحدائي، الذي يرتسم في شكل شبكة متنوعة من العقد/المتوازيات الفاعلة. ومنه الفحص الإمبريقي لأهم المنطلقات والديناميكيات والمخرجات التي أنتجها النموذج التكاملي عبر مساره التاريخي، ومن ثمة تحديد نطاق الفاعلية في فضاء تكتل ثم توسع ليمتلى بالمفارقات والإختلالات وعرضة للإنزلاقات العكسية.

حيث تم تقديم الدراسة على شكل تراتبية منهجية يمكن من خلالها اختبار الفرضيات القياسية التي تبنت استيعاب المضامين الجديدة كنموذج شبكي من التحديات، وليدة مخرجات العملية التكاملية والمرهونة بإعادة توطينها ضمن بنى تكاملية مرنة وعبر وطنية، تحتمل توليفة التحديات المختلفة العالمية والمحلية وكذا استقراء قابلية التوجه نحو مزيد من تعزيز الخصائص الهيكلية والوظيفية للنموذج الوجودي الأوروبي، الذي يبدو مرتبطا بطبيعة العمليات السياسية التي تغذي مخرجاته السياسية وفاعليته الوظيفية.

جرى هذا الإختبار وفق مسعى منهجي متعدد، لإعادة بناء حالة التباين التي تميز النموذج التكاملي الأوروبي، انطلاقا من مراجعة تساؤلات وافتراضات السياقات الحدائية تحت عدسة التوجه الدلالي النظري ما بعد البنيوي-الحدائي، وإعادة صياغة انساق معرفية هجينة وفق ثلاثية "التمايز-الشبكة-النسق"، التي تؤكد على تنوع الخطابات والمنظورات والمصنوعات الدلالية في تكوين أركيولوجيا معرفية يمكن من خلالها فهم الممارسات المتباينة وغير التوافقية في سياقها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

ختاما خلصت الدراسة لبعض النتائج التي كشفت أن الإتحاد الأوروبي يفتقر حاليا إلى عدد كاف من الأعضاء الذين يتبنون نهجا إيجابيا في التعامل مع نموده التكاملي. فحقيقة أن الإتحاد الأوروبي تهيمن عليه وجهات نظر متوسطة المدى، والعملية التكاملية لا تبدو إيجابية بالنسبة للإلتزام حول هدف تأسيس "اتحاد أوثق". ومن من المهم أيضا عدم التقليل من الأهمية الوجودية للإتحاد الأوروبي كنموذج واقعي يمثل من الناحية المفاهيمية والعملية نطاقا واسعا من المعاني لما ينبغي أن يفعله وما ينبغي أن يكون عليه.

الكلمات المفتاحية: المسار التكاملي الأوروبي، سياسات التوسيع، المقاربات الحدائية، المقاربات ما بعد الحدائية، المسار المتمايز، الإختلالات، أنماط التكامل المرنة، تحديات التفكك.

## ❖ Abstract :

As a conceptual-theoretical-procedural foundation, the thesis addresses the problem of the theoretical conceptual construction of the European integration system along the integration path, which takes the form of an analytical lens for the relationship between two controversial concepts, which seriously calls for reviewing the traditional frameworks in integration theories, and re-dismantling its research endeavors within a theoretical map. A network imposed by the transformations of the postmodern context, which takes the form of a diverse network of active nodes/parallels. Including an empirical examination of the most important starting points, dynamics, and outcomes produced by the integrative model throughout its historical path, and from there determining the scope of effectiveness in a space of agglomeration that then expanded to become filled with paradoxes and imbalances and vulnerable to reverse slippages.

The study was presented in the form of a systematic hierarchy through which standard hypotheses can be tested that embrace the new contents as a network model of challenges, resulting from the outcomes of the integrative process and subject to their resettlement within flexible and transnational integrative structures that bear the combination of various global and local challenges, as well as extrapolating the possibility of moving towards more To enhance the structural and functional characteristics of the European unitary model, which appears linked to the nature of the political processes that feed its political outcomes and functional effectiveness.

This test was conducted according to a multiple methodological effort, to reconstruct the state of contrast that characterizes the European integrative model, based on reviewing the questions and assumptions of modernist contexts under the lens of the post-structuralist-modernist theoretical semantic orientation, and reformulating hybrid cognitive systems according to the “differentiation-network-system” trilogy. , which emphasizes the diversity of discourses, perspectives, and semantic artifacts in forming a cognitive archeology through which disparate and non-consensual practices can be understood in their socio-economic and political context.

In conclusion, the study concluded with some results that revealed that the European Union currently lacks a sufficient number of members who adopt a positive approach in dealing with its integration model. The fact that the European Union is dominated by medium-term views and the integration process does not look positive for commitment around a founding goal of “closer union.” It is also important not to underestimate the existential importance of the European Union as a realistic model that conceptually and practically represents a wide range of meanings of what it should do and what it should be.

**Keywords:** European integration path, enlargement policies, modernist approaches, postmodernist approaches, differentiated path, imbalances, flexible patterns of integration, challenges of disintegration.